أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية

المجلد ١، العدد ١، إبريل ٢٠٢٥

الدبلوماسية العمانية: نهج الحياد وجاذبية الوساطة

تنافس القوى الكبرى والتكييف الإستراتيجي تجاه مشاريع بناء الأقاليم المحلية: إبراز فاعلية آسيا الوسطى في سياسة «تعدد الأبعاد»

تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبة الجزيرة العربية: قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي

الجرائم الدولية في قانون القضاء العسكري العماني

تحقيق الأمن البحري وحماية الحياة تحت الماء في رؤية عمان ٢٠٤٠: دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه -

سياسة المجلة

تلتزم مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية (JSDS) بنشر بحوث عالية الجودة في مجالات الدراسات الإستراتيجية والدفاعية بهدف تعزيز الحوار العلمي وتقديم المعرفة في هذه المجالات مع الحفاظ على أعلى معايير النزاهة الأكاديمية والسلوك الأخلاقي. منع الانتحال: تلتزم المجلة التزامًا صارمًا بالسياسات التي تمنع الانتحال. ويُطلب من المؤلفين تقديم عمل أصلي، مع توثيق المصادر المستخدمة بشكل صحيح. وسيتم رفض الدراسات التي تحتوي على محتوى منتحل أو سحبها، وقد يخضع المؤلفون لعقوبات.

التنوع: تشجع مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية (JSDS) المساهمات من مجموعة متنوعة من العلماء والباحثين. ومع ذلك، فإنها تحافظ على مبادئ توجيهية صارمة لمنع تضارب المصالح، وضمان عدم تأثر الدراسات المقدمة بعوامل خارجية قد تؤثر على نزاهتها أو موضوعيتها. كما ترحب المجلة أيضًا بالمساهمات المقدمة من هيئة التحرير، والتي ستخضع لمراجعة خارجية لمنع التحيز الداخلي. سيتم تقييم هذه المشاركات من قبل خبراء مستقلين، وسيتم اتخاذ القرارات النهائية بشأن القبول بشكل تعاوني من قبل المحرر المتعامل ورئيس هيئة التحرير لضمان الشفافية والحياد.

تضمن هذه العملية أن يتم التعامل مع الدراسات المقدمة من هيئة التحرير بنفس مستوى التدقيق الذي يتم تطبيقه على الدراسات الأخرى، مما يحافظ على معايير التميز للمجلة في بحوث الدراسات الإستراتيجية والدفاعية.

ضمانات المؤلف وحقوق الطبع والنشر: وحق النشر: يؤكد المؤلفون المقدمون لمجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية (JSDS) أن أعمالهم أصيلة ولم تنشر مسبقًا في أي مكان آخر. ويحتفظ المؤلفون بحقوق النشر لأعمالهم، ويمنحون مجلة JSDS الحق في نشرها وتوزيعها. ويجب على المؤلفين الحصول على أي إذن مطلوب للمحتوى الخاص بطرف ثالث.

سياسة الوصول المفتوح والترخيص: تلتزم مجلة JSDS بالوصول المفتوح، مما يجعل الدراسات متاحة مجانًا للمجتمع العالمي. وتخضع الدراسات المنشورة في مجلة JSDS لرخص المشاع الإبداعي، مما يسمح بأقصى قدر من الانتشار وإعادة الاستخدام مع ضمان الاقتباس المناسب للمؤلفين. الأرشفة: تستخدم مجلة JSDS أنظمة أرشفة مناسبة لضمان الحفاظ على المحتوى المنشور وإتاحته على المدى الطويل. ويشمل ذلك الشراكات مع المستودعات والمكتبات الرقمية لحماية سلامة السجل العلمي.

سياسة المجلة

الأرشفة الذاتية: يتم تشجيع المؤلفين على أرشفة أعمالهم ذاتيًا في المستودعات المؤسسية أو الموضوعية بعد النشر في المجلة، بشرط أن يلتزموا بسياسات المجلة فيما يتعلق بالإصدارات والاستشهاد الصحيح. ويرجى التأكد من مراجعة هذه السياسات بعناية قبل إجراء الأرشفة الذاتية.

سياسة الإعلانات: تحافظ المجلة على سياسات صارمة بشأن الإعلانات، مما يضمن عدم المساس باستقلاليتها التحريرية أو نزاهتها بسبب أي إعلانات واردة فيها. ويجب أن تكون الإعلانات ذات صلة بنطاق المجلة وجمهورها وأن تلتزم بالمعايير الأخلاقية.

مشاركة البيانات: يتم تشجيع المؤلفين على مشاركة البيانات والمواد الإضافية المتعلقة بأبحاثهم كلما أمكن ذلك، وفقًا لأفضل ممارسات الشفافية وإمكانية التكرار. تم توضيح سياسات مشاركة البيانات في إرشادات التقديم الخاصة بالمجلة.

سياسة الموافقة المستنيرة: يتعين على المؤلفين الذين يجرون بحوثًا تتضمن موضوعات بشرية الحصول على موافقة مستنيرة وفقًا للمبادئ التوجيهية والأخلاقية. ويجب أن تتضمن الدراسات التي تشير إلى مثل هذا البحث بيانًا يؤكد الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين. السياسات والإرشادات الدولية: تتبع مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية (JSDS) المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لنشر الدراسات العلمية، بما في ذلك تلك التي وضعتها المنظمات مثل لجنة أخلاقيات النشر (COPE).

عملية مراجعة الأقران: تخضع الدراسات المقدمة إلى المجلة لمراجعة صارمة من قبل خبراء في المجال. ويقوم المراجعون بتقييم جودة البحث وأصالته وأهميته، مقدمين تغذية راجعة بناءة للمؤلفين. وتُجرى عملية مراجعة الأقران بسرية، ويتم اختيار المراجعين بناءً على خبرتهم وحيادهم. وتتوفر معلومات تفصيلية حول عملية مراجعة الأقران تحت قائمة «المراجعون» على الموقع الإلكتروني للمجلة.

الإشراف العام

اللواء الركن/ حامد بن أحمد بن سعيد سكرون
رئيس أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية

لجنة النشر بأكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية

العميد الركن بحري/ خالد بن عامر السلطي
مدير عام الدراسات والشؤون الأكاديمية

الأستاذ الدكتور/ محمد بن ناصر الصقري
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

الدكتور/ سالم بن سعيد الكندي
جامعة السلطان قابوس

العميد الركن بحري/ عبدالناصر بن أحمد العبري
موجة استراتيجي كلية الدفاع الوطني

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد بن ناصر الصقري
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

المحررون المشاركون

الأستاذ الدكتور/ جودت بهجت
جامعة الدفاع الوطني، العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ الدكتور/ عصام حجي
جامعة جنوب كاليفورنيا باسادينا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ الدكتور/ خميس اليحيائي
جامعة مسقط، سلطنة عُمان

الأستاذ الدكتور/ عبدالله باعبود
دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية، قطر أستاذ زائر، جامعة واسيدا، طوكيو، اليابان

الدكتور/ سالم بن سعيد الكندي
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

الدكتور/ نبهان بن حارث الحراصي
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

مجلس التحرير

الأستاذ الدكتور/ ستيفن ف. بيرجس
كلية الحرب الجوية الأمريكية الجامعة الجوية بالولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ الدكتور/ فواز جرجس
كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة

الأستاذة الدكتورة/ ديبورا ساندرز
كينغز كوليدج لندن، المملكة المتحدة

الأستاذ الدكتور/ أنس الحجي
شركة Energy Outlook Advisors LLC، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ الدكتور/ فيليب فلوري
جامعة فريبورج، تايوان

الأستاذ الدكتور/ ماجد بن عبد العزيز التركي
مركز المعلومات والدراسات العربية الروسية، المملكة العربية السعودية

مجلس التحرير

الأستاذ الدكتور/ عابد علي خان
الكلية العسكرية التقنية، سلطنة عُمان

الأستاذ الدكتور/ برانيسلاف ريديليك
جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ الدكتور/ مراد عبد مقبل
جامعة تكساس ريو غراندي فالي، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ الدكتور/ ميتسوهيسا فوكوتومي
جامعة هيتوتسوباشي، اليابان

الأستاذ الدكتور/ فيرنون إل بيدرسن
الجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

اللواء طيار الأستاذ الدكتور/ هشام الحلبي
مستشار العلوم الاستراتيجية بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، بجمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق توزين
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

الأستاذ الدكتور/ راشد بن حامد البلوشي
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

الأستاذ الدكتور/ خالد محمد أبا الحسن
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (IMSIU) مركز المعلومات والدراسات العربية الروسية، المملكة العربية السعودية

الدكتور/ مسلم بن علي المعاني
كلية الزهراء، سلطنة عُمان

العميد الجوي الدكتور/ علي بن راشد العبري
كلية الدفاع الوطني أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

العميد الدكتور/ سالم بن راشد العلوي
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، سلطنة عُمان

الفاضل/ عزان الحمداني
أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

الإشراف و التصميم

العقيد الركن/ خليفة بن ناصر العميري
أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

الرائد/ عيسى بن علي المعمري
مركز الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

الوكيل /٢ سلطان بن خلفان البادي
مركز الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

الوكيل /٢ حميد بن خلفان البحري
مركز الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

التدقيق اللغوي

ضابط مدني/ هدى بنت حميد الحوسني
أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، سلطنة عُمان

مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية
أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية البريد الإلكتروني للمجلة:
journals_asds@mod.gov.om

الفهرس

١	الدبلوماسية العمانية: نهج الحياد وجاذبية الوساطة	١-١٢
٢	تنافس القوى الكبرى والتكييف الإستراتيجي تجاه مشاريع بناء الإقليم المحلية: إبراز فاعلية آسيا الوسطى في سياسة «تعدد الأبعاد»	١٣-٢٢
٣	تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبة الجزيرة العربية: قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي	٢٣-٣٢
٤	الجرائم الدولية في قانون القضاء العسكري العُماني	٣٣-٤٧
٥	تحقيق الأمن البحري وحماية الحياة تحت الماء في رؤية عُمان ٢٠٤٠: دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية	٤٨-٦٣
٦	قوانين السُّمعة في ظلّ التحوّل الرقميّ	٦٤-٧٨
٧	دور اللُّغة العربيَّة في تعزيز الهويَّة والأمن الوطني: دراسة تحليليَّة في ظل التَّحدِّيات المعاصرة	٧٩-٨٦

مجلة الدراسات الإستراتيجية والدفاعية

الدبلوماسية العمانية: نهج الحياد وجاذبية الوساطة [1]

عادل مساوي[1]
١ جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية، moussaouiadil5@gmail.com

المستخلص تتناول الدراسة نهج الحياد الإيجابي كثابت من ثوابت السياسة الخارجية العمانية وما نتج عنه من اكتساب سلطنة عمان لثقة عدد من الأطراف الدولية والإقليمية. لتأكيد هذا التوجه اتبعت هذه الأخيرة أسلوب دبلوماسية هادئة مكنتها من عدم التورط في النزاعات الإقليمية والابتعاد عنها كل البعد. ومن جهة أخرى، تعالج الدراسة دبلوماسية الوساطة العمانية بأسلوبها المتفرد والبعيد عن الصخب، الشيء الذي منحها نوعًا من الجاذبية والاهتمام داخل الوسطيين الدبلوماسي والأكاديمي على حد سواء. نجاعة نموذج الوساطة العمانية تجسد في العديد من المحطات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية. مع تسليط الضوء أكثر على دورها في مفاوضات الملف النووي الإيراني الذي أنجب اتفاق فيينا لعام ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة الستة. ناهيك عن استماتة الدبلوماسية العُمانية بجهودها المضنية في إيجاد حل للأزمة اليمنية بالرغم من الصعوبات المحلية والإقليمية التي تحول دون التوصل لحل. وفي الختام، تشير الدراسة إلى التحديات التي تواجه خصوصية الوساطة العُمانية وسط بيئة إقليمية ناشئة تشجع على الاستثمار في التوسط في النزاعات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية الدبلوماسية العُمانية؛ الدبلوماسية الهادئة؛ الوساطة؛ الحياد الإيجابي؛ الأزمة اليمنية.

OMANI DIPLOMACY: A POLICY OF NEUTRALITY AND THE APPEAL OF MEDIATION

Adil Moussaouil
Mohammed V university in Rabat, Morocco, moussaouiadil0@gmail.com

ABSTRACT: The article highlights Oman's positive neutrality approach as a constant in its foreign policy, which has earned the trust of several international and regional parties. This approach is a cornerstone of Oman's foreign policy, where the Sultanate follows a quiet and non-confrontational diplomatic approach, avoiding entanglement in regional conflicts. The article emphasizes the effectiveness of Oman's mediation model in resolving regional and international conflicts, where Oman played a crucial role in the Iranian nuclear file negotiations, leading to the 2015 Vienna Agreement between Iran and the P1+5. Omani diplomacy also made strenuous efforts to find a solution to the Yemeni crisis, despite local and regional obstacles. In conclusion, the article points to the challenges facing Oman's unique mediation approach in an emerging regional environment that encourages investment in mediation in regional and international conflicts.

KEYWORDS: Omani Diplomacy; Quiet Diplomacy; Mediation; Positive Neutrality; Yemeni Crisis.

١. المقدمة

تجمع الدراسات والأدبيات العلمية التي تراكمت حول قضايا السياسة الخارجية و الدبلوماسية العمانية على مدى العقود الماضية التزام هذه الأخيرة بإستراتيجية الحياد الإيجابي مستندة في ذلك على نظرة واقعية تقوم على إدراك حدود قدرتها وسعيها لتوظيفها بشكل سليم، كما أن استحقاق موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي وعمقها الحضاري والتاريخي، جعل منها دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي..) ، وهذا بدوره كفل لها مكانة كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي معاً، وجعلها تستمر بالمحافظة على أمنها الوطني.

مع تعاقب حالات التوتر التي عرفتها المنطقة العربية والتي ما زالت تعرفها منطقة الخليج العربي تحديدا، حافظت سلطنة عمان على نهجها الثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ورفضها الانضمام للأحلاف الإقليمية. كما عمدت السلطنة في ظل البيئة الإقليمية المتوترة على تهدئة الأطراف المتنازعة، والعمل على فتح قنوات اتصال بين الأطراف للعمل على تسوية الأزمات، وفي كثير من الأحيان اختارت السلطنة القيام بدور الوسيط المسهل لعملية الاتصال والتفاوض بين الأطراف المختلفة، وظهر هذا من خلال العديد من الصراعات الإقليمية ونخص بالذكر منها الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية.

١ تاريخ الاستلام: ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ القبول: مارس ٢٠٢٥، تاريخ النشر: إبريل ٢٠٢٥

٢. مشكلة الدراسة

من ثوابت السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية هو ثابت السلام الذي ترى أن تفعيله يجب أن يكون في إطار القانون الدولي واحترام المبادئ والأعراف التي يقوم عليها والتحلي بروح التسامح بين مختلف الجماعات والأجناس. وباعتبار عمان دولة تنحاز للقضايا العادلة وللدول المحبة للسلام فإن تسوية النزاعات الدولية بطرق الحوار والمفاوضات يوجد في صميم اهتمامها الدبلوماسي.

ولتحقيق هذا المبتغى تعتمد السلطنة على خيار ونهج الحياد الإيجابي في تصريف أمور سياستها الخارجية بانتهاج سياسة حسن الجوار مع الجيران وإقامة علاقة ودية مع بقية دول العالم. الشيء الذي أكسب سلطنة عُمان ثقة عدد من الأطراف الدولية والإقليمية. ناهيك عن الابتعاد والنأي عن التورط في الصراعات والأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عبر نهج أسلوب دبلوماسية هادئة Quiet Diplomacy عنوانها الأبرز التروي في اتخاذ القرارات واقتراح المبادرات الملائمة. لتجسيد هذا التوجه مثلت آلية الوساطة العُمانية الصامتة البعيدة عن الصخب أسلوبًا متفردًا في تأكيد نجاعتها في التعاطي مع عدد من الأزمات ورأب الصدع بين الأطراف المتنازعة. وما دور سلطنة عُمان في مفاوضات الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية إلا تأكيدًا لهذه الحقيقة.

٣. أهداف الدراسة

تروم هذه الدراسة تحليل وتفسير مفهوم الحياد الإيجابي كنهج راسخ ومؤسسة قائمة بذاتها في صلب الدبلوماسية العُمانية وتميزها عن باقي الأطراف الخليجية وغير الخليجية الأخرى وبقاء هذا المبدأ منفتحًا مع الثوابت الأخرى وغير معرض للاهتزاز من قبل اكراهات آنية ومرحلية. ناهيك عن انعكاس هذا النهج على مخرجات الدبلوماسية العُمانية في صقل نموذج متين للوساطة العُمانية في المجال الدولي والإقليمي على حد سواء. وكيف أثبت هذا النموذج نوع من النجاح وخلق نوعًا من الجاذبية لدى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية.

٤. أسئلة الدراسة

جريًا على التقاليد الاكاديمية المتبعة، تعد صياغة الأسئلة البحثية مدخلاً مهمًا لفهم وتفكيك المشكلة البحثية. كما تعد خيارًا لا محيد عنه لإبراز الجوانب النظرية والعملية التي تعالجها الدراسة البحثية. وعليه فالموضوع يطرح جملة من التساؤلات لا تخلو من تأكيد الترابط بين نهج الحياد الإيجابي لدى سلطنة عُمان واستمرار توظيف دبلوماسية الوساطة وذلك من قبيل:

١. ما هو الإطار النظري الذي يحكم مفهوم الحياد الإيجابي والوساطة في تدبير وحل النزاعات؟
٢. ماهي ثوابت ومقومات مبدأ الحياد الإيجابي لدى سلطنة عُمان؟
٣. ما هو وقع الوساطات العُمانية في تدبير وحلحلة بعض الازمات والنزاعات الإقليمية؟
٤. هل نجحت الوساطة العُمانية في مفاوضات الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية؟
٥. هل تشكل الوساطة العُمانية نموذجًا جذابًا في العمل الدبلوماسي؟
٦. ماهي إكراهات وحدود دبلوماسية الوساطة العُمانية؟

٥. منهجية الدراسة

نظرًا لتداخل عدد من المكونات في الموضوع، فقد تم اعتماد توليفة منهجية تجمع بين المنهج التحليلي، والنسقي والتاريخي. المنهج التحليلي يروم توظيف عددًا من المفاهيم النظرية لسبر أغوار وتفسير النموذج العُماني. بينما المنهج النسقي تكمن أهميته في تبيان حجم التأثير للبيئة الدولية والإقليمية على صناعة الخيارات الدبلوماسية العُمانية. وأخيرًا توظيف المنهج التاريخي لفهم وتتبع الأطوار التاريخية لمواقف سلطنة عُمان الحيادية تجاه قضايا السياسة الخارجية وفهم محدد الخبرة التاريخية لجهود سلطنة عُمان في القيام بوساطات إقليمية ودولية.

١. الحياد الإيجابي: نهج مستدام في السياسة الخارجية العُمانية

بالرغم أن فكر السياسة الخارجية العُمانية الحديث يعد قصيرًا بالمقارنة بين شعوب ومناطق أخرى في العالم، إلا أنه مشبع بالتقاليد المتوازنة عن شعب كانت له علاقاته الدولية الراسخة قبل عدة قرون. فالسفير أحمد بن النعمان الكعبي هو أول سفير عربي وصل إلى نيويورك عام ١٨٤٠ على متن السفينة سلطانة، ليكون أول سفير عربي في الولايات المتحدة الأمريكية، مبتعثًا من السلطان سعيد بن سلطان. كما أن كثيرًا من صفات الشخصية العُمانية تنطبق عليها طباع الدبلوماسي والسياسي الناجح، حيث ضرورات التريث وعدم العجلة في إطلاق الأحكام والنظر إلى الأمور بهدوء وحياد (عماد،2015).

استمر هذا الإطار النظري الذي أطر السياسة الخارجية العُمانية محددًا للمنهجية التي تعتمد على فكرة التخطيط المسبق، والقائم على الواقع التاريخي والموروث الحضاري وعلى التفاعل الإيجابي مع الواقع المحلي والدولي وإكراهاته وهو الأسلوب الذي تنتهجه سلطنة عُمان منذ البداية تحت حكم السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – اذ خرجت سلطنة عُمان من حالة العزلة إلى تهيئة نفسها في الانخراط في علاقات إقليمية عربيًا وإسلاميًا ودوليًا، وقد طبع هذا التوجه سياسة قائمة على العقلانية والانفتاح على الآخر والاعتدال (هادي، ١٩٩٣).

فمن الثوابت الأصيلة التي تقوم عليها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ومد يد الصداقة والتعاون للجميع بدون تمييز أو استثناء، كل ذلك

دون الخروج عن الأصول التي أعطت لسلطنة عُمان صبغة أصيلة أوجدها وفرضها البعد التاريخي للسياسة الخارجية، حيث كانت سلطنة عُمان عبر تاريخها البحري العريق تمد جسور السلام والإخاء والصداقة لكل الشعوب (جيرمي ونيكولاس،2015). لقد نهجت السياسة الخارجية العُمانية النأي بالنفس عن الاستقطاعات الإقليمية والتحالفات المبنية على محاور حدية، وقد اختبرت هذه المحددات في مختلف الأحداث الإقليمية والدولية.

من هنا سارت سلطنة عُمان على نهج مبدأ الحياد الإيجابي Positive Neutrality في سلوكها الخارجي. تجدر الإشارة بأن مفهوم الحياد عمومًا في النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية يعرف عندما تعرض الدول عن عدم المشاركة في النزاعات وترفض منح أراضيها لقوات أجنبية قد تستعمل لأغراض عسكرية.

إلى حدود الحرب العالمية الثانية وظف كمفهوم أساسي في الحروب البحرية حسبما هو منصوص عليه في اتفاقية لاهاي لقانون الحرب ١٩٠٧. فعندما أعلنت كل من السويد وسويسرا وتركيا حيادهم أثناء الحرب العالمية امتنعت هذه الدول عمليًا عن استعمال أراضيها لأهداف عسكرية والتعامل مع الفرقاء بحياد في الأمور العسكرية باستثناء التعاملات الاقتصادية (Roderick,1970).

أما خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبسبب تنامي حالة الحرب الباردة تبنت كل من سويسرا والنمسا نوعًا من الحياد الدائم Permanent neutrality من خلال الالتزام بعدم الانضمام لأية أحلاف ومنظمات إقليمية (Wolfgang,2000, p.5) التزمت به النمسا إلى غاية نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي بانضمامها لاحقًا للإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ بينما انضمام سويسرا المتأخر للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ لم يقلل من وضعها الحيادي الدائم والمحدد بموجب مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ حول الوئام الأوروبي.

في ثنايا هذا المفهوم بزغ مفهومين رئيسيين وهما: الحياد السلبي والحياد الإيجابي، فالأول يستوجب الحياد التام والامتناع المطلق عن أخذ مبادرات سلمية والقيام بمساعي حميدة لدى الأطراف المتنازعة. والثاني يتيح للطرف المحايد إمكانية أخذ المبادرة والتفاعل بين الفرقاء أثناء نشوب النزاعات واندلاع الأزمات. (Christine & Keren,2011) فوفق هذه الخطاطة النظرية اختارت سلطنة عُمان الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي المستدام في التعاطي مع قضايا دولية وإقليمية عبر مسارها التاريخي. مما جعل الدارسين يقسمونها موضوعيًا إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى تعرف بالتأسيس وفيها ركزت سلطنة عُمان على الأمور الداخلية، بدل الارتهان لصراع القوى في الخليج العربي وتميزت هذه المرحلة بالعزلة والتوتر إلى حدود أواسط سبعينيات القرن الماضي وهي أشبه نوعًا ما لخيار الحياد السلبي المشار إليه آنفًا.

المرحلة الثانية فتعرف لدى الدارسين بالنهوض والتموقع وهي مستمرة لحدود اليوم، بحيث تمكنت سلطنة عُمان من رسم سياسة خارجية متحررة وذلك من خلال رؤيتها المختلفة للتهديدات الإقليمية وذلك باستدعاء دائم لمبدأ الحياد الإيجابي.

١.١ السعي لتحقيق الامن وبناء الاستقرار الإقليمي:

تميزت هذه المرحلة بالمساعي الأولى لتشكيل نظام إقليمي عربي، حيث يكون مرتكزًا للعمل العربي المشترك، الساعي لتحرير الدول العربية من الاستعمار، ومن التبعية للغرب أو الشرق ببناء نظام عربي له مضامينه ورموزه وآليات عمله وفي مقدمتها جامعة الدول العربية.

هذه المرحلة وصفت بالعزلة والتوتر حتى بداية السبعينات مع تسلم السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – مقاليد الحكم. وهو التوتر الناتج عن زيادة أهمية المنطقة في الإستراتيجيات الدولية نتيجة التدفقات النفطية، وأيضًا لصراعات مرحلة الإستقلالات الوطنية وتنازع منطق القومية ومنطق الدولة الوطنية وواقع التجزئة القطرية، إضافة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي وجد دعمًا من النظام الإقليمي العربي ومن خارجه، خاصة مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية (القطاطشة والحضرمي ،٢٠٠٧، ص ٢٨).

كان لتزايد ترابط السياسات المحلية والخارجية أثر مباشر على المحاولات لبناء سياسة خارجية عُمانية. بحكمها دولة وطنية تحتل موقعًا جيوبولوتيكي متميز يطل على مضيق هرمز الذي تمر عبره ناقلات النفط التي كانت تحمل معها أكثر من ٥٠ بالمائة من صادرات النفط العالمية في أوائل السبعينيات. وشكل هذا المضيق ميزة ومسؤولية لسلطنة عُمان في آن واحد.

تتشارك سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي الحدود الصخرية للجزيرة العربية التي تشكل الجانب الجنوبي من المضيق، وتتبع شبه جزيرة مسندم سلطنة عُمان. في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تحضر لسحب عملياتها العسكرية والإدارية نهائيًا وعلى نحو متسرع من الخليج في أواخر الستينات.

وكان استقرار سلطنة عُمان في ذلك الوقت معرضًا للخطر بسبب الحرب الأهلية الدائرة في ظفار. أما الإمارات التي شكلت الساحل المتصالح فكانت تتجه نحو الاستقلال وتشكيل الاتحاد. لكن الأمور ظلت غامضة حول إدارة الجانب العربي من مضيق هرمز، ولم يعلم أحد كيف سينظر الإيرانيون

على الجانب الآخر من المضيق لأي ترتيبات سياسية جديدة في الجزء العربي، وذلك بعد فشل الخطة التي توسط بها البريطانيون في اليمن عام ١٩٦٧ ناهيك عن المطالبات الإيرانية بالجزر الواقعة في الطرف الغربي من المضيق (جيرمي ونيكولاس، ٢٠١٥ ص، ٢٠٨).

وكان من مصلحة سلطنة عُمان أن ترسخ أقدامها في المضيق وتؤمن حدودها، الأمر الذي سيعمل على حماية سيادتها، وبالتالي أصبح هذا المضيق من الثروات الإستراتيجية الحيوية بالنسبة لسلطنة عُمان، وصاحب هذا الأمر مسؤوليات ألقيت على عاتق سلطنة عُمان وفي مقدمتها ضمان سلامة ناقلات النفط التي تعبر المضيق.

وتتطلب هذه المسؤولية أن تكون سلطنة عُمان قادرة على ضمان سلامة أراضيها، والحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها العرب، والتعاون الفعال مع إيران، والعمل على إجراء الترتيبات الإقليمية اللازمة لضمان السلامة البحرية.

ونظرًا للأهمية العالمية لتجارة النفط، فإن تحمل مسؤولية أمن مضيق هرمز وسلامته يعني ضرورة اتخاذ موقف ما في الحرب الباردة، إذ أصبحت سلامة تجارة النفط عاملاً مهمًا في سياسات الحرب الباردة في منطقة الخليج لكون أغلب شاحنات النفط المتجه للغرب تمر عبر مضيق هرمز.

وبهذا فقد كان من أولويات السياسة الخارجية العُمانية الرئيسية تكوين علاقات جيدة مع جميع دول الجوار بمن فيهم إيران، وتشارك مسؤولية الأمن الإقليمي، وتبني توجه قوي مؤيد للغرب وقائم على تبني استراتيجية مناهضة للشيوعية على الصعيدين الإقليمي والدولي (إبراهيم، ١٩٨٢).

لم تحقق هذه المصالح والمواقف المتعلقة بسياسة سلطنة عُمان الخارجية المميزة ترابطها إلا في السبعينيات، بيد أنها مرتبطة بأحداث سابقة قديمًا وحديثًا. كانت إيران حاضرة دائمًا في محاولات العُمانيين للاحتكاك ببقية دول العالم، وربطت بين الدولتين علاقات قديمة العهد ليس أقلها الروابط التجارية، الأمر الذي شجع سلطنة عُمان على التعاون مع هذه القوة الإقليمية البارزة والحاضرة عل الساحة الدولية دومًا.

ولعل حقيقة انسحاب بريطانيا من كونها قوة عالمية تفرض نفوذها في المنطقة في منتصف ستينات القرن الماضي أوجدت ظروفًا جديدة تعين على سلطنة عُمان الاستجابة لها.

واعتمد التعاون العُماني البريطاني خلال أغلب فترات القرن العشرين على السياسات الخارجية التي كانت تصدر عن الحكومة البريطانية في الهند في بادئ الأمر ومن ثم عن وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، وبالتالي فإن إعلان انسحاب البريطانيين من الخليج حدا بسلطنة عُمان لصياغة سياستها الخارجية بنفسها، والمشاركة في التطورات السياسية الجديدة المتقلبة مع جيرانها في الشمال والجنوب والبحث عن أفضل السبل لإدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة التي جاءت لتحل محل بريطانيا باعتبارها القوة الخارجية المهيمنة في الخليج آنذاك (Kechichian,1995).

ودائمًا لإثبات توجه الحياد، عمدت سلطنة عُمان إلى تطوير علاقتها مع الولايات المتحدة كما عمدت إلى تطوير علاقاتها مع إيران، لأن الأمريكيين قد ينسحبون من المنطقة في أي وقت كما فعل البريطانيون من قبل، بينما لن يفعلها الإيرانيون.

ويمكننا أن نرى أن سلطنة عُمان مضت في الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كل من إيران والولايات المتحدة وعملت على تعزيزها حتى بعد أن انتهى التحالف والصداقة بين إيران والولايات بعد اندلاع الثورة الإسلامية بعد عام ١٩٧٩ (Marc,2007, p.91) .

ولعل مشاركة إيران في القضاء على تمرد ظفار إلى جانب السلطنة كان نابعًا من رغبة إيران في مواجهة الدعم الذي تقدمة حليفات الشيوعية بالمنطقة إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» والانتقال إلى أحداث نوع من التوزان في المنطقة (Pinar, 2005).

ولم تكتف سلطنة عُمان بتطوير علاقاتها مع إيران وتعزيزها في الفترة التي أعقبت انسحاب البريطانيين وتأسيس التحاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، بل فعلت ذلك في ظروف تتطلب منها إدارة حريصة لعلاقاتها مع إمارات الخليج العربي التي تمثل إيران أشد التهديدات الخارجية خطرًا على أغلبها.

برزت قضية الجزر وأمن مضيق هرمز على الساحة مجددًا في أعقاب الانسحاب البريطاني من المنطقة وتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت هذه العوامل كفيلة بمعرفة السبب وراء استمرار سلطنة عُمان في جهودها التي جعلتها من أقوى دعاة الأمن الإقليمي المشترك في الخليج منذ سبعينيات القرن الماضي.

وربما كان سعي سلطنة عُمان في أوائل السبعينيات إلى تحقيق هذا الهدف في سياق علاقاتها مع إيران أمرًا حتميًا ومنطقيًا وذلك بالنظر إلى الظروف السياسية آنذاك. واستدعت الظروف الجغرافية أن تشارك إيران مسؤولية الحفاظ على أمن مضيق هرمز مع سلطنة عُمان، إذ أصبحت القوة الأكبر في الخليج عقب انسحاب البريطانيين.

وكان جيران سلطنة عُمان في الخليج العربي إما داعمين للمعارضة داخل سلطنة عُمان أو ممتنعين عن التدخل والوقوف

إلى جانب سلطنة عُمان. بيد أن إيران، كما أوضحنا، لم تكن كذلك بل أدت دورًا كبيرًا في دعم الحكومة العمانية في ظفار، فكان هناك أساس متين للتعاون مع إيران، إذ بدأت سلطنة عُمان في البحث عن أفضل السبل لتامين علاقاتها مع دول الجوار (إبراهيم، ١٩٨٢، ص. ١٣٥).

واتفقت كل من سلطنة عُمان وإيران على تأسيس دوريات بحرية مشتركة في مضيق هرمز وذلك في اجتماع عقده السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - مع الشاه في طهران في ديسمبر من عام ١٩٧١، أي في اللحظة التي تحول فيها التوتر بشأن الجزر وتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أزمة، وتوسعت هذه الاتفاقية بعد ذلك لتشمل التفتيش المشترك للشحنات العابرة من خلال المضيق.

ورافق هذا التعاون الأمني محادثات أدت إلى اتفاق ثنائي بشأن ترسيم الحدود البحرية بين سلطنة عُمان وإيران في عام ١٩٧٤ (نيكولاس، ص. ٢١٤). لذلك عندما بدأت دول الخليج العربي في مناقشة كيفية التعاون في مجال الأمن الإقليمي، بدأت في تقديم رأيها بأنه ينبغي إشراك إيران في أي اتفاق مشترك.

بتغير الديناميات السياسية بالمنطقة في أعقاب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، تفاقمت المخاوف لدول دول الخليج بعد أن تحولت إيران من أقوى دولة موالية للغرب في المنطقة لدولة معادية للولايات المتحدة بين عشية وضحاها.

وأصبحت تصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر وتنصل نظام الثورة من توجهات السياسة الخارجية لنظام الشاه تجاه الإدارة الأمريكية. ناهيك على نشر أفكار تصدير الثورة خارج إيران التي ظلت مهيمنة على الإدراك الخليجي مما عمق المنظور الخليجي صوب إيران على أنه مصدر تهديد رئيسي لاستقرار دول الخليج العربي (Maryam, 2016, p.387).

في حمئة هذه الظروف المستجدة، كان لسلطنة عُمان رأي آخر، إذ أكدت أن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف تستمر على نفس المنوال الذي كانت عليه أيام حكم الشاه. وأجرى يوم ذاك وكيل وزارة الخارجية العُماني يوسف بن علوي زيارة لطهران في يونيو ١٩٧٩ للتأكيد على الحكومة الجديدة أن جميع الاتفاقات القائمة بين سلطنة عُمان وإيران ستظل سارية وأكد بيان رسمي عُماني عقب هذه الزيارة على «صلات سلطنة عُمان التاريخية والجغرافية الوثيقة بإيران» وعبر البيان عن «تطلعنا العميق إلى توسيع علاقاتنا القائمة، وجعل المنطقة التي نعيش فيها أكثر أمان» (Kechichian, 1995,p.101). بالموازاة مع ذلك، انخرطت سلطنة عُمان في نقاشات مع جيرانها حول أمن الخليج حول تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، فظروف تأسيسه جاء في سياق الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وذلك بسب المخاوف التي انتابت دول المنطقة.

من الواضح أيضًا أن سلطنة عُمان كانت تنظر إلى مجلس التعاون الخليجي من حيث إمكانية إسهامه في الأمن الإقليمي المشترك، بل إنها في واقع الأمر ما زالت تؤمن حتى يومنا هذا بأن لدى المجلس إمكانات ليكون تحالفًا أمنيًا أكثر من كونه منظمة اقتصادية، ناهيك عن كونه اتحادًا سياسيًا متقدمًا.

سعت سلطنة عُمان في السبعينيات إلى تحقيق التعاون الأمني مع إيران وجيرانها العرب الخليجيين، الأمر الذي يدل على مدى تركيز السياسة الخارجية الناشئة للسلطنة على هذه القضية في الوقت الذي تشكلت فيه رؤية سلطنة عُمان بالأحداث المرتبطة في ظفار وهرمز والانسحاب البريطاني من الخليج واندلاع الثورة الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية.

وبعد أن تطرقنا إلى جهود سلطنة عُمان في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية والتي تمكنت فيها سلطنة عُمان من رسم سياسة خارجية أكثر تحررًا من المرحلة السابقة إزاء قضايا أفرزها السياق الإقليمي الجديد (Jeffrey,2010).

١.٢. ترسيخ نهج الحياد والتوزان:

شهدت هذه المرحلة اختبار جملة من محددات ومبادئ السياسة الخارجية العُمانية، بحيث يمكن القول أن الأربعة عقود الماضية انطبعت فيها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بميزات خاصة في محيطها الإقليمي والخليجي والدولي. وعمدت هذه السياسة إلى التزامها بالمبادئ الثابتة التي ميزت القيادة السياسية سواء في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - وفي ظل عهد السلطان هيثم بن طارق لتعكس مدى الترابط بين القرار الداخلي والخارجي للدولة (خالد، ٢٠٢٠).

بتتبع مسار السياسة الخارجية كانت سلطنة عُمان تفضل أن تبقى على الحياد في أزمات سابقة عرفتها المنطقة: مصر واتفاقية كامب ديفيد، الحرب العراقية الإيرانية. كان لنهاية الحرب الباردة آثر وتداعيات على موازين القوى في الخليج. فكما أوضحنا سابقًا، فقد تأثرت سياسة سلطنة عُمان الخارجية كثيرًا بما مرت به في مواجهة الحرب الباردة (حرب ظفار).

ولذا كانت نهاية الحرب الباردة فرصة سانحة للعمل على تأسيس سياسة خارجية أكثر استقلالاً وحيادًا منذ بدء تسعينيات القرن الماضي. (Mohamed,2024,p.3).
على رأس هذه التداعيات التي واجهتها سلطنة عُمان هي غزو العراق للكويت في صيف عام ١٩٩٠ وما أسفر عنه من احتلال

بلد ينتمي إلى مجلس التعاون الخليجي. الموقف العُماني لم يكن مترددًا فقد انحاز أولاً للمطالب العادلة وهي انسحاب القوات العراقية فورًا من الأراضي الكويتية ولم يخرج عن الاجماع الخليجي والعربي بكون السلوك العراقي هو بمثابة عدوان على دولة شقيقة وصديقة. وفي نفس الوقت أبقت سلطنة عُمان على سفيرها في العراق خلال تلك المدة لفسح المجال أكثر لجهود المساعي الدبلوماسية التي كانت تبذلها سلطنة عُمان. وأمام التعنت العراقي بادرت سلطنة عُمان إلى الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة هذا الغزو (Marc J,1998,p.74).

وواجه المجتمع الدولي الذي أجمع تقريبًا على إدانته فضلاً على قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، والتي بدأت بفرض عقوبات على العراق ومن ثم سمحت باستخدام القوة العسكرية لمواجهته. وعملت الولايات المتحدة على جمع تحالف عسكري بقيادتها، إذ تمركزت قوات برية كبيرة في المملكة العربية السعودية لتبدأ الهجوم العسكري في ٢٦ فبراير عام ١٩٩١ عقب القصف الجوي الذي بدأ في منتصف يناير، وانسحبت القوات العراقية بالكامل من الكويت بنهاية فبراير، وأعلن عن وقف إطلاق النار قبل استسلام العراق في الثالث من مارس.

يتضح من الردود الدولية والإقليمية على غزو العراق للكويت أن العلاقات الإقليمية والدولية شهدت تحولاً كبيرًا، فلم تعد المنطقة محكومة بإطار الحرب الباردة التي يسعى فيها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى منع الطرف الآخر من ممارسة سلطة صريحة في الخليج. بينما المؤسسات الإقليمية وعلى رأسها مجلس التعاون الخليجي قد فشلت تمامًا في حماية الكويت وواجهت دول الخليج حقيقة أن أمنها سيعتمد بالنظر إلى التشكيل الحالي للقوات العالمية والإقليمية على وجود الولايات المتحدة في المنطقة وهو واقع حاول الكثير إنكاره في الماضي (سامح،٢٠٠٨).

من هنا تحركت الدبلوماسية العُمانية من جديد من أجل إعادة إحياء التفكير بتشكيل قوة عسكرية مشتركة لمجلس التعاون الخليجي وإيجاد صيغ إقليمية جديدة للتعاون الأمني في المنطقة تدمج إيران في عمليات التنسيق الأمني بسبب موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة الإيرانية إبان حرب الخليج الثانية وفي وقت لاحق لإشراك العراق في الترتيبات الأمنية.

وقوبل هذا المقترح بالرفض لوجود تصور آخر مثله وهو إعلان دمشق الصادر في ٦ مارس ١٩٩١ والذي اقترحت فيه دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا تشكيل تحالف دفاعي يضم ثماني دول، ليجمع بين الموارد العسكرية والبشرية السورية والموارد المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (Jones & Ridout,2012).

فشل هذه المشاريع الأمنية كان بسب طغيان الاختيارات الأحادية، إذ فضلت الكويت توقيع اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة في سبتمبر من عام ١٩٩٢ وتبعتها البحرين بالتوقيع على اتفاق التعاون الدفاعي في العام نفسه. وعليه فضلت سلطنة عُمان هي الأخرى أن تعزز تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة في إطار اتفاق عام ١٩٨٠ الأصلي الذي تجدد في عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ ولاحقًا في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠. ووجب التذكير أن هذا التعاون العسكري العُماني الأمريكي لم يؤثر قط على التقارب والعلاقة الطبيعية بين سلطنة عُمان وجارها الإيراني (Mark J, p.75).

كان من نتائج حرب الخليج الثانية هو بدأ مسلسل المفاوضات والتي عرفت لاحقًا بعملية السلام في الشرق الأوسط. تعززت هذه المفاوضات التي شملت الأطراف الأساسية (فلسطين والأردن وسوريا) والتي بدأت بمؤتمر دولي للسلام في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ بعد الدخول في مرحلة متعددة الأطراف تجتمع فيها دول إقليمية أخرى لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولتتوصل إلى اتفاقات من شأنها خلق سياق إيجابي للمعاهدات الثنائية المتحققة.

انضمت سلطنة عُمان إلى هذه الدينامية في اجتماع موسكو ١٩٩٢ والتي تأسست فيها خمس مجموعات عمل متعددة الأطراف معنية بالمياه واللاجئين والبيئة ومراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية الإقليمية. وعقب الإعلان عن اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ التي توصلت فيها إسرائيل وفلسطين إلى اتفاق أولي يهدف إلى التوصل إلى تسوية نهائية على أساس «الأرض مقابل السلام»، بدأت سلطنة عُمان في تأدية دور أكثر نشاطًا في عملية السلام الجارية آنذاك.

بدأت الحكومة العُمانية بالعمل مع الفريق العامل المعني بالموارد المائية والمساهمة في عملية السلام بشكل أشمل من خلال تطوير علاقات ثنائية مع إسرائيل. فعلى أساس اقتسام رؤية معتدلة ومتوازنة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، كانت سلطنة عُمان واحدة من خمس دول عربية اتخذت خطوات متواضعة في هذا الاتجاه مع إسرائيل آنذاك (البحرين، والمغرب، وقطر، وتونس). فركزت سلطنة عُمان على الفريق العامل بالموارد المائية، وأجرت له دراسة علمية لتقييم جدوى إنشاء مركز بحوث إقليمي.

واعتمد الفريق العامل توصيات الدراسة التي تضمنت اقتراحًا بأن يصب مركز البحوث المقرر إنشاؤه في مسقط. وأنشئ المركز رسميًا باعتباره مؤسسة تدعم عملية السلام في ديسمبر من عام ١٩٩٦ تحت اسم مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط، وضمت الدول المؤسسة لهذا المركز كلاً من سلطنة عُمان و إسرائيل والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

كما تمكنت سلطنة عُمان وإسرائيل من إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق حول انشاء مكاتب تمثيل تجارية بين البلدين وافتتح المكتب الإسرائيلي في مسقط في مايو من عام ١٩٩٦. أما سلطنة عُمان، فتأخرت في افتتاح مكتبها التجاري في تل أبيب لعدة أشهر لكونها كانت في ريبة من أمرها حول مجيء حكومة الليكود اليمينية وأدركت الحكومة العُمانية تدريجيًا بأنه من غير المرجح أن تساهم الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام، وبذلك توقفت خطط تطوير العلاقات بين سلطنة عُمان وإسرائيل (جونز، نيكولاس، ص ٢٤٨).

توالت الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج بازدياد حدة الاختلافات في التصورات والرؤى تجاه التهديدات الأمنية، وأن كل دولة خليجية تعمل على استقبال التهديد الإيراني بشكل مختلف عن الآخر، حيث لا تدعم جميع دول المجلس رؤية مشتركة تجاه إيران مما قسم مجلس التعاون إلى كتلتين منفصلتين: السعودية والإمارات والبحرين تفضل تبني موقف صارم ضد التدخل الإيراني المتزايد في الشرق الأوسط خصوصًا في العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، والبحرين، والكويت.

أما سلطنة عُمان فقد اتخذت موقفًا محايدًا إزاء هذه الخلافات وعدم الانحياز لأي طرف عبر العمل على تهدئة الأطراف المتنازعة، والعمل على فتح قنوات اتصال بينها للعمل على تسوية الأزمات، وفي كثير من الأحيان اختارت سلطنة عُمان القيام بدور المسهل Facilitator لعملية التواصل والتفاوض بين الأطراف المختلفة لاسيما بعد احتدام الخلاف السعودي الإيراني وانعكاس تداعيات ما عرف بالربيع العربي على سياسة المحاور داخل مجلس التعاون الخليجي (Clément, 2014, p.212).

تعتبر الأزمة الخليجية التي تمثلت في قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في ٥ يونيو ٢٠١٧ من قبل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية، وفرضها الحصار على قطر، من أخطر الأزمات التي عصفت بكيان هذا المجلس وترتب عنها تهديدات خطيرة كادت أن تأتي على الروابط التاريخية، والدبلوماسية، والاجتماعية والاقتصادية والتأثير على فاعليته وحتى على مستقبل بقائه متماسكًا.

وتعود أسباب الأزمة إلى اجماع دول الحصار على دعم قطر للإرهاب وتهديد الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي نفته دولة قطر وتؤكد أنها تتعرض لحملة للسيطرة على قرارها السيادي، فقد صرحت السعودية أن قطر عملت على نكث الالتزام الدولي وقامت بخرق الاتفاقيات التي وقعت عليها تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بعدم القيام بالأعمال العدائية ضد المملكة ونبذ الجماعات الإرهابية، وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قراراتها جاءت لاستمرار قطر في سياسة الزعزعة الأمنية للمنطقة والتلاعب في الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها (ناصر، ٢٠١٧).

وعللت البحرين قرارها بتدخل الدوحة في زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة والتدخل في شؤونها الداخلية واستمرارها في دعم الجماعات الإرهابية المتطرفة المرتبطة بإيران والتي تعمل على التخريب ونشر الفوضى في البحرين (عبد الأمير، ٢٠١٧).

ويبقى من أهم الأسباب التي أدت لبروز الأزمة بقطع العلاقات مع قطر وفرضها الحصار عليها هي السياسة الخارجية المستقلة التي اتبعتها دولة قطر خلال السنوات الماضية ودعمها الإسلام السياسي، وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين والتي تعود لوقت قديم وأصبحت ظاهرة للعيان مع أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١، هذا التوجه لم يرضي دول الحصار وخاصة الدول الخليجية الذين أصبحوا يشعرون بالقلق جرّاء التهديد الذي يمثله الإسلام السياسي لشرعية الأنظمة الملكية بالمنطقة.

هذه الأزمة الخطيرة خلفت تداعيات جيوسياسية ملموسة على أكثر من صعيد وواجهة، نذكر منها: توجيه ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، فمن المنطقي الاستنتاج أن قطر لن تنظر إلى دول الخليج التي تحاصرها على أنها دولاً حليفة، بل أضحت تشكل تهديدًا أمنيًا لها، وتنامت حدة الشكوك حول المشاريع الوحدوية بين دول الخليج، كالعملة الخليجية الموحدة وفكرة الاتحاد الخليجي.

أدى التصدع الداخلي لمجلس التعاون إلى تراجع مكانة المجلس على المستوى العالمي، واستغلال طهران لهذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج. مع تصاعد الأزمة الخليجية برزت العديد من التطورات الإقليمية والدولية والتي قادت إلى نتائج عكسية على السعودية.

فالإجراءات التي تقودها المملكة ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضًا بدفع حركات مؤثِّرة نسبيًا، مثل حماس وجماعات الإخوان المسلمين في المنطقة نحو الاقتراب أكثر من إيران، ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج. وعليه باتت دولة قطر تنظر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة عليها، وهذا ما أدى إلى تحوط قطر وتعزيز العلاقات مع القوى الفاعلة في المنطقة (Zweiri, 2022, p.67).

هذه التأثيرات أدت إلى توسيع الهوة بين الأشقاء الخليجيين خاصة في ظل استمرار الحرب الإعلامية على مواقع وسائل الإعلام المختلفة بين أطراف الأزمة، وسعي كل من المملكة

العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحجيم دور قطر الإقليمي الواضح للعيان. أمام هذا الوضع الاستثنائي، ترجمت سلطنة عُمان موقفها الحيادي وعدم الالتزام بقرار الحصار المفروض على قطر بفتح تدشين خطين ملاحيين من موانئها مع دولة قطر، وهي خطوة مهمة لما تمثله موانئ سلطنة عُمان من أهمية استراتيجية لدولة قطر، وهذان الخطان ساهما في تعزيز حركة استيراد السلع الغذائية، كما أن دول الحصار وموانيها وشركاتها لم تخسر فقط السوق القطري بل السوق العُمانية، فتقريبًا أغلبية الشركات التي كانت تتعامل مع دولة قطر أصبحت تتعامل مع الموانئ العُمانية (رسول وسحقي، ص29).

باحتواء هذه الأزمة، أثبت سلطنة عُمان نجاح استراتيجيتها للحياد الإيجابي منطلقة من مبدأ الواقعية السياسية العُمانية والتي تدرك حدود قدرتها والتي تسعى إلى توظيفها بشكل سليم، كما ان استحقاق موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي وعمقها الحضاري والتاريخي، جعل منها دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع، وهذا بدوره كفل لها مكانة كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي معًا مما مكنها من كسب مزيد من الثقة لدى الأطراف للعب أدوار الوساطة في عدد من الأزمات الإقليمية والدولية وهذا ما سنتصدى به بالتحليل في المحور التالي.

٢.خصوصية الوساطة العُمانية وجاذبيتها

تشير الأدبيات النظرية في علم التفاوض بأن «الوساطة Mediation هي عملية تفاوضية تمر عبر طرف ثالث متفق عليه من طرف الأطراف المتفاوضة لحل خلاف لم تتمكن الأطراف من حله بشكل مباشر» (James & Lynn, p.162). هنالك من يذهب للقول كذلك بأنها محاولة لحل النزاع (Jacob, 1991, p.4).

أما الوسيط في النزاعات والأزمات يجب أن يكون محايدًا Impartial ومحاورًا Communicator وميسرًا ومسهلاً Facilitator. بينما أدوار ومهام الوسيط لا تخرج عن الإطار التالي: الوقوف على نفس المسافة بين الأطراف المتنازعة من أجل ضمان التواصل وكسب الثقة. نقل رسائل وأفكار، مع حرص الوسيط في إبداع الكلمات والعبارات التي من شانها التوصل إلى اتفاق. يمكن للوسيط أن يتدخل لتغيير موازين القوة في المفاوضات مثال تدخل الولايات المتحدة في مفاوضات كامب ديفيد ومفاوضات دايتون حول يوغوسلافيا أو يمكن أن يقدم على منح مساعدات للأطراف المتنازعة لاحتواء الخلاف كنموذج الوساطة القطرية في الأزمة اللبنانية عام ٢٠٠٨ (منير، ٢٠٠٣).

يحرص الوسيط في كثير من الأحيان، عندما يعرض الأفكار على الأطراف المتفاوضة، أن تكون هناك أرضية مشتركة لبدء وساطة ناجحة، لذا فمهارة وتجربة الوسيط تعد مطلوبة في مثل هذه الظروف. فالوساطة يمكن أن تقوم بها دول محايدة بعيدة عن النزاع كتجربة النرويج في الوساطة في نزاع الشرق الأوسط وسيريلانكا أو العكس، دول تكون قريبة من النزاع كوساطة كوبا بين الحكومة الكولومبية والمعارضة المسلحة الفارك. ويمكن للوساطة أن تقودها دولتين او أكثر كدور اللجنة العربية الثلاثية المكونة من المغرب، والجزائر والمملكة العربية السعودية في وقف الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٩٠.

إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة في نزاع اليمن) ودور المنظمات غير الحكومية كمساهمة مؤسسة كارتر في الوساطة في عدد من النزاعات في إفريقيا (Peter & Isak, 2014, p.316).

تعد وساطة سلطنة عُمان عمودًا من أعمدة سياستها الخارجية القائمة على مبدأ الحياد. فعلى مدار رصيدها المتراكم وصفت بالعديد من الأسماء من قبل الدارسين في عدد من الكتابات نذكر منها "سويسرا الجزيرة العربية" Switzerland of Arabia "الدولة المحاورة" Interlocutor state والمشجعة له (James,2021, p.135-136).

وهناك من أطلق عليها كذلك "رمانة الميزان " في المنطقة لأنها تحمل دائما التوازن والاعتدال وتقود إلى التعايش والسلم الإقليمي والدولي، هذه الشهادة التي تتكرر دائمًا ومن كافة الأطراف، انبرى الدور العُماني جليًا في حل وتسوية الأزمات والصراعات في الخليج ودفع سبل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة (عماد، ١٤٤).

استنادًا إلى ما تقدم، ظلت الوساطات (العُمانية) مستمرة ولكن دون ضجيج من قبل سلطنة عُمان التي دائمًا ما تتخذ طابعًا مغايرًا للعادة في أن الهدوء والصمت هو الأفضل للوصول إلى الحلول وتقريب وجهات النظر، في حين أن الصخب الإعلامي يقتل التفاوض مرات منذ الوهلة المبكرة.

وقد ظلت سلطنة عُمان وسيطًا قادرًا على الحوار مع جميع الأطراف، حيث لا تبني تحالفات مع طرف ضد مصلحة طرف آخر أو على حسابه. ولم تكن السياسة العُمانية تندفع في اتجاه ما بفعل نهجها الحيادي، خلال حروب الخليج على فترات مختلفة، بل عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به تفاعلات المنطقة، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية.

لقد تعددت أنماط الوساطة العُمانية للتعاطي مع الأزمات الإقليمية، ومنها على سبيل المثال التقريب في جهات النظر أثناء الأزمة بين دول الخليج التي أدت في عام ٢٠١٤ إلى سحب سفراء عدة دول خليجية من الدوحة، وقبله الوساطة بين العراق والكويت ما بعد الاجتياح حيث حافظت سلطنة

عُمان على استضافة الطرفين.
وقد سجلت الدبلوماسية العُمانية نجاحها الواضح في إطلاق سراح محتجزين أمريكيين عبر وساطة بين الطرفين الأمريكي والإيراني، مما قرب وجهات النظر للوصول إلى الاتفاق النووي التاريخي، كذلك قامت أكثر من مرة بالتفاوض لإطلاق سراح رهائن أوروبيين في اليمن عبر توظيف علاقاتها الإيجابية مع كافة الأطراف. في ٢٠١٠و٢٠١١، على سبيل المثال، نجحت وساطة سلطنة عُمان في إطلاق سراح سجينين أمريكيين في إيران، وقد أشادت الإدارة الأمريكية بذلك عبر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون التي زارت السلطنة في أكتوبر ٢٠١١ وقدمت شكرها للسلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه –.

هذا الموقف جعل الإعلام الأمريكي يصف سلطنة عُمان بأنها نموذج فريد للدولة التي تقف على مساحة مثالية من الود والتعقل مع كافة دول العالم (عماد، ص ١٤٢).اكتساب هذه المكانة مكن سلطنة عُمان من إنجاح وساطات أخرى ومن ضمنها التوسط في موضوع الملف النووي الإيراني عبر تقريب وجهات النظر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة الدول الستة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين بالإضافة إلى ألمانيا)، إضافة إلى دورها الحيوي في الأزمة اليمنية وعملها الدؤوب للتوسط لإنهاء الاقتتال في هذا البلد.

٢.١. ملف البرنامج النووي الإيراني والوساطة الهادئة:
عُد هذا الملف مثالاً ودهشة في الوقت نفسه للجميع، فهو خير نموذج على الدور سلطنة عُمان الفاعل في نزع فتيل أزمة ظلت لأكثر من عقد من الزمن مصدر توتر وعدم استقرار، وكادت تفضي بالمنطقة إلى حرب خليجية ثالثة من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها إضافة إلى انعكاساتها السلبية على العالم أجمع.

لقد ساعدت الجهود والتحركات الدبلوماسية العُمانية العلنية والسرية في تهيئة المناخ للتوصل للاتفاق التاريخي بين إيران والغرب بشأن برنامجها النووي في يوليوز ٢٠١٥، بعد مفاوضات شاقة وعسيرة تعرضت للانهيار والفشل أكثر من مرة بسب التعارض الحاد في المواقف بين إيران من ناحية والدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية من ناحية أخرى.

فالاتصالات العملية والجهود المستمرة لإنجاح المفاوضات والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة واللقاءات التي استضافتها مسقط بين أطراف الأزمة (Hillary, p ٦٧٨; Laurent Fabius, p ٥٧)، كما أن الزيارة التي قام بها السلطان الراحل قابوس بن سعيد لطهران وزيارة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني مسقط عام ٢٠١٤ كانت العامل الأساسي وراء التوصل إلى الاتفاق التاريخي اذ ساهمتا في تجسير الفجوة ودفع نقط التلاقي بين إيران والغرب.

لم يأت الاعتراف بدور الوساطة الهادئة والإيجابية سلطنة عُمان في تسوية الأزمة النووية سلميًا ومنع تصاعدها إلى مواجهة مسلحة، موإنما جاء من أطراف الأزمة خاصة الولايات المتحدة وإيران. ويجمع المتتبعون أن نجاح الوساطة العُمانية في أزمة الملف النووي الإيراني واستمرار جهودها في التطبيق العملي والفاعل والمثمر للاتفاقية راجع إلى عدة عوامل: مصداقية السياسة سلطنة عُمان التي جعلتها مقبولة من جميع الأطراف، كنقطة تواصل مشتركة تحظى بعلاقات احترام من طرف الجميع.

العمل في صمت دون دعاية لتحقيق مكتسبات خاصة وقناعة سلطنة عُمان بأن التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الجميع ويبعد شبح الحرب التي ستكون تكلفتها باهضة على الكل.

نظرًا لخبرة الدبلوماسية العُمانية في جس النبض الإيراني (Marc, 2014)، فإن الدور العُماني لم يتوقف عند حد التوصل إلى الاتفاق النهائي بين إيران ومجموعة الدول الستة، بل استمرت بعدها في تنفيذ الاتفاق وتحييد التداعيات السلبية التي قد تنتج عنها خاصة تزايد مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة.

كان من نتائج نجاح الوساطة العُمانية في ملف إيران النووي إن فتحت باب الثقة بدرجة أعمق في أدوار سلطنة عُمان في ملفات حارقة في المنطقة، أمام إلغاء الاتفاق النووي بشكل أحادي من طرف الولايات بمجيء الرئيس ترامب إلى سدة الحكم في ولايته الأولى. لم تتوقف آلة الوساطة العُمانية في تقديم مساعيها للتخفيف من حدة الأزمات التي عصفت بالمنطقة من جديد ومن ضمنها الأزمة اليمنية والحرب التي مازالت مشتعلة في هذا البلد الذي يمثل امتداد للعمق الجنوبي لسلطنة عُمان.

٢.٢. الأزمة اليمنية والجهود المضنية للوساطة العُمانية:
بدأت مشكلة اليمن مبكرًا مع انطلاق ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١م والتي أطاحت بحكم علي عبد الله صالح وتعيين نائبه عبدربه منصور هادي.
إلا أن سرعان ما انشقت جماعة الحوثي عن الشرعية في صنعاء، فوجد علي عبد الله صالح الفرصة سانحة ليتحالف مع جماعة الحوثي ضد الشرعية مؤملاً نفسه بالعودة إلى سدة الحكم. هذا التحالف التكتيكي كان سببًا في اغتياله لاحقًا من قبل جماعة أنصار الدين عندما أبدى استعدادًا للتحالف مع المعسكر المضاد (Pekins, 2017) .

في ٢٣ مارس ٢٠١٥ اضطر الرئيس هادي إلى طلب المساعدة، وبدأ تحالف عربي يعرف «بعاصفة الحزم» لدعم وإعادة الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات

العربية المتحدة ليستمر الصراع إلى يومنا هذا دون بوادر لإنهاء الصراع في القريب المنظور. في ظل تدهور الأوضاع امتنعت سلطنة عُمان عن المشاركة في عاصفة الحزم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي. فسلطنة عُمان كانت لديها قناعة راسخة وثبات في موقفها بأن حل الأزمة كان يمكن أن يكون بالحل الدبلوماسي داخل مجلس التعاون الخليجي.

ولا يمكن لسلطنة عُمان أن تكون طرفًا في النزاع لأنه لم يصدر من اليمن أي تصرف عدواني ضدها. ناهيك عن الوشائج والروابط الاجتماعية والتاريخية التي تربط بين الشعب العُماني واليمني عبر التاريخ فلا يمكن أن تقبل سلطنة عُمان أن التاريخ سيسجل عليها أنها اعتدت على دولة جارة (Khamis & Shahar, p.109).

في البداية جاءت التحركات الدبلوماسية العُمانية عبر أكثر من مسار في ظل المساعي الخليجية والتحرك الدبلوماسي لحل الأزمة اليمنية، وهذا بعد أن قامت خمسة من الدول في مجلس التعاون الخليجي ما عدا سلطنة عُمان بنقل سفاراتها إلى عدن، جاءت هذه التحركات خوفًا من تدهور الأوضاع الأمنية فمن هنا قررت سلطنة عُمان إيجاد أرضية مناسبة لإجراء الحوار وحل الازمة سياسيًا. لعبت الدبلوماسية العُمانية دورًا هامًا في ترتيبها للتفاوض بين الأطراف اليمنية واللاعبين الإقليميين الدوليين وكل منهم له رؤية خاصة به إزاء الوضع باليمن.

إن ما يؤكد حياد الدور سلطنة عُمان في الأزمة هو عندما تقوم بدورها لإحلال السلام بين الأطراف فهذا بناء على دعوة الأطراف سلطنة عُمان كي تكون هناك فرص لتحقيق السلام المنشود، وتعتبر هذه السياسة من السياسات القائمة على الحياد الإيجابي، والتي عملت سلطنة عُمان على إرساء قواعده كنهج للسلام.

لم تكتفي سلطنة عُمان بجهود إحلال السلام فقط في اليمن والتوفيق بين الفرقاء، ولكنها بذلت جهودًا كبيرة في مجال الإغاثة الإنسانية مثل إرسال قوافل الإغاثة البرية والبحرية في الكثير من المحافظات اليمنية، كما عمدت إلى ترحيل عدد كبير من الجرحى والمرضى اليمنيين إلى سلطنة عُمان من أجل تلقي العلاج والعناية الصحية اللازمة.

في هذا الخضم تحركت الآلة الدبلوماسية العُمانية في الملف اليمني لمحاولة إيجاد أرضية ملائمة للحوار وحل الأزمة السياسية عبر عدة مسارات انطلقت المساعي العُمانية بناء على الطلب اليمن لحث إيران للتدخل بشكل جدي للحد من تحركات جماعة الحوثي التوسعية والعمل على مساعدة الحكومة الجديدة بتوفير الأجواء المناسبة لتنفيذ برنامج عملها متزامنة مع الفترة الانتقالية واستحقاق استعادة السيطرة على الأمن في كافة مناطق اليمن واستكمال تنفيذ بنود اتفاق السلم الوطني، وتعزيز التحرك العُماني بعد صدور تقارير غربية تذكر أن إيران تعمل على نقل أسلحة إلى الحوثيين في اليمن من خلال طريق بدايته ميناء عصب الإريتري ويلتوي شرقًا للطرف الجنوبي من بحر العربي في خليج عدن متجها إلى مدينة شقرة الواقعة على الساحل الجنوبي لليمن، وهناك تتحرك الأسلحة برًا إلى شمال مأرب شرقي اليمن وبعدها إلى صعدة شمالاً على الحدود السعودية اليمنية (Strategic Comments, 2017).

تتبع سلطنة عُمان سياسة مرنة، من أجل الحفاظ على علاقات طبيعية وجيدة مع مختلف الأطراف حتى في أصعب الظروف، فسفارة السلطنة هي الوحيدة التي لا زالت تعمل في صنعاء بعدما نقلت دول مجلس التعاون الخليجي سفاراتها إلى عدن التي أصبحت العاصمة السياسية في اليمن. هذا التصرف يعكس بعد نظر للدبلوماسية العُمانية، بحيث أن بقاء السفارة العُمانية مفتوحة يكون جزءًا من الإستراتيجية الخليجية لإبقاء الاتصال بين الحوثيين وإيران قائمًا، واستكمالاً أيضًا لدور سلطنة عُمان فيما يخص الأزمة اليمنية.

تتويج هذه الجهود والاتصالات تم عبر استضافة سلطنة عُمان للمفاوضات بين أطراف الأزمة اليمنية حرصًا منها على مواصلة مبادراتها الرامية لوقف تفاقم حدة الخلافات، فوفق هذا النهج استقبلت مسقط العديد من المباحثات منذ٢٠١٥ بين المبعوث الأممي الأسبق إسماعيل ولد الشيخ وأطراف النزاع كتمهيد لمفوضات جنيف. وفي السنة الموالية ٢٠١٦ احتضنت العاصمة العُمانية أيضًا لقاءات جمعت كل ممثلي الحوثيين والولايات المتحدة برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري.

واستمر مسلسل الوساطة العُمانية بتنظيم لقاءات تنسيقية وتشاورية للإعداد لمؤتمر ستوكهولم عام ٢٠١٨ تحت إشراف المبعوث الأممي الأسبق مارتن كريفيتس والذي خرج بعدد من القرارات وعلى رأسها فتح ميناء الحديدة لضمان وصول المساعدات الإنسانية (Khamis et al., 2022, p.106).

توالت أطوار الوساطة العُمانية في سنة ٢٠٢١ عندما طلب المبعوث الخاص الأممي في لقاء بمسقط مع وزير الخارجية العُماني بدر بن حمد البوسعيدي دعم الاتفاق السياسي بين فرقاء الأزمة وقيام السلطنة بالتوسط من أجل الإفراج عن رهنيتين أمريكيتين في مقابل السماح بعودة عدد من المرضى والجرحى في مستشفيات سلطنة عُمان لديارهم باليمن.

بوصول الإدارة الديموقراطية للحكم بقيادة بايدن عام ٢٠٢١ تكثفت الجهود الأمريكية لإيجاد حل سياسي في اليمن بتعيين تيموتي ليندركين كمبعوث خاص للرئيس لشؤون اليمن ولقاء هذا الأخير مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بمسقط والاتفاق على دعم جهود التسوية في اليمن.

وعليه استمرت مسقط كقبلة للقاءات سرية بين السعودية وممثلي حركة أنصار الله الحوثي في الفترة ما بين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ من أجل التباحث حول فصل المسار السياسي عن المسار الإنساني وفتح المطارات والموانئ باليمن والعمل على استمرار وقف إطلاق النار والتفكير في صيغة للحل السياسي في ظل مرحلة انتقالية (Khamis et al, p.108).

مع إطالة عمر الأزمة في اليمن وتفاقم أوضاعها الإنسانية والصعوبات التي تكتنف التوصل لحل دبلوماسي. تبقى سلطنة عُمان بوساطتها الهادئة واستماتها أهم طرف محايد قادر على تدبير الوساطة في اليمن بحكم النظر احتفاظها بعلاقات جيدة ومتوازنة مع جل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وإدراكها العميق بأن عودة السلام لليمن يمر عبر تخلص أطراف إقليمية من تلك النظرة السلبية المبنية على أن إطالة الصراع في اليمن بمثابة ورقة لتكريس لعبة التوازن الإقليمي في المنطقة.

٦. الخلاصة

يبدو أن استثمار سلطنة عُمان في سياسة الحياد الإيجابي التي اتبعتها على مدار العقود الطويلة الماضية، جنبتها العديد من الصعوبات والمتاعب وحولتها إلى مرجعية ونموذج للوساطة الهادئة. عكس جيرانها الذين انغمسوا في نزاعات متجددة. ومن ثم تحولت الدبلوماسية العُمانية إلى لغز لدى الكثيرين لا يمكن فكه إلا باستحضار تاريخ سلطنة عُمان الزاخر في منطقة الخليج وخارجها.

أمام استمرار نهج الحياد المستدام وجاذبية الوساطة العُمانية، يضع الدبلوماسية العُمانية اليوم صوب تحديات جديدة، لاسيما أن المنطقة بدأت تفرز مشهدًا إقليميًا جديدًا، بفعل تنامي وزن فاعلين إقليميين جدد أضحوا يستثمرون في فضاء دبلوماسية الوساطة بدورهم، مما يؤثر على الوزن والزخم العُماني في هذا المجال.

ومن أجل استدامة النهج العُماني في ظل هذه التحديات الحالية أدركت سلطنة عُمان أهمية الرهان على التنمية الاقتصادية بانخراطها الدؤوب في تحقيق رؤية ٢٠٤٠ بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، والتي تعد رافعة قوية وخيارًا إستراتيجيًا للإبقاء على حياد سلطنة عُمان وتمكينه من لعب أدوار أكثر تأثيرًا في الخليج وخارجه.

المصادر

البليك، عماد محمد أحمد (٢٠١٥). السياسة الخارجية السلطنة عُمانية. مؤسسة سلطنة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

بدوي، منير محمود (٢٠٠٣).

الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات. مجلة الدراسات المستقبلية، (٨)، يوليوز.

التميمي، ناصر محمد (٢٠١٧). الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

جونز، جيريمي، وريدون، نيكولاس (٢٠١٨). تاريخ سلطنة عُمان الحديث (ترجمة أيمن بن مصبح العويس). دار الرافدين.

حمودي، هادي حسن (١٩٩٣). الفكر السياسي السلطنة عُماني: من الثوابت إلى المتغيرات. رياض الريّس للكتب والنشر.

خالد، نهى حسين (٢٠٢٠). سلطنة عُمان: السلطان هيثم وتحدي السياسة الخارجية. تقرير مركز الجزيرة للدراسات.

راشد، سامح محمود (٢٠٠٨). الخليج في البيئة الإقليمية: التوجهات والسياسات. مجلة السياسة الدولية، (١٧٣)، يناير.

رسول، محفوظ حسن، وسمير، سحيق محمد (٢٠١٨). الأزمة الخليجية الراهنة والتداعيات على قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ومصر. مركز الكتاب الأكاديمي، سلطنة عُمان، الأردن.

عبد الله، عبد الأمير حسين (٢٠١٧). الصراع السعودي–القطري: الأسباب والنتائج المحتملة. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق.

القطاشة، محمد عبد الله، والحضرمي، عمر سعيد (٢٠٠٧). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية السلطنة عُمانية. مجلة المنارة، ١٣ (٤).

نوار، إبراهيم عبد الله (١٩٨٢).

السياسة الخارجية السلطنة عُمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة. مجلة السياسة الدولية، (١١٠)، أكتو ر.

Mueller, W. (2000). Two differing concepts of neutrality. In A good example of peaceful coexistence? Austrian Academy of Sciences Press.

O'Reilly, M. J. (1998). Omani balancing: Oman confronts an uncertain future. Middle East Journal, 51(1), 54–67.

Perkins, B. M. (2017). Yemen: Between revolution and regression. Studies in Conflict & Terrorism, 40(4), 295–309.

Strategic Comments. (2017). The percolating proxy war in Yemen. Strategic Comments, 23(4), viii–x.

Therme, C. (2014). La nouvelle guerre froide entre l'Iran et l'Arabie Saoudite au Moyen-Orient. Confluence Méditerranée, 88, 57–70.

Valeri, M. (2014). Oman's mediatory efforts in regional crises. Expert Analysis. NOREF Norwegian Peacebuilding Resource Centre.

Wallensteen, P., & Svensson, I. (2014). Talking peace: International mediation in armed conflicts. Journal of Peace Research, 51(2), 315–327.

Zweiri, M. (2022). Iran and the Gulf. Insight Turkey, 24(4), 25–38.

Clinton, H. R. (2014). Le temps des décisions (trad. française). Éditions Fayard.

Fabius, L. (2016). 37 Quai d'Orsay: Diplomatie française 2012–2016. Éditions Plon.

Laverne, M. (2017). Au Sultanat d'Oman, de nouveaux défis pour une fin de règne. Diplomatie, (87), juillet–août.

Oglely, R. (1970). The theory and practice of neutrality in the twentieth century. Routledge and Kegan Paul.

Therme, C. (2014). La nouvelle guerre froide entre l'Iran et l'Arabie Saoudite au Moyen-Orient. Confluence Méditerranée, 88, 57–70.

Valeri, M. (2007). Le sultanat d'Oman: Une révolution en trompe-l'œil. Éditions Karthala.

Agius, C., & Devine, K. (2011). Neutrality: A really dead concept? Cooperation and Conflict, 46(3), 265–284.

Al-Bolushi, M. (2016). The effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council countries after the Arab Spring. Contemporary Arab Affairs, 9(3), 460–475.

Al-Shaili, M. (2024). The stance of Sultan Qaboos on the First Gulf War (1980–1988). Cogent Arts & Humanities, 11(1), Article 2330062. https://doi.org/10.1080/23311983.2024.2330062.

Al-Sunaidi, K. A., & Tarawneh, S. (2022). The Sultanate of Oman's foreign policy towards the Yemeni crisis: Pillars and limitations. Brazilian Journal of Strategy and International Relations, 11(21), 166–189.

Bercovitch, J. (1991). International mediation. Journal of Peace Research, 28(1), 3–6.

Bilgin, P. (2005). Regional security in the Middle East. Routledge.

Colombo, S. (2017). Foreign policy activism in Saudi Arabia and Oman: Diverging narratives and stances towards the Syrian and Yemeni conflicts. The International Spectator, 52(2), 92–108.

Jones, J., & Ridout, N. (2012). Oman, culture and diplomacy. Edinburgh University Press.

James, A.W., & Lynn, A. (1993). Mediation: A current review The Journal of Conflict Resolution, 37(1), 160-194.

James, W. (2021). Switzerland of Arabia: Omani foreign Policy and Mediation Efforts in the Middle East. The international spectator, 56(4), 134-150.

Kechichian, J. A. (1995). Oman and the world: The emergence of an independent foreign policy. RAND Corporation.

LeFebvre, J. A. (2010). Oman's foreign policy in the twenty-first century. Middle East Policy, 17(1), 99–114.

تنافس القوى الكبرى والتكييف الإستراتيجي تجاه مشاريع بناء الإقليم المحلية: إبراز فاعلية آسيا الوسطى في سياسة «تعدد الأبعاد»

عماد منصورا

١ معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، imad. mansour@dohainstitute. edu. qa

المستخلص تتناول هذه الدراسة خيارات الدول الإقليمية غير الكبرى في ظل بيئة دولية متزايدة التوتر، وكيفية تحقيقها لمصلحتها الوطنية.

تركّز الدراسة على تفسير ظاهرة "التكييف الإستراتيجي" التي برزت منذ عام ١٩٩١، حيث ساهمت تنافسات القوى الكبرى في إفساح المجال أمام مشاريع بناء الإقليم المحلية، بدلاً من فرض هيمنة مباشرة. تُبرز الدراسة فاعلية دول آسيا الوسطى من خلال تبني سياسة "تعدد الأبعاد" وهي إستراتيجية خارجية براجماتية تسعى لتحقيق توازن بين المصالح الداخلية والخارجية عبر بناء شراكات متعددة، من ضمنها علاقات مع دول كبرى متنافسة. توضح الدراسة أن سياسة تعدد الأبعاد تطورت بشكل مستقل بالرغم من استفادتها من التكييف الإستراتيجي. بذلك تضيء الدراسة على مساحة الفاعلية التي تبنيها الدول الإقليمية لنفسها في صياغة إستراتيجياتها، في ابتعاد تحليلي عن إرجاع هذه المساحة للتأثير الحصري لسياسات القوى الكبرى. كما تستنتج أن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى قد يخلق فرصًا إضافية لدول الجنوب العالمي لتعزيز الحلول المحلية لمشكلاتها الخاصة. تطرح الدراسة بذلك إطارًا تحليلياً بديلاً، يركّز على دينامية الفاعلية المحلية في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية.

الكلمات المفتاحية تعدد الأبعاد؛ التكييف الإستراتيجي؛ التنافس؛ بناء المناطق؛ الجنوب العالمي.

GREAT POWER RIVALRY AND STRATEGIC RESPONSES TO REGIONALIZATION PROJECTS: CENTRAL ASIA'S AGENCY IN ADVANCING A MULTI-VECTORISM FOREIGN POLICY

I Imad Mansour
IDoha Institute for Graduate Studies, Qatar, imad.mansour@dohainstitute.edu.qa

ABSTRACT: This study examines the choices of regional, non-great powers in an increasingly tense international environment, and how they pursue their national interest. The article focuses on the concept of "strategic wherein great power rivalries have opened political and economic 1991 accommodation," a trend observed since spaces for local region-building projects, rather than imposing direct hegemony. The study highlights the agency of Central Asian states in their adoption of "multi-vectorism," as a pragmatic foreign policy strategy aimed at balancing domestic and external interests through diversified partnerships, including with rivalling great powers. The study argues that while multi-vectorism benefited from strategic accommodation, it evolved independently. In so doing, the study highlights the space of agency that regional states construct for themselves in formulating their strategies, which is an analytical departure from attributing this space to the exclusive influence of great power policies. It concludes that intensifying great power rivalries may present Global South countries with further spaces for them to develop localized solutions to regional challenges. The study thus proposes an alternative analytical framework that privileges local agency in understanding region-building projects undershafting geopolitical conditions.

KEYWORDS: Multi-vectorism; Strategic Accommodation; Rivalry; Region-Building Global South.

١. المقدمة

تصاعد التنافس بين القوى الكبرى هو سمة متوقعة للسياسة العالمية في الآجال المقبلة. من المرجح أن تتأثر سلبًا تلك الدول التي تربطها علاقات غير متكافئة مع القوى الكبرى، مثل زيادة اعتمادها الاقتصادي، وتقليص هامش المناورة السياسية مع زيادة الاستقطاب، والتعرض لخطر التدخلات العسكرية. ومع ذلك، يمكن أن توفر المنافسة بين القوى الكبرى فرصًا لزيادة فاعلية دول الإقليم، ولكن كيف؟ هل سيرى الجنوب العالمي آثارًا ضارة (مثل الحروب التجارية)؟ مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، قد تكون هناك فرصة لدول الجنوب العالمي لمضاعفة الجهود لتطوير حلول محلية للمشاكل المحلية من خلال الفاعلية المحلية.

تاريخ الاستلام: أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ القبول: فبراير ٢٠٢٥، تاريخ النشر: إبريل ٢٠٢٥

قد يوفر عدم الاستقرار الناتج عن التنافس بين القوى الكبرى الظروف لتجذر المشاريع الإقليمية الهادفة لبناء علاقات محلية أفضل. توضح هذه الدراسة أن التنافس بين القوى الكبرى منذ عام ١٩٩١ أنتج مقاربة عامة للعلاقات الدولية توصف هنا بالتكييف الإستراتيجي وهو محصلة لتقاطع الإستراتيجيات الكبرى (Grand Strategies) للقوى الكبرى وليس نتيجة سياسة واحدة، ويتجلى بفتح المجال تجاه مشاريع بناء علاقات إقليمية إيجابية بين دول الأقاليم.

وتتجلى بفتح المجال تجاه مشاريع بناء علاقات إقليمية إيجابية بين دول الأقاليم. تشرح هذه الدراسة التكييف الإستراتيجي وكيف أعطت مساحة أكبر للدول الإقليمية للعمل في السعي لتحقيق المصالح الوطنية.

أن ما يمكن أن ينتج عن التكييف الإستراتيجي يعتمد على فاعلية الدول الإقليمية، وخاصة في التعامل مع قضايا الإقليم. الجدير ذكره أن محاولة الدراسة تسليط الضوء على النتائج الإيجابية في المشاريع الإقليمية لا تهدف إلى تقويض أشكال انتهاكات القوى الكبرى لاستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي مثل التدخلات الكولونيالية الجديدة.

للإيضاح، آسيا الوسطى هي منطقة تقاطع مصالح روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد اختبرت عقودًا من التكييف الإستراتيجي. زاد الانسجام بين دول آسيا الوسطى (طاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان وقيرغيزستان) بشكل تدريجي منذ عام ١٩٩١. حسنت هذه الدول علاقاتها وبنت الثقة من خلال أشكال مختلفة مما يعرف بسياسة تعدد الأبعاد، وهي استراتيجية تربط المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

حققت الدول مصالحها من خلال الحفاظ على علاقات عمل متعددة المستويات، وخاصة مع القوى الكبرى. ازدهرت سياسة تعدد الأبعاد في ظل التكييف الإستراتيجي، بينما حافظت دول آسيا الوسطى على علاقات جيدة عامة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اندمجت دول آسيا الوسطى أيضًا في منظمة شنغهاي للتعاون – وهي منظمة ذات نفوذ صيني وروسي هائل (Chao, 2022).

توضح هذه الدراسة لماذا يجب أن تعطى فاعلية دول آسيا الوسطى دورًا تفسيريًا أساسيًا في فهم نمو جهودها في بناء المنطقة؛ تعرض هذه الحجة في الأقسام التالية. أولاً تشرح الدراسة أن التكييف الإستراتيجي مقاربة نراها امبيريقيًا؛ لذا تدرس كيف ولّد التكييف الإستراتيجي أرضية مواتية للأقاليم لاستكشاف المصالح المشتركة. وضعت دول آسيا الوسطى سياسة تعدد الأبعاد في فترة الاستقلال بعد عام ١٩٩٠، وبها ربطت التنمية الاقتصادية والأمن العسكري كأهداف أساسية. منذ ذلك الحين، أدى تحقيق هذه السياسة إلى بناء الثقة بين دول آسيا الوسطى، واستقرار سياساتها في مواجهة المصالح المتنافسة للقوى الكبرى.

والحجة هنا هي أن التكييف الإستراتيجي مكّن، لكنه لم يولّد، فاعلية آسيا الوسطى. يسمح لنا هذا التفسير بتقدير أفضل لكيفية أداء أقاليم الجنوب العالمي في ظل التوقعات بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

٢. التنافس بين القوى الكبرى وتأثيره على تشكيل تكييف استراتيجي

التنافس هو علاقة عدائية طويلة الأمد بين الدول، تتسم بالعنف، ولكنها لا تتضمن بالضرورة تبادلات عسكرية مباشرة. في التنافس يصنف صناع القرار الآخرين – المتنافسين – على أنهم تهديدات ويحشدون موارد الدولة لمواجهتهم. تتقلب التنافسات في أنماط وكثافة آليات التبادل، مثل استخدام الخطاب الشديد اللهجة أو أدوات أخرى.

الأهم، تشهد التنافسات فترات من الانفراج، وحيث قد تشهد فترات التهدئة تعاونًا لمواجهة تهديد مشترك؛ ومع ذلك، لا تغير هذه اللحظات بنية التنافس (Colaresi, Rasler, Thompson, 2007). تتبع التنافسات بين القوى الكبرى الأنماط الملحوظة أعلاه، كما هو الحال مع علاقتها بالقوى الإقليمية أو القوى الصاعدة (Kruck & Zangl, 2019). قد يكون التكييف بين الأقران مع منافس من القوى الكبرى مدفوعًا بمحاولات تعديل السلوك وليس بالضرورة لاحتوائه (Hopewell, 2015).

إحدى سمات التنافس بين القوى الكبرى هي الميل إلى التكييف (مع بعضها البعض أو مع غير المنافسين) بدلاً من الحرب (Mansour, 2023). إذًا، التكيفات "الموضعية" بين المنافسين سمة أساسية للتنافسات الدولية، وتدفع نحو علاقات مرحلية ذات طابع "بنّاء"؛ تأثيرها في أرض الواقع يكون في فضاءات تتقاطع فيها المصالح، حيث ينخرط المنافسون في صفقات ومفاوضات وتبادلات محددة مدفوعة بمصالح فورية بدلاً من الالتزامات الطويلة الأجل.

التكييف الإستراتيجي تجاه الأقاليم الذي يدرسه المقال ينتج عن هذه السمة. يوفر التكييف الإستراتيجي إطارًا مرنًا ومحددًا، وتختلف تجلياته الدقيقة بالتفاعلات مع الخصوصية الإقليمية. يمكن تحديد ثلاث خصائص للتكييف الإستراتيجي

أولاً: البراجماتية، حيث تسترشد القرارات باعتبارات عملية

١ أن «الحياد الدائم لتركمانستان» هو موقف رسمي يؤثر على مشاركتها في التجمعات الإقليمية – حتى لو لم يخرجها من السياسة الإقليمية (Rahmanov, 2022). ونظرا لهذا الموقف، فإن تركمانستان ليست مدرجة في التحليل هنا.

والسعي إلى تحقيق فوائد فورية، وتجنب الالتزامات الإيديولوجية طويلة الأجل (Avdaliani, 2024a). على سبيل المثال، قد تعطي الدول الأولوية لأهداف محددة (مثل التجارة أو الأمن) على الولاء للكتل الإيديولوجية (مثل الانقسامات بين الشرق والغرب) أو الانتماءات الدينية (Abramowicz, 2022).

ثانيًا: التزامات المتنافسين تجاه الأقاليم تكون مرتبطة بقضايا محددة وليست شاملة. في ظل تنافس القوى الكبرى تشكل تحالفات أو شراكات مع الدول الإقليمية على أساس الفوائد المتصورة للتعاون في قضية محددة، سواء كانت التجارة، أو الأمن العسكري، أو حماية البيئة، أو المساعدات الإنسانية.

على سبيل المثال، قد يتعاون المنافسون في اتفاقيات المناخ العالمية، مثل اتفاق باريس، في حين يسعون في الوقت نفسه إلى تبني مواقف متعارضة في مجالات أخرى، مثل العلاقات التجارية أو النزاعات الإقليمية. تشير هذ الخصوصية المحددة للقضايا إلى أن المنافسين يتصرفون بطريقة محسوبة وتعتمد على السياق، ويختارون أين يستثمرون رأس المال الدبلوماسي على أساس العائدات المتوقعة. الالتزامات ليست بالضرورة دائمة، أو مؤشرة على تحولات أوسع في أي من السياسة الخارجية للمنافسين أو علاقتهم. في إطار التكييف الإستراتيجي، يتم تقييم التعاون باعتباره تبادلاً عمليًا، يمكن تعديله بسهولة أو التخلي عنه عندما تتغير المصالح (Pin-chis-Paulsen, 2022). وبشكل متصل، في ظل تنافس القوى الكبرى، من المرجح أن تفتقر الدول الصغيرة إلى الموارد اللازمة للمشاركة الشاملة عبر جميع الجبهات لحماية نفسها، وبدلاً من ذلك تعطي الأولوية للقضايا المستهدفة التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر أو تأمين فوائد معينة.

وتشمل الأمثلة التفاوض على اتفاقيات تجارية مواتية، أو تأمين المساعدات الخارجية، أو المشاركة في بناء المنطقة بطرق لا تؤطرها على أنها حزبية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتحالف الدول الأصغر مع القوى الأكبر أو المؤسسات الدولية لتعزيز مواقفها بشأن قضايا معينة. في حين تتجنب الانخراط في الصراعات أو الساحات الدبلوماسية حيث تفتقر إلى النفوذ الكافي. على سبيل المثال، قد تشارك دولة صغيرة في منتديات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة للدفاع عن إصلاح السياسات البيئية، مع تجنب المواجهات المباشرة والصراعات الجيوسياسية في نفس الوقت (Al-Saidi, 2022). هذه الخصوصية تعزز البراجماتية، حيث تقوم الدول الأصغر بتقييم كل قضية على حدة بدلاً من الالتزام بتحالفات أو أيديولوجيات شاملة، أو حتى دون الدخول بالضرورة في التزامات طويلة الأجل.

ثالثًا: يوفر التكييف الإستراتيجي للدول الأصغر هامشًا للحفاظ على تفاعلات أكثر توازنًا وتعاونًا تقاوم هيمنة القوى الكبرى المنافسة الأخرى. من خلال رفض عدم التوازن في القوة الذي يرتبط بسياسات قسرية، تؤكد هذه الخصوصية على جدوى (وحتى ضرورة) المعاملة بالمثل الدبلوماسية، والحوار المؤسسي، وبناء الإجماع المتعدد الأطراف لسياسات الدول الأصغر.

إن إعادة معايرة التفاعلات بعيدًا عن فرض هرمية مبنية على المقدرات المادية (العسكرية) على الأقاليم يخفف من التأثيرات المزعزعة للاستقرار للتنافسات ويعزز المرونة لأنه يشجع النهج الجماعي لحل المشاكل المشتركة على المستوى النظامي وكذلك التعاون الإقليمي (Chivvis & Geaghan-Breiner, 2024; Deng, 2022).

٣. التكييف الإستراتيجي في آسيا الوسطى

نقطة دخول مثيرة للاهتمام لتقدير كيفية عمل التكييف الإستراتيجي هي النظر في تفاعلات دول آسيا الوسطى مع الهيمنة الأمريكية بعد عام ١٩٩١ إذ أنها تعكس الحسابات الدقيقة لكيفية التعامل مع تقاطع مصالح المتنافسين. بالرغم من اعتبارها قوة عالمية، فإن واشنطن بعيدة عن الإقليم جغرافيًا وسياسيًا مقارنة بروسيا والصين.

وفي حين لا تتمتع الولايات المتحدة بالروابط التاريخية والاجتماعية التي تتمتع بها روسيا والصين بآسيا الوسطى، فقد سعت دول هذه الأخيرة إلى الحصول على المساعدة الأمنية والفرص الاقتصادية والدعم الدبلوماسي على نحو محدد للقضايا (في الغالب)، كما حدث أثناء «الحرب على الإرهاب».

ولكن بعد ذلك طرحت الولايات المتحدة تحديات للسياسات الداخلية لدول آسيا الوسطى من منطلق دعم حقوق الإنسان والدمقطرة، مما أوجد تشنجات جدية (وإن كانت مرحلية) في العلاقات الكلية. لذلك، من منظور آسيا الوسطى، تُعَد الولايات المتحدة شريكًا قيمًا، ولكن سياستها متقلبة: لذا، واشنطن مهمة للمساعدة في الاستثمار، وربما كقوة موازنة لروسيا والصين، ولكنها ليست دائمًا جديرة بالثقة أو ملتزمةً

١ أطلق الجيش الأوزبكي النار على تجمع في أنديجان في عام 2005. وفي مسعى منها للحصول على الدعم الإقليمي، قالت الحكومة أنها كانت تتصرف ضد حزب إسلامي متطرف. تحدثت مصادر عن أن إطلاق النار كان انتقامًا لفرار السجناء، في حين قال آخرون أنه كان نزاعاً عشائريًا؛ الحكومة أعلنت في نهاية المطاف أن الأمر كان على الأرجح احتجاجًا على حالة الاقتصاد تم فيه إطلاق النار على ابرياء. طالبت الولايات المتحدة بإجراء تحقيق محايد في عمليات القتل وأدانت إطلاق النار. وأيدت بكين وموسكو ادعاء أوزبكستان بأن المدنيين لم يُقتلوا، بل ضباط شرطة ومتمردون إسلاميون فقط. وفسرت طشقند أنهاء وصول الجيش الأميركي إلى كارشي خان آباد بأنه انتقام للتدخل الأميركي في السياسة الأوزبكية (أنظر Human Rights Watch 2005).

بعمق (بمساعدة الحكومات). على نحو مهم، يعكس التكييف الإستراتيجي هنا قبول القوى الكبرى بضرورة تطبيقها جميعًا (أي كل القوى الكبرى المتنافسة) لقيود تجاه آسيا الوسطى (Batsaikhan & Dabrowski, 2017).

توسع العلاقات الأمريكية مع دول آسيا الوسطى حدث بالأخص في سياق «الحرب على الإرهاب» التي تُرجمت بشكل ملموس في الوجود العسكري (كما هو الحال في أوزباكستان وقيرغيزستان لدعم العمليات العسكرية في أفغانستان).

استخدمت دول آسيا الوسطى سياق «الحرب على الإرهاب» لمواجهة الحركات المناهضة للحكومات محليًا. ثم تراجعت العلاقات في السنوات القادمة على خلفية وجهات نظر مختلفة حول إدارة السياسة الإقليمية والمحلية بين الولايات المتحدة ودول الإقليم (خاصة مع أوزباكستان). في عام ٢٠٠٥ طُلب من الولايات المتحدة سحب قواتها من آسيا الوسطى مع تراجع العمليات العسكرية في الحرب ضد الإرهاب (غادرت آخر القوات قيرغيزستان في عام ٢٠١٤)، وتم رفض طلب واشنطن للحصول على وضع مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون.

ومنذ ذلك الحين، حسن أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى العلاقات مع روسيا والصين (وقعوا على سبيل المثال اتفاقية مع مجلس الأمن الجماعي الروسي)، (World Bank, 2024). من دون قطع العلاقات مع واشنطن أو وضع هذه العلاقات المتعددة في إطار علاقة صفرية.

إن المؤشرات المهمة على التوافق الإستراتيجي بين الدول الكبرى المتنافسة تتمثل في الاستثمارات والتجارة الأمريكية، وخاصة في قطاع الطاقة في كازاخستان وتركمانستان. وهذا على الرغم من أن البصمة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة لا تزال صغيرة نسبيًا مقارنة بمبادرة الحزام والطريق الصينية أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي.

إن دول آسيا الوسطى، على الرغم من أنها تتعاون مع الولايات المتحدة من أجل الفرص الاقتصادية، تواصل إعطاء الأولوية للشراكات التجارية والاستثمارية مع الصين وروسيا وغيرهما من اللاعبين الإقليميين مثل تركيا. على سبيل المثال، انضمت كازاخستان إلى روسيا وبيلاروسيا في عام ٢٠١٤ كأعضاء مؤسسين في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في اجتماع في أستانا.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان في عام ٢٠١٤ حوالي ٢٢١ مليار دولار (لينمو إلى ٢٦١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣)؛ وقد أصبح النمو ممكنًا بفضل عدة عوامل بما في ذلك تنويع الشراكات. لكي نثمّن دلالة الأرقام، نفيد أن هذا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أنشأ سوقًا مشتركة تضم حوالي ١٧٠ مليون شخص مع ناتج محلي إجمالي في حوالي ٢,٧ تريليون دولار (World Bank, 2024).

شملت الفوائد من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة. وفي الوقت نفسه، وسعت كازاخستان (منذ عام ٢٠١٤ – وقت أنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي) شراكات الطاقة القوية مع الشركات الأمريكية، وخاصة شركة شيفرون (التي تعمل منذ عام ١٩٩٣).

وكانت الشركات الأمريكية مشغلة رئيسية في قطاع النفط والغاز في كازاخستان (وهو العمود الفقري لاقتصادها). كما تعد كازاخستان شريكًا رئيسيًا في مبادرة الحزام والطريق، وتستفيد من تحسين الاتصال عبر ثلاثة ممرات تمر عبر مدنها، وتربط الصين بأوروبا وإيران وغرب آسيا.

لا تساعد مشاريع الاتصال في تقليل أوقات الشحن وخفض تكاليف التجارة بالنسبة للصين فحسب، بل كانت مفيدة أيضًا في نمو الصادرات غير النفطية لكازاخستان والناتج المحلي الإجمالي حول مخرجات مبادرة الحزام والطريق هذه، فضلاً عن تحفيز الإصلاحات السياسية لتسهيل التجارة والتنسيق والاستثمارات. كما تستفيد كازاخستان من الاستثمارات الصينية في الزراعة والتصنيع (World Bank, 2024).

ولم تكن كل نتائج التفاهم الإستراتيجي مواتية للقوى الكبرى. فقد مثل إغلاق قاعدة ماناس الجوية في قرغيزستان تطورًا جيوسياسيًا محوريًا في آسيا الوسطى. ورمز الإغلاق إلى إعطاء الأولوية من جانب دول آسيا الوسطى للنهج المتوازن في التعامل مع سياسات القوى الكبرى.

وقد عملت القاعدة، التي أنشئت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، كمركز لوجستي وعبور حيوي للقوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي المشاركة في العمليات في أفغانستان. وبفضل موقعها الإستراتيجي بالقرب من العاصمة بيشكيك، سهلت ماناس نشر القوات، ومهام التزود بالوقود جوًا، وعمليات الشحن مما جعل القاعدة بمثابة حجر الزاوية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة.

ولكن، نشأ استياء عام من الحوادث التي شملت أفراداً من الجيش الأمريكية، والمخاوف البيئية، والتصورات الواسعة النطاق للسيادة الوطنية المخترقة، مما ساهم في أنهاء عمليات القاعدة في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، مارس الاتحاد الروسي نفوذاً كبيراً، حيث قدم مساعدات مالية كبيرة وحوافز اقتصادية لقيرغيزستان، بما يتفق مع هدف موسكو الطويل الأمد المتمثل في الحد من نفوذ الولايات المتحدة داخل مجال هيمنتها التقليدي (Rahmetov, 2009). في عام ٢٠٠٩، أعلنت قيرغيزستان في البداية عن نيتها إغلاق القاعدة، لكنها تراجعت عن هذا القرار بعد إعادة التفاوض التي أسفرت عن زيادة مدفوعات الإيجار من الولايات المتحدة.

في عام ٢٠١٤، أنهت الحكومة القرغيزية عقد الإيجار رسمياً، مشيرة إلى عدم توافق القاعدة مع سيادة قيرغيزستان واستقرارها الإقليمي. وقد أكد هذا التطور على تحول توازن القوى في آسيا الوسطى، مما يعكس طموحات قيرغيزستان لتأكيد استقلالها في حين تبحر بمهارة بين المصالح المتنافسة للقوى الكبرى.

وقد أثار إغلاق قاعدة ماناس الجوية ردود أفعال متباينة من دول آسيا الوسطى. فبالنسبة لكازاخستان وأوزباكستان، كأن الإغلاق متوافقاً مع موقفهما الحذر تجاه القوى الكبرى واعتبراه تأكيداً على استقلال آسيا الوسطى عن النفوذ العسكري الخارجي. وكأن الإغلاق متوافقاً مع استراتيجياتهما الأوسع نطاقاً لتحقيق التوازن بين العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين القوى الغربية وروسيا والصين.

أما أوزباكستان، التي استضافت في السابق منشأة عسكرية أميركية في كارشي خان آباد حتى إغلاقها في عام ٢٠٠٥، فقد اعتبرت خطوة قيرغيزستان متسقة مع اتجاه إقليمي يهدف إلى تقليص البصمات العسكرية الغربية. أما طاجيكستان، التي تستضيف وجوداً عسكرياً روسياً كبيراً وتعتمد بشكل كبير على الضمانات الأمنية من موسكو، فقد أعربت عن دعمها الضمني لقرار قيرغيزستان. وقد سلط هذا الموقف الضوء على توافق متزايد في الإقليم مع مصالح استراتيجية روسية، وخاصة في إطار مؤسسات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي2.

وفي نهاية المطاف، اتخذت دول آسيا الوسطى نهجاً عملياً في علاقتها بالقوى الكبرى، حيث أعطت الأولوية للسيادة والاستقلال الإستراتيجي على التوافق الإيديولوجي. وعلى النقيض من حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا أو آسيا، لم تضع حكومات آسيا الوسطى علاقاتها مع واشنطن في إطار معركة بين "الديمقراطية" و"السلطوية"، بل كمسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية. وفي حين تواصل آسيا الوسطى التعامل مع الولايات المتحدة، فأنها تفعل ذلك وفقاً لشروطها الخاصة، مما يضمن عدم اكتساب أي قوة كبرى لنفوذ مفرط في المنطقة.

ما ورد أعلاه هو ملخص للتوافق الإستراتيجي للقوى الكبرى وكيف تلقته آسيا الوسطى. فكيف يمكن أن تقرأ قصة التغيير الإقليمي إذا كتبت من منظور آسيا الوسطى؟ يروي القسم التالي قصة تحسن العلاقات في آسيا الوسطى كنتيجة للفاعلية بين الدول الإقليمية في ظل ظروف التوافق الإستراتيجي.

٤. تمكين التكييف الإستراتيجي لسياسة تعدد الأبعاد

أن أوزباكستان وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان دول غير ساحلية، حيث يشكل بحر قزوين المسطح المائي الوحيد الذي تستطيع الوصول إليه. وبعد عام ١٩٩١، كان تحسين التبادلات مع العالم يتطلب التوصل إلى اتفاقات بشأن طبيعة ومدى تعاونها، وخاصة مع دول أخرى لديها مصالح معقدة في المنطقة (مثل القوى الكبرى).

فبالنسبة لروسيا والصين، ترتبط آسيا الوسطى ارتباطاً وثيقاً بقضايا مثيرة للقلق في أفغانستان، وغرب الصين، والتنافس النووي بين الهند وباكستان. كما أن الروابط الاجتماعية الثقافية بين إيران وتركيا تجعل منهما لاعبين محتملين في السياسة في آسيا الوسطى. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة وأوروبا لا تقدمان بوابة للتجارة العالمية فحسب، بل ترتبطان أيضًا بآسيا الوسطى من خلال أفغانستان، والتحالفات في جنوب القوقاز، وروسيا.

في المرحلة الأولى للاستقلال، قررت دول آسيا الوسطى نزع السلاح عن حدودها، كون السلاح كأن في السابق سبباً في توليد صراعات داخلية ونزاعات كانت مصدر قلق خطير لحكومات آسيا الوسطى كما لدول في الإقليم - خصوصاً الصين. اختارت دول آسيا الوسطى نزع السلاح من الحدود كمدخل لتخفيف الصراعات وبالتالي تعزيز استقلالها السياسي. أن تسوية النزاعات الحدودية، بالنظر إلى ما سبق، تصبح ضرورية لنزع السلاح من الحدود، وكذلك لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، كانت الضوابط الحدودية الوطنية مهمة لمراقبة حركة الناس خلال فترة التحول السياسي والاضطرابات، واتهامات التطرف الديني والعسكرة، فضلاً عن الصراعات القائمة على أساس عرقي.

وكان ترسيم الحدود مهمًا أيضًا لتحديد الحق (وبالتالي الوصول) إلى الموارد الطبيعية. وكأن هذا مهمًا بشكل خاص لوادي فرغانة بموارده ووفرة المياه التي تطمع فيها قرغيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان. لقد أثر التطرف والعسكرة داخل دول آسيا الوسطى على دول أخرى، وخاصة الصراع في الشيشان في روسيا ومخاوف الصين في شينجيانج (Kavalski, 2010). إذاً، ماذا فعلت دول آسيا الوسطى؟

٥. تعدد الأبعاد وبناء المنطقة

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، تبنت دول آسيا الوسطى سمة مشتركة للسياسة الخارجية (تتخذ أسماء مختلفة حتى وإن كانت مرتبطة غالبًا بكازاخستان)، وهي تعدد الأبعاد

٢ امتنعت تركمانستان، في إطار التزامها الثابت بسياسة الحياد، عن إصدار تعليقات صريحة، وبالتالي الحفاظ على مسافة دبلوماسية بينها وبين التشابكات الأمنية الإقليمية.

(Gnedina, 2015 Hanks, 2009, pp. 259-260). وهي سياسة خارجية براجماتية وغير أيديولوجية مدفوعة بالمصلحة الذاتية للدولة في سبيل تحقيق أهداف للمصلحة الوطنية.

هناك هدفان يشكلان عماد المصلحة الوطنية: التنمية الاقتصادية وتحقيق الحماية. إذا هي في المقام الأول تسعى إلى إبقاء العلاقات مفتوحة على جميع الجبهات التي تتعامل معها لتلبية الأهداف الوطنية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن التقليدي (في قطاعيها العسكري والشرطي). تعدد الأبعاد تعطي الأولوية للحسابات "العقلانية" (من حيث موازنة التكاليف والفوائد) على المحاذاة الإيديولوجية، أو طبيعة الحكومات الأخرى، أو الروابط الجيوسياسية للآخرين.

يمكن لهذا النهج فصل العلاقات مع الدول الأخرى، وخاصة الشركاء، عن العلاقات التي تسعى هذه الدول/الشركاء إلى تحقيقها على نطاق أوسع. تؤكد تعدد الأبعاد على أولوية صناع القرار الذين يسعون إلى تحقيق المصالح والمكاسب الوطنية الخالية تمامًا من الأيديولوجية.

ويشارك Yuneman , p. 142,2023) هذا الفهم لتعدد الأبعاد، ويؤكد أن الدول ما بعد السوفيتية تستخدمها كاستراتيجية للسياسة الخارجية للتنقل في السياسة الدولية، وخاصة في الإقليم. إن حقيقة أن "الجميع اليوم يتصرف على مبدأ تعدد الأبعاد" ("everyone is 'multi-vectoring'") تعكس جاذبيتها خلال أوقات التغيير في النظام العالمي (Avdaliani, 2024a).

من تسعينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يمكن القول إن تعددية الأبعاد كانت بارزة في أربع علاقات مهمة، تطورت في ظل التكييف الإستراتيجي.

أولًا: والأهم، عملت دول آسيا الوسطى على تنسيق تفضيلاتها بشكل تدريجي. فبعد استقلالها في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عكست علاقات دول آسيا الوسطى مزيجًا من الصراعات العسكرية النشطة (معظمها حول ترسيم الحدود، وخاصة حول المناطق الغنية بالموارد)، والأعمال العدائية الخطابية. بالرغم من ذلك، سعت مع الوقت إلى تعاون وظيفي لمعالجة قضايا السيطرة على الحدود، وتدفق الأشخاص والأفكار التي أطرتها الحكومات الإقليمية على أنها متطرفة/راديكالية/إرهابية، واستمر تبادل المعلومات. وكانت النتائج الفعالة ذات تأثير ردود الفعل لزيادة بناء الثقة.(1) الأدبيات اعتبرت دول آسيا الوسطى في الأغلب "عناصر سالبة" او في فعالة (passive elements) في سيرورة تحول علاقاتها الإقليمية – مع الإيعاز بأن الدور الأساسي هو للدول الكبرى في تحديد شكل العلاقات الإقليمية. ومع ذلك، على عكس هذا التصور، فأن الأدلة الإمبيريقية – مثل تلك التي يتم تسليط الضوء عليها في هذه المقالة – تثبت أنها تصرفت بقدر كبير من الفاعلية، وخاصة في بناء العلاقات الإقليمية وإشراك القوى الكبرى (Kazantsev, Medvedeva, & Safranchuk, 2021).

في حين تشترك استراتيجيات السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى من منظور كلي في سمات مثل البراجماتية، فأن محتوياتها ليست هي نفسها: فقد ضمنت هذه الدول الانسجام في السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية، دون القضاء على اختلافاتها. وقد تبنت جميعها شكلًا مختلفًا من أشكال سياسة تعدد الأبعاد الخارجية. عناصر من فاعلية الدول قد لحظتها الأدبيات، حتى لو لم تكن على نطاق واسع (de Haas, 2017).

لعبت القيادة الوطنية دورًا في مواءمة سياسات تعدد الأبعاد. أوضح (Krivokhizh and Soboleva, 2022) أن الإستراتيجيات في المجالين الخارجي والداخلي تعكس تقاطع أهداف القائد والموارد المتاحة (التي سيتم تعبئتها لخدمة السياسات) وشكل المؤسسية المتبعة في المجال الخارجي لتقليل الاحتكاك مع الآخرين. ويضيفان أن استراتيجيات القادة تأثرت أيضًا بالبيئة الخارجية السياقية التي يحدث فيها وضع الإستراتيجيات.

أن دول آسيا الوسطى لديها معاييرها الوطنية المختلفة التي تشكل القرارات، والتي تتقاطع مع التفضيلات المختلفة للقوى الكبرى نفسها (أو دول غيرها). ومن هنا فإن توليد مصفوفة متنوعة من الخيارات السياسية يمكن تفسيرها من خلال تقاطع حسابات القيادة المعقدة؛ في نفس الوقت، تقاطع مواقف القيادات يساعد في تفسير أوجه التشابه الواسعة في الإستراتيجيات التي تنتهجها دول آسيا الوسطى في ظل الاختلافات في الأهداف، حيث أن هذه الاختلافات لم تردع التناغم.

ثانيًا: واستمرارًا للتركيز على التناغم التدريجي داخل الإقليم، اجتمعت دول آسيا الوسطى على إعطاء الأولوية لضرورة التنمية. لقد فرضت العولمة منذ عام ١٩٩٠ الطلب على المواد الخام من آسيا الوسطى. لقد جعل تصدير السلع الأساسية مثل القطن والذهب والألومنيوم، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، المنطقة لا غنى عنها للاقتصاد العالمي. ولكن اقتصادات آسيا الوسطى في حاجة إلى المهارات والتكنولوجيا لتوسيع أنواع الصناعات وزيادة القيمة المضافة، فسعت إلى

1Declaration on the Fifth Anniversary of the Shanghai Cooperation Organization, 15 June 2006: http://www.china.org.cn/english/features/meeting/171589.htm

الحصول على الخبرات من الشركات المتعددة الجنسيات فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة (Pomfret, 2006). من بين العناصر المضمنة في تعدد الأبعاد اختلاف في نموذج "التنمية الجديدة" الاقتصادي neo-developmental-ism (Bresser-Pereira, 2024).

يعرف النموذج بدور نشط تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد مثل إدارة المشاريع الصناعية الوطنية في قطاع الطاقة؛ إن الشراكات بين الوكالات الاقتصادية الحكومية ورأس المال الخاص ضرورية ومؤطرة كعلاقات تكميلية وليست تنافسية؛ وحيث يتم دعم السعي إلى تحقيق القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية (Ban, 2013). ومثل العديد من دول الجنوب العالمي، ربطت دول آسيا الوسطى الاقتصاد والأمن كأهداف تكميلية لحكم الدولة – statecraft (Gray, 2011).

وجدت جمهوريات آسيا الوسطى شريكًا عمليًا في الصين التي تتناسب حاجتها إلى مصادر طاقة مع مصالحها التصديرية؛ وبالتالي سعت دول آسيا الوسطى إلى الاستفادة من عروض بكين للتنمية القطاعية (على سبيل المثال مشاريع البنية الأساسية الذي تهدف إلى تعزيز الاتصال ولصالح قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة). تجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل مبادرة الحزام والطريق، كانت عروض الصين تختلف عن المطالب المصاحبة لـ "إجماع واشنطن" والتي يُنظر إليها عمومًا على أنها أكثر تدخلاً من منظور المتلقين (Malik, 2009, p.84).

تبلور في العقد الماضي تقريباً توجهاً نحو تفعيل الأمن الوطني باعتباره شيئًا يتحقق من خلال نتائج التنمية التي تدعمها (ولا تسببها) عروض الصين في العديد من المبادرات الملموسة في مبادرة الحزام والطريق. بالإضافة إلى ذلك هناك مبادرات أخرى مثل ممر النقل الدولي من الشمال إلى الجنوب بقيادة إيران وروسيا والهند وأذربيجان (International North-South Transport Corridor)، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (Eurasian Economic Union) بقيادة روسيا.

ثالثًا: ساعدت تعددية الأبعاد دول آسيا الوسطى في الحفاظ على علاقات وظيفية وبناءة مع روسيا مع عدم تقييدها بالعمل داخل مجال النفوذ الروسي. من المهم استكمال هذه النقطة بالتنبه لحقيقة مفادها أنه في العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تكن قدرة روسيا على ممارسة سياسات قسرية "قوية" على دول آسيا الوسطى. لا شك أن الاهتمام الروسي بتنمية العلاقة التاريخية المشتركة التي نمت تحت الحكم السوفيتي يحفز دول آسيا الوسطى على الأنجذاب نحو مجال النفوذ الإقليمي لموسكو منذ ١٩٩٠. ولكن، لا تفرض روسيا مصالحها دائما (لربما هي ليست قادرة دائما على ذلك) على آسيا الوسطى(Šćepanović, 2022). أن عدم قدرة أو عدم رغبة الإستراتيجية الروسية الكبرى في السيطرة الكاملة على آسيا الوسطى أو التخلي عنها قد دعمت التكييف الإستراتيجي للقوى الكبرى وخدمت موسكو. وذلك لأن التكييف الإستراتيجي يعني أنه لا ينبغي استبعاد موسكو من أي حسابات إقليمية – أو الهيمنة على اهتمامات موسكو.

تمكنت دول آسيا الوسطى في فترة حرجة من استقلالها المبكر من زيادة المسافة بينها وبين روسيا من خلال العمل على تحقيق أهداف أمنية واضحة تحت مظلة مجموعة شنغهاي الخمس. وبفضل الدافع الصيني القوي (خصوصاً لنزع السلاح من أسلحة الحقبة السوفيتية وتثبيت حدودها)، والدعم الروسي، اجتمعت كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان والصين وروسيا في شنغهاي في عام ١٩٩٦ لأنشاء مجموعة شنغهاي الخمس (١٩٩٦-٢٠٠١).

تناولت مجموعة شنغهاي الخمس بُعدين محددين للأمن الوطني للأعضاء: نزع السلاح وترسيم الحدود/السيطرة عليها. وفيما يتعلق بالأبعاد العسكرية، ورثت الدول المستقلة التي نشأت عن الاتحاد السوفيتي منشآت عسكرية بما في ذلك القدرات النووية (التي وضعت في العقود الأولى من التنافس الصيني- السوفيتي، فضلاً عن دعم الوجود السوفيتي في أفغانستان).

لتهدئة العداوات الموروثة، عملت مجموعة شنغهاي الخمس على مساعدة الحكومات المستقلة حديثاً على نزع السلاح من حدودها، وخاصة القدرات العسكرية الهجومية. وبلغت عملية بناء الثقة خطوة أبعد عندما اجتمع الأعضاء في روسيا بعد عام واحد من ذلك لخفض القدرات العسكرية على الحدود (Azarkan, 2010). شكّل ترسيم الحدود تحديًا، لكل الجهود المتعددة الأطراف والثنائية؛ وما زال تحديًا منذ ذلك الحين.

لم يمنع الخلاف حول ترسيم الحدود من بناء المزيد من الثقة والتنسيق الانتقائي للقضايا. فقد التقت دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين تحت مظلة مجموعة شنغهاي الخمس في عام ٢٠٠٠ وأصدرت بيانًا أعلنت فيه عزمها على معالجة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف الديني والمبادرات المناهضة للنظام بشكل تعاوني، فضلاً عن التزامها بحماية السيادة المشتركة ومصالح الدفاع (في إشارة إلى التدخلات التي تسترشد بمبدأ المسؤولية عن الحماية - the re-sponsibility to protect – والتي أتت بشكل أساسي من الولايات المتحدة).

وكان من بين العوامل التي حركت الاهتمام الإقليمي بالحلول المحلية مجموعة من الإستراتيجيات الأمريكية في عام ٢٠٠١: الانسحاب من بروتوكول كيوتو (مارس/آذار)، و"الحرب على الإرهاب" التي امتدت إلى كل أنحاء العالم (سبتمبر/أيلول)، والانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ

الباليستية (ديسمبر/كانون الأول). ولإيجاد الاستقرار وسط عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الولايات المتحدة، كان توسيع نطاق مجموعة شنغهاي الخمسة لتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون في عام ٢٠٠١ منطقيًا من وجهة نظر استراتيجية بالنسبة لدول آسيا الوسطى (Chao, 2022).

اقتضت سياسة تعددية الأبعاد للبحث الصين عن دور في جوارها دون سعيها إلى الهيمنة: فقد تم تحديد الدور في المقام الأول من خلال نزع السلاح عن المناطق الحدودية وتم تقديمه من خلال مجموعة شنغهاي الخمسة ومنظمة شنغهاي للتعاون. للتأكيد، منظمة شنغهاي للتعاون بنت بنفسها (وبدعم صيني) على الزخم الإقليمي القائم نحو بناء الثقة في المجال العسكري والأمني، وعززته، وكنها لم تولده في المكان الأول (MacHaffie 2021, p. 357; Dadabaev, 2014)، وهذا تأكيداً على فاعلة دول آسيا الوسطى في تشكيل إطار الأمن الإقليمي.

أحد أهم الهيئات في منظمة شنغهاي للتعاون هو هيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي - Regional Anti-Terror-ism Structure؛ تم أنشاؤه في عام ٢٠٠٢، ويركز على مكافحة ما يعتبره أعضاء آسيا الوسطى في منظمة شنغهاي للتعاون إرهابا (الأفكار والحركات الدينية والسياسية المتطرفة التي تعمل على أساسها، وتجارة المخدرات) التي تهدد المصالح الوطنية. هذا للتأكيد على موقف دول آسيا الوسطى الداعم والمستفيد. اتى طرح الصين لاحقا لمبادرة الحزام والطريق بمثابة استراتيجية براجماتية بارزة تم اتباعها دون هيمنة وبالتالي عززت روح التعددية (Pradhan & Mohanty, 2021).

رابعًا: تجاه الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وكذلك من خلال حلف شمال الأطلسي، أوضحت تعددية الأبعاد أن عدم سعي دول آسيا الوسطى وراء تحقيق المصالح الأمريكية بعد عام ١٩٩٠ ليس موقفًا مناهضًا لأميركا – بل مدفوعاً بسعي الإقليم نحو الاستقلالية. لم تربط دول آسيا الوسطى، في لحظات مختلفة منذ عام ١٩٩٠، علاقات اقتصادية وتجارية كبيرة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فحسب (مثل تطوير أنتاج الهيدروكربون وقدرات التصدير)، ولكن كان لها أيضًا ارتباطات عسكرية بارزة متعددة الأطراف من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعلى المستوى الثنائي. على سبيل المثال، تعد كازاخستان شريكًا بارزًا للاتحاد الأوروبي.

فعليًا، استفادت دول آسيا الوسطى من الدعم الأمريكي بعد عام ١٩٩٠، ومنذ ذلك الحين في تلقي دعم عسكري واقتصادي بشكل مباشر من واشنطن أو من حلفاء أوروبيين. ومع ذلك، تتقلب العلاقات بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى كما اوضحنا.

على سبيل المثال، طلبت قيرغيزستان من واشنطن إغلاق قاعدة ماناس الجوية (عندما كانت القاعدة تعمل كمركز عبور للجيش الأمريكي). ما تم اكتسابه من هذه الخطوة هو تبادل الإيجار الأمريكي بالإعانات المالية الروسية (المقدرة بحوالي ملياري دولار).

غالبًا ما يتم تفسير تفضيلات قيرغيزستان المتغيرة على أنها خطوة براجماتية لدعم اقتصادها (Rahmetov, 2009). في مثال آخر أكثر حداثة، منذ عام ٢٠١٥، غالبًا ما يتم الإشادة بإطار عمل «C5 + 1» باعتباره يلعب دورًا حاسمًا في ربط آسيا الوسطى بالتجارة والدبلوماسية العالمية. الجدير ذكره حقيقة أن «C5 + 1» تأسست في أوزباكستان، نفس الدولة التي طلبت من الولايات المتحدة إغلاق وجودها في منشأة كارشي خان آباد العسكرية قبل بضع سنوات (Tolipov, 2024).

في المحصلة، ينبغي تحليل الإستراتيجية الكبرى الأمريكية ومصالح شركات الاتحاد الأوروبي مع التركيز على الفاعلية في إقليم آسيا الوسطى. إن التركيز على تفضيلات دول آسيا الوسطى يتفق مع حجة هذه الدراسة حول الحاجة إلى فهم كيف تكاملت الدوافع الإقليمية مع التكييف الإستراتيجي.

٦. الخاتمة: التكييف الإستراتيجي وأيام الجنوب العالمي القادمة

دفعت الدراسة بقراءة نقدية للديناميكيات الإقليمية. الدرس المستفاد من هذه الدراسة ليس إحسان القوى الكبرى أو التركيز على التأثيرات الخارجية الإيجابية (positive ex-ternalities) لمنافساتها. تظهر الأدلة، على سبيل المثال، أن أنماط إقراض الصين، وخاصة لأعضاء مبادرة الحزام والطريق، تظهر سمات تجعلها غامضة المعالم ويتم عرض هكذا قروض بأسعار فائدة مرتفعة (Horn, Parks, Rein-hart, & Trebesch, 2023).

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسمح لنا التكييف الإستراتيجي أيضًا بقراءة مصالح القوى الكبرى بشكل يثمن الفاعلية الإقليمية. على سبيل المثال، بدلاً من النظر إلى توسع الصين في مبادرة الحزام والطريق باعتبارها المحرك الذي "فرض الاستقرار الإقليمي والتنسيق بين دول آسيا الوسطى، يقترح منطق هذه الدراسة التعامل مع مبادرة الحزام والطريق باعتبارها استفادت هي نفسها من الاستقرار الذي اكتسب قوة دفع في آسيا الوسطى والذي تحركه – في الأساس – مصالح واستراتيجيات الدول الأعضاء. من خلال تركيز التحليل على الفاعلية في الإقليم، تتحدى هذه الدراسة سرديات تصور العلاقات الإقليمية في آسيا الوسطى – والجنوب العالمي على نطاق أوسع – على أنها مجرد رد فعل على ضغوط خارجية من القوى الكبرى.

في الذهاب أبعد من آسيا الوسطى، تثير هذه الأفكار تأملات أوسع حول الفاعلية المحلية في تشكيل العلاقات الإقليمية، مع التحكم في المتغيرات الخاصة بالمنطقة. يمكن للبحوث المستقبلية استكشاف كيف تتعامل الدول في البلقان أو جنوب القوقاز أو جنوب شرق آسيا مع ضغوط جيوسياسية مماثلة، أو تقييم ما إذا كانت سياسة تعدد الأبعاد ستبقى ذات فائدة في عالم من المنافسة المتزايدة بين القوى الكبرى (Avdali-ani, 2024b).

في البلقان، تستفيد روسيا من العلاقات التاريخية، وتركز الولايات المتحدة على الأمن من خلال حلف شمال الأطلسي، ويستثمر الاتحاد الأوروبي في البنية التحتية والتجارة. القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي) هو إقليم آخر متنازع عليه وذو أهمية حيوية استراتيجيًا بسبب طرق التجارة البحرية؛ لذا تسمح التوترات الإثنية والتبعية الاقتصادية والتحالفات الأمنية المتنافسة بإجراء تحليل مقارن مع آسيا الوسطى.

في القرن الأفريقي، تستثمر الصين بكثافة في البنية التحتية لتعزيز المصالح الاقتصادية والعسكرية، في حين تحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري تحت ذرائع مكافحة الإرهاب، على غرار نهجها بعد ١١ سبتمبر في آسيا الوسطى. تسعى روسيا وتركيا أيضًا إلى النفوذ، في المقام الأول من خلال المشاركة العسكرية.

أخيرًا، يوازي إقليم جنوب القوقاز آسيا الوسطى في وضعه غير الساحلي وثروته من الموارد والصراعات الجيوسياسية. بالنسبة للدول الكبرى في القوقاز، في ظل تضاؤل نفوذ روسيا منذ عام ٢٠١٨، ينمو الدور الاقتصادي للصين، وتعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تعزيز تنويع الطاقة عبر ممر الغاز الجنوبي لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. على الرغم من التشابه في سياسة التكييف الإستراتيجي للقوى الكبرى، لم تحقق أي من هذه الأقاليم مستوى التعاون الذي شهدته آسيا الوسطى، مما يؤكد على دور الفاعلية المحلية في تعزيز التناغم.

أخيرًا، قد توفر الدراسات الطويلة التي تتعقب التحولات في التزامات السياسة الخارجية بمرور الوقت أدلة قيمة. ويمكن طرح أسئلة ذات صلة حول كيفية تعديل الدول الصغيرة لسياساتها مع احتدام التنافس بين القوى الكبرى. ومع استمرار التشرذم في النظام العالمي، توفر تجربة آسيا الوسطى دراسة حالة قيمة حول كيفية تمكن الدول الأصغر من التنقل ليس فقط بين تنافسات القوى الكبرى، ولكن أيضًا بين التعددية القطبية. أخيراً، يظل فهم الدور المتحور للتكييف الإستراتيجي في السياسة العالمية أمرًا بالغ الأهمية لتقييم كيفية تأكيد القوى غير الكبرى على فاعليتها في أقاليمها في ظل مشهد دولي متزايد التعقيد.

المصادر

Abramowicz, V. (2022, August 29). The merits of transactionalism. The Interpreter. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/merits-transactionalism.

Al-Saidi, M. (2022). Disentangling the SDGs agenda in the GCC region: Priority targets and core areas for environmental action. Frontiers in Environmental Science. https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.1025337.

Avdaliani, E. (2024a, September 18). Everyone is 'multi-vectoring'—The US shouldn't be left behind. Responsible Statecraft. https://responsiblestatecraft.org/multipolarity.

Avdaliani, E. (2024b, November 13). Relations between Georgia and the West to become transactional. Carnegie Politika – Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/11/georgia-west-new-relationships?lang=en.

Azarkan, E. (2010). The interests of the Central Asian states and the Shanghai Cooperation Organization. Ege Academic Review, 10(1), 395–420.

Ban, C. (2013). Brazil's liberal neo-developmentalism: New paradigm or edited orthodoxy? Review of International Political Economy, 20(2), 298–331.

Batsaikhan, U., & Dabrowski, M. (2017). Central Asia—Twenty-five years after the breakup of the USSR. Russian Journal of Economics, 3(3), 296–320.

Bresser-Pereira, L. C. (2024). New developmentalism: Introducing a new economics and political economy. Edward Elgar Publishing.

Chao, W.-C. (2022). The political economy of China's rising role in the Shanghai Cooperation Organization (SCO): Leading with balance. The Chinese Economy, 55(4), 293–302.

Chivvis, C. S., & Geaghan-Breiner, B. (2024). Emerging powers and the future of American statecraft. Carnegie Endowment for International Peace.

Colaresi, M. P., Rasler, K., & Thompson, W. R. (2007). Strategic rivalries in world politics: Position, space, and conflict escalation. Cambridge University Press.

Dadabaev, T. (2014). Shanghai Cooperation Organization (SCO) regional identity formation from the perspective of the Central Asia states. Journal of

national Theory, 11(3), 318–343.

MacHaffie, J. (2021). Mutual trust without a strong collective identity? Examining the Shanghai Cooperation Organization as a nascent security community. Asian Security, 17(3), 349–365.

Malik, M. (2009). The Shanghai Cooperation Organization. In S. Ganguly, A. Scobell, & J. C. Liow (Eds.), The Routledge handbook of Asian security studies (pp. 199–210). Routledge.

Mansour, I. (2023). The strategic pragmatism of small states in their relations with great powers: A study in the foreign policy of Gulf Cooperation Council states towards China (Strategic Paper No. 7). Arab Center for Research and Policy Studies.

Pinchis-Paulsen, M. (2022). Let's agree to disagree: A strategy for trade-security. Journal of International Economic Law, 25(4), 527–547.

Pomfret, R. (2006). The Central Asian economies since independence. Princeton University Press.

Pradhan, R., & Mohanty, S. S. (2021). Chinese grand strategies in Central Asia: The role of Shanghai Cooperation Organization and Belt and Road Initiative. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 14, 197–223.

Rahmanov, A. (2022). Turkmenistan's neutral foreign policy: Peace, security and sustainable development. Perceptions: Journal of International Affairs, 27(1), 122–137.

Rahmetov, A. (2009, February 18). Kyrgyzstan: Tracking Russia's assistance package to Bishkek. EURASIANET.https://eurasianet.org/kyrgyzstan-tracking-russias-assistance-package-to-bishkek.

Šćepanović, J. (2022). Russia and the Shanghai Cooperation Organization: A question of the commitment capacity. European Politics and Society, 23(5), 712–734.

Tolipov, F. (2024). The 'C5+1' on the Central Asian geopolitical chessboard. Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development, (27), 254–265.

Yuneman, R. A. (2023). Kazakhstan's multi-vector foreign policy: A case study of voting on UNGA resolutions. Russia in Global Affairs, 21(2), 141–162.

Contemporary China, 23(85), 102–118.

de Haas, M. (2017). Relations of Central Asia with the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization. The Journal of Slavic Military Studies, 30(1), 1–16.

Deng, Y. (2022). China's strategic opportunity: Change and revisionism in Chinese foreign policy. Cambridge University Press.

Gnedina, E. (2015). 'Multi-vector' foreign policies in Europe: Balancing, bandwagoning or bargaining? Europe-Asia Studies, 67(7), 1007–1029.

Gray, M. (2011). A theory of "late rentierism" in the Arab states of the Gulf. Center for International and Regional Studies – Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

Hanks, R. R. (2009). 'Multi-vector politics' and Kazakhstan's emerging role as a geo-strategic player in Central Asia. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 11(3), 257–267.

Hopewell, K. (2014). Different paths to power: The rise of Brazil, India and China at the World Trade Organization. Review of International Political Economy, 22(2), 1–28.

Horn, S., Parks, B. C., Reinhart, C. M., & Trebesch, C. (2023). China as an international lender of last resort. NBER Working Paper No. 31105. https://www.nber.org/papers/w31105.

Human Rights Watch. (2005, May 13). Bullets were falling like rain: The Andijan massacre of May 13, 2005. https://www.hrw.org/report/2005/06/06/bullets-were-falling-rain/andijan-massacre-may-13-2005.

Kavalski, E. (Ed.). (2010). China and the global politics of regionalization. Routledge.

Kazantsev, A., Medvedeva, S., & Safranchuk, I. (2021). Between Russia and China: Central Asia in Greater Eurasia. Journal of Eurasian Studies, 12(1), 57–71.

Krivokhizh, S., & Soboleva, E. (2022). The EU and China: How do they fit in Central Asia? Central Asian Survey, 41(4), 715–733.

Kruck, A., & Zangl, B. (2019). Trading privileges for support: The strategic co-optation of emerging powers into international institutions. Inter-

تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبة الجزيرة العربية: قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي

زيد بن علي الفضيل ١
١ باحث سياسي ومدير البرنامج الثقافي بمركز الخليج للأبحاث، zash113@gmail. com

المستخلص تناقش هذه الدراسة تطور مفهوم الهوية في ذهن أبناء شبه الجزيرة العربية الذين عاشوا في بيئة تكاد تكون واحدة من حيث المحددات الفكرية والسياسية وصولا إلى الاقتصادية، كما تبحث في اختلاف محدداتها تاريخيا وصولا إلى الوقت المعاصر، وكيف تغيرت تلك المحددات بحسب السياق السياسي عبر مختلف الحقب التاريخية؟ وهل تغيرت معالمها بوجود الإسلام كدين؟ وما تأثير نشوء الدولة الوطنية الحديثة على مفهوم الهوية؟ إلى غير ذلك من الأفكار التي تم التطرق إليها في ثنايا الدراسة، بهدف الوقوف على طبيعة وشكل الهوية المعاصرة في دول شبه الجزيرة العربية، وشكل وملامح العناصر المحلية والقومية التي تشكلت بها هويات دول شبه الجزيرة العربية في الوقت الراهن، وصولاً إلى دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظومة سياسية في صناعة هوية جامعة مشتركة، تمكنت من الصمود لعقود طويلة في ظل ما عاشته الهويات الفرعية العربية من ضمور وتلاشي، وهو ما أرادت الدراسة أن تسلط الضوء عليه، كما يمثل ذلك قيمة من وجهة نظر الباحث، إذ حظيت البلدان العربية بدراسات مفصلة حول شكل وسمات هوياتها الرئيسية والفرعية، في الوقت الذي لم تسلط الدراسات الضوء على سمات الهوية العربية في شبه الجزيرة ودول مجلس التعاون الخليجي. ولبيان ذلك فقد اعتمد الدارس منهج الاستقراء التاريخي لتطور مفهوم الهوية منذ حقبة ما قبل الإسلام، مرورًا بتغير مفهومها ودلالتها عبر مختلف الحق الإسلامية، وصولا إلى الوقت المعاصر، مع إعمال أدوات تحليل الخطاب بوجه عام. ووصلت إلى ملامح وأسس وعوامل تشكل الهوية الخليجية، والتي امتزج في بوتقتها أفراد لا ينتمون للساحل الخليجي، بمعنى أنهم ليسوا من سكان الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية كما هو الحال مع سكان وسط المملكة العربية السعودية (نجد)، وسكان غرب المملكة العربية السعودية (الحجاز)، علاوة على سكان شمالها وجنوبها، وكذلك سكان المناطق الغربية من سلطنة عُمان الذين جميعهم قد اندمجوا في مفهوم ودلالة الهوية الخليجية، وباتوا متحدين مع تكوينها الدلالي وبعدها الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية الهوية؛ الهوية الخليجية؛ الهوية المشتركة؛ شبه الجزيرة العربية؛ المحددات الفكرية والسياسية والاقتصادية.

THE EVOLUTION OF IDENTITY AND ITS POLITICAL IMPLICATIONS FOR THE ARABIAN PENINSULA: A STRATEGIC AND CONCEPTUAL ANALYSIS

Zaid Ali Al-Fadhil 1
1 Political Researcher and Director of the Cultural Program at the Gulf Research Center, zash113@gmail.com

ABSTRACT: This study explores the evolution of the concept of identity among the peoples of the Arabian Peninsula, who historically lived in a relatively homogenous environment in terms of intellectual, political, and even economic determinants. The research investigates how the defining features of identity have shifted over time, influenced by various political contexts across historical periods. It raises critical questions such as: How have these determinants changed with the advent of Islam as a religion? What has been the impact of the emergence of the modern nation-state on the concept of identity? These and other related issues are addressed throughout the paper, with the goal of understanding the nature and structure of contemporary identity in the states of the Arabian Peninsula. The study further examines the local and pan-Arab elements that have contributed to the formation of modern national identities in the region. Special attention is given to the role of the Gulf Cooperation Council (GCC) as a political entity in fostering a shared, collective identity that has endured for decades, even as many other sub-identities in the Arab world have faded or weakened. This focus reflects a key contribution of the study, especially in light of the extensive scholarly attention given to identity in other parts of the Arab world, while relatively little has been devoted to the identity dynamics within the Arabian Peninsula and the GCC countries. To address these questions, the researcher employs a historical inductive approach to trace the development of identity from the pre-Islamic era, through various Islamic periods, and into the contemporary era. The

تاريخ الاستلام: يوليو 2024، تاريخ القبول: ديسمبر 2024، تاريخ النشر: إبريل 2025

study also utilizes discourse analysis tools to uncover the foundational elements and driving forces behind the formation of Gulf identity. It highlights the fusion of diverse populations—not traditionally considered part of the Gulf coastal demographic, such as inhabitants from central (Najd), western (Hijaz), northern, and southern Saudi Arabia, as well as western regions of the Sultanate of Oman—who have all coalesced into a unified understanding of Gulf identity, both in its semantic construction and its strategic dimension.

KEYWORDS: Identity; Gulf Identity; Shared Identity; Arabian Peninsula; Intellectual, Political, and Economic Determinants.

١. المقدمة

تمثل شبه الجزيرة العربية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على ثلاثة بحار تفصل بينها وبين بقية قارة أسيا جنوبًا وشرقا، وأفريقيا غربًا، والأناضول شمالاً، وحدة استيطانية واحدة تجمع بين ثناياها أرومة واحدة، بلغة عربية واحدة، وثقافة واسعة مشتركة، وكل ذلك يجعل من تمتين عرى الوحدة والاتحاد على مختلف الأصعدة سهلاً وممكنًا، لاسيما في ظل التكالب الدولي المتزايد على المنطقة، وتنامي حجم الاصطفاف الخارجي الجائر للاستفادة من خيرات شبه الجزيرة العربية.

وبالرغم من وحدة المحددات الرئيسية للهوية المشتركة وهي: الدين، واللغة، والعرق، والتاريخ المشترك، والجغرافيا الواحدة، إلا أن عرى الانفصال والتشظي باتت أكبر من عرى الوحدة والاتحاد، وصار لكل دولة من دول شبه الجزيرة العربية بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هويتها الوطنية المركزية المستقلة عن غيرها من الهويات، بالرغم من اتفاقها جميعًا في كل المحددات المشكلة لطبيعة تَخلُّق الهوية القومية الواحدة.

٢. هدف الدراسة وأسئلتها

وعليه تهدف الدراسة إلى الكشف عن مكنون تطور مفهوم الهوية وتأثير واقع الجغرافيا السياسية القائم حاليا على تشكل السياق الهُوياتي بين أبناء شبه الجزيرة العربية، وكيف تنامى تأثير ذلك سلبًا أو إيجابًا على حجم وتأثير وواقع حالة الوحدة والاتحاد بين أبناء شبه الجزيرة العربية ثقافيًا واجتماعيًا وصولاً إلى الجانب السياسي والاقتصادي، ويمكن أن تنطلق الدراسة من عديد من الأسئلة المفتاحية المتعددة ومنها

- ما الذي يعوق تمتين عرى الوحدة والاتحاد بين دول وشعوب شبه الجزيرة العربية بشكل أقوى مما هي عليه الآن؟
- ما مدى حجم وتأثير تطور مفهوم الهُوية على واقع وطبيعة الجغرافيا السياسية بين أقطار شبه الجزيرة العربية حاليًا؟
- هل يمكن للقواسم المشتركة أن تزيل أي عوائق تحدّ من تمتين عرى الوحدة والاتحاد بشكل عملي؟

٣. منهجية الدراسة

تمثل في هذا السياق، ورغبة في بلوغ نتيجة منهجية محددة، فقد اعتمد الباحث منهج الاستقراء التاريخي لمفهوم الهوية ومحدداتها الرئيسية، كما عمل على تحليل تطورها موضوعيًا عبر تتبع مختلف التأثيرات السياسية التي كان لها دور في تشكل مفهوم الهوية خلال مختلف الحقب التاريخية وصولاً إلى القرن العشرين الميلادي، والذي وضحت فيه ملامح هوية عربية وفقا لمحددات جغرافية وثقافية وعرقية محددة، تمثلت بشكل أدق في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمكنت من تأسيس هوية فرعية استنادًا لمنظومة جغرافية معينة، لتصبح لفظة "خليجي" عنوانًا لهوية جامعة لمجتمعات عربية متعددة في إطار جغرافية شبه الجزيرة العربية وخريطة الوطن العربي بأكمله. وهو ما تبحث فيه هذه الدراسة.

٤. محددات الهوية

لعل من المناسب ابتداء العمل على تحرير مصطلح "الهُوية" وبيان محدداتها، ذلك أن المصطلح من حيث شكله ومضمونه في تغيُّر دائم ضمن السياق الإنساني، ويقوم على جدلية العلاقة بين الذات والآخر، الأنا وهُوَ، فمن أكون أنا؟ ومن يكون هو؟، وفي ذلك فقد كتب الكثير من الكتاب، وتبحر العديد من المهتمين بتحليلهم ورؤيتهم (1)، وصار موضوع "الهُوية" من حيث هو موضوع جدلي، مثار استفهام دائم، ونقاش طويل، بين المثقفين العرب بوجه خاص.

على أن أكبر إشكال فيها حين يكون محورها (أي الهوية) قائم على حالة التناظر السلبي، وأبيض وأسود، وعربي وعجمي، ومسلم وكافر، وصولاً إلى الهويات الأصغر، والهويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية المختلفة. هذا التضاد في شكله ومضمونه يمثل شكلاً من أشكال محددات الهوية في جانب، وفي جانب آخر معيقًا رئيسيًا لبلوغ قيمتها الأسمى، وهو ما وقع فيه العقل الغربي إزاء نظرته للآخر وفق رؤية الجابري (٢٠١٧) في كتابه "مسألة الهوية".

٥. تقسيمات الهوية

ويمكن تقسيم الهوية من حيث موضوعها إلى عدة أنواع

(١) يمكن الاطلاع على عديد من الكتب المتخصصة التي ناقشت موضوع الهوية بتفصيل كامل ومن جوانب متنوعة، ومن ذلك: كتاب الهوية والاختلاف، مارتن هيدغر، ترجمة: كريم الحاف،٢٠٢٠م؛ الهوية والهويات: الفرد، الزمرة، المجتمع، كاترين آلبيرن وجان كلود، ترجمة: إياس حسن، ٢٠١٧م؛ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢م)؛ إسماعيل الربيعي، التاريخ والهوية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)؛ الهويات القاتلة، أمين معلوف، ٢٠١١م

وهي: الهوية الفردية المرتبطة بتعريف ذات الإنسان وانتمائه المكاني؛ والهوية الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي ينشأ الفرد في محيطها؛ والهوية الجماعية التي تبدأ من محيط سكنه (حارته) فقريته فقبيلته فوطنه؛ وصولا إلى الهوية الأعلى الجامعة وهي الهوية القومية؛ وأخيرًا الهوية الإنسانية التي يتسامى فيها الإنسان فوق كل شيء، وفي حينه يكون قد بلغ لب مفهوم الهويات المتعددة وفق رؤيتها الإنسانية (أبو خضر، ٢٠٢٣).

وواقع الحال فقد عاش إنسان شبه الجزيرة العربية مثل غيره تطورًا لمفهوم الهوية، وعايش سماتها المتغيرة لاسيما مع ابتداء تجزأ الهويات مطلع القرن العشرين، جراء انتهاء الدولة الشمولية الواحدة وتشكل الدولة الوطنية بفعل تقطيع المحتل الأوربي لخارطة العالم العربي وفق اتفاقية "سايكس بيكو" عام ١٩١٦م.
وهو ما خلق حالة جديدة في المنظور العربي لمفهوم الهوية، والذي أخذ في التنامي يومًا بعد يوم حتى تفككت عراه، وتغيرت محدداته مع مرور سنين القرن العشرين الميلادي، لندلف القرن الواحد والعشرين وقد شكلت كل دولة وطنية هوية مستقلة عن الأخرى، بالرغم من اتفاقها مع غيرها في كل المحددات الكبرى للهوية الجامعة وهي وحدة الجغرافيا الواحدة، والتاريخ المشترك، واللغة، والعرق، والدين.

والسؤال: كيف أمكن تجزيء الهوية الجامعة لمجتمع واحد في بيئة واحدة، في ظل اشتراك المجموع في كل المحددات الكبرى للهوية الجامعة؟

٦. الوعي بالهوية في ذهن العرب الأوائل

لعل الإجابة تستلزم العودة إلى التاريخ لاستنطاق بعض أحداثه، وتأمل بعض من مجرياته، لمعرفة جانب من جوهر الإشكال، فالعرب قبل الإسلام كانوا أمة واحدة متحدة في أرومتها ولغتها ومكونها الجغرافي وتاريخها المشترك، بل وحتى مكنونها الديني إلى حد ما، مع الإشارة إلى أن المكون الديني لم يكن ليشكل قيمة وجدانية في حينه، فرابط الأرومة واللغة والجغرافيا أهم وأسبق من رابط الدين في نظرهم.

غير أن كل ذلك لم يمنعهم من خوض غمار حروب وصراعات محمومة لا تنتهي، على أن تلك الحروب لم تؤثر في وعيهم بمفهوم الهوية، بمعنى أن كل قبيلة لم تشعر بأنها غريبة في وجدانها عن القبيلة الأخرى، وكانت تدرك قيمة وأهمية روابط القربى والدم، وهو ما عناه البحتري بعد ذلك بقرون في قصيدته الخالدة والتي منها
إذا احتَرَبَت يَوماً فَفاضَت دِماؤُها تَذَكَّرَتِ القُربى فَفاضَت دُموعُها

وكان أن تمثلت الهوية العربية الجامعة في يوم ذي قار، وهو يوم اجتمعت فيه الهوية الجامعة للعرب لتواجه هوية مغايرة عنها في كل المحددات الكبرى، وعلى الرغم من وجود بعض العرب في جيش كسرى ملك الفرس، بل وعلى الرغم من خوف بعض العرب من مناصرة الملك النعُمان العربي حين طلب حمايتهم لعائلته خوفا من سطوة كسرى، إلا أن ذلك كان دافعه الخوف من جبروت كسرى، وليس المغايرة في الهوية والانتماء،

وهو ما لم يأبه له هانئ بن مسعود الشيباني الذي أجاره وأشار عليه بأن يذهب لكسرى ويستلطفه، فكان ذلك من الملك النعُمان الذي ذهب بالخيل والحلل اليمانية والجواهر وكتب إليه معتذرا عما أوغر صدره، غير أن كسرى لم يقابل ذلك بالصفح، فمات النعُمان لديه (ابن الجوزي، ٢٠١٣).

٧. محددات الهوية في العهد النبوي

في ذلك الوقت لم يكن الدين أحد محددات الهوية، وكان الانتماء العرقي واللغة ووحدة الجغرافيا هما الركائز الرئيسية في بلورة الهوية الجامعة، ثم ومع ظهور الدعوة المحمدية وانتشار الإسلام في أرجاء الجزيرة العربية أصبح الدين محددًا مركزيًا جامعًا لعديد من الهويات العرقية، كما أصبحت اللغة العربية بوصفها لغة الكتاب المقدس للمسلمين (القرآن الكريم) محددًا مركزيًا ثانيًا في موضوع الهوية، ليخرج مفهوم الهوية من منحاه العرقي إلى منحاه الثقافي باعتبار أن العربية لسان، وهو ما حدد معالم الهوية العربية خلال عصر ازدهار الحضارة العربية المسلمة.

وهكذا بدأت بوادر تشكل هوية ترتكز على ثنائية القيمة والكفاءة الوظيفية، التي لا تنظر إلى مرجع الإنسان القبلي أو شريحته الاجتماعية، فالناس وفقًا لقوانين هذه الهوية متساوون في المنبت والتكوين، وكلهم لآدم، وآدم من تراب، والناس كأسنان المشط، لا فرق بين غني وفقير، ولا أبيض ولا أسود، إلا بالعمل والجهد، والاستحقاق في قانونها لا يكون إلا بالكفاءة الوظيفية وحسب (الفضيل، ٢٠١٣).

وبالرغم من نصاعة هذا المنهج المتشكل مع ظهور الدعوة المحمدية، وتمثله في ثنايا المجتمع المديني الذي عاش فيه العرب بمختلف انتماءاتهم القبلية، مع أفراد من هويات قومية مختلفة، حياة مستقرة بهوية جامعة تقوم على المحدد الديني واللغوي، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث سرعان ما تلاشت أبعاد هذه الثنائية في مضمون الهوية الجامعة من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وبخاصة في حادثة السقيفة، وما جرى فيها من نقاش أثمر عن غلبه قبيلة قريش سياسيًا، وحصر استحقاقهم السياسي بالحكم دونا عن الأنصار من قبيلة الأوس والخزرج، فكيف بغيرهم من القوميات المختلفة، وهو ما وضح بشكل ظاهر مع انتهاء عهد الخلفاء الراشدين، وبداية تكوين الدولة السلطانية على عهد معاوية بن أبي سفيان، الذي أسس لسياق ذهني جديد في مضمون الهوية يرتكز على المنظور العرقي والانتماء القبلي بعد ذلك (مؤنس، ١٩٨٨).

٨. ظاهرة الشعوبية

وبذلك تأسست أولى قواعد الشعوبية التي أدخلت المجتمع العربي المسلم في حالة من التصادم جراء تنامي العصبية العرقية للعرب وتزايد الصراع بين القبائل العدنانية القيسية والقبائل القحطانية اليمنية أثناء حكم الدولة الأموية، وصولا إلى الفترة الأولى من عهد الدولة العباسية، لتتشظى الهوية الجامعة للمسلمين من جديد، ويعود محدد وحدة الانتماء العرقي للبروز كأساس مركزي للهوية الجامعة. لكن ذلك لم يستمر كثيرًا، حيث استأنس الناس مع انتهاء العصر العباسي الأول في نهاية القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي إلى الاتكاء على وحدة اللغة العربية وكذلك وحدة الدين الإسلامي ليكونا ثابتًا في تشكيل مضمون الهوية بعد ذلك، فكان أن أعطى ذلك مشروعية لحكم البُوَيهيين من بلاد الديلم.

ثم الدولة الزنكية من بلاد تركستان، ثم القومية الكردية على عهد صلاح الدين، ثم رجوعًا للقومية التركية على عهد السلاجقة ثم المماليك وصولا إلى الدولة العثمانية، التي وإن كان سلاطينها قد آثروا التحدث بلغتهم القومية، لكن الحرف العربي والدين الإسلامي كان ركيزة أساسية في تكوين الهوية الجامعة بينهم وبين مختلف الهويات القومية الخاضعة لحكمهم إجمالا، ومنها الهوية العربية بوجه خاص.

٩. الشعوبية المعاصرة

وكان أن استقرت الهوية العربية في كنف الدولة العثمانية دون أي إحساس بالتشظي أو الغربة باعتبار مركزية المحدد الديني في ظل مظلة الخلافة التي تزعمها العثمانيون، وخاضوا معها حربها المستعرة بهدف نشر الإسلام في أقطار أوروبا الشرقية، وكان ذلك ديدن بقية القوميات المنضوية تحت سلطة العثمانيين ومع ابتداء بروز الظاهرة القومية ضمن السياق العالمي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ظهر مفهومان جامعان للهوية في ظل سلطة الدولة العثمانية (حوراني، ٢٠٠١)

أولهما: قام على مركزية الرابطة العثمانية لتكون هوية جامعة لكل الهويات المنضوية تحت حكم العثمانيين، وبالتالي فمحدد الهوية الرئيسي هنا كامن في بعده الجغرافي السياسي فقط، ودون أي اعتبار لمحدد العرق واللغة والدين وحتى التاريخ.

وثانيهما: دعا إلى مركزية الدين الإسلامي في تأصيل الهوية الجامعة عبر ما عرف بالجامعة الإسلامية التي تبناها الشيخ جمال الدين الأفغاني، غير أنها لم تجد قبولا واسعا ضمن سياق الصراع الهوياتي الذي بدأت ملامحه في البروز مع ظهور موجة جديدة من الشعوبية المعاصرة مطلع القرن العشرين الميلادي.

في هذه الأثناء بدأت الطورانية التركية في التشكل، وأخذت تستفز بأطروحاتها الفكرية ومنهجها العنصري مختلف الهويات القومية بما فيها الهوية العربية، الذين رفضوا الانسياق ضمن برنامج التتريك الثقافي الذي اعتمده الطورانيين حال سيطرتهم على مقاليد الحكم العثماني مطلع القرن العشرين الميلادي. وكان أن زاد نشاط عديد من الجمعيات العربية لمقاومة ظاهرة التتريك، فتشكلت (١)

جمعية بيروت السرية عام ١٨٧٥م التي أسسها عديد من المثقفين المسيحيين العرب ومنهم نمر فارس مؤسس جريدة المقطم ومجلة المقتطف الشهرية بمصر، ويعقوب صروف، وإبراهيم اليازجي وغيرهم، ودعت إلى منح سوريا الكبرى الاستقلال وإعطاءها الحكم الذاتي، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد، وقصر الخدمة العسكرية للسكان العرب على المنطقة المحلية.

جمعية حقوق الملة العربية التي تأسست عام ١٨٨١م بفضل جهود عدد من المثقفين العرب (مسلمين ومسيحيين) في بيروت ودمشق وطرابلس وصيدا من أمثال: الشيخ عبد الرحمن الكواكبي، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، وفارس الخولي، وغيرهم، الذين نادوا بالوحدة بين المسلمين والمسيحيين ضمن الإطار القومي العربي لمواجهة الاستبداد التركي، الذي لم يفرق في ظلمه بين مسلم ومسيحي.

عصبة الوطن العربي ومؤسسها نجيب عازوري في باريس عام ١٩٠٤م بهدف تحرير الولايات العربية من الحكم التركي العثماني، داعيا لأن يكون الحجاز مقرا لخلافة عربية، وأن تتوحد منطقة الهلال الخصيب في دولة واحدة عصرية، كما طالب بتوحيد الكنائس الكاثوليكية تحت شعار عربي واحد.

جمعية النهضة العربية التي تأسست عام ١٩٠٦م في الأستانة بإسطنبول بتأثير مباشر من الطلبة العرب المهاجرين إليها سنة ١٩٠٥م، ويعود الفضل في تأسيسها إلى كل من محب الدين الخطيب، وعارف الشهابي، وعبد الكريم الخليل، وشكري الجندي، الذين جعلوا مدينة دمشق مركزا رئيسيا لجمعيتهم.

جمعية الإخاء العربي العثماني والتي تأسست عام ١٩٠٨م مع إعلان مبادئ الدستور العثماني حيث استبشر المثقفون العرب لاعتقادهم بإمكانية المطالبة بممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية المسلوبة داخل إطار الدولة العثمانية، فأسس عدد من أعضاء مجلس المبعوثان (النواب) أول جمعية سياسية علنية تربط العرب بالعثمانيين بالأستانة، وتكونت هيئتها الإدارية من: أحمد ظافر، وإلياس رسام، والشريف

(١) للاطلاع على التوجهات العربية والجمعيات التي تم تأسيسها يمكن الرجوع إلى: الفضيل، زيد، «ملامح التيارات الفكرية والتنظيمات القومية العربية السياسية»، في مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، عدد ٢٩، ١٠ مايو ٢٠٠٩م،
https://drive.google.com/file/d/1lsN0sSGy4iSmKEby8t4uW5MWxKy2jysL/view

جعفر، وزكي مغامز، وشاكر الأتاسي، وشبيب الأسعد، وشفيق المؤيد العظم، وشكري الأيوبي، وشكري الحسيني، وصادق المؤيد العظم، وعارف المارديني، وعبد الله الحيدري، وعمر أشرف، ومحمد عبود، ومحمد المخزومي، والأمير محيي الدين الجزائري، ومسعود الكواكبي، ومنشي أفندي، وندره المطران، والدكتور يوسف رامي، ويوسف شتوان، وغيرهم.

وتلخصت أهدافهم في عدد من العناوين منها
عدم القبول بتجزئة الوطن العثماني.
توثيق الروابط بين العرب وسائر مواطني الدولة العثمانية السعي لإعلاء العرب واللغة العربية.
تمكين العرب وفق ما يقتضيه الحق الدستوري من تولي مختلف المناصب الإدارية.

وبالرغم من محدودية مطالب وأهداف الجمعية، إلا أنها لم تستمر بشكلها العلني والقانوني طويلا، إذ سرعان ما توترت العلاقة بين أقطاب الجمعية العربية وقرنائهم من عناصر جمعية الاتحاد والترقي التركية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الجمعية وحظر نشاطها السياسي والاجتماعي في مختلف أرجاء الدولة، كما عمل الاتحاديون على ممارسة أنكى الوسائل التعذيبية ضد العرب، حيث قاموا بإقصاء عدد كبير من الموظفين العرب من مناصبهم الهامة في وزارتي الداخلية والخارجية.

كما عملوا على الحيلولة دون وصول أي عربي من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي إلى اللجنة المركزية للجمعية، وإقصائهم من أي عمل رئيسي داخل أروقة الجمعية، كذلك تم انتزاع وزارة الأوقاف من العرب وإسنادها إلى وزير تركي، وعزل جميع الولاة والمتصرفين والقضاة من العرب واستبدالهم بقوميات مختلفة، عوضا عن معارضة الاتحاديين بعد ذلك لأي مشروع علمي أو أدبي في البلاد العربية، والعمل على مناهضة اللغة العربية.

جمعية الجامعة العربية التي تأسست في عام ١٩١٠م من قبل الشيخ محمد رشيد رضا بهدف توثيق عرى العلاقة بين الأمراء العرب، ونبذ الفرقة والشقاق بينهم، والعمل على توحيد الجمعيات العربية في كل من سوريا والعراق وغيرها لتكون جبهة واحدة أمام التغنت الاتحادي التركي.

١٠. عودة الهوية العربية

لعل الإجابة هكذا أخذت الجمعيات العربية في إظهار الدفاع عن وجودها الهوياتي في ظل تفشي الظاهرة الشعوبية ونخرها لجسم الدولة العثمانية، ومع فشلها في تحقيق مطالبها الحقوقية عمدت إلى تصعيد مطالبها، وبدأت في رسم معالم هويتها من جديد وفقا لمحدد اللغة والجغرافيا.

وكان أن عقد مجموعة من المثقفين العرب مؤتمرهم القومي الأول في باريس في الفترة من ١٨ – ٢٣ يونيو ١٩١٣م بالقاعة الكبرى للجمعية الجغرافية، حيث شارك فيه مندوبين عن حزب اللامركزية العثمانية، وستة مندوبون عن الجمعية الإصلاحية العمومية ببيروت، ومندوبان عن الجمعيات العراقية، وثلاثة مندوبين عن المهاجرين العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، ومندوب عن المهاجرين العرب في المكسيك، وثمانية عن الجالية العربية في باريس، ومندوب عن الجالية العربية في مدينة إسطنبول مثلهم رئيس المنتدى الأدبي عبد الكريم الخليل؛ وتم انتخاب الشيخ عبد الحميد الزهراوي رئيسا، وشكري غانم نائبا، وسليم سلام واسكندر عمون والشيخ أحمد طبارة وندرة المطران وكلاء، وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني وعوني عبد الهادي وجميل مردم كتابا باللغة العربية، في حين تقرر أن يكون شارل دباس كاتبا باللغة الفرنسية (الفضيل، 2024). وبحث أعضاء المؤتمر مسائل حقوق العرب، وأهمية الإصلاح على قاعدة اللامركزية، وأصدروا في جلستهم الرابعة والختامية عددا من القرارات ومنها

١. التأكيد على ضرورة اشتراك العرب في الإدارة المركزية للدولة العثمانية.
٢. استقلال كل ولاية عن الأخرى بالنظر في حاجاتها و متطلبا تها .
٣. توسيع سلطة المجالس العمومية المحلية وإمكانية تعيين مستشارين أجانب من خارج الولاية.
٤. اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في مجلس النواب العثماني وفي الولايات العربية.
٥. اقتصار الخدمة العسكرية على الولايات المحلية ما لم تستدع الظروف الاستثنائية.

وقررت الحكومة العثمانية التفاوض مع المؤتمرين بإرسالها سكرتير جمعية الاتحاد والترقي إلى باريس الذي تباحث مع وفد المؤتمر برئاسة عبد الكريم الخليل، وتوصل الطرفان إلى مسودة اتفاق تم التوقيع عليها من قبل طلعت بك وزير الداخلية عن الجانب الرسمي العثماني، وعبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية عن الجانب العربي، وتنص على

١. أن يكون التعليم الابتدائي والإعدادي باللغة العربية في جميع البلاد العربية، ويكون التعليم العالي بلغة الأكثرية، ويكون تعليم اللغة العثمانية إجباريا في المرحلة الإعدادية.
٢. أن يكون رؤساء الدوائر ملمين باللغة العربية، في حين يعين سائر الموظفين من قبل الولاية.
٣. يؤدي العسكريون خدمتهم في وقت السلم داخل بلادهم العربية في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها، على أن يرسل نسبة معينة منهم إلى الحجاز وعسير واليمن.
٤. الموافقة بشكل مبدئي على أن يحوي التشكيل الوزاري للدولة ثلاثة من العرب، ومماثل لهم في الدوائر المركزية بصفة مستشارين أو معاونين، كما يعين في كل من لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر

الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب، وتعيين أربعة أو خمسة موظفين في كل وزارة من العرب وفي درجات مختلفة.
٥. الموافقة على تعيين خمسة ولاة وعشرة متصرفين مبدئيا من العرب.
٦. تعيين اثنان عن كل ولاية عربية في مجلس الأعيان.
وهكذا عمل المفكرون والسياسيون العرب وحتى اللحظات الأخيرة على تأكيد الوحدة بين العرب والترك ضمن سياق الدولة العثمانية، لكن محاولاتهم باءت بالفشل وتم إجهاضها من قبل عناصر جمعية الاتحاد والترقي الهادفة إلى فرض القومية الطورانية على غيرها من القوميات.

في هذا السياق فقد كان واضحًا بأن الهوية العربية قد ارتكزت بشكل رئيسي على المحدد الثقافي المتمثل في اللغة وأفانينها، والمحدد الجغرافي على امتداد المساحة العربية في أراضي الدولة العثمانية، كما لم يكن للمحدد العرقي أي ظهور بارز، وكذلك الأمر مع الدين.

حيث شارك مثقفون بارزون في صناعة الهوية العربية، ودون أن يكون لهم أي انتماء للعرق العربي أرومة، بل كان بعضهم من الأرومة الكردية، أو التركية، أو الأرمنية، وصولاً إلى الأمازيغية في المغرب العربي، وغيرهم؛ كذلك لم يكن الدين الإسلامي بوصفه دينًا غالبًا في الجغرافيا العربية مرتكزًا رئيسيًا حال صناعة الهوية العربية مطلع القرن العشرين، حيث اشترك المسيحيون مع المسلمين في بناء مرتكزات الهوية الجامعة للأمة العربية.

١١. دور الجغرافيا السياسية في التأصيل الهوياتي

لعل الإجابة في هذا الإطار أيضًا فقد كان لافتًا توافق المؤتمرين العرب في باريس على قرار "استقلال كل ولاية عن الأخرى بالنظر في حاجاتها ومتطلباتها" حال إعلانهم الختامي. واللافت في هذا البند أنه سمح بقبول فكرة التجزئة بين الولايات العثمانية، بما فيها الولايات العربية، لتستقل ولاية العراق عن ولاية الشام عن ولاية الحجاز عن ولاية اليمن، أما ولاية مصر فقد حظيت باستقلالها مع مطلع القرن التاسع عشر على عهد محمد علي باشا، لتصبح خديوية بعد ذلك.

كما حظيت ولاية تونس باستقلالها في ذات القرن، ولم تكن للدولة العثمانية سلطة حقيقة في الجزائر، أما المغرب الأقصى فقد حافظ على استقلاله الكلي طوال عهوده السياسية، ولم ينضو تحت سلطة العثمانيين ومن سبقهم خلال مختلف القرون السالفة، وكذلك الحال مع منطقة عُمان في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، التي حافظت على استقلالها في كثير من الفترات التاريخية.

هذا السياق عزز فكرة بروز الانتماء للجغرافيا السياسية ليصبح محددًا مركزيًا في تشكيل الهوية بعد ذلك، وسمح بقبول فكرة تجزيئ المجزأ مع تقسيم العالم العربي إلى أقطار سياسية وفق اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦م، فكان أن تم تقسيم بلاد الشام إلى أربع دول قطرية، وتم تقسيم الساحل الشرقي لشبة الجزيرة العربية إلى عدة أقطار مختلفة وهي التي انضوت في مجلس سياسي واحد باسم مجلس التعاون الخليجي، وتم تقسيم اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، وفي المقابل تمكنت سلطنة عُمان من أن تحافظ على وحدتها الرئيسية، وتمكن العراق من الحفاظ على وحدته المركزية، واستطاع الملك عبد العزيز آل سعود من توحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية في دولة سياسية واحدة أطلق عليها اسم المملكة العربية السعودية، تمتد من أعالي شبه الجزيرة العربية شمالاً إلى حدود اليمن السياسية جنوبًا، ومن الساحل الشرقي بمكوناته التاريخية الأحساء والقطيف وما جاورها شرقًا، إلى الساحل الغربي على البحر الأحمر غربًا، وشمل بالتالي كل الولايات العثمانية وهي ولاية الحجاز، وأجزاء من ولاية اليمن، وولاية البحرين التاريخية.

١٢. بروز الدولة الوطنية

ومع ترسيم الحدود الجديدة بين الأقطار العربية الناشئة، بدأ مفهوم الدولة الوطنية في التشكل في وعي مجتمعات تلك الدول، لتترسخ مع توالي السنين دور وأبعاد الجغرافيا السياسية في تشكيل الهوية، ليصبح الولاء للدولة الوطنية ومجتمعها مناط ارتكاز مفهوم الهوية التي بموجبها ترسخت قيم المواطنة وأطرها القانونية والتشريعية.

وبالرغم من وضوح هذا التشظي في مفهوم الهوية وفق بعده الجغرافي السياسي في هذه المرة، إلا أن الوعي بالقواسم المشتركة بين مختلف الدول العربية والحاجة إلى إيجاد صيغة سياسية للتوحد قد ألجأهم لتأسيس منظمة سياسية إقليمية باسم "جامعة الدول العربية" بهدف خلق أطر سياسية وقانونية مشتركة، مع محافظة كل سياق سياسي باستقلاله، وهويته الوطنية الخاصة.

لكن الجامعة العربية لم تحقق المراد، بل زادت من وتيرة الانقسام بين الدول الأعضاء، وجعلت كل دولة تتمسك باستقلال قرارها السياسي بمعزل عن الأخرى، وكان أن تعمقت الفجوة أكثر بين عديد من الدول العربية، وزاد ذلك من زيادة حجم الفجوة بين الهويات الوطنية.

وبالرغم من تعالي أصوات بعض الزعامات الوطنية في كل دولة للتأكيد على وحدة الهوية العربية، وبروز اتجاهات ثقافية وفكرية عروبية تبحث عن مشروع نهضوي لأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة يُخرجها من حالة الركود والتخلّف والتبعية التي سادت فيها على مدى قرون من الهيمنة الخارجية، إلا أن ذلك لم يتعد الخطاب الصوتي،

وظل حبيس الحديث الشفاهي تارة، والمكتوب تارة أخرى، عبر عديد من الإصدارات المختلفة، التي كان لمركز دراسات الوحدة العربية المؤسس في بيروت عام ١٩٧٥م دور فيها، حيث أصدر المركز أكثر من ١٢٠٠ كتاب، فضلاً عن أكثر من ٥١٧ عددًا من مجلته الشهرية المستقبل العربي، وعشرات الأعداد من المجلات الفصلية العلمية المتخصصة، كما نظم عشرات الندوات والمؤتمرات حول قضايا الأمة العربية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ومع ذلك فقد أخفق في تحقيق أهدافه، جراء عديد من التحديات ومنها البعد الجيو اقتصادي والجيوسياسي (١).

١٣. محددات الهوية في التاريخ المعاصر

أمام كل ما سبق يمكن للباحث أن يتساءل: وهل لا تزال محددات الهوية هي ذاتها التي تم الإشارة إليها سلفًا؟ بمعنى هل لا يزال العرق واللغة والدين والتاريخ والجغرافيا أساسًا لارتكاز أي هوية جامعة سواء كانت بمجموعها أو بجزء منها؟ واقع الحال فالأمر بات مختلفًا مع تشكل الدولة الوطنية، وتجذر وجودها في القرن العشرين وفقًا لسياقات اقتصادية ومذهبية أيضًا، وهو استتباع لحالة التغيير الجذري في نسق المجتمعات في كل دولة، وتقلص حجم الأسرة عن ذي قبل.

إذ وكما انتقلت المجتمعات من سياق الأسرة الكبيرة الممتدة، إلى سياق الأسرة النووية الصغيرة، وتقلص حجم ودور القبيلة والأسرة الممتدة وانتقالهما إلى ثقافة المجتمع المدني القائم على مرجعية المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، فقد انتقلت المجتمعات أيضا من سياق الدولة القومية الكبرى، الممتدة بحدودها امتداد اللغة والعرق والجغرافيا، إلى سياق الدولة الوطنية المحصورة بحدود الجغرافيا السياسية، والمنضبطة بقوانين المكان والزمان، والمستفيد مواطنيها من امتيازات الدولة التي ينتمون إليها.

وهكذا باتت الجغرافيا السياسية، والامتيازات الاقتصادية المرتبطة بالدولة الوطنية، هي المحدد الرئيسي لارتكاز الهوية التي تجمع في ثناياها أبناء الدولة الواحدة، وليس أبناء الإقليم الواحد، والأمة الواحدة، بل وصار مفهوم الأمة محدودًا بحدود الجغرافيا السياسية وليس بحدود الامتداد اللغوي أو العرقي أو الديني؛ وبذلك صار مقبولاً أن نصف مجتمعًا معينًا في إطار دولة وطنية في حيز محدود من الجغرافيا السياسية باسم "الأمة الفلانية"، في الوقت الذي كان وصف "الأمة" قاصرًا على المجموع العربي الأكبر من المحيط إلى الخليج.

أشير إلى أن محدد الهوية الجديد لا يختلف باختلاف الأنظمة السياسية بين حكم ملكي وراثي، أو جمهوري مدني منتخب، أو جمهوري عسكري، فالحدود السياسية والمصالح الاقتصادية هي من تقرر شكل وحجم السياق الهوياتي في المجتمع، كذلك فقد باتت القضايا الاجتماعية، وقضايا التنمية، والتعليم، وحقوق الإنسان من القضايا المؤثرة في تشكيل المفهوم الهوياتي لدى الأفراد بين بعضهم البعض، وفي إطار السياق المجتمعي أيضا.

كما مثل التطور التقني وانفتاح العالم على بعضه البعض عبر وسائل التواصل المجتمعي، واندماج كثير من الأفراد في سياق التواصل الشبكي، ركيزة رئيسة في تأطير مفهوم الهوية بشكلها الجديد، ذلك أنها وبرغم انحصارها الوجودي في إطار جغرافي سياسي محدود، لكنها في ذات الوقت قد أصبحت محلقة في أفاق السحاب أسوة بموقع حفظ المعلومات الإلكترونية لكل فرد وفق تعريف التقنيين.

١٤. تأثير الجغرافيا السياسية على مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية

من جانب آخر فقد شكل ارتباط مفهوم الهوية بمنظومة الحدود الجيوسياسية عاملا مهما في تأصيل مفهومها وأطرها وفق حالتها الجديدة، حيث عزز التنافس على الموارد الطبيعية من عمق الهويات الوطنية، وأدى إلى تنامي الشعور بالذات الوطنية من أجل تحقيق الحماية اللازمة لمختلف المنافع الاقتصادية، كما ساهم التأثير الاستراتيجي للدولة الوطنية في زيادة حجم الانتماء الهوياتي لها، وولد لدى أفرادها شعورًا بالتمايز عن غيرهم من مواطني الدول الوطنية الأخرى المجاورة، بل وساهم في إيجاد مساحات توافق مع البعض ومساحات اختلاف مع البعض الأخر وفقا لحجم وطبيعة المصالح الاقتصادية.

وهكذا باتت الجغرافيا السياسية محددًا رئيسيًا للهوية، ولم يعد للتوافق الثقافي والاجتماعي أي دور في تشكل مفهومها الجمعي العام، وصار التوافق السياسي معززًا لمعالم وحضور تلك الهويات الوطنية أكثر من التوافق الديني وحتى المذهبي، ومثلت المصالح الاقتصادية والاستثمارات المشتركة والمشاريع التنموية أساسا لتعميق أي هوية ضمن حدود الدولة الوطنية أو مع غيرها من الدول الوطنية الأخرى.

ويمكن ملاحظة ذلك في طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي علاوة على اليمن والعراق والأردن، التي تعمقت هويات كل دولة منها بمنأى عن الدولة الأخرى، وصار لكل هوية منها حيزها المكاني الذي تنتمي إليه، دون الركون إلى الروابط الثقافية التي تجمع بينها، ودون أن يكون للروابط القبلية الحدودية أي تأثير.

إذ استأنست كل قبيلة بهويتها الوطنية الجديدة، وبالتالي بات

(١) لمزيد من الاطلاع حول مركز دراسات الوحدة العربية يمكن الاطلاع على موقعهم الإلكتروني https://caus.org.lb/

مقبولا أن تكون مقسومة بين اليمن والسعودية، والأردن والسعودية، وأنت تكون ممتدة ببطونها في عديد من الدول، ويحمل أفراد كل دولة هويتها الوطنية التي أصبحت مركزية في وعيهم الحياتي، لاسيما مع تجذر فكرة الدولة الوطنية وبروز مفهوم الجغرافيا السياسية كمحدد رئيسي للهوية في الواقع المعاصر.

في هذا السياق فإذا كان التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية المشتركة عاملان مهمان في تعضيد الهويات الوطنية مع بعضها البعض، فإن الخلافات الحدودية عامل في تأزيم حدة الصراع بين الهويات الوطنية أيضا، مما يكون له أثره السيء على حالة الوحدة والاتحاد على الصعيد المجتمعي والسياسي.

وعادة ما يؤدي حدوث ذلك إلى قيام كل دولة بحشد الدعم الإقليمي والدولي بهدف تحقيق الانتصار في نزاعها الحدودي، وبالتالي يتنامى حجم الفجوة بين مختلف الهويات الوطنية، ويزيد ضمور الإحساس اليقيني بالوحدة والاتحاد، على الرغم من اتحاد جميع الدول الوطنية العربية في منظمة الجامعة العربية، وانبثاق مجالس اتحادية مصغرة عن الجامعة الأم كمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد المغاربي الذي ضم جميع دول الشمال الإفريقي، ومجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق واليمن والسودان، لكن كل ذلك لن يمنع تفاقم الشعور بالفجوة بين أي دولتين وطنيتين اختلفتا في تحديد الحيز المكاني المستحق وفق منظور الجغرافيا السياسية.

١٥. مجلس التعاون الخليجي نموذجًا

في هذا الإطار فقد أصبح واضحا مدى عجز منظمة الجامعة العربية الأم، وعجز المجالس المنبثقة عنها كالاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي، عن تحقيق مفهوم الوحدة والاتحاد بشكل عملي متماسك، وكان أن تلاشت كل المجالس المنبثقة باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي حافظ على ثباته بالرغم من كل العواصف التي مر بها، وحاول أن يصنع هوية جامعة بين مواطني الدول الأعضاء في المجلس، بمرجعية جغرافية طبيعية في هذه المرة مرتكزة على الانتماء للمكان "الخليج"، وليس انطلاقا من ثقافة وأرومة واحدة.

وتم شحذ الصورة والخطاب الإعلامي بهوية مركزة عنوانها "أنا الخليجي وافتخر إني خليجي"، وعمد قادة دول المجلس على الحفاظ على اجتماعاتهم الدورية على صعيد القادة وأعمال مجلس الوزراء، بهدف تعزيز القواسم الاقتصادية المشتركة، وتأكيد مفهوم الهوية الخليجية الجامعة لمواطني دول المجلس، ويمكن القول بأنه وبعد هذه العقود بات مترسخا في الذهن بشكل أو بآخر، مفهوم هوياتي جديد اسمه "خليجي"، ويُعنى به مجتمع ذو نظام سياسي متشابه، وملامح اقتصادية واحدة، وأرومة عربية جامعة بينهم.

وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تأسس عام ١٩٨١م بهدف مواجهة التحديات السياسية في حينه والتي تمثلت في ظهور الثورة الإسلامية في إيران وهي الدولة الشريك المتشاطئة مع دول الخليج العربي، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، علاوة على تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء وهي (السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعُمان)، إضافة إلى تنسيق السياسات في مختلف المجالات الحيوية مثل: الدفاع، والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، وغيرها (١).

وخلال العقود السالفة عمل قادة دول المجلس على تعزيز عرى الهوية الخليجية الجامعة بين أبناء المنطقة، عبر مختلف البرامج الرياضية والإعلامية المشتركة، وحققت تلك البرامج نجاحًا جيدًا في ربط الهويات الوطنية بالهوية الخليجية الجامعة، وهو ما وضح في أكبر وأشد الأزمات السياسية التي واجهها المجلس منذ إنشائه والذي تمثل في بؤرة الخلاف السياسي بين قطر من جانب والسعودية والإمارات والبحرين من جانب أخر، حيث ومع اشتداد العاصفة بينهم.

وبروز مسعري الفتنة من الجهتين، إلا أن خيوط التقارب الهوياتي لم تتقطع بين أبناء هذه الدول، وظلت متماسكة بقدر استطاعتها، كما لم تتوقف اللقاءات السياسية بين مسؤولي الدول المختلفة ولو بتمثيل أقل، كما استمرت أمانة مجلس التعاون في القيام بواجبها ودورها بكل سلاسة وهدوء، وفي ظل تفاقم الأزمة بذلت دولتي الكويت وسلطنة عُمان مزيدا من الجهود السياسية لتضييق الفجوة الحادثة، وفي نهاية المطاف عادت الأحوال إلى سياقها الطبيعي، وهو ما أكد صلابة النسق الهوياتي الجديد الجامع بين دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يمكن أن يكون نموذجًا صالحًا لإعادة تمتين النسق الهوياتي العربي الأكبر الجامع بين أبناء الأمة العربية الممتدة من الماء إلى الماء.

لقد كان للبرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية والرياضية دورًا كبيرًا في تعزيز الفهم المتبادل بين أبناء دول مجلس التعاون، وساهمت المهرجانات الثقافية، والمعارض الفنية، والكرنفالات الرياضية في تقليص الفجوة بين أبناء دول المجلس، وبناء جسور التواصل والتفاهم الذي يمكن أن يخفف من حدة الصراعات الهوياتية، ويؤكد حالة التجانس الطبيعي بينهم.

١٦. مهددات الهوية

وفي المقابل فهناك عديد من العوامل التي يؤدي نموها إلى تأزيم العلاقة داخل إطار الهوية الواحدة، وبين عديد من الهويات الوطنية المتجاورة، بل ويزيد من حدة وتنامي تشظي مفهوم الهوية على الصعيد الوطني داخل الدولة الواحدة،

(١) يمكن النظر بتفصيل أكبر إلى دور وفعاليات دول المجلس في موقع الأمانة العامة https: //www. gcc-sg. org/ar/Pages/default. aspx

وعلى الصعيد الجمعي بين عديد من الدول المتجانسة كالحال مع الدول العربية بوجه عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص مثلا. وتمثل الصراعات الطائفية والقبلية وعدم القبول بخاصية التنوع أحد مسببات حالة تأزيم العلاقة ضمن الإطار الهوياتي بشكل عام، كما يشكل التنافس السياسي والاقتصادي عاملا رئيسيًا في تأزيم العلاقة بين الدول المتنافسة، وبالتالي انعكاس أثرها سلبًا على طبيعة ونسق الهويات الوطنية لكل دولة وعلاقتها بالآخر.

١٧. دور تعميق القواسم المشتركة في تأصيل الهوية الجامعة

وعليه فيمكن أن تلعب القواسم المشتركة بين دول وشعوب شبه الجزيرة العربية دورًا مركزيا في تخطي العوائق التي تمنع تمتين الوحدة والاتحاد بين هذه الدول وتؤدي إلى تشظي الهوية بشكل سلبي، ويأتي على رأس هذه القواسم المشتركة اتحاد الجانب الاجتماعي، والتوافق الثقافي، والتاريخ المشترك، علاوة على المصالح الاقتصادية، وقبل ذلك وبعده التوافق الديني وإن اختلفت المشارب والمذاهب. وهي وغيرها يمكن أن تكون عاملاً رئيسيًا في تمتين عرى الوحدة والاتحاد، وركيزة أساسية في تأصيل هوية جامعة تحتفظ بخصائصها الوطنية ودون أن تشعر بأي تضارب معها.

أمام هذا النسق من الوعي يصبح مهما التركيز على السمات الرئيسية المشتركة والبعد عن التصنيف والغوص في دهاليز الفتاوى والاجتهادات الدينية والمذهبية التي يجب أن تظل محصورة في إطاراتها المشروعة ومؤسساتها البحثية، وجعل خاصية الإقرار بثقافة التنوع ركيزة في بناء أي هوية لأي مجتمع.

كما من المهم الاهتمام بتأصيل العلاقات الثقافية والتركيز على الجوانب المشتركة في مختلف السمات الحضارية، لاسيما وأن شعوب ومواطني دول شبه الجزيرة العربية متحدون في خصائص وسمات مجتمعية واحدة، بثقافة واحدة، وتراث مادي وغير مادي متجانس، وحتما فالوعي بكل ذلك سيخفف من أي صراع هوياتي ناشئ، بل وسيكون له أثره في تجسير الهوية بين مختلف الهويات الوطنية، ويقلل من الانقسامات الطائفية والاختلافات القبلية.

على أن كل ذلك لا يستغني عن تعزيز حالة التكامل الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعية واستثمار العائدات في مشاريع تنموية مشتركة عابرة للحدود، مع الاهتمام بتعزيز التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، القرصنة، والتهريب.وغير ذلك، والتأكيد على أهمية الحلول والحوار الدبلوماسي لحل النزاعات ومناقشة القضايا المختلف حولها، وتشجيع برامج التبادل الثقافي والشباب.

والتي تسهم جميعها في تمتين عرى الوحدة والاتحاد، وتعمل على توثيق الهويات الوطنية بعضها ببعض، وهو ما سيحقق أعلى حالات الازدهار بين أبناء شبه الجزيرة العربية، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالجوانب التالية

تطوير المؤسسات الرسمية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار الإدارات الحكومية وشبه الحكومية.

تحسين النظام القانوني وضمان استقلال القضاء لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

الاستثمار في البنية التحتية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل التجارة والاستثمار بين دول المنطقة وتنظيم برامج تبادل ثقافي وتعليمي يعزز التفاهم المتبادل مع أهمية تقدير التنوع الثقافي والقبلي والعرقي في المنطقة وتطوير المناهج التعليمية بالصورة التي تظهر التاريخ المشترك والقيم الثقافية وتعزز من عرى الهوية الجماعية وتشجع على الوحدة والتعاون.

١٨. الخاتمة

وأخيرًا وفي ظل تغير مفهوم الهوية الدلالي وتشعبه تارة وضيقه تارة أخرى ليتشكل مؤخرًا في بعده المكاني، وليكون محدد الجغرافيا السياسية أساسًا في بلورة مفهوم الهوية كما هو حاصل في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، التي أسست بنجاح لهوية جديدة قوامها "أنا الخليجي"، والتي امتزج في بوتقتها أفراد لا ينتمون للساحل الخليجي، بمعنى أنهم ليسوا من سكان الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية والذي يسكنه جانب من مواطني من سلطنة عُمان.

علاوة على سكان الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وأبناء الأحساء والقطيف في المملكة العربية السعودية، وأخيرا الكويت؛ حيث وفي هذا السياق نجد أن سكان وسط المملكة العربية السعودية (نجد)، وسكان غربها (الحجاز) علاوة

على سكان شمالها وجنوبها، وكذلك سكان المناطق الغربية من سلطنة عُمان قد اندمجوا هوية مع مفهوم ودلالة الهوية الخليجية.

وباتوا متحدين مع تكوينها الدلالي وبعدها الاستراتيجي؛ مع الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت سباقة إلى مزج الهويات الإقليمية الصغرى في نطاق شبه الجزيرة العربية لتتشكل في بوتقة هوية جامعة، بسمات واحدة، ولهجة مشتركة، فكان أن تلاشت الفوارق بين مناطق المملكة التي تشكل مساحة كبيرة من شبه الجزيرة العربية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وهو ما مهد للوحدة والاتحاد مع باقي سكان مجلس التعاون الخليجي.

من جانب آخر فقد مثل التوافق السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي عاملاً أساسيًا في توثيق عرى الاتصال بينها، بحيث جرى حل كثير من الخلافات البينية بين القادة بكل يسر وتفاهم، كما ساهم التقارب الاقتصادي في تمتين عرى الاتصال وبناء مشاريع مشتركة فيما بينهم بوجه عام. وحتما فقد تعزز كل ذلك بتكثيف البرامج الثقافية والإعلامية والرياضية المشتركة التي أذابت الفوارق بين مواطني دول المجلس وعززت من توثيق روح الاتصال والتواصل بينهم.

المصادر

أبو خضر، لينا (٢٠٢٣، ١١ سبتمبر).الهوية والبعد الاجتماعي. موقع مبادرون. https://mobaderoon.org/الهوية-والبعد-الاجتماعي/

ألبيرن، كاترين، & ألبيرن، جان كلود (٢٠١٧). الهوية والهويات: الفرد، الزمرة، المجتمع (ترجمة إياس حسن).

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (دون تاريخ). الموقع الرسمي. https://www.gcc-sg.org/ar/Pages/default.aspx

الجابري، محمد عابد (٢٠١٢). مسألة الهوية (الطبعة الرابعة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حوراني، ألبرت (٢٠٠١). الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨–١٩٨٩ (ترجمة كريم عزقول، مراجعة أديب القنطار). بيروت: دار نوفل.

الربيعي، إسماعيل. (٢٠٠٢). التاريخ والهوية. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر (٢٠١٣). مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (تحقيق محمد بركات، كامل الخراط، وعمّار ريحاوي). دمشق: دار الرسالة العالمية.

الفضيل، زيد (٢٠٠٩). ملامح التيارات الفكرية والتنظيمات القومية العربية السياسية. مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، (٢٩)، ١٠ مايو.

الفضيل، زيد (٢٠٢٣). الثنائيات في الذهنية العربية وفكرة الدولة المدنية. المجلة العربية، (٤٣٤)، فبراير.

المحافظة، علي (١٩٨٧). الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨–١٩١٤ (الطبعة الخامسة). بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

مركز دراسات الوحدة العربية (دون تاريخ). الموقع الرسمي. https://caus.org.lb/

معلوف، أمين (٢٠١١). الهويات القاتلة. بيروت: دار الفارابي.

مؤنس، حسين (١٩٨٨). تاريخ قريش. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

هيدغر، مارتن. (٢٠٢٠). الهوية والاختلاف (ترجمة كريم الحاف). بيروت: دار التنوير.

الجرائم الدولية في قانون القضاء العسكري العُماني

نبهان بن راشد المعولي ١
١ المعهد العالي للقضاء، nabahanrashid@gmail. com

المستخلص يشكّل القضاء العسكري ركيزة أساسية في المنظومة القضائية العُمانية، نظرًا لدوره البارز في تعزيز العدالة المتخصصة وإثراء الفقه القانوني بأحكام نوعية دقيقة. ويستند هذا القضاء في مهامه بشكل رئيس إلى قانون القضاء العسكري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٨٧ بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٢٢م، الذي يُعد من أبرز التطورات التشريعية في سلطنة عُمان. وفي هذا السياق، نصّ القانون على تجريم ثلاث من أخطر الجرائم الدولية المعروفة في القانون الدولي الجنائي، وهي: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، لما تمثّله من تهديد مباشر لأمن وسلام المجتمع الدولي. وتتناول هذه الدراسة بالتحليل القانوني المتعمق أركان كل من هذه الجرائم، وفق ما ورد في المواد (٩٠)، (٩١)، و(٩٣) من القانون، مع مقارنة مرجعية بالأنظمة القضائية الدولية ذات الصلة. كما تُثير الدراسة تساؤلًا تشريعيًا بشأن غياب جريمة العدوان من نصوص القانون، رغم استقرار تعريفها وأركانها على المستوى الدولي، مما يفتح المجال للنظر في إمكانية إدراجها ضمن الجرائم الدولية المعاقب عليها في القضاء العسكري العُماني.

الكلمات المفتاحية القانون الجنائي الدولي؛ القضاء العسكري؛ الجرائم ضد الإنسانية؛ جريمة الإبادة الجماعية؛ جرائم الحرب.

INTERNATIONAL CRIMES IN THE OMANI MILITARY JUDICIARY LAW

Nabahan Rashid ALMaawali I
1 Higher Judicial Institute, nabahanrashid@gmail.com

ABSTRACT: The military judiciary represents a fundamental pillar of the Omani legal system, playing a vital role in strengthening specialized justice and enriching judicial jurisprudence with precise and substantive rulings. This judiciary derives its authority primarily from the Military Judiciary Law promulgated by Royal Decree No. 2022/87 on December 2022 ,6, which marks a significant legislative development in the Sultanate. Within this framework, the law criminalizes three of the most serious international crimes recognized in international criminal law—genocide, crimes against humanity, and war crimes—due to their profound threat to international peace and security. This study conducts an in-depth legal analysis of the constituent elements of each of these crimes as defined in Articles (91) ,(90), and (93) of the Law, while drawing comparative insights from relevant international judicial instruments. The paper also highlights the notable absence of the crime of aggression from the current legal provisions, despite the relative stability of its definition and legal elements at the international level, raising a legislative consideration regarding its potential inclusion in Oman`s military justice framework.

KEYWORDS: International Criminal Law; Military Judiciary; Crimes Against Humanity; Genocide; War Crimes.

١. المقدمة

للقضاء العسكري دور غني عن البيان في تعزيز منظومة القضاء العُماني، وإثراء الفقه القضائي بأحكام نوعية وتخصصية، ويستند القضاء العسكري في عمله بشكل رئيس إلى قانون القضاء العسكري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٢/٨٧ بتاريخ ٦ من ديسمبر ٢٠٢٢م.

وعادة ما يتميز القضاء العسكري عمومًا بطابعه الخاص لا سيما في مجال الاختصاص الشخصي أو الموضوعي، فضلًا عما يتضمنه من مبادئ خاصة تقتضيها طبيعته، وذلك جميعه – بطبيعة الحال- يأتي في إطار المبادئ العامة التي تضمن التطبيق السليم للقانون وفقًا للقيم والمثل والمبادئ المستقرة دوليًا ووطنيًا بما يسهم في تحقيق العدالة وفق أسمى معايير النزاهة والشفافية. وفي إطار الجرائم الدولية الواردة في قانون القضاء العسكري والتي هي محل لهذه الدراسة، فقد نص القانون على ثلاثة من أخطر الجرائم الدولية التي تمس أمن وسلام المجتمع الدولي وهي: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

ويأتي إدماج هذه الجرائم الدولية في قانون القضاء العسكري استجابة من المشرع العُماني للمتطلبات الدولية القاضية بوجوب سن تشريعات وطنية تضمن عقوبات جزائية فعالة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، كما

تاريخ الاستلام: نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ القبول: فبراير ٢٠٢٥، تاريخ النشر: إبريل ٢٠٢٥

يأتي إدراج هذه الجرائم في إطار النهج العام الذي تتبعه سلطنة عُمان في أهمية مواءمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات الدولية التي تكون سلطنة عُمان طرفًا فيها وعليه فإن هذه الدراسة سوف تتناول بالتحليل القانوني المتعمق أركان كل من هذه الجرائم وفق ما ورد في المواد (٩٠)، (٩١)، و(٩٣) من القانون، مع مقارنة مرجعية بالأنظمة القضائية الدولية ذات الصلة.

وعلى وجه الخصوص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأنظمة كل من المحاكم الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة ورواندا، ولعل الإشارة تجدر في هذا المقام إلى أنه قد يكون من المناسب أن يقوم المشرع العُماني بالنظر في إضافة جريمة العدوان إلى الجرائم المعاقب عليها بموجب هذا القانون؛ نظرًا لدولية هذه الجريمة، ووجود استقرار نسبي بشأن أركانها وعناصرها، بعد فترة طويلة من الجدل بشأنها على الصعيد الدولي الاتفاقيات التي تكون السلطنة طرف فيها.

٢. مشكلة الدراسة

يشكّل إدراج الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية أحد أبرز التحديات في مجال القانون الجنائي المعاصر، خاصة في ظل الحاجة إلى مواءمة النصوص الداخلية مع المعايير الدولية المستقرة. ويُعد قانون القضاء العسكري العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٨٧ من النماذج القانونية التي سعت إلى تجريم ثلاث جرائم دولية رئيسية، وهي: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

ورغم هذا التوجه الإيجابي، تطرح الصياغة القانونية المعتمدة تساؤلات جوهرية حول مدى اكتمال البناء التشريعي واتساقه مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتزداد أهمية هذا التساؤل في ظل غياب بعض الجرائم أو العناصر التي نصت عليها المواثيق الدولية أو تم تناولها في أنظمة قضائية دولية مقارنة فعلى سبيل المثال، لم يشمل قانون القضاء العسكري جريمة العدوان أو جريمة الاختفاء القسري، رغم اعتراف المجتمع الدولي بخطورتها واعتبارها جزءاً من الجرائم الدولية الجوهرية.

كما أن المادة (٩٠) استبعدت "الجماعة الإثنية" من الجماعات المحمية، وهو ما لا يتماشى مع اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى ذلك، جاءت بعض المصطلحات المستخدمة في النصوص مبهمة أو قابلة للتأويل، مثل "الهجوم الواسع النطاق" أو "الفصل العنصري"، دون توضيح للمعايير التطبيقية الدقيقة.

وتفتح هذه الصياغات المجال لاختلافات قضائية قد تؤثر على عدالة المحاكمة وسلامة التكييف القانوني أما في جانب جرائم الحرب، فقد تضمّن القانون العُماني صورًا نوعية وموسعة من الأفعال الإجرامية، منها ما لا يرد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كالتأخير في إعادة الأسرى أو الممارسات العنصرية أثناء النزاعات.

غير أن القانون ذاته أغفل صورًا مهمة أخرى، مثل استخدام الدروع البشرية أو تجنيد الأطفال أو أساليب الحرب غير المشروعة ويثير ذلك إشكالية غياب المعايير الموحدة والشمول القانوني المطلوب لمثل هذه الجرائم بالغة الخطورة كما أن توزيع الفقرات بين المواد القانونية أوجد نوعًا من التكرار والتداخل بين بعض النصوص، مما يستدعي مراجعة تشريعية دقيقة. ويُضاف إلى ذلك غياب التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في السياق التشريعي، على خلاف الممارسات الدولية بناءً على ما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم مدى شمول ودقة النصوص الواردة في قانون القضاء العسكري العُماني بشأن الجرائم الدولية، وتحليل مدى توافقها مع المرجعيات الدولية في القانون الجنائي الإنساني.

وتسعى الدراسة إلى الكشف عن أوجه القصور والفرص التحسينية الممكنة من خلال المقارنة والتحليل القانوني المعمق كما تهدف إلى بيان مدى قدرة هذه النصوص على تحقيق الردع الجنائي وتحقيق العدالة في القضايا ذات الطابع الدولي. وتبرز أهمية هذا التقييم في ظل تطور النزاعات، وتزايد الحاجة لتشريعات وطنية متوافقة مع الالتزامات الدولية. ومن ثم، تُعد هذه الدراسة محاولة جادة لإعادة قراءة النصوص العسكرية الجنائية في ضوء متطلبات القانون الدولي المعاصر.

٣. أهداف الدراسة

١. تحليل مدى توافق قانون القضاء العسكري العُماني مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية، وخاصة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منع الإبادة الجماعية.
٢. دراسة البنية القانونية والتنظيمية للمواد ٩٠ و٩١ و٩٣ من قانون القضاء العسكري العُماني من حيث مضمونها وصياغتها وأثرها في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة.
٣. تحديد أوجه النقص أو التباين بين التشريع العُماني والمواثيق الدولية في مجال الجرائم الدولية، واقتراح التعديلات التشريعية الملائمة.
٤. تحليل الإضافات النوعية التي قدمها المشرع العُماني مقارنة بالوثائق الدولية، واستكشاف مدى توافقها مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الإنساني.
٥. تقويم مدى قدرة القضاء العسكري في سلطنة عُمان على التصدي للجرائم الدولية وتطبيق المعايير الدولية، من خلال قراءة تحليلية للمواد القانونية ذات الصلة.
٦. اقتراح تعديلات تشريعية لتعزيز مواءمة قانون القضاء العسكري العُماني مع المعايير الدولية الجنائية، بما يسهم في دعم التزامات عُمان الدولية.

٤. أسئلة الدراسة

تسعى الدارسة إلى الإجابة على الأسئلة البحثية التالية

١. إلى أي مدى تتوافق النصوص الواردة في المواد (٩٠، ٩١، ٩٣) من قانون القضاء العسكري العُماني مع أحكام القانون الدولي الإنساني؟

٢. ما أوجه التلاقي والاختلاف بين التجريم العُماني لجريمة الإبادة الجماعية والنصوص الدولية المقارنة؟

٣. هل يُغطي قانون القضاء العسكري العُماني جميع صور الجرائم ضد الإنسانية المعترف بها دوليًا؟

٤. ما مدى شمولية المادة (٩٣) في معالجة مختلف صور جرائم الحرب، مقارنة بنظام روما الأساسي؟

٥. ما أبرز الثغرات القانونية أو أوجه القصور التي يمكن ملاحظتها في معالجة المشرع العُماني للجرائم الدولية؟

٦. ما مدى فعالية آليات القضاء العسكري العُماني في التصدي للجرائم الدولية الخطيرة، خصوصًا في غياب الانضمام لاتفاقيات دولية رئيسية مثل اتفاقية الإبادة الجماعية؟

٧. هل تشكل الإضافات النوعية التي أدرجها المشرع العُماني (كالتجريم الخاص بالتأخير في إعادة الأسرى أو العنصرية أثناء الحرب) تطورًا نوعيًا في القانون الجنائي الوطني؟

٨. كيف يمكن توظيف التجارب التشريعية المقارنة في تطوير قانون القضاء العسكري العُماني؟

٥. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لكونها تتناول موضوعًا ذي أبعاد قانونية وتشريعية دقيقة يتعلق بالجرائم الدولية في قانون القضاء العسكري العُماني، من خلال مقارنتها باتفاقيات القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية الدولية الصادرة عن بعض المحاكم كمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا. وتتجلى أهمية الدراسة في الجوانب الآتية

١. **الأهمية العلمية:** تسعى الدراسة إلى سد فجوة في الأدبيات القانونية العُمانية فيما يتعلق مدى اتساق أحكام قانون القضاء العسكري العُماني المتعلقة بالجرائم الدولية مع المعايير الدولية ذات الصلة، ويشكل هذا التحليل مقاربة فريدة من نوعها في البيئة البحثية القانونية العُمانية.

٢. **الأهمية العملية:** تسهم الدراسة في تحديد مواطن القوة والقصور في قانون القضاء العسكري العُماني، مما يفتح المجال لإجراء مراجعة نقدية بناءة للقانون تسهم في تحقيق القانون لمقاصده التشريعية، بما ينسجم والمعايير المعتمدة دوليا.

٣. **الأهمية القانونية والسياسية:** تأتي الدراسة في ظل ظروف إقليمية تشهد تحديات متنامية في المجالات الأمنية والإنسانية، مما يستوجب إعادة النظر في الأطر القانونية القائمة عمومًا، وتطوير المنظومة القضائية العسكرية للتعامل مع الجرائم ذات الطابع الدولي وفقًا لأفضل الممارسات الدولية؛ تعزيزًا لمكانة سلطنة عُمان وحرصها الثابت على التعامل الإيجابي مع أحكام القانون الدولي.

٦. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي القانوني الذي يهدف إلى تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون القضاء العسكري العُماني، وتحديد مدى توافقها مع المعايير الدولية الخاصة بالجرائم الدولية. ويشمل التحليل الوقوف على الأركان القانونية لكل من جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، من حيث الجوانب المادية والمعنوية والسياقية.

وقد تم تناول هذه النصوص في ضوء مفاهيم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي. كذلك استند التحليل إلى قراءة نقدية لفهم مدى دقة الصياغة التشريعية الوطنية في ضوء التزامات سلطنة عُمان.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة نصوص القانون العُماني بنصوص الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية ومحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا.

كما تمت مقارنة بعض الجوانب مع تشريعات عربية حديثة مثل القانونين الإماراتي والبحريني. وقد ساهم هذا النهج في الكشف عن نقاط القوة والقصور في الصياغة العُمانية، وساعد في بلورة توصيات تشريعية متكاملة. واعتمدت الدراسة أيضًا على تحليل عدد من السوابق القضائية الدولية التي شكلت مرجعية مهمة في تفسير الجرائم الدولية.

وقد استندت الدراسة إلى مصادر قانونية متنوعة شملت المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والسوابق القضائية، والمراجع الفقهية المتخصصة باللغتين العربية والإنجليزية. كما تم ربط التحليل القانوني بالواقع التشريعي العُماني، بما يضمن واقعية التوصيات وقابليتها للتنفيذ. وتكمن أهمية هذه المنهجية في قدرتها على تقديم تحليل شامل ومتوازن يجمع بين الالتزام الوطني والانفتاح على المعايير الدولية. وعليه، فإن المنهجية المعتمدة تمثل دعامة أساسية في تحقيق أهداف الدراسة وتقديم مساهمة علمية واضحة في تطوير التشريع الجنائي العسكري في سلطنة عُمان.

جريمة الإبادة الجماعية

تعتبر جريمة الإبادة الجماعية ١ والتي يطلق عليها كذلك جريمة إبادة الجنس البشري واحدة من أخطر الجرائم الدولية التي يمكن أن ترتكب في زمن السلم أو في زمن الحرب، وعادة ما يتم النص عليها كأول جريمة ضمن قائمة الجرائم الدولية الواردة في عدد من الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة منها والدائمة (حمد، ٢٠٠٣، ص١٠).

وقد وصفت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هذه الجريمة بأنها «جريمة الجرائم» (ICTR, 1998, para.16)؛ لكونها تقوم على إنكار حق البقاء لجماعة أو جماعات بشرية بعينها.

وإيمانا من المشرع العُماني بضرورة مواجهة هذه الجريمة الخطيرة، ومواكبة للنظام القانوني الدولي القائم، فقد أورد قانون القضاء العسكري في المادة (٩٠) جريمة الإبادة الجماعية ضمن الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها وفقًا لنص المادة (١٥) من ذات القانون. وسوف يستعرض هذا المبحث الجماعات المحمية بموجب المادة (٩٠) المشار إليها، والركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية، وركنها المعنوي، كل في مطلب مستقل.

الجماعات المحمية

نصت المادة (٩٠) من قانون القضاء العسكري على أنه «يعاقب بالإعدام أو بالسجن المطلق كل فرد ارتكب فعلا من الأفعال الآتية، بقصد إهلاك جماعة قومية أو عرقية أو دينية». عليه، فقد حدد القانون الجماعات المحمية بموجب المادة (٩٠) على سبيل الحصر؛ وهذه الجماعات هي الجماعات القومية والجماعات العرقية والجماعات الدينية، ولم يضع المشرع تعريفا دقيقا لهذه الجماعات، كما أنه لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لهذه المصطلحات (مكي، والكمالي، ٢٠٢٢، ص ١٢). وبمقارنة الجماعات المحمية بموجب قانون القضاء العسكري مع الجماعات المحمية بموجب اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، نجد أن المشرع العُماني قد أورد ذات الجماعات الواردة في الاتفاقية، غير أنه لم يشر - بخلاف الاتفاقية - إلى الجماعة الإثنية، وهي الجماعة التي عرفتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنها «الجماعة التي يشترك أعضاؤها في لغة، أو ثقافة واحدة» (ICTR, 1998, paras. 512–515).

ورغبة في اتساق أحكام قانون القضاء العسكري مع أحكام اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، فإنه يجدر بالمشرع العُماني إعادة النظر في نص المادة (٩٠) من قانون القضاء العسكري وذلك بإضافة «الجماعة الإثنية» ضمن الجماعات المحمية وفقًا لهذه المادة، ولا يمنع ذلك بطبيعة الحال القول بأن سلطنة عُمان ليست طرفا في تلك الاتفاقية، إذ أنه بات من المسلم به اليوم دوليا كما يرى كاسيزي (٢٠١٥، ص ٢٢٢) بأن أحكام اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ باتت في مرتبة القواعد الدولية الآمرة ، انظر كذلك المادة (٥٣) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

ومن جانب آخر فإن النص على «الجماعة الإثنية» ضمن الجماعات المحمية من جريمة الإبادة الجماعية يتسق كذلك مع عدد من الصكوك الدولية الواردة في شأن هذه الجريمة؛ من ذلك على سبيل المثال النظام الأساسي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي وقعت عليه سلطنة عُمان في ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٠م (لم تصادق عليه بعد)، كما تم تضمين «الجماعة الإثنية» ضمن الجماعات المحمية من جريمة الإبادة الجماعية في عدد من التشريعات الوطنية مثل القانونين الإماراتي والبحريني (دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، المادة ٢) و (مملكة البحرين، ٢٠١٨، المادة ١٣).

الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية

حددت المادة (٩٠) من قانون القضاء العسكري الأفعال أو الصور الخمس للسلوك الإجرامي المكون لجريمة الإبادة الجماعية، وهذه الصور أو الأفعال هي

١. قتل أفراد الجماعة.
٢. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.
٣. إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية مهلكة بقصد إبادتها كليًا أو جزئيًا.
٤. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
٥. نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى وقد حدد القانون هذه الصور أو الأفعال على سبيل الحصر، وهي ذات الأفعال الواردة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية المشار إليها، وكذلك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وسوف يتم توضيح هذه الصور على النحو الآتي

١. قتل أفراد الجماعة

تعد هذه الصورة هي الأكثر شيوعًا من بين الأفعال المكونة لجريمة الإبادة الجماعية الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (أحمد، ٢٠٠٤، ص ٢٤)، كما أنها تمثل الوسيلة المباشرة التي يستخدمها الجاني أو الجناة عادة عند ارتكابهم لجريمة الإبادة الجماعية (أحمد، ٢٠٠٤، ص ٢٤).

كما أن القضاء الدولي قد تطلب لقيام جريمة القتل هذه أن يكون القتل "متعمدًا" وعن "سبق إصرار وتصميم"(ICTR, 2003 ,319 para) (ICTR, 1998 ,500 paras–501)

ويمكن الاستئناس في هذا الصدد بأركان الجرائم الواردة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (يشار إليها فيما بعد: أركان الجرائم) ، حيث تم النص على أن من أركان جريمة الإبادة الجماعية: "أن يقتل مرتكب الجريمة شخصًا أو أكثر" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٦/أ/١) ، بالرغم من أن المادة (٦) من النظام الأساسي للمحكمة نصت على "قتل أفراد الجماعة" كما هو الحال في القانون العُماني.

1 ظهر مصطلح الإبادة الجماعية Genocide لأول مرة في عام 1944، وهو من ابتكار المحامي والفقيه Lemkin Raphael، ويجمع المصطلح بين كلمتين يونانيتين؛ الأولى هي: genos وتعني الأصل أو العرق أو السلالة، والثانية: cide وتعني القتل.

2 استخدم القانون العماني كلمة "جرائم" بصيغة الجمع وليس "جريمة" لوصف الإبادة الجماعية، ويرى الباحث أنه من الأوفق استخدام صيغة المفرد توافقا مع الصياغة الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما أن الأفعال الجرمية المتعلقة بالإبادة الجماعية المنصوص عليها في القانون لا تعدو أن تكون صورا متعددة لذات الجريمة، وليست جرائم متعددة أو متباينة.

٢. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة

يعد قيام الجاني بأفعال من شأنها إلحاق ضرر جسدي أو عقلي بأفراد الجماعة إحدى صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية، ويشترط في الضرر المترتب على تلك الأفعال أن يكون جسيمًا وفقًا لتقدير قاضي الموضوع، ووفقًا لأركان الجرائم فإن هذا السلوك قد يتضمن "على سبيل المثال لا الحصر، أفعال التعذيب أو الاغتصاب أو العنف الجنسي أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠، المادة ٦/ب/١) ، كما يمكن أن تشمل هذه الأفعال كذلك تعريض أفراد الجماعة للإصابة بأمراض معدية، أو إرغامهم على تناول دواء أو طعام فاسد، أو الضرب أو الجرح الذي يمكن أن يترتب عليه عاهات مستديمة (أحمد، ٢٠٠٤، ص٥٥).

٣. إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية مهلكة بقصد إبادتها كليا أو جزئيًا

تعتبر هذه الصورة من صور الركن المادي للجريمة نوعا من الإبادة البطيئة من خلال إخضاع أفراد الجماعة المستهدفة لظروف وأحوال معيشية قاسية من شأنها أن تؤدي إلى إهلاكهم كليًا أو جزئيًا، من ذلك مثلاً قيام الجاني بفرض الإقامة على الأفراد في مكان خال من الزرع والماء، أو في مناخ قاس يعرضهم للأوبئة دون تقديم العلاج لهم (عبدالخالق، د.ت، ص 610)، أو إخضاعهم "لنظام غذائي للكفاف، أو للطرد المبرمج من المنازل، أو الحد من الخدمات الطبية الأساسية دون الحد . (ICTR,1998,paras.506-505)

٤. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة

تتمثل هذه الصورة في ممارسة سلوك يهدف إلى منع التكاثر البيولوجي للجماعة (كاسيزي، 2008، ص 229)، مثل تطعيم النساء بعقاقير تمنعهن من الحمل، أو إرغامهن على الإجهاض عند تحققه (عبيد، ١٩٧٩، ص ٢٦٤)، كما يمكن لهذه الصورة أن تتحقق من خلال فصل الرجال عن النساء، أو منع التزاوج بينهم.

٥. نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى

تقوم جريمة الإبادة الجماعية وفقًا لهذه الصورة حال قيام مرتكب الجريمة بإجبار الأطفال – بأي وسيلة كانت – على الانتقال إلى جماعة أخرى، ولا ريب أن هذا الفعل يترتب عليه بالضرورة قطع كافة الصلات بين هؤلاء الأطفال وجماعتهم الأصلية، مما قد يعني غالبًا انقطاع سلالة تلك الجماعة بشكل كلي أو جزئي بحسب الأحوال.

الركن المعنوي لجريمة الإبادة الجماعية

تتطلب جريمة الإبادة الجماعية – بالإضافة إلى القصد الجنائي العام- قصدًا جنائيًا خاصًا يتمثل في "قصد إهلاك جماعة قومية أو عرقية أو دينية إهلاكًا كليًا أو جزئيًا" كما بينته المادة (٩٠) من قانون القضاء العسكري.

وقد ذهبت بعض الأحكام القضائية الدولية الصادرة في هذا الشأن إلى أن العبرة في تحقيق نية الإهلاك الجزئي ليس عدد الضحايا فحسب بل يمكن أن يكون وجود خصائص مهمة في نظر الجاني تجمع بين الضحايا، على سبيل المثال أن يكون الأفراد المستهدفون من قادة الجماعة (ICTY ,2001,para.80) ، أو أن يكونوا من الأفراد الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية (Icty,2001,para.595)، أو تدمير جماعة تقطن في منطقة جغرافية محددة كما كان الحال بالنسبة لمسلمي سربنيستا الذين تمت إبادتهم من قبل قوات صرب البوسنة في عام 1995 (ICTY,2001,para.590)، وفي جميع الأحوال فإن سقوط عدد كبير من الضحايا قد يكون عاملا مهما في تكوين عقيدة القاضي بتوافر نية الإبادة اللازمة لاستكمال البنيان القانوني لجريمة الإبادة الجماعية.

الجرائم ضد الإنسانية

تعتبر الجرائم ضد الإنسانية واحدة من أهم الجرائم الدولية وأكثرها شيوعًا، غير أن بروز هذا المصطلح كمفهوم قانوني يعد حديثًا نسبيًا، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الفقه القانوني قد بدأ في استخدام مصطلح القوانين الإنسانية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي مهد لانبلاج مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بشكلها ومعناها الحديث (بكة، ٢٠٠٦، ص ٤٤).

وقد عددت المادة (٩١) من قانون القضاء العسكري الأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية، ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع العُماني قد تبنى ذات التوجه الحديث المتعلق بعدم اشتراط وجود صلة بين النزاعات المسلحة والجرائم ضد الإنسانية التي يمكن ترتكب في زمن السلم أو في زمن الحرب على حد سواء.[١]

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للمادة (٩١) المشار إليها يشترط في الأفعال المكونة للجرائم ضد الإنسانية أن تركب في "إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي" ضد السكان المدنيين، وهو ما أطلق عليه الفقيه كاسيزي ب "العنصر الظرفي" أو ما يمكن أن يطلق عليه "ركن السياق" والذي سيتم تناوله في المطلب الأول من هذا المبحث، في حين سيتناول المطلبان الثاني والثالث على التوالي الركنان المادي والمعنوي للجرائم ضد الإنسانية.

١ اشترطت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وقوع الجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية لانعقاد الاختصاص بشأنها، غير أن نظام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم يربط بين النزاعات المسلحة والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما عليه الأمر كذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ركن السياق للجرائم ضد الإنسانية

ليس كل هجوم يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية وفقًا لمنطوق المادة (٩١) من قانون القضاء العسكري، وإنما يشترط في هذا الهجوم أن يكون "واسع النطاق" أو "منهجي"، وهو ما تطلبته كذلك المادة (٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم "واسع النطاق"، غير أنه يشير بوجه عام إلى الطبيعة واسعة النطاق للهجوم أو عدد الضحايا، مع ملاحظة عدم وجود معيار كمي في هذا السياق، إذ أن المسألة تخضع لتقدير قاضي الموضوع وفقًا لكل حالة على حدة، حيث يمكن القول بوجود هجوم واسع النطاق من خلال التأثير التراكمي لعدد كبير من الأفعال اللاإنسانية، كما أن هذا النوع من الهجوم قد يتحقق من خلال ارتكاب فعل واحد ذو طبيعة جسيمة مثل استخدام أحد أسلحة الدمار الشامل ولو لمرة واحدة فقط (مكي، والكمالي، ٢٠٢٢، ص ٢٥).

أما مصطلح "منهجي" فيشير إلى وجود مستوى رفيع من التخطيط والتنظيم فيما يتعلق بالهجوم المرتكب، وليس مجرد حادث عرضي، وتشير الاجتهادات القضائية الصادرة عن محكمة يوغسلافيا السابقة إلى أن الهجوم المنهجي يكون منظما بدقة، ويتبع نمطا منتظما، على أساس سياسة مشتركة، وينطوي على موارد ضخمة، سواء عامة أو خاصة، عسكرية أو غير عسكرية (ICTR,1998,Para.5).

الركن المادي للجرائم ضد الإنسانية

أوردت المادة (٩١) من قانون القضاء العسكري على سبيل الحصر مجموعة من الأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، وهذه الأفعال هي

١. القتل العمد٢

وقد أوضحت أركان الجرائم بأن هذا الفعل يعني "أن يقتل المتهم شخصا أو أكثر"، وأشارت في الحاشية إلى أن مصطلح "يقتل" يرادف معنى عبارة "يتسبب في موت" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٩، المادة ٧/١/أ)، كما يلاحظ أن المادة (٩١) لم تشترط سبق الإصرار أو الترصد لوقوع الجريمة.

٢. الإبادة

الإبادة تعني قتل جماعي وواسع النطاق (كاسيزي، ٢٠١٥، ص ١٩٠)، كما تشمل الإبادة كذلك " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان" (نظام روما الأساسي، ١٩٩٨، المادة ٧/٢/ب)، وتم تعريفها كذلك بأنها "قتل شخص أو أكثر بما في ذلك إجبار السكان على العيش في ظروف ستؤدي حتمًا إلى هلاك جزء من السكان" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ب/١).

3. الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي.

تتضمن هذه الفقرة من المادة (٩١) عددا من الجرائم الجنسية التي تصنف ضمن طائفة الجرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم هي

(أ) الاغتصاب

تتحقق جريمة الاغتصاب باعتداء الجاني جنسيًا على أي جزء من جسد الضحية3، وذلك باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو بالإكراه "من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية، أو يرتكب الاعتداء على شخص يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه". (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ز/٢).

(ب) الاستعباد الجنسي

تعني هذه الجريمة ممارسة مرتكبها لإحدى أو كل السلطات المتعلقة بحق الملكية تجاه شخص أو أكثر، من خلال وسائل منها البيع أو الشراء أو المقايضة، أو أي فعل يتضمن حرمان الضحية من حريته، وذلك بدفع الضحية أو الضحايا إلى ممارسة فعل أو أكثر من الأفعال ذات الطابع الجنسي (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ز/٢).

(ج) الإكراه على البغاء

تقوم جريمة الإكراه على البغاء من خلال قيام الجاني بإرغام "شخص أو أكثر على ممارسة فعل أو أفعال ذات طابع جنسي، باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم،"(المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ز/٣)."وأن يحصل مرتكب الجريمة أو غيره أو أن يتوقع الحصول على أموال أو فوائد أخرى لقاء تلك الأفعال ذات الطابع الجنسي أو لسبب مرتبط بها" (المحكمة الجنائية الدولية، 2002، المادة ٧/١/ز/٤).

(هـ) الحمل القسري

تتمثل هذه الجريمة في قيام الجاني بإكراه امرأة أو أكثر على الحمل قسرًا، وقد اشترطت وثيقة أركان الجرائم أن يتم ارتكاب هذا الفعل بغرض التأثير على التكوين العرقي لأية

مجموعة من السكان (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ز/٤)، ولا يوجد مثل هذا الاشتراط في قانون القضاء العسكري العُماني، إذ يكفي لقيام الجريمة وقوع الحمل القسري بصرف النظر عن دوافع الجاني.

(و) التعقيم القسري

وتعني هذه الجريمة قيام مرتكبها بحرمان الضحية دون رضاه من القدرة البيولوجية على الإنجاب من خلال إعطائه عقاقير طبية أو إخضاعه لعمليات جراحية أو بأية وسيلة أخرى تحقق هذا الغرض دون وجود مبررات طبية تستوجب هذا الفعل.

(ز) أي شكل آخر للعنف الجنسي

قيام هذه الجريمة يتطلب قيام الجاني بممارسة فعل أو أفعال ذات طبيعة جنسية ضد شخص أو أشخاص آخرين من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ويبدو أن هذه المادة جاءت لتستوعب كافة أشكال العنف الجنسي التي لم يتم النص عليها في الفقرات السابقة، وأشارت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أحد أحكامها إلى أن العنف الجنسي لا يقتصر على الاعتداء الجسدي على جسم الإنسان، بل يمكن أن يتضمن أفعالاً لا تنطوي على الإيلاج أو حتى الاتصال الجنسي (para,1998,ICTR.68) كما أشارت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى أن العنف الجنسي قد يتضمن أشكالاً منها إجبار الضحية على التعري في مكان عام (para,2001,ICTY.180).

ومما تجدر الإشارة إليه بأن قانون القضاء العسكري قد أحسن بعدم اشتراطه في الأفعال الأخرى التي يمكن أن تشكل عنفًا جنسيًا أي درجة من الجسامة أو الخطورة، وذلك على خلاف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اشترط في أفعال العنف الجنسي أن تكون على نفس الدرجة من الخطورة التي تمثلها باقي الجرائم الجنسية الأخرى السابق ذكرها.

4. الاسترقاق

عرفت المادة (٧/٢/ج) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاسترقاق بأنه: "ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال"، ويمكن أن تتضمن هذه الجريمة أفعالاً من قبيل شراء الضحايا أو بيعهم أو إعارتهم أو مقايضتهم، أو أن تفرض عليهم أي معاملة مماثلة سالبة للحرية (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ج/١).

٥. إبعاد السكان أو نقلهم قسرًا [١]

تعني هذه الجريمة قيام المتهم بترحيل شخص أو أكثر أو نقلهم قسرًا إلى دولة أخرى أو مكان آخر، ويشترط لقيام الجريمة أن يكون الضحية أو الضحايا مقيمين بصورة مشروعة في المكان الذي تم إبعادهم أو ترحيلهم منه.

الجدير بالذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أشارت إلى أن القانون الدولي العرفي يفرق بين مصطلح الترحيل (الإبعاد) ومصطلح النقل القسري، حيث يعني الترحيل أو الإبعاد نقل الضحية أو الضحايا إلى خارج حدود الدولة، في حين أن النقل القسري يقتصر على النزوح داخل الدولة

٦. التعذيب

يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في تعمد الجاني إلحاق ألم شديد، أو معاناة شديدة، سواء جسديا أو نفسيا، بشخص أو أكثر من الأشخاص الذي يحتجزهم أو يقعون تحت سيطرته، شريطة ألا يكون ذلك الألم أو تلك المعاناة ناتجين عقوبات قانونية أو جزء منها (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/و).

٧. السجن أو غيره من صور الحرمان من الحرية

تستوجب هذه الجريمة قيام مرتكبها بسجن شخص أو أكثر أو حرمانهم من حريتهم بأية صورة كانت، ويفترض قيام هذه الجريمة بطبيعة الحال أن السجن أو الحرمان من الحرية المقصود في هذا النص غير مشروعين، بمعنى ألا يكون سجن الشخص أو حرمانه من حريته قد تم بناء على القانون ووفقًا للإجراءات القانونية المتبعة، وقد أشارت المحكمة الجنائية الدولة ليوغسلافيا السابقة إلى أن السجن الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية هو "السجن التعسفي" الذي يحرم فيه السجين من حريته بالمخالفة للإجراءات القانونية واجبة الاتباع (paras,2001,ICTY.303-202).

٨. اضطهاد أي جماعة محددة من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس، بقصد حرمان الشخص حرمانا شديدا من حقوقه الأساسية

تتمثل هذه الجريمة في قيام الجاني بحرمان شخص أو أكثر حرمانًا شديدًا من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية أو القوانين العُمانية، وأن يستهدف الجاني بسلوكه الشخص أو الأشخاص المنتمين لجماعة أو جماعات محددة من السكان، وأن يكون الدافع وراء ارتكابه للجريمة دافعًا سياسيًا أو عرقيًا أو قوميًا أو ثقافيًا أو دينيًا أو متعلقًا بنوع الجنس (ذكر أو أنثى).

٢ نظرت المحكمة الجنائية الدولية عددا من جرائم القتل بوصفها جرائم ضد الإنسانية، انظر على سبيل المثال:

٣ يتمثل هذا الاعتداء الجنسي في قيام الجاني بسلوك «ينشأ عنه إيلاج عضو جنسي في أي جزء من جسد الضحية أو جسد مرتكب الجريمة أو ينشأ عنه إيلاج أي جسم أو أي عضو آخر من الجسد في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسلي مهما كان ذلك الإيلاج طفيفا.» (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٧/١/ز/١).

١ عبارة الإبعاد (الترحيل) أو النقل القسري هي مرادف لعبارة «التهجير القسري».

الجدير بالذكر أن المشرع العُماني في قانون القضاء العسكري قد استبعد فعل الاضطهاد المرتكب لأسباب إثنية وذلك على خلاف ما تم النص عليه في الأنظمة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الجنائية الدولية وبعض القوانين المقارنة، وهو أمر يجدر إعادة النظر فيه.

٩. الفصل العنصري

وفقًا لأركان الجرائم، تقوم جريمة الفصل العنصري عند قيام الجاني بارتكاب فعل غير إنساني أو أكثر من الأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية أو أفعالاً تماثلها في الطبيعة ضد شخص أو أكثر، "وأن يرتكب هذا السلوك في إطار نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية من جانب جماعة عرقية ضد جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وأن ينوي مرتكب الجريمة من خلال سلوكه الإبقاء على ذلك النظام" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٩، المادة ٧/١/ي)، وقد تم حظر وتجريم الفصل العنصري في عدد من المعاهدات الدولية والتي يأتي على رأسها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي انضمت إليها سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٨٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢.

وفي ختام هذا المطلب، يتعين الإشارة إلى أن قانون القضاء العسكري قد استبعد جريمة "الاختفاء القسري" من قائمة الجرائم ضد الإنسانية، وذلك على خلاف ما هو متبع في عدد من التشريعات الدولية والوطنية المقارنة، وعليه قد يكون من المناسب إعادة النظر في نص المادة (٩١) وذلك بإضافة هذه الجريمة ضمن قائمة الأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية مسايرة للتوجه الدولي في هذا الشأن؛ خاصة وأن سلطنة عُمان تولي اهتمامًا بالغًا بهذا الموضوع، ويتجلى ذلك من خلال انضمامها إلى اتفاقية الاختفاء القسري بموجب المرسوم السلطاني رقم ٤٤/٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٠م.

الركن المعنوي للجرائم ضد الإنسانية

وفقًا للقواعد العامة، فإن الركن المعنوي للجرائم ضد الإنسانية يتمثل في العلم والإرادة، كما يجب أن يكون الجاني مدركا للسياق العام الذي تقع فيه أفعاله، بمعنى أنه يجب أن يكون على علم بأن الفعل أو الأفعال التي يقترفها تأتي "في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين" وهو ما أكدته محكمتا يوغسلافيا ورواندا(248. para,1999,ICTY-421. para,2005,ICTY) غير أنه لا يشترط بطبيعة الحال أن يكون المتهم عالما بتفاصيل الهجوم.

كما لا يشترط أن يشترك الجاني مع مخططي الهجوم في الهدف أو الدافع من الهجوم، باعتبار أن الركن المعنوي يرتبط فقط بعنصر السياق وليس الباعث أو الدافع لارتكاب الجريمة(para,1999,ICTY. 271) ولم يشترط قانون القضاء العسكري توافر القصد الجنائي الخاص في الجرائم ضد الإنسانية إلا في جريمة واحدة وهي جريمة الاضطهاد الواردة في الفقرة الثامنة من المادة (٩١)، ويتمثل القصد الجنائي الخاص في جريمة الاضطهاد في "حرمان الشخص حرمانًا شديدًا من حقوقه الأساسية".

وقد أجاد قانون القضاء العسكري بعدم تطلبه توافر قصد جنائي خاص في عدد من الجرائم ضد الإنسانية والتي تطلب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قصدًا جنائيًا خاصًا بشأنها، ومنها جريمة الإبادة التي ترتكب "بقصد إهلاك جزء من السكان" (م ٢/٧/ب)، وجريمة الحمل القسري التي ترتكب "بقصد التأثير على التكوين العرقي لأية مجموعة من السكان" /م٢/٧/و"، وجريمة الفصل العنصري التي ترتكب "بنية الإبقاء" على نظام "مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى" (م ٢/٧/ح).

جرائم الحرب

بدأ استخدام مفهوم جرائم الحرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (كاسيزي، ٢٠١٥، ص، ١٣٣)، وتعني جرائم الحرب " كل انتهاك لقوانين وأعراف الحرب والتي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية" (حمد، ٢٠٠٣، ص١٥٩)، وقد نص قانون القضاء العسكري في المادة (٩٣) منه على طائفة من جرائم الحرب التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة ضد الممتلكات أو الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد وضعت المادة (٩٤) من قانون القضاء العسكري عقوبات لمن يرتكب جرائم حرب تتراوح بين السجن والإعدام.

وسيتناول هذا المبحث أولاً الركن المفترض لجرائم الحرب والمتمثل في وجود نزاع مسلح ووجود ممتلكات وأشخاص محميين بموجب القانون الدولي الإنساني، كما سيتم التطرق إلى الركن المادي لجرائم الحرب، وأخيرا سيتم التعرض للركن المعنوي لجرائم الحرب، كل في مطلب مستقل.

الركن المفترض لجرائم الحرب

تطلبت المادة (٩٣) من قانون القضاء العسكري لقيام جريمة الحرب أن يتم ارتكابها في نزاع مسلح، وأن يتم ارتكابها ضد الممتلكات أو الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك وفقًا للتفصيل الآتي

أولاً: اشتراط وجود نزاع مسلح

اشترطت الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بموضوع جرائم الحرب –ومنها قانون القضاء العسكري العُماني– وجود صلة بين جرائم الحرب والنزاعات المسلحة، بمعنى أن جرائم الحرب لا ترتكب إلا أثناء النزاع المسلح.

وينطبق قانون القضاء العسكري على جرائم الحرب التي ترتكب أثناء المنازعات المسلحة بنوعيها الدولية وغير الدولية، أما الاضطرابات أو التوترات الداخلية مثل أعمال الشغب وأعمال العنف العرضية فلا تدخل ضمن مفهوم النزاعات المسلحة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن جرائم حرب يمكن أن ترتكب خلالها.

ثانيًا: الممتلكات والأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني

يستلزم لقيام جريمة الحرب وفقًا لقانون القضاء العسكري أن يقع الفعل على الممتلكات أو الأشخاص المحميين وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وبناء عليه فإن وقوع أي فعل من الأفعال الواردة في المادة (٩٣) من قانون القضاء العسكري على غير الممتلكات أو الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني لا يشكل جريمة حرب، ولكن قد يشكل جريمة أخرى بموجب قانون القضاء العسكري أو أي قانون آخر.

ويقصد بالممتلكات المدنية والتي يطلق عليها كذلك الأعيان المدنية هي الممتلكات أو الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥٢/١)، والأهداف العسكرية هي تلك الأهداف الأهداف "التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة" (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥٢/٢)، وعليه تشمل الممتلكات المدنية على سبيل المثال: المنازل والمدارس والمستشفيات والجامعات ودور العبادة والمزارع وموارد مياه الشرب ومحطات الطاقة الكهربائية وغيرها. أما الأشخاص المحميون بموجب القانون الدولي الإنساني فهم على سبيل المثال: المرضى والجرحى والمنكوبين في البحار الذين لا يشاركون في الأعمال القتالية، وأسرى الحرب والأشخاص المحتجزين الآخرين، بالإضافة إلى المدنيين.

الركن المادي لجرائم الحرب

أوردت المادة (٩٣) من قانون القضاء العسكري قائمة بالأفعال التي يشكل ارتكاب أي منها جريمة حرب، وذلك حال ارتكابها أثناء نزاع مسلح ضد الممتلكات أو الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وهذه الأفعال هي

١. القتل العمد

القتل العمد يعني قيام المتهم بفعل أو امتناع من شأنه إزهاق حياة شخص أو أكثر من الأشخاص المشمولين بالحماية وفقًا لاتفاقيات القانون الدولي
الإنساني، وغني عن البيان أنه يتعين – وفقًا للقواعد العامة – وجود علاقة سببية بين سلوك المتهم وموت المجني عليه.

٢. التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية بما في ذلك إجراء التجارب البيولوجية أو الكيميائية أو أي تجارب أخرى

وفقًا لأركان الجرائم، يعني التعذيب "أن يوقع مرتكب الجريمة ألمًا بدنيًا أو معنويًا شديدًا أو معاناة شديدة لشخص أو أكثر... لأغراض من قبيل: الحصول على معلومات أو اعتراف، أو لغرض العقاب أو التخويف أو الإكراه أو لأي سبب يقوم على أي نوع من التمييز" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٢/٨/أ/٢). كما عرفت أركان الجرائم المعاملة غير الإنسانية بأنها إيقاع مرتكب الجريمة "ألمًا بدنيًا أو معنويًا شديدًا أو معاناة شديدة لشخص أو أكثر" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٢/٨/أ/٢).

أما جريمة إجراء التجارب البيولوجية فيشترط لقيامها – وفقًا لأركان الجرائم- أن تشكل التجربة خطرًا جسيمًا على الصحة أو السلامة البدنية أو العقلية لذلك الشخص أو أولئك الأشخاص المشمولين بحماية اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، كما يشترط كذلك أن يكون القصد من التجربة غير علاجي وغير مبرر بدوافع طبي، ولم يضطلع بها لمصلحة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٢/٨/أ/٣)، وتنطبق هذه الشروط – بطبيعة الحال- على التجارب الكيميائية أو أي تجربة أخرى تماثلها في الطبيعة.

٣. تعمد إحداث آلام أو معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالسلامة البدنية أو العقلية أو بالصحة العامة.

تعني هذه الجريمة وفقًا لأركان الجرائم "أن يتسبب مرتكب الجريمة في ألم بدني أو معنوي شديد أو معاناة شديدة أو أضرار بليغة بجسد أو بصحة شخص واحد أو أكثر" من الأشخاص المشمولين بحماية القانون الدولي الإنساني (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٢/٨/أ/٣).

٤. تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك.

تقوم هذه الجريمة بتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها دون وجود ضرورة عسكرية تبرر ذلك التدمير أو الاستيلاء، ولم يتطلب قانون القضاء العسكري – على خلاف نظام المحكمة الجنائية الدولية – أن يكون التدمير "واسع النطاق" (نظام روما الأساسي، ١٩٩٨، المادة ٢/٨/أ/٤)، عليه فإن أي مستوى من التدمير يمكن أن يكون كافيًا لقيام الجريمة حال توافر باقي أركانها وعناصرها.

٥. إرغام أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية على الخدمة في القوات المسلحة.

حظرت اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة إجبار الأسرى وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية على العمل أو الخدمة في

صفوف قوات دولة معادية، (اتفاقية جنيف الثالثة، 1949، المادة 130 – اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩، المادة ١٤٧)، ويمكن أن يتحقق "الإرغام" بالفعل أو بالتهديد، كما أن مصطلح "خدمة" جاء عامًا؛ أي أنه قد يشمل الإجبار على الاشتراك في العمليات العسكرية للقوات المسلحة، ويمكن أن يشمل كذلك أي خدمة من أي نوع يجبر المجني عليه على تقديمها للقوات المسلحة.

٦. تعمد حرمان أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية.
تقضي العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوجوب توفير ضمانات قانونية تكفل حصول الأشخاص على محاكمات عادلة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٨٤، المادة ١٠ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، المادة ١٤/٢٢، واتفاقية جنيف الثالثة، ١٩٤٩، المادة ٩٩)، ومن هذه الضمانات إجراء المحاكمة من قبل محكمة مستقلة ونزيهة ومشكلة تشكيلًا قانونيًا، والحق في المساواة أمام القانون، وحق افتراض البراءة، وحق الدفاع وغيرها، وعليه فإن حرمان أسير الحرب أو غيره من المشمولين بالحماية من هذه الضمانات يمكن أن يشكل جريمة حرب.

٧. الإبعاد أو النقل أو الحبس على نحو غير مشروع
تعني هذه الجريمة قيام المتهم بإبعاد أو نقل أو حبس شخص أو أكثر من المشمولين بالحماية، وقد سبق بيان أن الإبعاد أو الترحيل يفترض نقل الضحية أو الضحايا إلى خارج حدود الدولة، في حين يقتصر النقل على النزوح داخل حدود إقليم الدولة.

٨. أخذ الرهائن
تعني هذه الجريمة وفقًا لنص أركان الجرائم "أن يعتقل مرتكب الجريمة شخصا أو أكثر، أو يحتجزهم أو يأخذهم رهائن بأي طريقة أخرى، وأن يهدد مرتكب الجريمة بقتل أو إصابة أو مواصلة احتجاز هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص"، وذلك بهدف "إجبار دولة، أو منظمة دولية، أو شخص طبيعي أو اعتباري، أو مجموعة أشخاص، على القيام بأي فعل أو الامتناع عن أي فعل كشرط صريح أو ضمني لسلامة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو الإفراج عنه أو عنهم" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٨/٨/٢/أ).

٩. الاحتجاز غير المشروع للأشخاص المدنيين المحميين
لم يتم النص على هذا الفعل ضمن قائمة جرائم الحرب المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويبدو أن الإشكال يتعلق بالمصطلحات، إذ أن مصطلح الحبس غير المشروع الوارد في الفقرة السابعة من المادة (٩١) من قانون القضاء العسكري يتضمن في طياته مفهوم الاحتجاز غير المشروع، حيث ينطوي الفعلان في جوهرهما على حرمان تعسفي من حرية الأشخاص، وعليه قد يكون من الملائم إعادة المشرع العُماني للنظر في هذه الفقرة وذلك بحذفها منعا للتداخل أو التكرار مع الفقرة السابعة المشار إليها.

١٠. الهجمات الموجهة ضد السكان أو المدنيين
يعد مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني الذي يحظر توجيه الهجمات ضد المدنيين، وعليه يعد مرتكبا لجريمة حرب من يستهدف المدنيين بالهجوم أثناء النزاعات المسلحة.

ولأغراض ضبط الصياغة التشريعية، فقد يكون من الأهمية إلغاء كلمة (أو) الواردة في الفقرة، بحيث يكون المصطلح "السكان المدنيين" بدلا من "السكان أو المدنيين"، لأن مفهوم السكان أوسع باشتماله على المدنيين والمقاتلين على حد سواء، والحماية المسبوغة بناء على النص تنصرف وفقًا لمنطق الأمور إلى المدنيين فقط دون المقاتلين.

١١. الهجوم العشوائي الذي يرتكب ضد السكان أو المدنيين أو الممتلكات المدنية، مع العلم بأن هذا الهجوم يسبب خسائر بالغة في الأرواح أو إصابات في الأشخاص المدنيين أو الإضرار بالممتلكات المدنية
تتناول هذه الفقرة الهجوم العشوائي ضد السكان المدنيين أو الممتلكات المدنية (الأعيان المدنية)، وقد عرف البروتوكول الإضافي الأول الهجمات العشوائية بأنها تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد، أو التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد، أو لا يمكن حصر آثارها، ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية دون تمييز (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥١/٤)، وعليه فإن شن الهجمات العشوائية وفقًا لهذه الفقرة يعد جريمة حرب.

ويرى الباحث أنه لم يكن ثمة ضرورة لاشتراط علم المتهم بأن هذه الهجمات العشوائية تسبب "خسائر بالغة في الأرواح أو إصابات في الأشخاص المدنيين أو الإضرار بالممتلكات المدنية"، إذ كان يكفي حظر الهجمات العشوائية في حد ذاتها، لأن حدوث هذه الآثار هو أمر متوقع بطبيعة الحال عند ارتكاب الشخص لهجمات عشوائية.

١٢. الهجوم على الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحتوي على مواد خطرة
مع العلم بأن هذا الهجوم يسبب خسائر بالغة في الأرواح أو إصابات في الأشخاص المدنيين أو الإضرار بالممتلكات المدنية وفقًا للبروتوكولين الإضافيين، الأول والثاني الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

تشمل الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحتوي على مواد خطرة السدود والحواجز المائية والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ويحظر البروتوكولان الهجوم على هذه الأشغال أو المنشآت حتى لو كانت أهدافا عسكرية إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة تسبب خسائر فادحة في أوساط المدنيين (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥٦/١ والبروتوكول الإضافي الثاني، ١٩٧٧، المادة ١٥)، واستثناء من ذلك يجوز استهدافها في أحوال معينة ووفقًا لشروط بالغة الدقة.

ويحسب للمشرع العُماني إضافته هذه الجريمة ضمن قائمة جرائم الحرب في قانون القضاء العسكري، باعتبار أن الهجوم على تلك الأشغال أو المنشآت يمثل انتهاكا جسيما لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني.

١٣. الهجوم على المواقع المجردة من وسائل الدفاع والمناطق منزوعة السلاح

نشأ مفهوم "المواقع المجردة من السلاح" من المفهوم التقليدي لـ "المدينة المفتوحة" (حمد، ٢٠٠٣، ص٢١٦)، وقد حظر البروتوكول الإضافي الأول الهجوم على المواقع الخالية من وسائل الدفاع (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥٩/١)، كما اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة حرب " مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافا عسكرية" (نظام روما الأساسي، ١٩٩٨، المادة ٨/٢/ب/٥)، وعليه وبمقتضى نص الفقرة (١٣) من المادة (٩٣) من قانون القضاء العسكري يعتبر الهجوم على تلك المواقع جريمة حرب، ويسري ذات الحكم على المناطق منزوعة السلاح وهي المناطق التي تم تحديدها بالاتفاق بين أطراف النزاع، بحيث لا يجوز أن يحتلها، أو يستخدمها أي طرف في النزاع لأغراض عسكرية (هنكرتس ودوزوالد بك، ٢٠٠٥، القاعدة ٣٦).

١٤. الهجوم على شخص عاجز عن القتال

تعني هذه الجريمة قيام الجاني بالهجوم على مقاتل استسلم مختارًا، يكون قد ألقى سلاحه مختارًا، أو لم تعد لديه وسيلة للدفاع (نظام روما الأساسي، ١٩٩٨، المادة ٨/٢/ب/٦)، وقد اشترط البروتوكول الأول حتى يتمتع الشخص العاجز عن القتال بهذه الحماية أن يحجم عن أي عمل عدائي وألا يحاول الفرار (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٤١/٢).

١٥. الاستعمال الغادر للشارة المميزة للهلال الأحمر أو الصليب الأحمر أو أي شارات أخرى للحماية

تتمثل هذه الجريمة في قيام الجاني بالاستعمال الغادر للشارات المميزة للهلال الأحمر والصليب الأحمر، كما تقوم الجريمة كذلك بالاستخدام الغادر للشارات الأخرى المعترف بها دوليًا للحماية مثل الشارات الحامية للأعيان الثقافية، والعلامة الدولية المميزة للدفاع المدني، وشارة الحماية لمواقع ومناطق الاستشفاء، والشارات المستخدمة لتمييز معسكرات أسرى الحرب وغيرها.

١٦. نقل السكان المدنيين أو ترحيلهم إلى غير أراضيهم

ورد حكم هذه الفقرة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في إطار الاحتلال، حيث يعتبر جريمة حرب – وفقًا لنظام المحكمة – قيام دولة الاحتلال بنقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها (نظام روما الأساسي، ١٩٩٨، المادة ٨/٢/ب/٨)، أما في غير حالات الاحتلال، فيرى الباحث أن حكم المادة الفقرة السابعة من المادة (٩٣) من قانون القضاء العسكري جاءت متضمنة نفس حكم الفقرة (١٦) من ذات المادة، وعليه يقترح الباحث إما تخصيص الفقرة (١٦) لموضوع الاحتلال، أو حذفها منعا للتكرار.

١٧. التأخير غير المبرر في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم

وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، فإنه يتعين على الدولة الحاجزة أو الآسرة أن تطلق أسرى الحرب وتعيدهم إلى أوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء العمليات القتالية، كما يتعين عليها كذلك إطلاق سراح المعتقلين المدنيين حال انتفاء الأسباب الموجبة لاعتقالهم، وفي أقصى تقدير يتعين إطلاق سراحهم بعد انتهاء العمليات القتالية.

وعليه فإن التأخير في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم دون مبرر معقول يعد جريمة حرب، ويحسب للمشرع العُماني اعتباره هذا الفعل جريمة حرب على خلاف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي لم يدرج هذا الفعل ضمن قائمة جرائم الحرب الواردة في المادة الثامنة منه.

١٨. ممارسة التفرقة العنصرية وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمهينة للكرامة الإنسانية

اعتبر المشرع العُماني أن ممارسة التفرقة العنصرية وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمهينة للكرامة الإنسانية جريمة حرب طالما ارتكبت ضد الأشخاص المحميين وأثناء نزاع مسلح، ولا يوجد ما يماثل هذا النص في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويبدو أن وضع هذا النص التجريمي في قانون القضاء العسكري جاء استجابة من المشرع العُماني للجهود الدولية الرامية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري. (انظر على سبيل المثال القرار ٢٠٥/٧٧، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٢٢).

١٩. الهجمات التي تشن ضد الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية المعروفة بوضوح، شريطة ألا تكون مستخدمة لأغراض عسكرية أو في مواقع قريبة بصورة مباشرة من أهداف عسكرية

تتمتع الأعيان الثقافية وأماكن العبادة بحماية خاصة وفقًا للبروتوكول الإضافي الأول (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ٥٣)، وعليه اعتبر قانون القضاء العسكري جريمة حرب الهجوم على الآثار التاريخية وأماكن العبادة، ويسري ذات الحكم على الأعمال الفنية المعروفة بوضوح، وتنتفي الحماية عن تلك الآثار والأماكن والأعمال في حال استخدامها لأغراض عسكرية، أو في حالة وجودها في مواقع قريبة بصورة مباشرة من أهداف عسكرية، وحتى في هذه الأحوال الاستثنائية فإنه يتعين مراعاة بعض العناصر وفي مقدمتها الضرورة والتناسب.

٢٠. القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من شأنه المساس بالصحة العامة أو السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص المحروسين أو المحتجزين أو المعتقلين، أو إجراء عمليات بتر أو تجارب طبية أو علمية أو استئصال أنسجة أو أعضاء بالمخالفة للمعايير الطبية

حظر البروتوكول الإضافي الأول القيام بإجراءات طبية للمشمولين بالحماية والواقعين تحت سلطة الخصم، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات عمليات البتر والتجارب الطبية والعلمية واستئصال الأنسجة أو الأعضاء بغية استزراعها، وأجاز البرتوكول اتخاذ هذه الإجراءات شريطة أن يوجد ما يبررها، وأن تقتضيها الحالة الصحية للشخص، وأن تكون متوافقة مع المعايير الطبية المرعية التي قد يطبقها الطرف الذي يقوم بالإجراء على رعاياه المتمعتين بكامل حريتهم في الظروف الطبية المماثلة (البروتوكول الإضافي الأول، ١٩٧٧، المادة ١١). وعليه اعتبر قانون القضاء العسكري الإتيان بمثل هذه الإجراءات الطبية جريمة حرب طالما تمت بالمخالفة للمعايير الطبية التي تقتضي – بطبيعة الحال- ذات المتطلبات الواردة في البروتوكول الإضافي الأول المشار إليها.

وفي ختام هذا المطلب يتعين الإشارة إلى أن قانون القضاء العسكري قد تضمن عددا من جرائم الحرب الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أنه نص على جرائم حرب لم يتضمنها نظام المحكمة الجنائية الدولية كما سبق بيانه، ومن جانب آخر، توجد عدد من جرائم الحرب المقررة دوليا والتي لم يتطرق إليها قانون القضاء العسكري خاصة تلك المتعلقة بوسائل وأساليب القتال مثل جريمة استخدام الدروع البشرية، وجريمة التجويع كأسلوب للحرب، وجريمة تجنيد أو استخدام الأطفال في القوات المسلحة، وجريمة استخدام بعض الأسلحة المحظورة دوليا، والجرائم الجنسية وغيرها، ولعله يجدر بالمشرع العُماني إعادة النظر في مسألة تضمين هذه الجرائم في قانون القضاء العسكري.

الركن المعنوي لجرائم الحرب

لم يتطلب قانون القضاء العسكري قصدًا جنائيًا خاصًا لقيام جرائم الحرب كما هو الحال بالنسبة لجريمة الإبادة الجماعية أو بعض الجرائم ضد الإنسانية، وبناء عليه يتمثل الركن المعنوي لجرائم الحرب في القصد العام القائم على عنصري العلم والإرادة، حيث يتعين أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع علمه بأركانها ونتيجتها.

ووفقًا لأركان الجرائم، لا يشترط قيام مرتكب الجريمة بإجراء تقييم قانوني لوجود نزاع مسلح، كما لا يشترط إدراكه للطابع الدولي أو غير الدولي للنزاع، وإنما يشترط فقط أن يدرك مرتكب الجريمة وجود "الظروف الواقعية التي تثبت وجود النزاع المسلح" (المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢، المادة ٨ – المقدمة).

٧. الخلاصة

استعرضت هذه الدراسة الجرائم الدولية التي تضمنها قانون القضاء العسكري العُماني في المواد ٩٠ و٩١ و٩٣ وهي: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

ويتبين من خلاصة ما تقدم أن المشرع العُماني قد أحسن بتضمينه هذه الجرائم الدولية الخطيرة في نظامه القانوني الوطني، مما يعني مواكبة التشريع الوطني العُماني ومواءمته مع المتطلبات التشريعية الدولية خاصة في مجال الجرائم الدولية التي بدأت تأخذ اهتماما واسعا خاصة خلال العقود القليلة الماضية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن صياغة النصوص التجريمية المتعلقة بالجرائم الثلاث المشار إليها تتميز بالدقة والانضباط، كما أنها جاءت متوافقة إلى حد كبير مع الصياغة الواردة في نظام المحكمة الجنائية الدولية وعدد من الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة خاصة محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا، بل أن المشرع العُماني في قانون القضاء العسكري قد قدم إضافات تشريعية حميدة تجاوز ما هو موجود في الوثائق الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية وذلك من خلال إضافته جرائم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني لم يتم تضمينها في قائمة الجرائم الدولية في تلك الوثائق.

كما أعاد المشرع العُماني تصميم وصياغة بعض النصوص التجريمية بشكل تقدمي يواكب أحدث التطورات التشريعية على المستوى الدولي، ويتضح ذلك جليًا –على سبيل المثال- فيما يتعلق بجرائم الحرب، حيث لم يفرق المشرع العُماني بين جرائم الحرب المرتكبة في إطار النزاعات المسلحة الدولية وتلك المرتكبة في إطار النزاعات المسلحة غير الدولية كما

هو الحال في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي فرق بين هذا النوعين من النزاعات فيما يخص جرائم الحرب، والواقع أن توجه المشرع العُماني يأتي منسجما والرؤية الحديثة التي أخذ المجتمع الدولي يتبناها في تقليص الفجوة بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، هذه الفجوة التي ولدت أساسًا ليس من رحم القانون بل كانت استجابة لوضع سياسي وأيدولوجي قائم في وقت من الأوقات، أما اليوم فإن النظرة السائدة تقوم على فكرة أن الحرب هي الحرب بما كل ما تحمله من دمار للبشر والحجر كما يقال، بغض النظر عن النطاق المادي أو الحيز الجغرافي الذي اندلعت فيه.

ومن جانب آخر، فإن القانون- أي قانون- لا يمكنه أن يصل لدرجة الكمال والمثالية، إذ تبقى دائما ثمة مساحات واسعة للتحديث والتطوير وفقًا لما يكشفه الواقع التطبيقي لنصوصه، أو وفقًا لما يتم الاستفادة منه من القوانين المقارنة، وقانون القضاء العسكري ليس باستثناء برغم كل ما يحمله من قواعد رائدة ونصوص تقدمة.

٨. التوصيات

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المتعلقة بقانون القضاء العسكري، وهي على النحو الآتي

١. النظر في النص على جريمة العدوان ضمن الجرائم التي يختص القضاء العسكري بنظرها.

٢. النظر في انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

٣. إضافة "الجماعة الإثنية" ضمن الجماعات المحمية في جريمة الإبادة الجماعية.

٤. إضافة الأسباب "الإثنية" ضمن الأسباب التي تقوم عليها جريمة الاضطهاد الواردة في المادة (٨/٩١).

٥. إضافة جريمة "الاختفاء القسري" ضمن قائمة الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (٩١).

٦. حذف الفقرة رقم (٩) من المادة (٩٣) لوجود مضمونها في الفقرة السابعة من ذات المادة.

٧. اعتماد مصطلح "السكان المدنيين" بدلا من "السكان أو المدنيين" الوارد في الفقرة رقم (١٠) من المادة (٩٣).

٨. إلغاء اشتراط العلم بأثر الهجمات العشوائية الوارد في الفقرة (١١) من المادة (٩٣).

٩. إلغاء اشتراط العلم بأثر الهجوم على المنشآت والأشغال المشار إليها في الفقرة (١٢) من المادة (٩٣).

١٠. ربط مضمون الفقرة (١٦) من المادة (٩٣) بالاحتلال، أو إلغائها منعا للتكرار مع الفقرة رقم (٧) من ذات المادة.

١١. إضافة عدد من جرائم الحرب المستقر عليها دوليا والواردة في عدد من المعاهدات الدولية لا سيما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المصادر

القوانين الوطنية

سلطنة عُمان. (2022). قانون القضاء العسكري، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 87/2022.

مملكة البحرين. (2018). قانون الجرائم الدولية، القانون رقم 44 لسنة 2018.

دولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). قانون الجرائم الدولية، القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017.

الاتفاقيات والقرارات والوثائق الدولية

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٠ (د-٣) المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، رقم الأمم المتحدة ٧٨ UNTS ٢٧٧.

اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، اعتمدت في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، رقم الأمم المتحدة ٧٥ UNTS ٣١.

اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، اعتمدت في 12 أغسطس 1949، رقم الأمم المتحدة 75 UNTS 85.

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، اعتمدت في 12 أغسطس 1949، رقم الأمم المتحدة 75 UNTS 287.

ميثاق محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، اعتمد في 8 أغسطس 1945، ملحق باتفاق لندن، ونشر ضمن الوثائق الرسمية لمحاكمات مجرمي الحرب أمام محكمة نورمبرغ، المجلد الأول، ص 11.

اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، اعتمدت في 12 أغسطس 1949، رقم الأمم المتحدة 75 UNTS 135.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948، 10 ديسمبر). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الوثيقة الأممية A(III) A/RES/217).

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1946، 11 ديسمبر). القرار رقم 96 (د1-): الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي. الوثيقة A/RES/96(I).

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدت في 21 ديسمبر 1965، رقم الأمم المتحدة 660 UNTS 195.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد في 16 ديسمبر 1966، رقم الأمم المتحدة 999 UNTS 171.

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، 23 مايو 1969، معتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات، ودخلت حيز النفاذ في 27 يناير 1980.

البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، اعتمد في 8 يونيو 1977، رقم الأمم المتحدة 1125 UNTS 3 .

البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، اعتمد في 8 يونيو 1977، رقم الأمم المتحدة 1125 UNTS 609.

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، اعتمدت في 17 ديسمبر 1979 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 146/34، رقم الأمم المتحدة 1316 UNTS 205.

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 827 بتاريخ 25 مايو 1993، الوثيقة 1993) S/RES/827).

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 955 بتاريخ 8 نوفمبر 1994، الوثيقة 1994) S/RES/955).

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد في 17 يوليو 1998، الوثيقة رقم A/CONF.183/.

المحكمة الجنائية الدولية. (2002). أركان الجرائم: معتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة خلال الفترة من 3 إلى 10 سبتمبر 2002. لاهاي: المحكمة الجنائية الدولية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2022، 15 ديسمبر). القرار رقم 205/77 بعنوان: دعوة عالمية لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وعدم التسامح، والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما. الوثيقة A/RES/77/205.

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اعتمدت في 20 ديسمبر 2006، الوثيقة الأممية A/ RES/61/177.

International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR). (1998, September 2). Prosecutor v. Akayesu (Case No. ICTR-96-4), Judgment.

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY). (1999, July 15). Prosecutor v. Tadić, Appeals Chamber, (Case No. IT-94-1-A) Judgement.

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY). (2001, February 26). Prosecutor v. Kordić and Čerkez, (Case No. IT-95-14/2-T), Judgment.

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY). (2001, August 2). Prosecutor v. Krstić (Case No. IT-98-33-T), Judgment.

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY). (2001, September 3). Prosecutor v. Sikirica et al. (Case No. IT-95-8-T), Judgment.

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY). (2001, November 2). Prosecutor v. Kvočka. (Case No. IT-98-30/1-T), Judgment.

International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR). (2003, May 12). Prosecutor v. Semanza (Case No. ICTR-97-20-T), Judgment.

International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR). (2005, December 13). Prosecutor v. Simba, (Case No. ICTR-01-76-T), Judgment.

International Criminal Court (ICC). (2014, March 7). Prosecutor v. Katanga, Trial Chamber II, Judgment pursuant to Article 74 of the Statute (ICC-01/04-01/07-3436).

International Criminal Court (ICC). (2016, March 21). Prosecutor v. Bemba, Trial Chamber III, Judgment pursuant to Article 74 of the Statute (ICC-01/05-01/08).

أحمد، غسان حسن (2024). الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان في ضوء القانون الدولي الإنساني – غزة نموذجًا. المجلة الجنائية القومية، (1)، 54.

جون ماري هنكرتس، & لويز دوزوالد بك (2005). القانون الدولي الإنساني العرفي – المجلد الأول: القواعد. إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

حسنين عبيد. (1979). الجريمة الدولية. دار النهضة العربية.

دوللي حمد (2003). جريمة الإبادة الجماعية: المفهوم

والأركان. بيروت: المنشورات الحقوقية صادر.

سمعان بطرس فرج الله (2009). الجرائم ضد الإنسانية، إبادة الجنس وجرائم الحرب وتطور مفاهيمها: دراسات في القانون الدولي الإنساني. دار المستقبل العربي.

سوسن تمر خان بكة (2006). الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. دار الحلبي الحقوقية.

عادل عبدالله المسدي (2002). المحكمة الجنائية الدولية (الاختصاص وقواعد الإحالة). دار النهضة العربية.
عبدالخالق، محمد عبدالعاطي عبدالغني (دون تاريخ). النظرية العامة للجريمة الدولية (رسالة دكتوراه منشورة). دار النهضة العربية.

عبدالواحد الفار (1996). الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها. دار النهضة العربية.

عمر مكي، & محمد الكمالي (2022). أركان الجرائم الدولية: دراسة تطبيقية حول قانون الجرائم الدولية الإماراتي. اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

فتوح الشاذلي (2001). القانون الدولي الجنائي. دار المطبوعات الجامعية.

كاسيزي، أنطونيو (2015). القانون الجنائي الدولي. بيروت: المنشورات الحقوقية صادر.

محمود نجيب حسني (1960). دروس في القانون الجنائي الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة.

Bassiouni, M. C. (1999). Crimes against humanity in international criminal law (2nd ed.). Martinus Nijhoff Publishers.

Schabas, W. A. (2004). An introduction to the International Criminal Court (2nd ed.). Cambridge University Press.

Szpak, A. (2012). National, ethnic, racial, and religious groups protected against genocide in the jurisprudence of the ad hoc international criminal tribunals. European Journal of International Law, 23(1), 155–173.

Von Hebel, H., & Robinson, D. (1999). Crimes within the jurisdiction of the Court. In R. S. Lee (Ed.), The International Criminal Court: The making of the Rome Statute – Issues, negotiations, results (pp. 79–126). Kluwer Law International.

المواقع الإلكترونية

International Committee of the Red Cross (ICRC). (n.d.). Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, 1948 – State parties. ICRC. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/genocide-conv-1948/state-parties?activeTab=default

https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict/

تحقيق الأمن البحري وحماية الحياة تحت الماء في رؤية عُمان ٢٠٤٠: دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية ١

نُها بنت حمد الصبحية ١
١ جامعة السلطان قابوس، قسم دراسات المعلومات؛ المكتب الهيدروغرافي الوطني العُماني، البحرية السلطانية العُمانية، nuha.alsubhi@mod. gov. om

المستخلص تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم الدور الحيوي الذي تلعبه البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية (MSDI) في تعزيز الأمن البحري، وحماية النظم الإيكولوجية تحت الماء في سلطنة عُمان، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية نوعية شاملة، تضمنت مقابلات مع ممثلي المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والجامعات، بهدف تحليل التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه البنية تسهم بشكل ملحوظ في دعم المراقبة البحرية، ورصد التنوع البيولوجي، وإدارة المناطق البحرية المحمية، لكنها تواجه مجموعة من التحديات الرئيسية مثل: ضعف التكامل المؤسسي، ونقص البنية التحتية التكنولوجية، إضافة إلى القصور في التشريعات ذات الصلة. وأكدت الدراسة ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وتبني التقنيات الحديثة مثل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، لتحقيق الأهداف المستدامة، وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء منصة وطنية موحدة لمشاركة البيانات، وتحديث التشريعات بما يتناسب مع التحديات البيئية المتزايدة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية، ودَعتْ الدراسة إلى الاستثمار في بناء القدرات البشرية والتقنية لتطوير منظومة بحرية مستدامة وفاعلة.

الكلمات المفتاحية البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية (MSDI)، الأمن البحري، الاستدامة البيئية، رؤية عُمان ٢٠٤٠، التخطيط المكاني البحري.

ADVANCING MARITIME SECURITY AND MARINE BIODIVERSITY PROTECTION UNDER OMAN VISION 2040: THE STRATEGIC ROLE OF MARINE SPATIAL DATA INFRASTRUCTURE (MSDI)

Nuha Hamad Al-Subhiyah1
1 Sultan Qaboos University, Department of Information Studies; Oman National Hydrographic Office – Royal Navy of Oman nuha.alsubhi@mod.gov.om

ABSTRACT: This study aims to evaluate the role of the Marine Spatial Data Infrastructure (MSDI) in enhancing maritime security and protecting underwater ecosystems in the Sultanate of Oman, in alignment with Oman Vision 2040. A qualitative methodology was employed, involving interviews with representatives of government, private, and academic institutions to analyse the challenges and opportunities associated with MSDI implementation. The results revealed that MSDI supports maritime monitoring, biodiversity tracking, and the management of marine protected areas. However, challenges include weak institutional integration, inadequate technological infrastructure, and insufficient legislation. The study emphasized the importance of cross-sector collaboration and the adoption of advanced technologies, such as artificial intelligence and the Internet of Things (IoT), to achieve sustainability. Recommendations include establishing a unified national data-sharing platform, updating legal frameworks, raising community awareness, and investing in human and technical capacity building. These efforts are critical for aligning Oman's maritime and environmental strategies with its Vision 2040 goals.

KEYWORDS: Marine Spatial Data Infrastructure (MSDI), Maritime Security, Environmental Sustainability, Oman Vision 2040, Marine Spatial Planning (MSP).

1. تاريخ الاستلام: نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ القبول: فبراير ٢٠٢٥، تاريخ النشر: إبريل ٢٠٢٥

١. المقدمة

مَّما لا شك أن رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠ تُجسد إطارًا استراتيجيًا طموحًا يسعى إلى إرساء أسس تنمية مستدامة تُوازن بين دفع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة البيئية. وتُولي الرؤية اهتمامًا خاصًا بتعزيز الأمن البحري، وصون النظم الإيكولوجية البحرية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لضمان استدامة الموارد الطبيعية، ودعم اقتصاد المعرفة والابتكار (Suresh & Simon, 2023).

وتُعد الموارد البحرية عنصرًا حيويًا في الاقتصاد العُماني، إذ تسهم أنشطة الصيد والسياحة البحرية والتجارة عبر الموانئ بشكل كبير في الناتج المحلي، ورغم ذلك؛ تواجه هذه الموارد تحديات متزايدة بسبب التلوث البحري، والصيد غير القانوني غير المُبلغ عنه وغير المنظم (IUU)، وتأثيرات التغير المناخي، مَّما يستوجب تبني حلول مبتكرة لإدارتها بشكل مستدام (Alkhanbashi & Ping, 2023) وتؤكد هذه الرؤية على أهمية دمج التقنيات الحديثة في الإدارة البيئية، إذ تُشكل البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية (MSDI) أداة محورية لتعزيز الرصد البحري، وتحليل المخاطر، واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة (Charalampopoulou et al., 2024).

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تحقيق التكامل بين الجهود المؤسسية وتطوير أطر تشريعية تدعم جمع البيانات البحرية ومشاركتها بين الجهات المعنية، ومع ذلك، ما تزال التحديات قائمة، مثل: ضعف التنسيق بين القطاعات (Schwindenhammer et al., 2022)، ونقص البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة (Kalbani et al.,2018)، والافتقار إلى التشريعات الداعمة لتبادل البيانات.

وانطلاقًا من الحاجة المُلحة إلى مواءمة السياسات الوطنية مع الأهداف البيئية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ (Al Saidi et al., 2023)، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في التصدي للتحديات الراهنة.

ومن خلال تحليل الإطار المؤسسي والتقني القائم، وتشخيص الفجوات ذات الصلة، تهدف الدراسة إلى بلورة توصيات عملية قابلة للتنفيذ، يؤمل أن تعزيز توظيف البيانات المكانية في حماية الحياة البحرية وتعزيز الأمن البحري، ويُعوَّل أن تُسهم هذه التوصيات في إرساء توازن مستدام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الإرث البيئي والموارد الطبيعية التي تزخر بها سلطنة عُمان (Motlagh, 2021).

٢. مشكلة الدراسة

تنبثق مشكلة البحث من التحدي المتزايد الذي تواجهه سلطنة عُمان في تحقيق التوازن المنشود بين الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية وضمان استدامتها البيئية، بما يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠. ويُعدّ الصيد الجائر وغير القانوني (IUU) من أبرز التهديدات المباشرة، لما له من أثر بالغ في استنزاف المخزون السمكي وتقويض التنوع البيولوجي البحري، مع خسائر اقتصادية سنوية تُقدَّر بنحو ٢,٤ مليار ريال عُماني (Alkhanbashi & Ping, 2023; Shammakhi et al., 2023).

أضف لذلك؛ يُمثل التلوث البحري تحديًا بيئيًا مُتفاقمًا، نتيجة تزايد ملوثات المياه الناجمة عن الأنشطة النفطية، والمخلفات الصناعية، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة، مما يُلحق أضرارًا جسيمة بالنظم الإيكولوجية الساحلية. ويزداد هذا الخطر حدّة بفعل تسربات النفط المرتبطة بأنشطة الشحن والتنقيب البحري (Mansour et al., 2017; Du Vall, 2007)،

ما يستدعي حلولاً متقدمة تستند إلى المعرفة البيئية الدقيقة والمراقبة المستمرة، وتُعاني الإدارة المائية من قصور في معالجة المياه المنتجة من صناعة النفط والغاز، مَّما يزيد من ندرة الموارد المائية ويهدد التوازن البيئي، في ظل ضعف التشريعات المنظمة لاستخراجها (Al-Hajri et al., 2024; Virto, 2018). علاوة على ذلك؛ فإن الفجوات في التنسيق المؤسسي وضعف البنية التحتية التكنولوجية تحدُّ من فاعلية جهود المراقبة والإنفاذ، مَّما يستدعي تبني آليات مبتكرة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد البحرية (Schwinden-hammer et al., 2022).

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في تحسين كفاءة إدارة الموارد البحرية في سلطنة عُمان، عبر استكشاف سبل تعزيز التكامل المؤسسي، وتحسين آليات المراقبة، وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة لضمان استدامة البيئة البحرية وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٤٠.

٣. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الدور الإستراتيجي الذي تضطلع به البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في دعم الأمن البحري وصون الحياة البحرية، بما ينسجم مع تطلعات رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠ نحو تنمية مستدامة وشاملة، وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي

- تحليل الإطار الحالي لمبادرة التنمية المستدامة في سلطنة عُمان، وتقييم مدى تكاملها مع الأمن البحري والحفظ البيئي.
- تعرُّف دور المبادرة في رصد الأنشطة البحرية، ومنع الصيد غير المشروع، والانتهاكات الإقليمية، والمخاطر البيئية.

• تقييم إسهام هذه البنية في حماية النظم البيئية البحرية، من خلال دعم رسم خرائط المناطق البحرية المحمية، ومراقبة التنوع البيولوجي، والحد من التأثيرات البشرية السلبية على البيئة البحرية.
• استكشاف تحديات وفرص تعزيز مؤشر التنمية المستدامة، من حيث التقنية والتنظيم والتعاون بين الجهات المعنية.
• تقديم توصيات عملية لصنّاع القرار وأصحاب المصلحة بشأن سُبل تعظيم الاستفادة من هذه المبادرة، وتوظيفها بفعالية لتحقيق أهداف الأمن البحري والحفاظ على الموارد البحرية، بما يدعم استدامة التنمية في ظل رؤية عُمان ٢٠٤٠.

٤. أسئلة الدراسة

سَعَت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية التي تُمثل أساسًا لفهم الدور الفاعل للبنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في تحقيق الأهداف البيئية والأمنية لرؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠، وتتمثل هذه الأسئلة في الآتي

١. ما مدى فاعلية دمج البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في جهود الأمن البحري والحفظ البحري في سلطنة عُمان؟
٢. كيف تدعم المبادرة حماية وحفظ النظم الإيكولوجية تحت سطح الماء في سلطنة عُمان، ولا سيما المناطق البحرية المحمية، ورصد التنوع البيولوجي؟
٣. ما التحديات والحواجز الرئيسية التي تحول دون النجاح في تنفيذ واستخدام مؤشر التنمية المستدامة في سلطنة عُمان؟
٤. ما الفرص المتاحة لتحسين دور مؤشر التنمية المستدامة في تحقيق أهداف رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠، لا سيما من حيث التكنولوجيا والسياسات وتعاون أصحاب المصلحة؟

٥. أهميّة الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة بالنسبة لواضعي السياسات في سلطنة عُمان، نظرًا لارتباطها المباشر بأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ في مجال التنمية المستدامة والأمن البحري، من خلال تحليل دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في تحقيق تلك الأهداف، إذ توفر الدراسة رؤى إستراتيجية لتعزيز دمج هذه التكنولوجيا المتقدمة في الأطر الوطنية، ممَّا يسهم بشكل كبير في مواءمة السياسات البحرية والبيئية مع الأهداف التنموية الشاملة.

وتسلط الدراسة الضوء على قدرة هذه البنية في تعزيز الأمن البحري، من خلال تحسين عمليات المراقبة الدقيقة، والحد من الأنشطة غير القانونية، وتعزيز السيادة الوطنية على السواحل والموارد البحرية، وهو ما يعكس أهمية هذا الدور في ضوء الموقع الإستراتيجي لسلطنة عُمان وما تتمتع به من سواحل شاسعة.

أضف ذلك؛ تُبرز الدراسة أهمية البيانات المكانية في حماية التنوع البيولوجي البحري، وإدارة المناطق البحرية المحمية، ورصد التغيرات البيئية في النظم الإيكولوجية البحرية، ممَّا يعزز من الحفاظ على الموارد البحرية، ويؤثر بشكل إيجابي في قطاعات حيوية مثل مصايد الأسماك، السياحة، والنفط والغاز، وتؤكد الدراسة ضرورة تعزيز التعاون الفاعل بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، بما يُسهم في تطوير وتنفيذ خطط مدروسة للتخطيط المكاني البحري، ويُحسّن قدرة سلطنة عُمان على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية بكفاءة أكبر.

٦. الدراسات السابقة

تستعرض الدراسات السابقة الإنتاج الفكري القائم من خلال محاور أساسية، بما يُسهم في تحقيق أهداف الدراسة بفاعلية، على النحو التالي

فعالية دمج البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في الأمن والحفظ البحري

تُعدُّ البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية أداة حيوية في الأمن البحري والحفاظ على البيئة في سلطنة عُمان، ووفقًا لما أشار إليه Dineshbabu et al. (2016, 2017)، فإن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تسهم في إدارة المصايد عبر مراقبة أنشطة الصيد وتحليل أنماطه، ممَّا يساعد في منع الصيد الجائر. بينما يشير(Karnad & Martin, 2020) إلى دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في دمج بيانات المصايد مع تخطيط المناطق البحرية بهدف تحقيق التوازن بين الحفظ والأنشطة الاقتصادية.

وفي مجال الأمن البحري؛ يوضح (Charalampopoulou et al., 2024) أن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تُعزز المراقبة عبر دمج صور الأقمار الصناعية وبيانات المستشعرات للكشف عن الصيد غير القانوني والتلوث، وهو ما يؤكده أيضًا (Ariputro & Supriyadi, 2024) من خلال الإشارة إلى تحسين تقييم المخاطر. ورغم ذلك، يحذر (Dineshbabu et al., 2019) من تحديات توحيد البيانات والتشغيل البيني، بينما يرى (Karnad & Martin, 2020) أن التعاون الإقليمي يمكن أن يعزز فاعليتها في مواجهة القضايا الأمنية.

وفي سياق الطاقة المتجددة البحرية، أجرى (Al Subhi & Al Suqri, 2025) مراجعة منهجية لتحديات وحلول تطوير الطاقة المتجددة البحرية باستخدام البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية، مؤكدين على أهمية تكامل البيانات المكانية في تحديد المواقع المثلى لمشاريع طاقة الرياح والأمواج، وتحليل التأثيرات البيئية. تُقدم هذه الدراسة رؤى قيّمة حول كيفية تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة مع الحفاظ على التوازن البيئي، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ في تحقيق التنمية المستدامة.

أما في مجال الحفظ البيئي، فيشدد (Podda & Porpora-to, 2023) على دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في تحديد وإدارة المناطق البحرية المحمية، مدعومًا برأي (As-wani & Lauer, 2006) حول أهمية دمج البيانات البيئية، ويضيف (Calamia, 1999) بُعدًا اجتماعيًا، مشيرًا إلى ضرورة دمج المعرفة التقليدية لتعزيز جهود الحفظ، وهو أمر مهم في سلطنة عُمان، إذ تؤدي مجتمعات الصيد المحلية دورًا رئيسيًا في دعم البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية والاقتصاد الأزرق أيضًا، إذ يوضح (Stel zenmüller et al., 2017) و (Kapetsky & Aguilar-Manjarrez 2010) دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في تحسين اختيار مواقع تربية الأحياء المائية وتقليل التأثير البيئي، فيما يشير (Charalam-popoulou et al., 2024) إلى إمكاناتها في التنمية المستدامة عبر دمجها في التخطيط الاقتصادي.

ورغم الفوائد الجمَّة للبنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية؛ يبرز (Charalampopoulou et al., 2024) و (Aripu-tro & Supriyadi 2024) تحديات تكامل البيانات، بينما يؤكد (Dineshbabu et al., 2019) و (Karnad & Mar-tin, 2020) على ضرورة بناء القدرات المؤسسية، ويشدد (Aswani & Lauer, 2006) و (1999) Calamia بأهمية إشراك المختصين لضمان نجاح المبادرات ذات العلاقة بالبنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية.

دور البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في حماية النظم البيئية البحرية

تُمثل حماية النظم البيئية البحرية في سلطنة عُمان محور اهتمام العديد من الدراسات، حيث أشارت (McGeady et al., 2023) و(El-Din, 2023) إلى أهمية المناطق البحرية المحمية (MPAs) في الحفاظ على التنوع البيولوجي، بينما أكد(Alkhanbashi and Ping ,2023) أن نجاحها يعتمد على الأطر القانونية والسياسات الفعالة.

ومع ذلك، أوضح (Giakoumi et al., 2024) أن إنفاذ القوانين يمثل تحديًا عالميًا، ونبَّه (Pelletier, 2020) إلى ضرورة برامج رصد لضمان فاعليتها، وهو ما شدد عليه (Mansour et al., 2017) فيما يتعلق بتهديدات الصرف الصحي وانسكابات النفط. وفيما يتعلق برصد التنوع البيولوجي، فقد أظهرت التقنيات الحديثة مثل الحمض النووي البيئي (eDNA) والمستشعرات الصوتية فاعلية كبيرة في مراقبة الحياة البحرية، وفقًا لـ McGeady et al., (2023) و(Dalongeville et al. 2022).

ومع ذلك، أشار (Du Vall, 2007) إلى محدودية القدرة على الرصد الفوري لجودة المياه في سلطنة عُمان، بينما سلَّط (Mansour et al., 2017) الضوء على دور نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في رسم خرائط الشعاب المرجانية. وأكد (Mansour, 2020) أهمية تطوير نماذج تنبؤية متقدمة لتوفير حلول دقيقة في الوقت الفعلي، رغم تحذير (Tupper et al., 2021) من أن نجاح هذه التقنيات مرهون بتكاملها الفعّال مع السياسات البيئية الشاملة.

ومن ثَمَّ؛ تظل التهديدات البشرية، مثل الصيد الجائر والتلوث، تحديات رئيسية، إذ يرى(Tupper et al., 2021) و(El-Din, 2023) أن المناطق المحمية تخفف الضغط على الأحياء البحرية، لكن إنفاذ قوانين الصيد ما يزال صعبًا (Giakoumi et al., 2024، فيما حذَّر Du Vall و2007 Mansour (2020)) من مخاطر التلوث الناتج عن الشحن، وتناول Mansour et al. (2017) تأثيرات تغير المناخ، خاصة تبييض الشعاب المرجانية، مؤكدين أهمية برامج الرصد، في حين شدَّد (Balata & Williams 2020) على دور المجتمع المحلي في استدامة جهود الحفظ.

وقد حظيت مشاركة المجتمعات المحلية في مجال البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية باهتمام متزايد، إذ أوصى (Al-Afifi 2018) و(Balata & Williams 2020) بأهمية دمج المعرفة البيئية التقليدية في برامج الرصد، فيما اقترح (Pelletier 2020) أن الإدارة المشتركة تعزز فعالية المناطق المحمية. وأكد (Choudri et al., 2016) و (Villasante et al., 2023) أن السياحة البيئية توفر حوافز للحفظ، لكن بدون تنظيم مناسب قد تُسبب ضغوطًا بيئية. وأسهمت التكنولوجيا في تحسين جهود الحفظ، إذ أبرز Dalongeville et al. (2022)) و(2023 McGeady et al.) دور الحمض النووي البيئي وتحليل البيانات الآلي في رصد التنوع البيولوجي، بينما أوضح(2017 Mansour et al.) و (2020 Mansour) أهمية نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط البيئي. ورغم ذلك، فقد أكد (2007 Du Vall) أن أنظمة المراقبة الفورية تواجه تحديات مالية ولوجستية تحد من انتشارها.

وفي ضوء ما أُشير إليه أعلاه من استقراء، ورغم التقدم الملحوظ في جهود الحفظ في سلطنة عُمان، تظل هناك بعض التحديات التي تواجه البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية، تتمثل في ضعف إنفاذ القوانين، والضغوط البشرية، وتغير المناخ قائمة، ممَّا يستدعي تبني إستراتيجيات تكاملية، إذ تدعم الدراسات أهمية المناطق المحمية (McGeady et al., 2023; El-Din, 2023)، ورصد التنوع البيولوجي

(Dalongeville et al., 2022; Tupper et al., 2021)، وإشراك أصحاب المصلحة (Al-Afifi, 2018; Balata & Williams, 2020)، لكنها تشدد على الحاجة إلى آليات إنفاذ أقوى (Alkhanbashi and Ping, 2023; Giak-oumi et al., 2024) وتعزيز استخدام التكنولوجيا (Du Vall, 2007; Mansour et al., 2017).

ويمكن القول؛ بأنه يمكن لسلطنة عُمان تحسين إستراتيجياتها عبر الابتكار التكنولوجي، وتعزيز السياسات، وتوسيع مشاركة المجتمع المحلي لضمان استدامة نظمها البيئية البحرية.

تحديات تنفيذ البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في سلطنة عُمان

يتأثر تنفيذ مؤشر التنمية المستدامة (Sustainable Development Index (SDI في سلطنة عُمان بتحديات تقنية، مؤسسية، اقتصادية، وبيئية. ويشير Virto (2018) إلى أهمية تحقيق اتساق السياسات لدمج خدمات النظام البيئي البحري في الأطر الوطنية، بينما يؤكد Sprovieri et al. (2021) ضرورة تعزيز الارتباط بين العلم والسياسات لدعم التنمية المستدامة، ويوضح Fabbri et al. (2024) أن قضايا الحوكمة العابرة للحدود تعيق الإدارة الديناميكية للمحيطات، وهو تحد قد تواجهه سلطنة عُمان في التخطيط البحري الإقليمي. ومن أبرزً هذه التحديات كالآتي

• **التحديات التقنية.** فقد حققت سلطنة عُمان تقدمًا في تطوير البنية الأساسية للبيانات المكانية ثنائية الأبعاد (Kal-bani et al., 2018; Kalbani & Rahman, 2020)، لكن غياب البيانات ثلاثية الأبعاد يحدُّ من التخطيط المكاني المتقدم، مثل: نمذجة الفيضانات في صلالة. كما أن افتقار المنهجيات الموحدة يعقد التخطيط البحري (Malik et al., 2019)، بينما تُعيق الحواجز المؤسسية تبادل البيانات (Schwindenhammer et al., 2022)، وهو تحد قد يواجه سلطنة عُمان إذا لم يتم تعزيز آليات مشاركة البيانات.

• **التحديات الاقتصادية.** يشير Issifu et al. (2024) إلى أن إهمال البيانات الاقتصادية في التخطيط البحري قد يعوق اتخاذ القرار، ويُعدُّ نقص التمويل والموارد البشرية عقبة أمام إدارة المناطق البحرية المحمية (Gill et al., 2017). ورغم توفر التقنيات الجيومكانية - مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد- إلا أنها لا تُستغل بشكل أمثل في التخطيط البحري، ممَّا قد يؤثر في فعالية تنفيذ مؤشر التنمية المستدامة (Schwartz-Belkin & Portman, 2023).

• **التحديات البيئية.** تؤثر التغيرات المناخية على توزيع الأنواع البحرية، ممَّا يستدعي إستراتيجيات إدارة تكيفية (Mel-bourne-Thomas et al., 2021)، كما أن نقص التنسيق في أنظمة رصد التنوع البيولوجي يُحدث فجوات بيانات تؤثر على مساهمة سلطنة عُمان في المبادرات البيئية العالمية (Satterthwaite et al., 2021).

• **التحديات الثقافية والاجتماعية.** يؤكد Schwinden-hammer et al. (2022) وPendleton et al. (2019) أهمية نشر الوعي وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، ويشير Melbourne-Thomas et al. (2021) إلى أن دمج المعرفة التقليدية يُعزز استدامة الموارد البحرية، وهو نهج يمكن أن تستفيد منه عُمان لضمان نجاح مؤشر التنمية المستدامة.

فرص تحسين البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية لتحقيق رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠

تُبرز الأدبيات فرصًا لتعزيز دور مؤشر التنمية المستدامة في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال التكنولوجيا، والسياسات، والتعاون الدولي، ويسهم التوأم الرقمي في محاكاة التغيرات البيئية (Brönner et al., 2023). بينما تعزز تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة دقة التنبؤات المناخية (Charalampopoulou et al., 2024; Zhang et al., 2020).

ويدعم Ilias et al. (2023) تطبيقات تحليل البيانات لتحسين العمليات البحرية، فيما يُبرز Lima et al. (2023) وRacetin et al. (2022) أهمية مؤشرات الأداء (KPIs) في جودة البيانات البحرية، مستفيدين من تجربة كرواتيا في تطوير البنية التحتية للبيانات المكانية البحرية.

علاوة على ذلك؛ تُعد سيادة البيانات والعلوم المفتوحة أساسية في تحسين البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية، مع اقتراح منصة Blue Dataverse لدعم مبادئ (Karagi-annis et al., 2023; FAIR Simoncelli et al., 2024).

أضف لذلك؛ توفر إنترنت الأشياء تحت الماء والطائرات بدون طيار فرصًا للمراقبة البيئية الفورية (Meng & Wu, 2024; Ullah et al., 2024). على مستوى السياسات، ويُعزز التخطيط المكاني البحري (MSP) التوازن بين التنمية البيئية والاقتصادية (Racetin et al., 2022; Kirkfeldt and Santos, 2021)، بينما يدعم Brönner et al. (2023) مفهوم الاقتصاد الأزرق في الإدارة المستدامة للموارد البحرية. وتؤكد Duplisea et al. (2024) وO'Connor & Cooper (2024) أهمية البيانات المفتوحة في الحوكمة البيئية، إلا أن غموض السياسات قد يحدُّ من فاعلية مؤشر التنمية المستدامة (Kirkfeldt and Santos, 2021). وفيما يتعلق بأهمية التعاون الدولي، توصي الأدبيات بالمشاركة في شراكات مثل Ocean Decade Corporate Data Group وتعزيز القدرات التقنية والعلمية (Karagi-annis et al., 2023; Racetin et al., 2022).

ت	الموضوعات	الترميز
١	الحوكمة المؤسسية والتنسيق بين الجهات (Institutional Governance & Coordination)	الحوكمة، التنسيق، التشريعات، السياسات
٢	التكنولوجيا والرقمنة في الأمن البحري (Technology & Digitalization in Maritime Security)	الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، المركبات غير المأهولة، نظم المعلومات الجغرافية(GIS)
٣	التحديات البيئية وتأثير النشاط البحري (Environmental Challenges & Marine Activities)	التلوث البحري، التغير المناخي، الصيد الجائر، الاستدامة
٤	الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة (Blue Economy & Sustainable Development)	رؤية عُمان ٢٠٤٠، الاقتصاد الأزرق، السياحة البحرية، استكشاف الموارد
٥	دور البيانات المكانية البحرية (Marine Spatial Data Infrastructure - MSDI)	الخرائط الجيومكانية، تحليل البيانات، حوكمة البيانات، المشاركة المؤسسية
٦	تحديات السياسات والتشريعات البحرية (Maritime Policies & Regulations)	التشريعات البحرية، الامتثال البيني، الحوافز الحكومية، الرقابة
٧	التعاون بين القطاعات المختلفة (Cross-Sector Collaboration)	الشراكات، القطاع الخاص، المؤسسات البحثية، المجتمع المدني

الجدول 1 يوضح عينة الدراسة

أما على مستوى أصحاب المصلحة، فتدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص جمع البيانات البحرية (Lima et al., 2024; Meng & Wu, 2024)، مع أهمية إشراك المجتمعات المحلية والصناعات في التخطيط البحري (Sarker & Fail-ler, 2023; Kirkfeldt and Santos, 2021). وتعزز حملات التوعية الفهم العام لدور مؤشر التنمية المستدامة، بينما تظل معالجة فجوات البيانات ضرورية (Duplisea et al., 2024; O'Connor & Cooper, 2024)، وتُمثل التجارب الدولية مصدر إلهام للاستفادة منها في مجال تحسين البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية، إذ يمثل توجيه IN-SPIRE الأوروبي أنموذجًا لمشاركة البيانات (O'Connor & Cooper, 2024)، وتوفر برامج Copernicus و EMOD-NET بيانات بحرية قيمة (Charalampopoulou et al., 2024; Mickael et al., 2016). وتقدم تجارب بنجلاديش في التخطيط البحري وأيرلندا في إدارة البيانات رؤى مهمة لتطبيق مؤشر التنمية المستدامة في سلطنة عُمان (Sarker & Failler, 2023; O'Connor & Cooper, 2024).

ومن ثَمَّ؛ يمكن القول بأن تحقيق رؤية عُمان 2040 يُحتم تعزيز مؤشر التنمية المستدامة استثمارات استراتيجية في التكنولوجيا والسياسات والتعاون لضمان استدامة الموارد البحرية.

٧. المنهجية

منهج الدراسة

يُعدُّ المنهج النوعي مناسبًا لفهم الظواهر في سياقاتها الطبيعية وتحليلها بعمق، إذ يتيح استكشاف العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة، وتتَّسم المقابلات الشخصية – بوصفها إحدى أدوات المنهج النوعي- بإمكانية التفاعل المباشر مع المشاركين، ممَّا يساعد على كشف أبعاد غير متوقعة. ووفقًا لـ Creswell (2014) يُستخدم المنهج النوعي لتفسير الظواهر بعمق يتجاوز التحليل الرقمي، بينما أكد Lincoln & Guba (1985) على دور المنهج النوعي في تقديم فهم تفصيلي للبيانات غير القابلة للقياس الكمي.

مجتمع عينة الدراسة

تكوَّنت عينة الدراسة من ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى ممثلين عن الجهات الأكاديمية في سلطنة عُمان، حيث تم تمثيل جامعة السلطان قابوس في هذه العينة، كما يوضحه الجدول (١). وقد تم اختيار العينة بطريقة مقصودة (عينة قصدية) استنادًا إلى مدى ارتباط الأفراد بموضوع الدراسة، وقدرتهم على تقديم بيانات ومعلومات قيمة تسهم بشكل فاعل في تحقيق أهداف البحث. والجدول 1 يوضح عينة الدراسة

أداة الدراسة وموثوقيتها

اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية لجمع البيانات النوعية، نظرًا لقدرتها على استكشاف الآراء بعمق عبر التفاعل المباشر مع المشاركين. وقد تحقق صدق الأداة من خلال اختيار عينة ملائمة من الخبراء وتصميم أسئلة متسقة مع أهداف البحث. أما الثبات، فتم ضمانه عبر تسجيل المقابلات وتحليلها منهجيًا، إلى جانب مراجعة البيانات من قبل باحثين آخرين أو التحقق مع المشاركين (عضوية التحقق)، واُعتمدتْ أدوات معترف بها في الدراسات النوعية؛ لضمان الاتساق، وإمكانية تكرار الدراسة في سياقات مماثلة.

ت.	قطاع الأعمال	المؤسسات	عدد المقابلات	الترميز
١	القطاع الحكومي	وزارة الثروة الزراعية والثروة السمكية ومواردالمياه	٢	P
		المكتب الهيدروغرافي الوطني العُماني	١	
		هيئة البيئة	٢	
		وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	١	
		الهيئة الوطنية للمساحة والجيومكانية	١	
		المركز الوطني للإحصاء والمعلومات	١	
		وزارة الطاقة والمعادن	١	
		هيئة الطيران المدني	١	
٢	القطاع الخاص	الشركة العربية للمساعدات الملاحية البحرية (أمناس)	١	R
		شركة تنمية نفط عُمان	٢	
		شركة أوكيو (OQ)	١	
		شركة تنمية أسماك العُمانية	١	
		مجموعة أسياد	١	
٣	المؤسسات الأكاديمية	جامعة السلطان قابوس	٢	A

الجدول ٢ تحليل المقابلات حسب الموضوعات والترميز المناسبة لها

النتائج

تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً لمقابلات ممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة والجهات الأكاديمية في سلطنة عُمان، إذ حُللتْ المقابلات وفقًا للترميز النوعي (Qualitative Coding)، حيث تم استخدام تحليل الموضوعات (Thematic Analysis) لاستخلاص الأنماط الرئيسية المتكررة في البيانات، كما يظهرها الجدول (٢) التالي:

الجدول ٢ تحليل المقابلات حسب الموضوعات والترميز المناسبة لها

٨. منهجية الدراسة وإجراءاتها

المحور الأول: الحوكمة المؤسسية والتنسيق بين الجهات تُعد الحوكمة المؤسسية والتنسيق بين الجهات المختلفة من العوامل الأساسية لضمان فعالية الإدارة البحرية وحماية البيئة. وتشير البيانات المستخلصة من المقابلات إلى أن تعدد الجهات المعنية بالأمن البحري يؤدي إلى تحديات متعلقة بالتداخل في الأدوار، وغياب التنسيق، وتفاوت التشريعات بين المؤسسات، ومن أبرز النقاط المهمة لمناقشتها كالآتي

- **الحوكمة المؤسسية:** أكد P4 على الحاجة إلى إطار حوكمة واضح يحدد المسؤوليات بين الجهات المختلفة: "هناك تداخل في الصلاحيات بين الجهات الحكومية والخاصة، مما يعوق تنفيذ السياسات بفعالية." شدد P3 على ضرورة توحيد الجهود المؤسسية لضمان تحقيق أهداف الاستدامة: "لا يمكن تحقيق حماية بيئية متكاملة دون وجود حوكمة واضحة تنظم العلاقة بين الجهات المعنية." أشار P2 إلى أن نقص آليات الحوكمة يؤثر على دقة البيانات البحرية: "تحديث سياسات الحوكمة ضروري لضمان إدارة فعالة للبيانات الملاحية وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة."

- **التنسيق بين الجهات:** أشار P5 إلى غياب منصة موحدة لمشاركة البيانات بين الجهات المعنية: "عدم توفر منصة مركزية لتبادل البيانات البحرية يؤثر على سرعة الاستجابة واتخاذ القرارات المناسبة."كما أوضح P6 أهمية تعزيز تبادل البيانات بين المؤسسات: "دمج البيانات الجيومكانية بين الجهات المختلفة يمكن أن يحسن من جودة القرارات المتعلقة بالملاحة البحرية." أكد P7 أن التنسيق بين الجهات يساعد في مواءمة السياسات المتعلقة بالتنقيب البحري والاستدامة: "نحتاج إلى تعزيز التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية لضمان استدامة الموارد البحرية."

- **التشريعات والسياسات:** صرح R5 أن اختلاف التشريعات البحرية بين الجهات يعوق تنفيذ المشاريع البيئية والتنموية: "نحتاج إلى مواءمة التشريعات بين المؤسسات المختلفة لضمان تطبيق سياسات بيئية موحدة." أوضح R2 أن التشريعات الحالية تحتاج إلى تحديث لمواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع البحري: "الاعتماد على الأنظمة الرقمية في الامتثال البيئي يحتاج إلى تحديث مستمر للوائح البحرية." أكد A على دور البحث الأكاديمي في تطوير سياسات بحرية أكثر كفاءة: "يمكن أن تسهم الدراسات العلمية في تحسين الإطار التشريعي من خلال تقديم أدلة تدعم اتخاذ القرارات المستدامة."

المحور الثاني: التكنولوجيا والرقمنة في الأمن البحري تؤدي التكنولوجيا الحديثة دورًا فاعلاً في تحسين الأمن البحري من خلال الرقمنة والابتكار، ومن أبرز هذه التقنيات

- **الذكاء الاصطناعي:** أكد R3 أهمية الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات البيئية البحرية: "نستخدم الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بتغيرات البيئة البحرية، مما يمكننا من

اتخاذ قرارات استباقية تقلل من المخاطر البيئية." كما أشار P4 إلى أن الذكاء الاصطناعي يساعد في تعزيز الأمن البحري من خلال التنبؤ بالحوادث المحتملة: "نطور أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل حركة السفن وكشف الأنشطة غير القانونية بفعالية أكبر." صرح P8 أن الذكاء الاصطناعي يعزز من كفاءة إدارة الحركة الجوية البحرية: "نستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الطيران البحري وتحسين مسارات الرحلات البحرية."

• **إنترنت الأشياء:** صرح P3 أن أنظمة الاستشعار الذكية تدعم عمليات مراقبة التلوث البحري: "نحن نستخدم أجهزة إنترنت الأشياء لمراقبة جودة المياه في الوقت الفعلي، مما يساعد في الكشف المبكر عن مصادر التلوث." كما أكد R2 أن إنترنت الأشياء يعزز من كفاءة المراقبة البيئية: "تساعدنا أجهزة الاستشعار الذكية في تتبع مستويات الانبعاثات البحرية، مما يتيح لنا تطبيق استراتيجيات للحد من الأثر البيئي لعملياتنا.

" أوضح R1 أن إنترنت الأشياء يسهم في تحسين عمليات الإرشاد الملاحي: "نستخدم إنترنت الأشياء لربط أنظمة الملاحة البحرية وتحليل بيانات الطقس والرياح لضمان سلامة الإبحار."

• **المركبات غير المأهولة:** أوضح P1 أن المركبات غير المأهولة تلعب دورًا في تحسين عمليات الاستكشاف البحري: "نستخدم الطائرات المسيرة والمركبات غير المأهولة لمراقبة سلوكيات الصيد الجائر وجمع بيانات دقيقة عن المخزون السمكي." من جهتها، أكد P5 أن هذه المركبات توفر بيانات عالية الدقة لدعم المسح البحري: "استخدام المركبات غير المأهولة في رسم الخرائط البحرية يقلل من الوقت والتكلفة ويضمن دقة أفضل للبيانات المكانية." صرح R5 أن المركبات غير المأهولة تساعد في تحسين عمليات النقل اللوجستي البحري: "نعمل على تطوير أسطول من المركبات البحرية غير المأهولة لدعم عمليات النقل والشحن البحري بطرق أكثر كفاءة وأمانًا."

• **نظم المعلومات الجغرافية (GIS):** أشار P2 إلى أن نظم المعلومات الجغرافية تسهم في تحسين سلامة الملاحة البحرية: "نحن نعمل على تطوير خرائط بحرية رقمية تفاعلية تسهم في تحسين عمليات الملاحة وتقييم المخاطر البحرية." كما أكد P6 أن دمج نظم المعلومات الجغرافية مع البيانات البيئية يساعد في اتخاذ قرارات مستدامة: "تحليل البيانات المكانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية يتيح لنا فهم التأثيرات البيئية وتطوير خطط إدارة بحرية أكثر كفاءة." أوضح A أن البحث العلمي في نظم المعلومات الجغرافية يعزز من تطوير استراتيجيات إدارة الموارد البحرية: "نعمل على دراسات بحثية متقدمة لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحليل البيانات البيئية ودعم التخطيط البحري المستدام."

المحور الثالث: التحديات البيئية وتأثير النشاط البحري

تُعدُّ القضايا البيئية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن البحري في سلطنة عمان، إذ تبرز تأثيرات النشاط البشري والتغيرات المناخية على النظم البيئية البحرية، ويتطلب التعامل مع هذه التحديات إستراتيجيات متكاملة تجمع بين اللوائح البيئية الصارمة والتكنولوجيا الحديثة لضمان استدامة الموارد البحرية، ومن أبرزها

• **التلوث البحري:** أكد P3 أن تلوث المياه البحرية بالنفايات الصناعية والنفطية يشكل تهديدًا مباشرًا للنظم البيئية: "رصدنا تزايدًا في مستويات التلوث البحري بسبب تسربات النفط والنفايات الصلبة، مما يستدعي فرض رقابة أشد على الأنشطة البحرية والصناعية." أشار ممثل P2 إلى أهمية استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لمراقبة التلوث: "نستخدم أنظمة متقدمة للكشف عن الانسكابات النفطية وتحديد مصادر التلوث، مما يساعد في الاستجابة السريعة للحد من الأضرار البيئية." من جانب القطاع الخاص، أكد R3 التزامها بتطوير حلول وقود نظيف لتقليل الانبعاثات البحرية: "نستثمر في تقنيات الوقود البحري النظيف للحد من التلوث الناجم عن حركة السفن وتقليل أثرها البيئي." أشار R5 إلى أهمية تعزيز الممارسات البيئية في النقل البحري: "نحرص على تبني ممارسات تشغيل صديقة للبيئة لضمان تقليل الانبعاثات الناتجة عن عمليات الشحن البحري."

• **التغير المناخي:** صرح P7 أن ارتفاع درجات حرارة البحر يؤثر على الشعاب المرجانية والتنوع البيولوجي: "التغيرات المناخية تؤثر على الحياة البحرية، ونعمل على دراسات تقييمية لتحديد مدى تأثر التنوع البيولوجي البحري بهذه التغيرات." كما أوضح A أن البحث العلمي ضروري لفهم تأثيرات التغير المناخي على البيئة البحرية: "نعمل على نماذج محاكاة لدراسة تأثيرات التغير المناخي على البيئة البحرية ووضع استراتيجيات للتكيف معها." من جهتها، أكد R2 على الحاجة إلى حلول بيئية مبتكرة: "نبحث في تقنيات لاستخلاص الكربون والتخفيف من تأثير الغازات الدفيئة الناتجة عن العمليات البحرية." أوضح P8 أن الظروف المناخية المتغيرة تؤثر على سلامة الملاحة البحرية: "نحن بحاجة إلى تحسين آليات الرصد الجوي والبحري للتعامل مع التغيرات المناخية المفاجئة."

• **الصيد الجائر:** أوضح P1 أن الصيد الجائر يمثل تهديدًا لاستدامة الموارد البحرية: "تنفذ سياسات جديدة لتنظيم الصيد، مثل فترات حظر الصيد وتطوير أنظمة مراقبة إلكترونية لضمان الامتثال للقوانين." أشار R4 إلى أن تطوير تقنيات الاستزراع السمكي يمكن أن يقلل الضغط على

الموارد البحرية: "نستثمر في مشاريع استزراع الأسماك لزيادة الإنتاج بطريقة مستدامة والحد من الصيد الجائر." أكد P2 أهمية استخدام البيانات البحرية في رصد الصيد غير القانوني: "تحليل البيانات الجيومكانية يمكن أن يساعد في تحديد المناطق الأكثر تعرضًا للصيد الجائر ووضع سياسات لحمايتها."

• **الاستدامة:** أكد P5 أن توفر بيانات جيومكانية دقيقة يعزز من التخطيط المستدام للبيئة البحرية: "إدارة الموارد البحرية تحتاج إلى بيانات دقيقة تُحدّث باستمرار لدعم الاستراتيجيات المستدامة." من جهتها، صرح P4 أن الاستدامة تتطلب تعزيز استخدام التكنولوجيا في الرقابة البحرية: "نستخدم الذكاء الاصطناعي وتقنيات إنترنت الأشياء لمراقبة الأنشطة البحرية وتحليل تأثيراتها البيئية." أوضح R1 أن السلامة البحرية تعتمد على تكامل الجهود البيئية والتقنية: "يجب تطوير استراتيجيات مستدامة تضمن الحفاظ على البيئة البحرية دون التأثير على العمليات الملاحية."

المحور الرابع: الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

يُشكل الاقتصاد الأزرق أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان، إذ تهدف رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق توازن بين استغلال الموارد البحرية وحماية البيئة. ويُبرز هذا المحور دور الاستثمار في السياحة البحرية، الاستزراع السمكي، واستكشاف الموارد البحرية كوسائل لدعم الاقتصاد الوطني، وفيما يلي تفاصيل أدق وهي

• **رؤية عمان ٢٠٤٠:** أكد P4 أن الاستثمار في البنية التحتية للموانئ يعد عنصرًا أساسيًا لدعم الاقتصاد الأزرق: "نحن نعمل على تطوير الموانئ البحرية الذكية لرفع كفاءة النقل البحري وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية." أوضح P7 أن استغلال الموارد البحرية في إنتاج الطاقة المتجددة يعزز من تحقيق أهداف الرؤية: "ندرس إمكانيات استخدام طاقة المد والجزر والطاقة الشمسية البحرية كمصادر مستدامة للطاقة النظيفة."

• **الاقتصاد الأزرق:** أشار R5 إلى أن تطوير قطاع الشحن البحري يعد محركًا رئيسيًا للاقتصاد الأزرق: "نعمل على تحسين الخدمات اللوجستية البحرية وتقليل الانبعاثات الكربونية لدعم التحول نحو اقتصاد أزرق مستدام." أكد R3 أن الاستثمار في الوقود البحري النظيف يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الاقتصاد البحري: "تطوير وقود منخفض الانبعاثات سيساعد السفن التجارية على تقليل التأثير البيئي مع تحقيق كفاءة تشغيلية عالية." ذكر R1 أن الابتكار في خدمات الملاحة البحرية يعزز من تطور الاقتصاد الأزرق: "تحسين تقنيات المساعدة الملاحية يسهم في تعزيز كفاءة العمليات البحرية وتقليل التأثيرات البيئية."

• **السياحة البحرية:** أوضح P1 أن تعزيز السياحة البحرية سيساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني: "نعمل على تطوير مناطق سياحية بحرية مستدامة تسهم في توفير فرص اقتصادية مع الحفاظ على البيئة البحرية." ذكر P8 أن تطوير الموانئ السياحية يمثل فرصة لتعزيز السياحة البحرية: "الاستثمار في البنية التحتية للسياحة البحرية، مثل الأرصفة السياحية والخدمات الذكية، يمكن أن يزيد من أعداد السياح ويعزز الاقتصاد المحلي.

" أكد R5 على أهمية تطوير الخدمات البحرية للسفن السياحية: "تحسين الموانئ السياحية وتقديم خدمات متميزة للسفن السياحية يمكن أن يسهم في زيادة إيرادات القطاع البحري."

• **استكشاف الموارد البحرية:** أكد R4 أن الاستثمارات في الاستزراع السمكي ستساعد في تلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات البحرية: "تطوير تقنيات الاستزراع السمكي يمكن أن يزيد الإنتاج البحري بطريقة مستدامة، مما يدعم الأمن الغذائي في سلطنة عُمان." أوضح A أن البحث العلمي في استكشاف الموارد البحرية يعزز من تحقيق التنمية المستدامة: "نعمل على دراسات بحثية لاستكشاف التنوع البيولوجي البحري وتحديد أفضل الطرق لاستغلال الموارد البحرية دون الإضرار بالنظم البيئية." أشار P2 إلى أن تقنيات رسم الخرائط البحرية تساعد في تحديد المواقع المناسبة لاستكشاف الموارد البحرية: "نحن نستخدم بيانات جيومكانية متقدمة لتحليل مواقع الموارد البحرية والتخطيط لاستغلالها بطريقة مستدامة."

المحور الخامس: دور البيانات المكانية البحرية

تؤدي البيانات المكانية البحرية دورًا فاعلاً في دعم عمليات التخطيط والإدارة البيئية والملاحية، إذ تعتمد الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية على المعلومات الجيومكانية؛ لضمان استدامة الموارد البحرية وتحسين الأمن البحري، ويندرج تحت هذا المحور الآتي بيانه

• **الخرائط الجيومكانية:** أكد P5 أن توفر خرائط بحرية دقيقة يسهم في سلامة الملاحة البحرية: "تطوير خرائط رقمية عالية الدقة يساعد في تحسين التخطيط للمناطق الساحلية وضمان الملاحة الآمنة للسفن.

" أشار P2 إلى أهمية التقنيات المتقدمة في رسم الخرائط البحرية: "نستخدم تقنيات السونار ونظم المعلومات الجغرافية لرسم خرائط تفصيلية لقاع البحر، مما يساعد في التخطيط المستقبلي وتجنب المخاطر الملاحية." أوضح P4 أن البيانات الجيومكانية ضرورية في تحسين إدارة الموانئ: "نعتمد على الخرائط الجيومكانية في تصميم موانئ ذكية تعزز من كفاءة عمليات الشحن والتفريغ."

• **تحليل البيانات:** صرح P6 أن تحليل البيانات البيئية البحرية

يساعد في وضع استراتيجيات دقيقة: "وجود بيانات محدثة عن التيارات البحرية والتلوث البحري يساعد في التنبؤ بالمخاطر واتخاذ قرارات مدروسة." وأكد R5 أن تحليل البيانات الجيومكانية يسهم في تحسين سلاسل الإمداد البحرية: "نستخدم التحليل الجيومكاني لتحسين عمليات الشحن وتحديد أفضل الطرق البحرية لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة." أشارت R3 إلى أن تحليل البيانات البحرية يمكن أن يساعد في التنبؤ بالمخاطر البيئية: "تساعد البيانات المكانية في التنبؤ بالمخاطر البيئية مثل تسرب النفط والتغيرات المناخية، مما يدعم جهود الاستجابة السريعة."

• **حوكمة البيانات:** أوضح P4 أن الحوكمة الفعالة للبيانات البحرية تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الجهات: "يجب أن يكون هناك إطار موحد لإدارة البيانات المكانية البحرية لضمان سهولة الوصول إليها وتبادلها بين الجهات المختصة." أكد P7 على أهمية وجود تشريعات واضحة لإدارة البيانات البحرية: "تنظيم عملية جمع وتبادل البيانات البحرية يمكن أن يعزز من الاستثمارات في المشاريع البحرية المستدامة." أشارت P3 إلى أن البيانات الجيومكانية تلعب دورًا رئيسيًا في تقييم الأثر البيئي للأنشطة البحرية: "يجب أن تكون هناك معايير واضحة لاستخدام البيانات المكانية في دراسة تأثير المشاريع البحرية على البيئة."

• **المشاركة المؤسسية:** شدد P3 على ضرورة مشاركة البيانات المكانية بين المؤسسات المختلفة: "التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة ضروري لضمان تبادل المعلومات الجيومكانية
بطريقة تعزز الاستدامة البيئية." وأشار A إلى أن دعم البحث الأكاديمي في هذا المجال يساهم في تطوير حلول مبتكرة: "العمل المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية يمكن أن يؤدي إلى تطوير نظم تحليل بيانات أكثر دقة لدعم حماية البيئة البحرية." أكد R2 أن المشاركة المؤسسية في تبادل البيانات الجيومكانية تساعد في تحسين استراتيجيات الاستدامة: "إمكانية الوصول إلى بيانات بحرية دقيقة من مختلف المؤسسات يمكن أن يساعدنا في تطوير خطط بيئية مستدامة لأنشطتنا البحرية."

المحور السادس: تحديات السياسات والتشريعات البحرية

تشكل التشريعات البحرية والسياسات التنظيمية إحدى العوامل الرئيسية في ضبط عمليات الأمن البحري وضمان الامتثال البيئي، إلا أن هناك تحديات تواجه مختلف المؤسسات في تطبيق هذه التشريعات بفعالي، من أهمها

• **التشريعات البحرية:** أكد P4 على ضرورة تحديث القوانين البحرية لمواكبة التطورات البيئية والتكنولوجية: "تحتاج بعض القوانين البحرية إلى تعديلات مستمرة لضمان استدامة الأنشطة البحرية وحماية البيئة." أوضح P2 أن بعض التشريعات تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في الأمن البحري: "هناك حاجة إلى لوائح أكثر تفصيلاً بشأن تطبيق التقنيات الحديثة في مراقبة ورسم الخرائط البحرية." صرحت P7 أن هناك فجوة في اللوائح التي تنظم عمليات التنقيب البحري: "نحن بحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر شمولية لضمان تقليل الأثر البيئي لأنشطة التنقيب البحرية."

• **الامتثال البيئي:** أكد P3 أن الامتثال البيئي لا يزال يمثل تحديًا بسبب نقص المراقبة الفعالة لبعض الأنشطة البحرية: "يجب أن تكون هناك رقابة أشد لضمان التزام الشركات بالقوانين البيئية وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة البحرية." أوضح R2 أن الامتثال للمعايير البيئية يواجه تحديات تتعلق بتكاليف تنفيذ السياسات البيئية: "نحن نعمل على تطوير استراتيجيات للحد من التأثير البيئي، لكن الالتزام الصارم يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا البيئية." صرح A أن هناك نقصًا في الأبحاث التطبيقية التي يمكن أن تدعم الامتثال البيئي البحري: "نحتاج إلى مزيد من الدراسات البحثية حول أفضل الممارسات البيئية في القطاع البحري لضمان الامتثال الفعّال."

• **الحوافز الحكومية:** أشار P7 إلى أهمية تقديم حوافز مالية للشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية: "تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة سيساعد في تعزيز الامتثال البيئي وتطوير الحلول المستدامة." أوضح R3 أن الحوافز الحكومية يمكن أن تدعم تطوير وقود بحري منخفض الكربون: "إذا تم تقديم دعم مالي لمشاريع الوقود النظيف، فسيكون هناك التزام أكبر من قبل الشركات بتطبيق الحلول المستدامة." أكدت R5 أن تقديم مزايا تنظيمية للشركات المستدامة سيسهم في تعزيز الاقتصاد الأزرق: "تحفيز الشركات التي تتبنى معايير الاستدامة سيشجع المزيد من الابتكار في تقنيات النقل البحري المستدام."

• **الرقابة والتنفيذ:** صرح P5 أن نقص البيانات الدقيقة يؤثر على تنفيذ التشريعات البحرية بفعالية: "وجود بيانات دقيقة يمكن أن يساعد في تحسين الرقابة على الأنشطة البحرية وضمان الامتثال للتشريعات." أوضح P8 أن اللوائح الحالية تحتاج إلى تحديث لضمان الرقابة على الموانئ والنقل البحري: "يجب أن تكون هناك أنظمة أكثر تطورًا لرصد الأنشطة البحرية وضمان الالتزام بالقوانين البحرية." أشار R1 إلى

أن تحسين إجراءات الرقابة يعزز من سلامة الملاحة البحرية: "وجود نظم رقابة صارمة يمكن أن يقلل من المخاطر التشغيلية للسفن ويضمن الامتثال للقوانين البحرية."

المحور السابع: التعاون بين القطاعات المختلفة

ممَّا لا شك أن التعاون بين القطاعات المختلفة يُمثل عاملاً رئيسيًا لتعزيز الأمن البحري وحماية البيئة البحرية، إذ تتطلب الاستدامة تكامل الجهود بين الجهات الحكومية، القطاع الخاص، المؤسسات البحثية، والمجتمع المدني، ويندرج بها ما يأتي بيانه:

• **الشراكات بين القطاعات:** أكد P4 أن التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة ضروري لتحسين البنية التحتية الرقمية للأمن البحري: "يجب أن يكون هناك تعاون أوثق بين القطاعات المختلفة لتعزيز تبادل المعلومات وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمراقبة الأمن البحري." من جهتها، أوضح P3 أن الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ضرورية لتنفيذ استراتيجيات الحفاظ على البيئة البحرية: "إشراك المجتمع المدني في الجهود البيئية يعزز من الوعي البيئي ويسهم في تطبيق مبادرات الحماية البحرية بفعالية." كما ذكر P5 أن التعاون بين المؤسسات الحكومية يساهم في تطوير خرائط ملاحية دقيقة: "تعزيز تبادل البيانات الجيومكانية بين المؤسسات المختلفة يتيح تحسين التخطيط البحري ودعم استراتيجيات الاستدامة البيئية."

• **دور القطاع الخاص:** صرح R5 أن الشراكة مع القطاعات البحثية تدعم تطوير ممارسات لوجستية أكثر استدامة: "العمل المشترك بين قطاع الشحن البحري والمؤسسات البحثية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التأثير البيئي لعمليات النقل البحري." من جهتها، أكد R3 على أهمية إشراك القطاع الخاص في جهود الحفاظ على البيئة البحرية: "نعمل على تطوير شراكات مع مؤسسات أكاديمية وهيئات بيئية لتطبيق حلول رقمية متقدمة لحماية البيئة البحرية." كما أشار R2 إلى أن التعاون بين الجهات المختلفة ضروري لتعزيز كفاءة السياسات البيئية: "الشراكة مع المؤسسات الحكومية تساعدنا في الالتزام بالتشريعات البيئية وتطبيق معايير الاستدامة بفعالية." أوضح R1 أن التعاون بين القطاع الخاص والهيئات التنظيمية يسهم في تعزيز معايير السلامة البحرية: "تبادل المعرفة بين الشركات البحرية والهيئات الحكومية يعزز من تطوير معايير جديدة لسلامة الملاحة البحرية."

• **دور المؤسسات البحثية:** أكد ممثل A على أهمية الشراكات بين المؤسسات البحثية والصناعية: "التعاون بين الجامعات والشركات البحرية يمكن أن يعزز الأبحاث التطبيقية في مجالات الاستدامة البحرية وحماية البيئة."

كما أشار إلى أن البحث الأكاديمي يمكن أن يسهم في تحسين السياسات البحرية: "إجراء الدراسات البيئية والملاحية يساعد في اقتراح حلول عملية لتحديات الأمن البحري والتغير المناخي." أوضح P6 أن البيانات البحثية تلعب دورًا رئيسيًا في دعم القرارات البيئية المستدامة: "تحليل البيانات البيئية من خلال الأبحاث الأكاديمية يمكن أن يوفر رؤى واضحة حول التحديات البيئية ويساعد في وضع سياسات بحرية أكثر كفاءة."

• **دور المجتمع المدني:** أكد P1 أن المجتمع المدني يمكن أن يساهم في تعزيز جهود حماية الموارد البحرية: "المنظمات البيئية المجتمعية تلعب دورًا محوريًا في رفع الوعي بأهمية استدامة الثروات البحرية وتقليل الصيد الجائر." أشار P8 إلى أن التعاون مع المنظمات غير الربحية يعزز من الجهود الرقابية: "إشراك المجتمع المدني في عمليات الرقابة البيئية يساعد في تحسين تنفيذ القوانين البحرية وحماية البيئة البحرية." كما أوضح P3 أن برامج التوعية المجتمعية لها تأثير كبير على تعزيز ثقافة الاستدامة: "البرامج التي تستهدف الصيادين والسكان الساحليين تساعد في نشر الوعي حول الممارسات البيئية الصحيحة."

مناقشة النتائج

حُللتْ نتائج الدراسة وفقًا للأهداف البحثية المحددة، والتي تتعلق:

١. دمج البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في الأمن والحفظ البحري: أظهرت النتائج أن دمج البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في الأمن البحري يُعزز المراقبة البحرية، ويسهم في مكافحة الصيد الجائر والتلوث، وفق ما أكده Dineshbabu et al. (2017). إضافةً إلى ذلك، تحسن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية الاستجابة للطوارئ البحرية، مثل: تسرب النفط، وفقًا لـ Charalampopoulou et al. (2024). ومع ذلك، ما يزال التطبيق محدودًا نتيجة ضعف التكامل المؤسسي ونقص البنية التحتية التكنولوجية، وهو ما أشار إليه Schwindenhammer et al. (2022). كما تُشير نتائج الدراسة إلى إمكانية توظيف البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في مجالات مبتكرة مثل الطاقة المتجددة البحرية، حيث أكدت Al-Subhi and Al-Suqri (2025) على دور هذه البنية في دعم مشاريع طاقة الرياح والأمواج عبر تحليل البيانات المكانية والبيئية، مما يعزز التكامل بين الأمن البحري والاستدامة الطاقية.

٢. حماية النظم البيئية البحرية: أثبتت الدراسة أن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تُدعم إدارة المناطق البحرية المحمية (MPAs) من خلال رسم خرائط دقيقة للنظم البيئية، ممَّا يسهل حماية التنوع البيولوجي، وفقًا

لما أشار إليه (Podda & Porporato 2023)، وأن استخدام الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات الضخمة عزَّز دقة الرصد البيئي وفقًا لـ Mansour et al. 2017، إلا أن نقص الخبرات المتخصصة قد يؤثر في دقة التقييمات البيئية، وهو تحدٍّ أشار إليه (Gill et al. 2017).

٣. التحديات في تنفيذ البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية بسلطنة عُمان: تشمل التحديات ضعف تكامل البيانات بين الجهات المختلفة، ممَّا يؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد، كما أوضح Schwindenhammer et al. (2022)، ويمثل نقص التمويل والتأهيل البشري عائقًا، وفقًا لـ Gill et al. (2017)، إلى جانب قلة استغلال التقنيات المتقدمة مثل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وهو ما أشار إليه Schwartz-Belkin & Portman (2023)).

٤. فرص تعزيز البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠: توفر التكنولوجيا المتقدمة – مثل: الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة - فرصًا لدعم التخطيط البحري، وفق ما ذكره Charalam-popoulou et al. (2024). أضف لذلك؛ فإن إنشاء منصة وطنية لمشاركة البيانات على غرار INSPIRE Directive الأوروبي يُمكن أن يعزز التعاون المؤسسي (O'Connor & Cooper, 2024). ومن الناحية التشريعية، فإن تطوير سياسات واضحة يُعزز كفاءة الإدارة البحرية وفق ما أوضحه Virto (2018)، في حين فإن زيادة الوعي المجتمعي بأهمية البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تُسهم في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وذوي العلاقة (Balata & Williams, 2020).

وقد خلصتْ الدراسة إلى أن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تمتلك مقومات استراتيجية تُتيح فرصًا واسعة لتعزيز الأمن البحري، وحماية النظم البيئية البحرية في سلطنة عُمان، بما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة، ومع ذلك، ما تزال هناك تحديات جوهرية تعرقل فاعلية تنفيذ هذه البنية، وفي مقدمتها ضعف التكامل المؤسسي، ومحدودية التمويل، إضافة إلى القصور في توظيف التقنيات الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير سياسات واضحة المعالم، وتعزيز الشراكات المؤسسية، وتبني الحلول التكنولوجية المتقدمة، تُمثل مرتكزات أساسية لتمكين هذه البنية من أداء دور محوري في دعم أهداف سلطنة عُمان البيئية والتنموية، على النحو الذي تنشده رؤية عُمان ٢٠٤٠.

٩. الخاتمة

ارتكازًا على تحليل نتائج الدراسة، يتضح أن البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية تُعدُّ ركيزة إستراتيجية بالغة الأهمية في دعم منظومة الأمن البحري وتعزيز الاستدامة البيئية في سلطنة عُمان، إذ تُوفر إمكانات متقدمة في جمع وتحليل وإدارة البيانات البحرية، بما يُسهم في رفع كفاءة مراقبة الأنشطة البحرية، ورصد التغيرات البيئية، وحماية النظم البيئية الحساسة، غير أن تحقيق الأثر الكامل لهذه المبادرة الطموحة يُحتم تجاوز عدد من التحديات المحورية أبرزها: الحاجة إلى تكامل البيانات بين الجهات المعنية، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتطوير البنية التحتية التقنية والقدرات البشرية على حد سواء، وضرورة اعتماد سياسات وطنية واضحة، وتوسيع نطاق تبني التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب دعم البحث العلمي والابتكار في هذا المجال، بما يُمكّن من توظيف هذه البنية الحيوية كأداة فاعلة لتحقيق الأهداف البيئية والتنموية لرؤية عُمان ٢٠٤٠.

١٠. التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، تبرز حاجة مُلحة إلى تمكين البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية، وتعزيز دورها الحيوي في ترسيخ الأمن البحري وحماية النظم البيئية البحرية في سلطنة عُمان. ولتحقيق ذلك، تقتضي الضرورة اعتماد نهج شامل يتضمن مجموعة من التدخلات الإستراتيجية، من أهمها

- **تحسين تكامل البيانات والتنسيق المؤسسي:** إنشاء منصة وطنية موحدة لمشاركة البيانات البحرية بين الجهات الحكومية والخاصة، مستوحاة من INSPIRE Directive الأوروبي، لتعزيز التعاون المؤسسي وكفاءة إدارة البيانات، ويسهل الوصول إليها بشكل آمن وفاعل.

- **التطوير التقني:** الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لمراقبة البيئة البحرية في الوقت الفعلي، وتحسين الاستجابة لحوادث التلوث. كما يسهم تحليل البيانات الضخمة في تعزيز دقة التوقعات البيئية واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

- **بناء القدرات والوعي:** تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع البحري، وتعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية من خلال حملات تستهدف مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الصيادون والمجتمعات المحلية.

- **الإصلاحات القانونية والتنظيمية:** تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، بما يُعزيز الامتثال البيئي، إلى جانب تقديم حوافز مالية للقطاع الخاص لدعم الاستثمارات في الحلول التقنية المبتكرة التي تخدم الاستدامة البحرية.

- **تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي:** دعم الدراسات البحثية حول إدارة المناطق البحرية المحمية، والانضمام إلى مبادرات مثل Ocean Decade Corporate Data

Group، بهدف تبادل أفضل الممارسات العالمية وتوسيع آفاق التعاون في إدارة الموارد البحرية.

١١. الدراسات المستقبلية

لتحسين تطبيق البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية في سلطنة عُمان، فإن الدراسة الحالية تفتح آفاق الباحثين والدارسين وأصحاب القرار إلى مزيد من البحث في المجالات التالية

• تقييم تأثير البنية الأساسية للبيانات المكانية البحرية على الاستدامة البيئية وإدارة الموارد البحرية، خاصة مع التغيرات المناخية.

• تحسين تكامل البيانات والتشغيل البيني بين النظم الجغرافية والبيئية لتعزيز كفاءة تبادل البيانات.

• تحليل نماذج الحوكمة الفاعلة، ومقارنتها بتجارب ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي وكندا، لتطوير سياسات مناسبة للسياق العُماني.

• استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في الأمن البحري وإدارة المصايد، خاصة في رصد الصيد غير القانوني وتعزيز الإنفاذ البيئي.

• تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة البحرية لدعم أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ بفاعلية واستدامة.

المصادر

Al Kalbani, K., Abdul Rahman, A., Abulibdeh, A., Sani, M. J., & Rashidan, H. (2022). Spatial Data Infrastructure (SDI) in Oman and Qatar - Current Status and Perspectives. International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences - ISPRS Archives, 46(4/W3-2021), 17–22. https://doi.org/10.5194/isprs-archives-XLVI-4-W3-2021-17-2022.

Al Saidi, Y., Al Badri, F., Al-Hakmani, F., & Al-Mahrezi, A. (2023). Oman Vision 2040: Time to Upgrade Occupational Medicine. Oman Medical Journal, 38(1). https://doi.org/10.5001/omj.2023.92

Al Subhi, N. H., & Al Suqri, M. N. (2025). Marine Spatial Data Infrastructure and Sustainable Energy for All: A Systematic Review of Challenges and Solutions for Offshore Renewable Energy Development. In The Seventh Youth Research Forum 2025. Qatar University Young Scientists Center - Qatar University. http://hdl.handle.net/10576/62604

Al-Afifi, Zakiya Musallam Mohammed. (2018). The Conservation, Sustainable Use and Management of Mangrove Habitats in Oman. PhD thesis, University of York.

Al-Hajri, A., Al-Kindi, S. S., & Harrasi, A. (2024). Challenges to Opportunities: Water Management Journey from Oman South. In the SPE Conference at the Oman Petroleum & Energy Show. https://doi.org/10.2118/218606-ms

Alkhanbashi, M., & Ping, F. (2023). Evaluating the Management Effectiveness of Nature Reserves by using WWF's Management Effectiveness Tracking Tool (RAPPAM). International Journal of Scientific and Research Publications, 13(5), 23–45. https://doi.org/10.29322/ijsrp.13.05.2023.p13705

Ariputro, A. B., & Supriyadi, A. A. (2024). The Role of Maritime Geospatial in Navigating Uncharted Waters Mapped. Remote Sensing Technology in Defense and Environment, 1(1), 19–27. https://doi.org/10.61511/rstde.v1i1.2024.844

Aswani, S., & Lauer, M. (2006). Incorporating Fishermen's Local Knowledge and Behavior into Geographical Information Systems (GIS) for Designing Marine Protected Areas in Oceania. Human Organization, 65(1), 81–102. https://doi.org/10.17730/humo.65.1.4y2q0vhe4l30n0uj

Balata, F., & Williams, C. (2019). The Role of Coastal Communities in the Sustainable Management of Marine Protected Areas. In Elsevier eBooks (pp. 113–129). https://doi.org/10.1016/b978-0-08-102698-4.00006-x

Brönner, U., Sonnewald, M., & Visbeck, M. (2023). Digital Twins of The Ocean Can Foster a Sustainable Blue Economy in A Protected Marine Environment. The International Hydrographic Review, 29(1), 26–40. https://doi.org/10.58440/ihr-29-a04

Calamia, M. (1999). A methodology for Incorporating Traditional Ecological Knowledge with Geographic Information Systems for Marine Resource Management in the Pacific. https://www.spc.int/DigitalLibrary/Doc/FAME/InfoBull/TRAD/10/TRAD10_02_Calamia.pdf

Charalampopoulou, V., Marinou, E., Kontopoulos, C., & Kolokoussis, P. (2024). OCEANIDS: Utilizing Copernicus Satellite Imagery Open Data Infrastructures for User-driven Applications and Tools for Climate-Informed Maritime Spatial Planning and Integrated Seascape Management, towards a Resilient & Inclusive Blue Economy. In the EGU General Assembly 2024.

El-Din, N. E. T. S. (2023). Protected Areas in Marine Ecosystem. In Marine ecology (pp. 109–154). https://doi.org/10.2174/9789815051995123030006

Fabbri, F., Druon, J., Godley, B. J., & March, D. (2024). Geospatial Identification of Stakeholders to Support Dynamic Ocean Management in Transboundary Areas. Marine Policy, 161, 106035. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2024.106035

Giakoumi, S., Hogg, K., Di Lorenzo, M., Compain, N., Scianna, C., Milisenda, G., Claudet, J., Damalas, D., Carbonara, P., Colloca, F., Evangelopoulos, A., Isajlović, I., Karampetsis, D., Ligas, A., Marčeta, B., Nenciu, M., Nita, V., Panayotova, M., Sabatella, R., . . . Di Franco, A. (2024). Deficiencies in Monitoring Practices of Marine Protected

Areas in Southern European Seas. Journal of Environmental Management, 355, 120476. https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2024.120476

Gill, D. A., Mascia, M. B., Ahmadia, G. N., Glew, L., Lester, S. E., Barnes, M., Craigie, I., Darling, E. S., Free, C. M., Geldmann, J., Holst, S., Jensen, O. P., White, A. T., Basurto, X., Coad, L., Gates, R. D., Guannel, G., Mumby, P. J., Thomas, H., . . . Fox, H. E. (2017). Capacity Shortfalls Hinder the Performance of Marine Protected Areas Globally. Nature, 543(7647), 665–669. https://doi.org/10.1038/nature21708

Ilias, L., Tsapelas, G., Kapsalis, P., Michalakopoulos, V., Kormpakis, G., Mouzakitis, S., & Askounis, D. (2023). Leveraging Extreme Scale Analytics, AI and Digital Twins for Maritime Digitalization: The Vesselai Architecture. Frontiers in Big Data, 6. https://doi.org/10.3389/fdata.2023.1220348

Issifu, I., Dahmouni, I., García-Lorenzo, I., & Sumaila, U. R. (2024). Economics in Marine Spatial Planning: A Review of Issues in British Columbia and Similar Jurisdictions. Sustainability, 16(3), 1210. https://doi.org/10.3390/su16031210

Jentoft, S., & Knol, M. (2014). Marine Spatial Planning: Risk or Opportunity for Fisheries in the North Sea? MAST. Maritime Studies/Maritime Studies, 12(1). https://doi.org/10.1186/2212-9790-12-13

Kalbani, K. A., Rahman, A. A., Awadhi, T. A., & Alshannaq, F. (2018). Development of a Framework for Implementing 3D Spatial Data Infrastructure in Oman – Issues and Challenges. The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences/International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Vienna, Austria. https://doi.org/10.5194/egusphere-egu24-2538

Choudri, B. S., Baawain, M., & Ahmed, M. (2016). An Overview of Coastal and Marine Resources and Their Management in the Sultanate of Oman. Journal of Environmental Management and Tourism, 7(1), 21–32. https://doi.org/10.14505/JEMT.V7.1(13).02

Creswell, J. W. (2014). Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches. SAGE Publications.

Dalongeville, A., Boulanger, E., Marques, V., Charbonnel, E., Hartmann, V., Santoni, M. C., Deter, J., Valentini, A., Lenfant, P., Boissery, P., Dejean, T., Velez, L., Pichot, F., Sanchez, L., Arnal, V., Bockel, T., Delaruelle, G., Holon, F., Milhau, T., . . . Mouillot, D. (2022). Benchmarking Eleven Biodiversity Indicators Based on Environmental DNA Surveys: More Diverse Functional Traits and Evolutionary Lineages Inside Marine Reserves. Journal of Applied Ecology, 59(11), 2803–2813. https://doi.org/10.1111/1365-2664.14276

Dineshbabu, A. P., Thomas, S., & Dinesh, A. C. (2016). CMFRI Special Publication No.121 Handbook on Application of GIS as a Decision Support Tool in Marine Fisheries. ICAR-Central Marine Fisheries Research Institute. http://eprints.cmfri.org.in/11268/

Dineshbabu, A. P., Thomas, S., & Shailaja, S. (2017). Efficacy of Spatial Study on Catch and Effort from Fishing Vessels for Strengthening Fisheries Management. Journal of the Marine Biological Association of India, 59(1), 31–35. https://doi.org/10.6024/JMBAI.2017.59.1.1923-05

Dineshbabu, A. P., Thomas, S., Rohit, P., & Maheswarudu, G. (2019). Marine Spatial Planning for Resource Conservation, Fisheries Management and for Ensuring Fishermen Security–Global Perspectives and Indian Initiatives. Current Science, 116(4), 561. https://doi.org/10.18520/cs/v116/i4/561-567

Du Vall, K. (2007). First Middle-Eastern Cabled Seabed Observatory: Oman deployment Provides Insights into Long-Term Arabian Sea Environmental conditions. Oceans, 1–5. https://doi.org/10.1109/oceans.2007.4449215

Duplisea, D. E., Roux, M., Plourde, S., Galbraith, P. S., Blais, M., Benoît, H. P., Sainte-Marie, B., Lavoie, D., & Bourdages, H. (2024). Facilitating an Ecosystem Approach Through Open Data and Information Packaging. ICES Journal of Marine Science, 81(4), 724–732. https://doi.org/10.1093/icesjms/fsae024

Fox, C. J., Wheeler, A. J., Summers, G., Callaway, A., Beck, S., Brown, L. S., Dooly, G., & McGonigle, C. (2023). A review of New and Existing Non-Extractive Techniques for Monitoring Marine Protected Areas. Frontiers in Marine Science, 10. https://doi.org/10.3389/fmars.2023.1126301

Melbourne-Thomas, J., Audzijonyte, A., Brasier, M. J., Cresswell, K. A., Fogarty, H. E., Haward, M., Hobday, A. J., Hunt, H. L., Ling, S. D., McCormack, P. C., Mustonen, T., Mustonen, K., Nye, J. A., Oellermann, M., Trebilco, R., Van Putten, I., Villanueva, C., Watson, R. A., & Pecl, G. T. (2021). Poleward Bound: Adapting to Climate-Driven Species Redistribution. Reviews in Fish Biology and Fisheries, 32(1), 231–251. https://doi.org/10.1007/s11160-021-09641-3

Meng, X., & Wu, X. (2024). Robust Resource Allocation for Air–Ocean Integrated Networks Considering Wave Effect. IEEE Transactions on Industrial Informatics, 20(10), 11676–11686. https://doi.org/10.1109/tii.2024.3412160

Mickael, T., Catherine, S. L. B., Julien, M., & Erwann, Q. (Eds.). (2016). Sextant: A Spatial Data Infrastructure for Marine Environments. In IMDIS 2016, International Conference

on Marine Data and Information Systems. https://archimer.ifremer.fr/doc/00355/46614/

Motlagh, H. R. S. (2021). Study the Role of Maritime Energy Management in Achieving the United Nations Sustainable Development Goals (UN SDGs), in Particular, Goal 7, in Oman Maritime Community. Sustainable Marine Structures, 2(2), 1–12. https://doi.org/10.36956/sms.v2i2.300

O'Connor, H. M., & Cooper, J. a. G. (2024). Coastal and Marine Management – Navigating Islands of Data. Marine Policy, 169, 106279. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2024.106279

Pelletier, D. (2020). Assessing the Effectiveness of Coastal Marine Protected Area Management: Four learned lessons for science uptake and upscaling. Frontiers in Marine Science, 7. https://doi.org/10.3389/fmars.2020.545930

Pendleton, L. H., Beyer, H., Estradivari, N., Grose, S. O., Hoegh-Guldberg, O., Karcher, D. B., Kennedy, E., Llewellyn, L., Nys, C., Shapiro, A., Jain, R., Kuc, K., Leatherland, T., O'Hainnin, K., Olmedo, G., Seow, L., & Tarsel, M. (2019). Disrupting Data Sharing for A Healthier Ocean. ICES Journal of Marine Science, 76(6), 1415–1423. https://doi.org/10.1093/icesjms/fsz068

Information Sciences, XLII-4/W9, 243–246. https://doi.org/10.5194/isprs-archives-xlii-4-w9-243-2018

Kapetsky, J. M., & Aguilar-Manjarrez, J. (2010). Geographic Information Systems, Remote Sensing and Mapping for the Development and Management of Marine Aquaculture. Food And Agriculture Organization of The United Nations. https://www.fao.org/docrep/009/a0906e/a0906e.pdf

Karagiannis, V., Al-Naday, M., & De Block, T. (2023). The Blue Dataverse: A System for Marine Data Sovereignty. In 2023 IEEE 9th World Forum on Internet of Things (WF-IoT) (pp. 1–6). https://doi.org/10.1109/wf-iot58464.2023.10539378

Karnad, D., & St Martin, K. (2020). Assembling Marine Spatial Planning in the Global South: International Agencies and the Fate of Fishing Communities in India. MAST. Maritime Studies/Maritime Studies, 19(3), 375–387. https://doi.org/10.1007/s40152-020-00164-4

Kirkfeldt, T. S., & Santos, C. F. (2021). A review of Sustainability Concepts in Marine Spatial Planning and the Potential to Supporting the UN Sustainable Development Goal 14. Frontiers in Marine Science, 8. https://doi.org/10.3389/fmars.2021.713980

Lima, K., Iovino, L., Rossi, M. T., Heldal, R., Oyetoyan, T. D., & De Sanctis, M. (2023). Marine Data Observability using KPIS: An MDSE Approach. In 2023 ACM/IEEE 26th International Conference on Model Driven Engineering Languages and Systems (MODELS) (pp. 24–35). https://doi.org/10.1109/models58315.2023.00016

Lincoln, Y. S., & Guba, E. G. (1985). Naturalistic Inquiry. SAGE Publications.

Malik, M., Schimel, A. C. G., Masetti, G., Roche, M., Deunf, J. L., Dolan, M. F., Beaudoin, J., Augustin, J., Hamilton, T., & Parnum, I. (2019). Results from the First Phase of the Seafloor Backscatter Processing Software Inter-Comparison Project. Geosciences, 9(12), 516. https://doi.org/10.3390/geosciences9120516

Mansour, S. (2020). Geospatial Modeling of Environmental Hazards to Coral Reefs in the Oman Sea. Coral Reefs, 39(3), 555–575. https://doi.org/10.1007/s00338-020-01900-2

Mansour, S., Awadhi, T. A., Hatrushi, S. A., & Buloshi, A. A. (2017). The Anthropogenic Effects on Coral Reefs Across Northern Coasts of Oman: A GIS based Modeling. Geoinformatics & Geostatistics an Overview, 05(01). https://doi.org/10.4172/2327-4581.1000157

McGeady, R., Runya, R. M., Dooley, J. S. G., Howe, J. A.,

A., Schlitzer, R., Schaap, D. M., & Diggs, S. (2022). A Collaborative Framework Among Data Producers, Managers, and Users. In Elsevier eBooks (pp. 197–280). https://doi.org/10.1016/b978-0-12-823427-3.00001-3

Sprovieri, M., D'Alcalà, M. R., Roose, P., Drago, A., De Cauwer, K., Falcini, F., Lips, I., Maggi, C., Mauffret, A., Tronczynski, J., Zeri, C., & Moretti, P. F. (2021). Science for Good Environmental Status: A European Joint Action to Support Marine Policy. Sustainability, 13(15), 8664. https://doi.org/10.3390/su13158664

Stelzenmüller, V., Gimpel, A., Gopnik, M., & Gee, K. (2017). Aquaculture Site-Selection and Marine Spatial Planning: The Roles of GIS-Based Tools and Models. In Springer

eBooks (pp. 131–148). https://doi.org/10.1007/978-3-319-51159-7_6

Suresh, S. P., & Simon, S. (2023). Measuring Sustainable Ecocentric Views of Young Entrepreneurs with NEP Scale - A Way Forward to Oman 2040 vision. European Journal of Sustainable Development, 12(1), 129. https://doi.org/10.14207/ejsd.2023.v12n1p129

Tupper, M., Guppy, R., & Ramsewak, D. (2021). Coral Reef Management in the Arabian Seas (pp. 1041–1071). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-51506-5_45

Ullah, I., Ali, F., Sharafian, A., Ali, A., Naeem, H. M. Y., & Bai, X. (2024). Optimizing Underwater Connectivity Through Multi-Attribute Decision-Making for Underwater IoT Deployments Using Remote Sensing Technologies. Frontiers in Marine Science, 11. https://doi.org/10.3389/fmars.2024.1468481

Villasante, S., Ainsworth, G., Pita, P., Belgrano, A., Bennett, N., & Sumaila, U. R. (2023). The Role of Marine Protected Areas (MPAs) in Providing Ecosystem Services to Improve Ocean and Human Health (pp. 23–37). Elsevier BV. https://doi.org/10.1016/b978-0-323-95227-9.00013-0

Virto, L. R. (2018). A Preliminary Assessment of The Indicators for Sustainable Development Goal (SDG) 14 "Conserve and Sustainably Use The Oceans, Seas and Marine Resources for Sustainable Development." ideas.repec.org. https://ideas.repec.org/p/fae/ppaper/2018.03.html

Zhang, K., Geng, X., & Yan, X. (2020). Prediction of 3-D Ocean Temperature by Multilayer Convolutional LSTM. IEEE Geoscience and Remote Sensing Letters, 17(8), 1303–1307. https://doi.org/10.1109/lgrs.2019.2947170

Podda, C., & Porporato, E. M. D. (2023). Marine Spatial Planning for Connectivity and Conservation Through Ecological Corridors Between Marine Protected Areas and Other Effective Area-Based Conservation Measures. Frontiers in Marine Science, 10. https://doi.org/10.3389/fmars.2023.1271397

Racetin, I., Pamuković, J. K., & Zrinjski, M. (2022). Role of Marine Spatial Data Infrastructure and Marine Cadastre in A Sustainable World. Journal of Marine Science and Engineering, 10(10), 1407. https://doi.org/10.3390/jmse10101407

Sarker, S., & Failler, P. (2023). Towards a Data-Driven Marine Spatial Plan for the Maritime Area of Bangladesh. Journal of the Indian Ocean Region, 19(3), 220–237. https://doi.org/10.1080/19480881.2023.2292913

Satterthwaite, E. V., Bax, N. J., Miloslavich, P., Ratnarajah, L., Canonico, G., Dunn, D., Simmons, S. E., Carini, R. J., Evans, K., Allain, V., Appeltans, W., Batten, S., Benedetti-Cecchi, L., Bernard, A. T. F., Bristol, S., Benson, A., Buttigieg, P. L., Gerhardinger, L. C., Chiba, S., . . . Zivian, A. (2021). Establishing the Foundation for the Global Observing System for Marine Life. Frontiers in Marine Science, 8. https://doi.org/10.3389/fmars.2021.737416

Schwartz-Belkin, I., & Portman, M. E. (2023). Exploring Barriers to The Implementation of Geospatial Technologies in Marine Spatial Planning: Reports from Practitioners. Marine Policy, 159, 105891. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2023.105891

Schwindenhammer, D., Francis, J., Gudka, M., Kegler, H., Muhando, C., Reuter, H., George, R., Wambiji, N., & Schlüter, A. (2022). Paradox Incentive Structures And Rules Governing Sharing of Coastal and Marine Data in Kenya and Tanzania: Lessons for The Western Indian Ocean. Western Indian Ocean Journal of Marine Science, 1/2022, 33–46. https://doi.org/10.4314/wiojms.si2022.1.3

Shammakhi, B. N. S. Al, Ravikumar, A., Meesaala, K. M., Puthukulam, G., & Sharma, R. V. (2023). Exploring Prospects, Challenges and Pathways to Economic and Sustainable Growth: Perception of Omani Fishermen. International Journal of Membrane Science and Technology, 10(3), 2243–2255. https://doi.org/10.15379/ijmst.v10i3.1950

Simoncelli, S., Manzella, G. M., Storto, A., Pisano, A., Lipizer, M., Barth, A., Myroshnychenko, V., Boyer, T., Troupin, C., Coatanoan, C., Pititto,

قوانين السُّمعة في ظلّ التحوّل الرقميّ

غسّان خليل مراد1، ألين أفريم ٢
١ الجامعة اللبنانية، ghasmrad@gmail.com
٢ الجامعة اللبنانية، alineaframjmak22@gmail.com

المستخلص تتناول هذه الدراسة تحولات السُّمعة في العصر الرقمي، مسلطةً الضوء على كيفية بنائها، قياسها، والمحافظة عليها في ظل التقنيات الحديثة. بات الأفراد والمؤسسات اليوم يشاركون بشكل مباشر في تشكيل سمعتهم الرقمية عبر الشبكات الاجتماعية، مما أدى إلى تغيّر جذري في مفهوم السُّمعة، حيث أصبحت أكثر ديناميكية وعرضة للتقييم اللحظي. تستعرض الدراسة آليات بناء السُّمعة الأكاديمية الرقمية، وعلاقتها بمؤشرات مثل معامل التأثير (Impact Factor) ومؤشر (h–index)، مستندة إلى دراسة ميدانية شملت نحو ٢٠٠ أستاذ من كلية الإعلام بالجامعة اللبنانية، لتحليل حضورهم الرقمي ونشاطهم البحثي عبر منصات أكاديمية مثل Google Scholar وResearchGate وAcademia.edu. كشفت النتائج تفاوتًا في استثمار الأساتذة لحضورهم الرقمي، حيث أظهرت بعض الفئات ضعفًا في التسويق الذاتي وظاهرة التمظهر الأكاديمي، في مقابل فئة أخرى تميزت بقدرات عالية في بناء السمعة عبر النشر العلمي الرصين. تبرز الدراسة أهمية إدارة السمعة الرقمية كأحد عناصر التميز الأكاديمي وتعزيز التصنيفات العالمية للجامعات. وتخلص إلى أن السمعة الأكاديمية أصبحت نتاج تفاعلي ديناميكي يحتاج إلى وعي استراتيجي ومهارات رقمية متقدمة، مع التشديد على ضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. أوصت الدراسة بضرورة تبني الجامعات خططًا استراتيجية لدعم الحضور الرقمي للأكاديميين ومراقبة السمعة بآليات موضوعية مستدامة.

الكلمات المفتاحية السُّمعة؛ السُّمعة الرقميّة؛ السُّمعة الأكاديميّة؛ الهُويّة الرّقميّة؛ h–index.

REPUTATION LAWS IN THE ERA OF DIGITAL TRANSFORMATION

Ghassan Khalil Mourad1, Aline Afram2
1 Lebanese University, hasmrad@gmail.com
2 Lebanese University, alineaframjmak22@gmail.com

ABSTRACT: This study explores the transformation of reputation in the digital age, focusing on how it is built, measured, and maintained in the context of emerging technologies. Individuals and institutions now actively participate in shaping their digital reputation through social networks, leading to a fundamental shift where reputation has become more dynamic and subject to instantaneous evaluation. The study examines the mechanisms behind building academic digital reputation and its relationship with indicators such as the Impact Factor and h-index. It is based on a field study involving around 200 faculty members from the Faculty of Media at the Lebanese University, analyzing their digital presence and research activities across platforms like Google Scholar, ResearchGate, and Academia.edu. Findings reveal disparities in how academics manage their digital profiles, with some displaying weak self-marketing skills and academic self-presentation phenomena, while others demonstrated strong capabilities in leveraging scholarly publishing to enhance their reputation. The study underscores the critical role of digital reputation management in achieving academic excellence and improving global university rankings. It concludes that academic reputation today is a dynamic, interactive construct requiring strategic awareness and advanced digital competencies, alongside adherence to research ethics. The study recommends that universities adopt strategic plans to support academics' digital presence and systematically monitor reputation through sustainable, objective mechanisms.

KEYWORDS: Reputation; Digital Reputation; Academic Reputation; Digital Identity; h-index.

تاريخ الاستلام: ديسمبر 2024، تاريخ القبول: مارس 2025، تاريخ النشر: إبريل 2025

١. المقدمة

السُّمعة تواكب الثورة الرّقميّة وما يرافقها من أساليب حديثة مرتبطة بالتسويق الذاتيّ والتسويق العام والمؤسّساتيّ، وبعد أن كانت في السابق من أهمّ وسائل الضّبط الاجتماعي وكان انتقالها بطيئًا كونها متعلّقة بالكلام المباشر عن الفرد الّذي يهتمّ بسمعته ليحفظ رأسماله الاجتماعي، أصبحت السُّمعة مصدرًا للمعلومات.

حاليًا، يساهم الفرد مباشرةً في نشر سُمعته عبر التقنيّات الرقميّة، التي باتت بمتناول الجميع وبالتالي هو عرضةً للتقدير والتقييم. وأيّ شخص أو منتج أو فاعل من الممكن أن يكون مُقَيّمًا وتصبح بذلك سُمعته حسنة أو مشوّهة، ومن تفخيم إلى رأي أو إلى سخرية محبّبة وغير محبّبة... إذًا، يمكن أن يُقال عن الشخص (فرد أم مؤسّسة) يوضع في خانة خصائص السُّمعة، فهي الصورة التي يكوّنها الغير عن الآخر. فالسُّمعة تراكُميّة وتُبنى نتيجة عمل مُستدام ولكن قد يتمّ تدميرها في ثوانٍ.

بات واضحًا أنّ الشبكة الرقميّة للتواصل ترتبط حاليًا بالسُّمعة، وبالأخص مع ظهور الشبكات الاجتماعية الّتي أتاحت لنا كمستهلكين التعليق والتقييم للمنتجات، لذلك غزت السُّمعة صفحات الويب من خلال البحث عن المعلومات. وبذلك صار الإنترنت أهم جهاز ووسيلة للسُّمعة وهو الّذي يصنعها لأنّه أتاح البُروز والشهرة.

فالسُّمعة أصبحت صناعة بحد ذاتها، وتتطلّب أدوات عدّة لإنشائها ومراقبتها، وقد أخذت بُعدها من الفضاء الرقمي أيضًا. كما وأنّ الفاعلين في المجال أدخلوا الأدوات للقياس الكميّ والنوعيّ لكلّ صفحة على الشبكة ممّا عزّز الميزة التنافسيّة؛ ومن خلال المجتمع الرقميّ تُبنى السُّمعة الرقميّة وهي شكلانيّة عملانيّة متعلّقة بتجربة حقيقيّة أو حقيقيّة، حسب هدف السُّمعة استطرادًا، يحتلّ البحث العلميّ مكانًا ومكانةً في تطوّر النّهضة العلميّة، ولا يستقيم إلّا باستقامة الباحث العلميّ.

كما أنّ مُحافظة هذا الأخير على سُمعته الرّقميّة تقوده إلى تعزيز الميزة التّنافسيّة بين الجامعات، والّتي بدورها تُطلق سهامها نحو الاعتمادية. أمّا التّصنيفات الأكاديميّة العالميّة فهي ترتكز على عدد المنشورات، وهذا ما ساهم في بروز ثقافة التّنافس والتّسابق على التّصنيف. غير أنّ سمعة الجامعات هي حتميّة لبلوغ الميزة التّنافسيّة. وهي الحجر الأساس لتقييمها وتحديد مستواها واستقطاب الأكاديميّين والطّلّاب المميّزين وتشكيل صورة جيّدة عنها في المجتمع. وتسعى المؤسّسات التّعليميّة بدورها للتّطوّر كي تقوى على المنافسة، وبذلك ترتقي إلى التّصنيف.

من منظورٍ آخر، نحن نُنتج أسرع وأكثر، والإنسان هو «أسير نقص الوقت» لأنّه يشعر أنّه في سباق مستمرّ. يعيش في «دوّامة التّسارع» ويسعى إلى الإنتاج والمنافسة. وهكذا يكون تحت رحمة «هرمون التّحفيز»، ويقع في فخّ الكمّ على حساب النّوع (مراد، 2023). ونشهد اليوم توجّهًا واندفاعًا على النّشر.

فَمنهم «مَن يروم الوَجاهة الاجتماعية لإضافة لقب فحسب» (الشّاعر، ٢٠١٥). كأن يخضع لثقافة التّمظهر الافتراضي ونعني، انتفاخ فرديّ يفرض الوقوع في فخّ التّظاهر الكاذب والتّوق لإغراق صورة الذّات في مظاهر التّفوّق، للحصول على الظّهور المطلوب على الإنترنت (مراد، ٢٠١٧). أو من خلال اللّجوء لأساليب مخالفة للمُلكيّة الفكريّة، كالانتحال العلمي الّذي وصفه نصير علي حسين بالجريمة العلميّة، وخرق لحقوق الملكيّة الفكريّة، ومعاكسة الأمانة العلميّة للبحث العلميّ. هو لسق لإنتاج الآخرين ونسب الجزء أو الكلّ من ملكيّته، وهذا منافٍ للأخلاق وغير شرعيّ (حسين، ٢٠١٧).

فقد همّشت وسائل الاتصال الحدود الزّمكانيّة فجُبر الفرد على التّماشي مع وتيرة التّسارع في الحقل المعرفيّ، والأكاديميّ بدوره سرّع عمليّات النّشر. هذا الفعل الاجتماعي خلق فوضى منظّمة في المجتمع، وأحيانًا أفقَدَنا الصّلة بالعالم الأصليّ. غير أنّ عدم إظهار الهُويّة الحقيقيّة يأتي بمثابة إذابة الهُويّة الأصليّة في الفضاء الرّقميّ، وبحسب أريك فروم التّلاعب بها هو نوع من الاغتراب الذّاتي.

٢. مشكلة الدراسة

إنّ التّحوّل الرّقميّ وتوظيف التّكنولوجيا في المجالات العديدة والمنافسة بين الجامعات، والتّصنيفات الأكاديميّة العالميّة أدّت إلى بروز الإشكاليّة التّالية:

• ما هي أساليب بناء السّمعة الرّقميّة بشكلٍ عام؟ وكحالة خاصّة نحاول طرح رؤية حول كيفيّة بناء السُّمعة الرقميّة الأكاديميّة.

٣. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفيّة بناء السُّمعة الرّقميّة بشكلٍ عام وطُرق المحافظة عليها، ومدى فعاليّتها وكيفيّة

1 An index to quantify an individual's scientific research output "I propose the index h, defined as the number of papers with citation number>h, as a useful index to characterize the scientific output of a researcher".

٢ تصنيف كيو إس العالمي للجامعات (QS World University Rankings) هو منشور سنوي لتصنيفات الجامعات يصدر عن مؤسّسة (Quacquarelli Symonds) البريطانية المتخصصة في مجال التعليم. وقد نُشِرَت أول نسخة من هذا التصنيف عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسة(Time Higher Education) . وقد كان يُعرف حينها باسم (Times Higher Education – QS World University Rankings) وذلك حتى عام ٢٠٠٩ عندما قررت كلتا المؤسستين الانفصال وإصدار تصنيف منفصل لكل منهما.

قياسها وقياس الحضور الرقميّ في ظلّ الرّقمنة وعلاقتها بالتقنيّات. أيضًا كيفيّة ارتباط الشبكة الرقميّة للتواصل بالسُّمعة خاصّةً مع ظهور الشبكات الاجتماعية. ونأخذ نموذجًا معيّنًا عن كيفيّة بناء السُّمعة الأكاديميّة في الفضاء الرقميّ من خلال عيّنة انتقائية لأساتذة كليّة الإعلام في الجامعة اللّبنانيّة لمعرفة إذا حقًا لديهم وجود رقميّ، أيضًا إذا ما كانت سُمعتهم تتوافق مع ال (h-index) وال (Peer Review).

٤. أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. كيف تُبنى السُّمعة الرّقميّة بشكل عام؟

٢. ما هي الوسائل الّتي يعتمدها الأكاديمي ليزيد ويسرّع من إنتاجيّته ويبقى على مستوى المُنافسة المطلوب؟

٣. هل السُّمعة الأكاديميّة للباحثين مبنيّة حقًا على معرفة؟ وهل تتوافق مع ال (h-index) وال (Peer Review)؟ أم سُمعتهم مجرّد علاقات رقميّة عامّة على مواقع التّواصل؟

٥. أهميّة الدراسة

بالإضافة إلى فهم آليّة بناء السُّمعة الرقميّة، كذلك للتّثمين والمقارنة، حسب (Hirsch)، من الممكن أن نستطلع مدى التزام الأكاديميّين الإعلاميّين بأخلاقيّات البحث العلميّ وبالأمانة العامّة العلميّة ودعم الكفاءة والابتكار في إحدى الكلّيات ككلية الإعلام، ممّا قد يحقّق مبدأ الاعتمادية ويُحافظ على حضور الجامعات العربيّة الفعّال على المستوى الوطنيّ، الإقليميّ والدّوليّ.

بناءً على المقياس الرقميّ الـ 1 (h-Index) الّذي وضعه (Hirsch) لتقييم الإنجاز العلميّ للباحثين الّذين يتنافسون على نفس المورد (Hirsch, 2005).

(في النص يتعلّق الأمر بالجامعة اللّبنانيّة كونها الجامعة الوطنية الوحيدة في لبنان التي تتشابه مع العديد من الجامعات في العالم العربيّ بعد أن حصدت المركز الثّاني على صعيد لبنان والمرتبة 577 عالميًا لعام 2024، وفقًا لتصنيف مؤسّسة2 (Quacquarelli Symonds: QS) . وقد احتلّت المرتبة الأولى محليًا نسبةً إلى مؤشّر السُّمعة المهنيّة، والمرتبة الثانية محليًا بحسب مستوى السُّمعة الأكاديميّة.)

٦. الإطار النظريّ

ما هي السُّمعة؟

السُّمعة تراكُميّة وتُبنى نتيجة عمل دؤوب، مُتواصل ومُستدام ولكن قد يتمّ تدميرها في دقائق. هي هامّة للأشخاص (فرد أو مؤسّسة). فالفرد ذو الصّيت الجيّد يتأهّل لتبوّء أعلى المراكز والحصول على المُكافآت المادّية والمعنويّة والتّرقيات ويكون عضوًا فعّالاً في مجتمعه. الأمر عينه للمؤسّسة الّتي تحصد السّمعة الطّيّبة جرّاء التّخطيط الّذي تقوم به لمُراعاة حاجات العملاء، كسب رضاهم وثقتهم، تؤمّن الخدمة السّريعة بأقلّ جهد وكلفة. وبذلك تحافظ عليهم وتحصل على زبائن جدد، تسعى إلى تطبيق معايير الجودة وتؤمن بالابتكار والإبداع وهكذا تتسابق وتتنافس مع غيرها من المؤسّسات وبحسب رقيق وآخرون، فإن السُّمعة تعتبر مكانة الفرد الاجتماعية في المجتمع، وتكمن قيمتها في كيفيّة تقديرها مِن قِبل الآخرين.

وهي تحُتّم على الشّخص بصورة خاصّة أن يكون محترمًا، ويتصرّف بما يُمليه عليه ضميره (رقيق وآخرون، ٢٠٢٢) كما ذَكَرَ على أنّ سُمعة المؤسّسة هي "غير ملموسة" وهي تتمثّل مِن خلال الانطباع الّذي يُكوّنه الجمهور عنها خلال فترة زمنيّة يُقيّم عبرها فشل أو نجاح هذه المؤسّسة (علي، ٢٠٢١، ص ٤٧).

كيف تُفَبرك السُّمعة؟

تعتبر نظريّات التبادل للمعاملات والصفقات أنّ السُّمعة تُستخدم أوّلاً لتقليص الشكّ حول منتج معيّن أو حول إنسانٍ ما. بالنسبة للتجّار مثلاً أو عند توقيع عقد ما، السّمعة هي مؤشّر ثقة، كما أنّ احترام المواعيد لتسديد الديون يرمز أيضًا للثقة. حتى إذا ما تمّت أيّ صفقة بشكلٍ جيد تصبح المعلومة-الخبر عن هذه العملية وسيلة للصفقة القادمة.

هذا ما يقوم به التجار حاليًا وهم في حالة مراقبة دائمة لسُمعة بعضهم البعض. ونقصد هنا السّمعة الاقتصادية. والسمعة هي أيضًا الرغبة في الاعتراف والبحث عن رأسمال اجتماعي يفتش عنه كل فرد. كما أنّها جزءٌ من ونتيجة تصرّف الفاعلين والإشارات التي تصدر عنهم، وهي ليست فقط من إنتاجهم بل تكون مرتبطة بناشرها (مراد، ٢٠١٩).

ما دور التقنيّات في بناء السّمعة بشكلٍ عامّ؟

حاليًا وفي ظلّ التحوّل الرقميّ، ينشر الفرد سمعته بيده وبذلك يصبح كاشفًا ومكشوفًا في الفضاء الرّقميّ. والإنترنت اليوم هو مَن يصنع السّمعة من خلال إفساح المجال أمام المُستخدم بتثمينها بواسطة أدوات القياس الكمّي والنّوعي والّتي تحدّد نسبة الشّهرة. وهكذا فإنّ الأفراد يُقيّمون ويُراقبون سُمعة بعضهم البعض، والكلّ يتهافت لامتلاك وُجود له على المنصّات الإلكترونيّة لأنّ الإنترنت سمح بالبُروز والظّهور والشّهرة.

١ كان بيير بورديو (١ أغسطس ١٩٣٠ فرنسا - ٢٣ يناير ٢٠٠٢ باريس) عالمًا اجتماعيًا ومفكراً شعبيًا مشهورًا قدم مساهمات كبيرة في النظرية الاجتماعية العامة، ولتنظير العلاقة بين التعليم والثقافة، والبحث في التقاطعات بين الذوق والطب والتعليم. ومن المعروف عن ريادته لمصطلحات مثل «العنف الرمزي» و « رأس المال الثقافي » و «البيض».

كيفيّة بناء السّمعة العلميّة

كانت السّمعة في الماضي من أهمّ وسائل الضّبط الاجتماعي لكنّ انتقالها كان بطيئًا جدًا لأنّها كانت متعلّقة بالكلام المباشر عن الفرد. فالفرد يهتمّ بسمعته ليحفظ رأسماله الاجتماعي وبالتّالي خوفًا من حُكم الآخر عليه (إيجابيًا كان أم سلبيًا). مما لا شك فيه أن الشبكة الرقميّة للتواصل ترتبط بالسُّمعة حاليًا وبالأخص ظهور الشبكات الاجتماعية.

ومن هنا نلاحظ أن السُّمعة تغيّرت وأصبحت مصدرًا للمعلومات، وهي ككلّ معلومة من الممكن أن تكون غير مؤكدة، ولكنها في نفس الوقت موجودة وممارسة بكثرة. فالكلّ يلجأ إلى السؤال عن مطعم جيّد أو عن طبيب جيّد، الخ. كما أنّ المجتمع الاستهلاكي وضع تحت تصرّف الناس مجموعة وفيرة من المنتوجات والماركات لكي نعطي رأينا فيها. والشبكات الاجتماعية فسحت لنا المجال كمستهلكين التعليق والتقييم للمنتجات، لذلك صار الإنترنت أهم جهاز ووسيلة للسّمعة. حتى أنّ السّمعة دخلت صفحات الويب عبر البحث عن معلومة معينة، والفاعلين في المجال أدخلوا أدوات للقياس الكميّ والنوعيّ لكلّ صفحة على الشبكة.

وهكذا باتت السُّمعة صناعة بحد ذاتها، وتتطلّب أدوات عدّة لإنشائها ومراقبتها، وأخذت بُعدها من الفضاء الرقمي كحصيلة طبيعيّة لأنّ الأفراد حاضرين الآن على الشبكة ويشكّلون المجتمع الرقمي الذي من خلاله تُبنى السُّمعة الإلكترونيّة، وهي تبدأ من الإشاعة البسيطة وصولاً إلى تقييم حالة الدولة والسلطة، مرورًا بقياس المدوّنات الإلكترونيّة. فالسُّمعة الإلكترونيّة هي كلّ تقييم مشترك عن شخص آخر، وهي شكلاني عملانيّة متعلّقة بتجربة حقيقية أو لا، حسب هدف السُّمعة.

كما أنّ هذه الأخيرة من الممكن أن تكون مختزلة وقاصرة. فيكفي أن يقوم شخص ما بعمل واحد غير لائق لكي تُعطى عنه سُمعة محدّدة تُصاحبه في أغلب الأحيان وإلى الأبد. فالتوسيم أو الوصف هو أن نقلّص كيانًا معيّنًا (فرد أو مؤسسة) ارتكازًا على خصوصيّة واحدة! فمن ناحية هي ليست دائمًا موثوقة وذات مصداقية وفي كثير من الأحيان تأتي السّمعة بدون أي مقابل، أي لا تُصرف في مكان وليس لها هدفٌ يذكر.

السُّمعة حسب "بورديو" (Pierre Bourdieu)

يوجد مجموعة من النظريّات المرتبطة بكيفيّة بناء السُّمعة وقياسها الّذي كان موضوعًا كلاسيكيًا في علم الاجتماع المعرفيّ، وما آلت إليه، كان على رأسها "بيير بورديو"1 (Pierre Bourdieu) عالم الاجتماع الّذي أطلق تسمية (homo academius) على الأكاديميين. وهذا المجال المعرفيّ ارتبط بطريقة كلاسيكيّة بالاعتماد على دراسة المجتمع الأكاديميّ وأهداف الإنتاج المعرفيّ دون اللّجوء إلى أدوات القياس التي نشهدها حاليًا.

وقد تساءل "بورديو" عن دور الباحث الاجتماعي وفهمه العالم بموضوعيّة من المكان الّذي هو فيه، وذلك من خلال كتابه عن الأوساط الأكاديميّة الفرنسيّة، يقول أنّه للهروب من الموضوعيّة المجزّأة القابلة للجدل علينا فهم العالم الأكاديميّ كحقل للتنافس القوي، مع مطابقة للمسارات الاجتماعية والأكاديميّة، وكذلك فهم النتاج الثقافيّ غير القابل للاختزال، فهو برأيه يشكّل جزءًا وصورة عن المجتمع، حتى وإن لم يتوافق معه. هذا الفضاء الأكاديميّ يهيكل توزيع أنواع مختلفة من السلطة ويرتكز على مبدئها انطلاقًا من مواقف فكريّة أو سياسيّة للباحث.

وقد كانت الصورة الاجتماعية لسُمعة الباحث والتي كانت سائدة، تقاس على أساس الأوضاع الاجتماعية للباحث والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة، وليس على حتميّة الإنتاج المعرفي. من هذا المنطلق، طرح "بورديو" نظريّة المُمارسة الاجتماعية (Pierre Bourdieu: Social Practice Theory) واستنتج وجود تنافس، تراتبيّة وصراع في الحياة الاجتماعية.

وقدّم مصطلح مفهوم الهابيتوس (Habitus) أي "التّطبيع الاجتماعي في مجتمع تقليديّ" و"مبدأ الفعل داخل المجتمع" وكيفيّة امتصاص الذّات للمجتمع ومدى تأثيرها فيه واكتسابها ممارسات جديدة منه وتناقلها بين المجتمعات والأجيال الأخرى (حمداوي، ٢٠٢٣). ونرى الهابيتوس "في ممارسات تعبّر عن الهُويّة الاجتماعية لصاحبها وانتمائه" (الصّوراني، ٢٠٢١).

من منظور موازٍ، برز عند "بورديو" عدّة مفاهيم تتناسب مع الرؤية التي كانت سائدة في حينه، فقد طرح مفهوم رأس المال بأشكاله المتنوّعة كرأس المال الاقتصادي أي مورد الفرد ودخله، رأس المال الثّقافيّ وهو إعادة تدوير للمعرفة الثّقافيّة ويشمل العادات المُكتسبة والمهارات، رأس المال الاجتماعي هو بمثابة علاقات اجتماعيّة ترتكز على الفهم والوعي المتبادل، رأس المال الرّمزيّ الّذي يرتبط بمكانة الشّخص في المجتمع

1فيليب كوتلر (Philip Kotler) (٧ مايو ١٩٣١) هو بروفيسور التسويق الدولي ويعتبر من أحد علماء التسويق ولقب بـ الأب الروحي للتسويق الحديث من خلال إسهاماته في تقدم علم التسويق.

2 What is social marketing?
"Social Marketing is a process that applies marketing principles and techniques to create, communicate, and deliver value in order to influence target audience behaviors that benefit society (public health, safety, the environment, and communities) as well as the target audience."

ونظرة النّاس وتقديرهم له، ورأس المال اللّغويّ أي مفهوم التّواصل والتّفاعل. أما التركيز الفعليّ عند "بورديو" كان على أنّ أساس المجتمع وقوامه يأتي من خلال توفّر رأس المال الاقتصادي والثّقافيّ في آنٍ واحد (حمداوي، ٢٠٢٣).

ومن خلال نظريّته جمع "بورديو" بين الموضوعيّة والذّاتيّة. وربط بين الإنتاج العلميّ ومعايير المجتمع. وبرأيه أنّ هذا الأخير يقوم على التّنافس وثقافة القوّة ويرى أن هناك تسلّط اجتماعي ثقافيّ غير ملموس، يحتّم أنّه على الفرد بذل مجهودًا بواسطة رأس المال الرّمزي كي يُحافظ على سُمعته الجيّدة في المجتمع. وبشكلٍ عام، النّظريّة الاجتماعية ل "بورديو" مهمّة لفهم التّفاعلات الاجتماعية وتأثيرها على الأفراد، إذ نرى الفعل والفاعل و"الفاعلون الآخرون"، ومن هنا وُجد التّفاعل. وبالتّالي اللّغة والتّواصل هما أساس المجتمع (كريب، ١٩٩٩).

استطرادًا، نعتبر بناءً على ما نشهده حاليًا من خلال التحوّل الرقميّ، بأنّ بناء السُّمعة الرقميّة، الذاتيّة والتفاعليّة هي نوع من أنواع تسويق الذات. وهذا ما يتناسب مع نظريّة التّسويق الرّقميّ لـ "فيليب كوتلر" (Philip Kotler). حيث عَرَضَ "كوتلر" 1 (Kotler, 2008, p. 7) التّسويق الاجتماعي من خلال كتابه "Social Marketing: Influencing Behaviors of Good" بأنّه "عمليّة تطبيق مبادئ التّسويق وتقنيّاته لخلق اتّصال، وتوصيل قيمةً للتأثير في سلوك الجمهور المُستهدف الّذي يُفيد المجتمعات والجمهور المُستهدف" 2 (ترجمة بتصرّف) (Kotler & Lee, 2008).

وبحسب صادقي، ذَكَرَ "كوتلر" في كتابه المُعَنوَن "التسويق ٣,٠" أنّه من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي، قد يمسّ المُستهلك بسُمعة المنتج إيجابيًا أو سلبيًا. وأنّه يجب خرق عاطفة المُستهلك، وتغييره فكريًا، إلى جانب مُراعاة القيم الإنسانيّة (صادقي، ٢٠٢٣).

والتّسويق نسبةً إلى "كوتلر" (Kotler, 2022, p. 64) "يبدأ من العميل المُشتري" لكسب رضاه وتأمين حاجاته. وعلى المُنظّمة إتقان مهارات وطرح أفكار إبداعيّة مُبتكرة للمُحافظة على الجودة وكسب ثقة العملاء. وذلك ضمن إطار تحقيق الميزة التّنافسيّة المُستدامة (مهارات التعلّم الذاتي،(2022 Kotler, 2022).

أمّا بحسب الشّمري ف "التّسويق الرّقميّ هو استخدام القنوات الرّقميّة للتّواصل مع العملاء بصورة شخصيّة" وتلبية حاجاتهم بتكاليف منخفضة وخلال فترة زمنيّة قصيرة. يعزّز القدرة التّنافسيّة والصّورة الذّهنيّة، التّواصل وإتاحة المعلومات. كما أنّ هناك ترابط معنويّ بين التّسويق الرّقميّ والصّورة.

الذّهنيّة للمؤسّسة، والّتي تتشكّل من "تصوّرات من ذهن الفرد عن منظّمة معيّنة" تتبدّل بحسب الظّروف (الشّمري، ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، يجب مُواكبة التقنيّات الرقميّة من خلال تطبيق استراتيجيات التّسويق الرّقميّ لزيادة القُدرة الإنتاجيّة، لتحقيق القدرة التّنافسيّة ولـ "تحسين صورة المؤسّسة الذّهنيّة لدى عملائها (السُّمعة الطّيّبة للمؤسّسة)" (العازمي، ٢٠٢٢).

إنّ عمليّة التسويق الرّقميّ هي الجزء الّذي لا يتجزّأ من بناء السُّمعة الرّقميّة، إذ أنّ حفاظ المنظّمة على معايير الجودة، الابتكار والسّعي إلى المنافسة المُستدامة، يؤثّر على بناء سمعتها الإيجابيّة. كذلك جُهدها في تعزيز الثّقة، التّواصل وإشباع العملاء يرتبط بتعزيز السُّمعة الرّقمية الطّيبة. ونجد علاقة بين هذه النّظريّة والخدمة الذّاتيّة في التّواصل والتّفاعل.

إنّ مَرئيّة وحُضور الإنتاج العلميّ، الماديّ والفكريّ للأكاديميّين في البيئة الإلكترونيّة، وتأثير حضورهم في الفضاء الرّقميّ، وتواجدهم الاجتماعي سلبيًا كان أم إيجابيًا، وحضورهم العلميّ يحقّق اعتبارهم العلمي. كذلك الأرشفة الذّاتيّة، عدد الاستشهادات المرجعيّة وعدد التّحميلات (download) إذا ما نشر المقال في دوريّات علميّة مشهورة.

أيضًا استخدام البيانات الوصفيّة كالكلمات المفتاحيّة مثلاً، إضافةً إلى تعزيز هُويّة الباحث بواسطة إنشاء حساب شخصيّ ممّا يسهّل على الـ (Impact Factor: IF) والحصول على عدد أكبر من الاستشهادات. علاوةً على ذلك، نشاط الأكاديميّ على مواقع التّواصل الاجتماعي كأن يحضّر (Podcast) لتثمين نتائج بحثه وعرضه على قناة الـ (YouTube) كما يمكنه إصدار بيان صحفي لتشييع البحث والتّعريف عنه عبر وسائل الإعلام. وعبر مواقع الشّبكات الأكاديميّة المحكمة، كما يمكنه إبراز نتائج بحثه ضمن قواعد بيانات مثل (Scopus).

كذلك حضور الإنتاج العلميّ في الويب الّذي يُقاس بعدد المنشورات والاستشهادات في الدّوريّات العلميّة الّتي يكمن تقييمها من خلال رضا المُستخدم والّتي تشجّع على النّشر وتسهّل الوصول الحرّ للمعلومات (تيتبيرت، ٢٠١٧).

1 Each identity status is linked to various personality features, subjective experiences, and styles of interpersonal interaction. The academic identity status model suggested four statuses: diffused, foreclosed, moratorium, and achieved.

2 Research outlined that one of her priorities is to reinforce quality assurance of higher education, which will entail a thorough analysis of international quality indicators, as well as the impact of global ranking.

ومن خلال محرّك البحث (Google) نجد عدّة برمجيّات من شأنها إحداث إنذارًا للباحث إذا ما تمّ الاستشهاد بمقالته وتحديد عدد الاقتباسات للمقالة العلميّة أو للباحث، عدد المنشورات ومرئيّة البيانات مثل (ResearchGate, Academia.edu) وأداة تقييم لمقارنة التأثير أي الـ (H-index) الّذي نجده من خلال (Google Scholar)، وهذا ما توصّلنا إليه في نتائج الدراسة، وهو مؤشّر للقياس وضعه هيرتش (Hirsch, 2005) عالِم الفيزياء الأرجنتينيّ، سنة ٢٠٠٥، لإنتاجيّة الباحثين الّذين ينتمون لنفس الحقل (Hirsch, 2005).

وهو يُقيّم الأكاديمي من خلال عدد المنشورات وعوامل تأثيرها وقياس علامات أخرى كعدد مرّات تنزيل النّصوص الكاملة ومرئيّة البيانات الوصفيّة (Al-Mosawi, 2020; Al-Mosawi, 2022a; Al-Mosawi, 2022b).

وقد تطوّر القياس الكمّي للإنتاج العلميّ (Scientométrie) كما أتاح استخدام قياس موضوعيّ للسّمعة الأكاديميّة الّتي لها معامل تأثير، وخلق نوعًا من المنافسة (مراد، ٢٠١٩).

كيفيّة قياس السّمعة الأكاديميّة

يُعتبر الاقتباس الآليّة الأساسيّة في المجالات الأكاديميّة لقياس السُّمعة، ومَن تُقتبس أعمالهم يحصلون على شهرة واسعة، لذا نشهد حاليًا مجموعة من البرمجيّات التي تحدّد عدد الاقتباسات للمقالة العلميّة، والتي تبيّنت لنا خلال تقييم أكاديميّي كليّة الإعلام. وتُحدّد السُّمعة الأكاديميّة بالمَكانة العلميّة ومعامل التأثير الأكاديمي ويجري قياسها من خلال أدوات وبرمجيّات تعتمد على التعرّف الآليّ والمراجع البيبليوغرافية وتقنيات الإحصاء والتواتر العددي. أما معامل التأثير (IF) فهي تأتي من عدد الاقتباسات المأخوذة والمذكورة من بحثٍ معين (مراد، ٢٠١٩).

يقوم المجتمع العلميّ الأكاديميّ، حيث عالَم المكافأة الرّمزيّة، على السُّمعة الّتي تُقدّر مكانة الباحث العلميّة والّذي يسعى بدوره إلى الشّهرة والتّحصيل المادّي من خلال أعماله البحثيّة. ولبلوغ الباحث هدفه خلال بحثه العلميّ لا بدّ له أن يُوثّق ليستوفي شروط الأصالة والأمانة العلميّة مشيرًا إلى المصدر أو المرجع المُقتبس. فالاقتباس يُعزّز البحث المبني على معرفة علميّة، في حين أنّ الباحث يحتاج الاستشهاد كوسيلة إقناع. وبحسب غرابيه وآخرون، هناك **نوعان من الاقتباس**:

النّوع الأوّل وهو اقتباس الفقرة أي الحرفي المباشر أو "تضمين" حيث يترتّب على الباحث أن ينقل بأمانة ودون تشويه "نصًا مكتوبًا تمامًا بالشّكل أو الكيفيّة الّتي ورد بها".

النوع الثّاني وهو اقتباس الفكرة أي غير المباشر، بمعنى استخدام فكرة لكاتب معيّن "حيث تُصاغ بأسلوب جديد، وفي هذه الحالة يُسمّى استيعابًا" أي صياغة بأسلوب خاص مع المحافظة على المضمون، حيث تُرقّم الفكرة وتُوثّق ويُشار إليها في الهامش (غرايبه وآخرون، ١٩٧٧).

أما الشّريف فيعتبر أنّ شروط الاقتباس هي مراعاة الدّقة أثناء النّقل دون التّشويه، وضع الفكرة المُقتبسة بين مزدوجين مع رقم يُنظر إليه في الهامش، التّخفيف من الاقتباسات وعدم إضاعة شخصيّة الباحث، وضع (...) بدلاً من الجمل المحذوفة من الفكرة، ترجمة النّصّ الأجنبي يعتبر إلى لغة البحث ووضع النّصّ الأجنبي في الهامش،

أمّا إذا كان مترجمًا فيجب ذكر إسم المترجم، وألّا تتخطّى الفكرة المُقتبسة السّتّة أسطر وتكون ذات صلة بالموضوع ويستطيع الباحث مناقشتها (الشريف، ١٩٩٦، ص ٤٧). وبالتّالي لا يكون للبحث قيمة فعليّة إلّا إذا استشهد واقتبس منه آخرون، وكلّما امتلك الباحث سُمعة تراكميّة عالية، كلّما أصبح مؤثّرًا.

الاقتباسات بشكلٍ عام هي محاججة للكتابة العلميّة والاستشهاد بأقوالِ الباحثين وأمّهات الكتب، يعطي النص أحيانًا حجّةً للنص وللأفكار المطروحة للنقاش. وكما نعلم جيدًا بأنّ كلّ ما يُقال يرتكز على ما قيل سابقًا. فالعلوم والمعرفة تراكميّة.

الهُويّة الرّقميّة

في العالم السّيبراني، الهُويّة الرّقميّة هي امتداد للهُويّة الأصليّة. وبحسب بكري، فإنّ "كلّ هُويّة رقميّة ترتبط بكلمة

1 إريك فروم (23 مارس، 1900 – 18 مارس، 1980) عالم نفس وفيلسوف إنساني ألماني أمريكي. ولد في مدينة فرانكفورت، درس العلوم الاجتماعية والنّفسيّة والفلسفيّة.

2 The H-index is an index that attempts to measure both the scientific productivity and the apparent scientific impact of the scientists. The h-index is based on the set of scientists most cited papers and the number of citations that they have receive in others people's publications. The h-index can also be applied to the productivity and impact of a group of scientists.

3 "A researcher has an H index when H has at least one H reference from his or her NP research papers, and other NP-H research papers have not referenced more than H each."

سرّ" تُمكّن صاحبها من الولوج إلى الموقع الإلكترونيّ والتّنقل في الويب (بكري، ٢٠٢٢). وبرزت الحاجة إليها بحيث تخطّيها الحدود الجغرافيّة والزّمانيّة. وعرّفها كلّ من صلي والعربي بأنّها وسيلة إلكترونيّة ديناميكيّة، تُعرّف عن الفرد وتُخوّله التّواصل مع الأشخاص عبر الإنترنت في العالم الافتراضي.

والهُويّة الرّقميّة عدّة أنواع وهي: الهُويّة الفرديّة أي الهُويّة الذاتيّة يتفرّد بها الشّخص ويتميّز بها عن غيره، الهُويّة المهنيّة الّتي ترتبط بالمجتمع ولا يمكن صلها عنه، وتعني مكانة الفرد في عمله، الهُويّة الاجتماعية أي الانتماء، الاندماج والتّأقلم مع الجماعة، الهُويّة الوطنيّة أو القوميّة وهي عبارة عن شعب مُترابط ينتمي إلى وطن.

والهُويّة الثّقافيّة وهي مجموعة الأفكار والمُعتقدات والعادات الّتي تُميّز شعب عن شعب آخر (صلي والعربي، ٢٠٢٢). كما اعتبرت مسعودة طلحة أن أبرز مخاطر الهُويّة الرّقميّة بأنّها مُتطوّرة، وهي امتداد للهُويّة الحقيقيّة، كذلك ممكن أن تكون اختياريّة ومتحكمة، وأيضًا تُعدّل تقنيًا، وقويّة في التّعبير عن الذّات، بالإضافة إلى أنّها غفليّة وديناميكيّة. وشدّدت بأنّه لا يمكن حماية خصوصيّة الهُويّة الافتراضية من انتهاك حرمتها والتعدّي عليها، عارضةً بعض أوجه الانتهاكات مثل: التّجسّس الإلكترونيّ، البيانات الكاذبة، الفيروس الإلكترونيّ، التّزوير ... وغيرها. وذكرت أيضًا تحدّيات التّواجد في البيئة الرّقميّة كتعدّد الذّات وتغيّرها، عدم تحديد المكان واستخدام الهويّة الافتراضية كأداة تحرير ووسيلة هروب (طلحة، ٢٠٢٠).

الهُويّة الأكاديميّة وأنواعها

عرّف (Welch and Hodges 1997) الهويّة الأكاديميّة بأنّها التزام الفرد أثناء عمليّة التّعلّم بأن يبقى متميّزًا، مُكافحًا، مُناضلاً ويقظًا لأيّ سقوط أو خيبة أمل. وتتضمّن أربع حالات: المضطربة، المعلّقة، المغلقة والمحقّقة. والهويّة الأكاديميّة تُطوّر من خلال تقرير المصير الّذي بدوره يرتكز على عدّة مهارات كالكفاءة، المثابرة، تحقيق الذّات، إضافة إلى صنع القرار1 (Ireri et al., 2015).

وللهُويّة الأكاديميّة أنواع أربعة، اختلفت تسميتها وهي: الهُويّة الأكاديميّة المُنجزة أي الالتزام بالقيم الأكاديميّة، الهُويّة الأكاديميّة المُعلّقة أي حالة الشّك الّتي تلافق الطّالب خلال مرحلة عدم التزامه بالقيم الأكاديميّة، الهُويّة الأكاديميّة المُغلقة وتُشير إلى تحمّل مسؤوليّة الطّالب للقيم الأكاديميّة الّتي يضعها المسؤولون، والهُويّة الأكاديميّة المُضطربة أي الإخفاق في تحقيق القِيَم الأكاديميّة (خليفة، ٢٠٢٢).

٧. الدراسات السّابقة

كَثُرت الدّراسات السّابقة الّتي تطرّقت لمواضيع السّمعة الرّقميّة، الهُويّة والتصنيفات. كما ناقشت هذه الدّراسات العربيّة والأجنبيّة منها، الموضوع من زوايا مختلفة. وبحسب دراسة "دور التصنيف العالميّ في تعزيز السُّمعة الأكاديميّة" لمحمود وصالح، اعتُبرت التّصنيفات لوائح بالمؤسّسات التعليميّة العالية "مرتّبة ترتيبًا تنازليًا" مُعتمدةً في ترتيبها على معايير ومؤشّرات (محمود وصالح، ٢٠٠٩).

كما أكّدت أنّ التصنيف يرفع الميزانيّات، ويؤمّن تراتبيّة الجامعة ويُظهر نقاط قوّتها 2 (Li et al., 2010). أمّا معيار التّصنيف العالميّ (QS)، نقلاً عن كتاب لـ "وليم يات وي لو (William Yat Wai Lo)، فتضمّن: السّمعة الأكاديميّة ٤٠%، سمعة الموظّفين ١٠%، نسبة الطّلّاب إلى أعضاء هيئة التّدريس ٢٠%، الاستشهادات ٢٠%، نسبة أعضاء هيئة التّدريس الدّوليّين ٥% ونسبة الطّلّاب الدّوليّين ٥% (Lo, 2014). وتطرّق صحراوي وجفافلة إلى الهُويّة الرقميّة من خلال "الهُويّة الرقميّة وإشكاليّة التعبير عن الذّات في العالم الرقميّ" وهي هُويّة مرنة، غير مرتبطة بقيود مكانيّة وتخضع لسلوك المُستخدم.

والعالَم الافتراضي يفرض التباسًا للهُويّة في "الأدوار الافتراضية" (صحراوي وجفافلة، 2022). كما ركّزت دراسة "تمظهرات الهُويّة الرقميّة المُضطربة عبر شبكات التواصل الاجتماعي" على الهُويّة الرّقميّة ولكن من خلال المُقاربة النّظريّة لإريك فروم 1 (E. Fromm). فهي نوع من حالات التّقمّص وإذابة الهُويّة الأصليّة في الفضاء الرّقميّ. وهذا ما يُسمّى بالاغتراب الذّاتيّ (ثابت وحاجي، ٢٠٢٣). وعرضت دراسة سانغام وشيفارنجيني (Sangam and Shivaranjini, 2009) في "The con-cept of H-Index" وبحسب (Hirsch) ال (H-Index) أو مؤشّر لوصف الأثر التّصاعديّ للبحث وذلك من خلال العدد الأعلى من المنشورات الّذي حصد النّسبة العالية من الاقتباسات.

وقد أُخذ به لأنّه سهل وواضح في عمليّة حساب كميّة المنشورات وأصالة الاقتباس 2 (Sangam & Shivaranjini, 2009). واستكمالاً، وضع العالِم الفيزيائيّ هيرتش (Hirsh, 2005) مقياسًا رقميًا لمعرفة مدى نجاح الباحث في مجاله العلميّ وذلك من خلال عدد الاقتباسات، أيضًا لمعرفة مدى فعاليّة الباحث وتأثيره 3 ونجده في قواعد البيانات.

كما استعرضت دراسة "What is an H-index? Everything about the h-index" لجمعيّة كافيان للبحث العلميّ (Kavian Scientific Research Asso-ciation, 2020) كيفيّة البحث عن مقياس ال(h-Index) وحسابه يدويًا (Kavian Scientific Research Asso-ciation, 2020). أما الموسوي ومن خلال "The H-index: An educational article" فقد وضّح أنّه ولِكَي يتمّ تقييم الأكاديمي يجب تحليل منشوراته العلميّة لمعرفة مدى تأثيرها، من خلال البحث في أشهر قواعد البيانات (Al-Mosawi, 2023).

انطلاقًا من هذه الدراسات السابقة، اعتمدنا في هذه الدراسة على طرحنا لمفهوم السُّمعة الرقميّة بشكلٍ عام، ثم اعتمدنا على عيّنات فعليّة (لأكاديميّي كليّة الإعلام في الجامعة اللّبنانيّة)، لم يسبق أن دُرست سابقاً. وبناءً عليه، يقدّم هذا النص مسحًا مَيدانيًا شاملاً، يمكن الرّجوع إليه، يتضمّن الأرقام والإحصائيّات الموثّقةً ضمن رسوم بيانيّة من خلال تحليل الإحصاء.

وبذلك، تمّ رصد حضور ومهارات الأكاديميّين في البيئة الرّقميّة والبحث الشامل على أبحاثهم في مجلّات علميّة مُختارة من (Google Scholar, ResearchGate, Academia.edu). كما جرى مُلاحظة مدى فعّاليّة التّسويق الذّاتيّ لديهم. والتّأكيد على وُجود ظاهرة التّمظهر الأكاديميّ لدى البعض. إضافةً إلى إبراز تدفّق النّشر الّذي يُحفّز الميزة التّنافسيّة ويُظهر تراتبيّة الجامعة اللّبنانيّة في التّصنيف.

على ماذا يرتكز التصنيف الأكاديميّ العالميّ؟

يرتكز على عدد الاقتباسات وعدد الأبحاث الّتي تُنشر في المجلّات العلميّة المُحكمة ضمن قاعدة بيانات (Scopus) وُفق مؤشّرات علميّة تُساعد على التّقييم والتّحليل. كما يلعب التّصنيف دورًا أساسيًا في بناء السُّمعة. وتعود فعاليّة هذه الأخيرة إلى إدارة الجامعة الّتي تهتمّ برفع مستواها الأكاديمي، وبالتّالي يعتمد التّصنيف على مؤشّرات الجودة.

كما تُرتّب الجامعات وتُصنّف بناءً على مستواها الأكاديميّ وَوِفقًا لمعايير ومقاييس مُحدّدة. بناءً عليه، تُصنّف الجامعات وبحسب مؤسّسة التصنيف العالميّ (QS) وُفق مؤشّرات عِدّة مُقسّمة بِنِسَبٍ مئويّة وهي: السُّمعة الأكاديميّة، السُّمعة الوظيفيّة، عدد أفراد الكادر الأكاديميّ مُقابل عدد الطُلّاب، عدد الاستشهادات، عدد الأكاديميّين الأجانب والطلّاب الأجانب. إلى جانب معايير جودة البحث وجودة التّعليم، توظيف الخرّيجين والنّظرة العالميّة للجامعة (حمّادي، ٢٠١٢).

كما يهدُف ترتيب الجامعات إلى قياس الفُروق فيما بينها وإبراز قُدُراتها وتحفيزها على النّهوض الأكاديمي والبحثي. وتكمُن أهميّة التّرتيب في تغذية سوق العمل من ذويّ الكفاءات، مُواكبة التّطوّر وجذب أكاديميّن وطُلّاب محلّيين ودُوليّين (تصنيفات الجامعات العالميّة، ماذا تعرف عنها؟، ٢٠٢٣). استطرادًا، يُبنى المجتمع المتطوّر والمتقدّم على المكانة العلميّة الأكاديميّة من حيث نسبة الأكاديميّين وسُمعتهم الّتي تحدّد التّصنيف محليًّا وعالميًا. وبالتّالي تسعى المؤسّسات التّعليميّة جاهدةً للبقاء بصورة جيّدة من النّاحية الأكاديميّة والعلميّة. وتصبو للوصول إلى المستوى المطلوب، وبالتّالي تتنافس وتتسارع لتتبوّأ أعلى المراكز محلّيًا ودوليًا.

من هنا نجد المجتمع الأكاديميّ خاضعًا لثقافة التّنافس والتّسارع على النّشر. ويتميّز هذا الأخير ب "انتشاره الواسع (Wide Distribution)، وإمكانيّة البحث فيه بسهولة (Searchability)، وإمكانيّة ربطه بغيره من الأبحاث ذات الصّلة، علاوةً على ذلك، قلّة كلفته المباشرة (Negligible Direct Cost)، للمستفيدين منه" (مصطفى، ٢٠١٦).

وإذا طرحنا السؤال عن الثغرات التي تحدّ من الوصول إلى مستوى التصنيف، من الممكن القول أنّها موجودة وترتبط بعدّة عوامل، كفقدان روح البحث الجماعي، عدم تحفيز البحث العلمي معنويًا وماديًا، حاجز اللّغة الإنجليزيّة، تحديد الجامعات على أنّها تعليميّة وليست بحثيّة. وقد تسعى بعض الجامعات إلى تحسين التصنيفات من خلال التعامل مع باحثين أجانب.

في المقابل، يوجد عدّة إستراتيجيّات تعتمدها الجامعات العربيّة لبلوغ مستوى التصنيف. أهمّها: التحفيز الماديّ والمعنويّ على البحث العلميّ المُبتكر، تأمين المصادر والمراجع والإحصاءات الحديثة، توفير الاشتراكات في الدوريّات العلميّة العربيّة والأجنبيّة بالإضافة إلى الاطلاع على الإصدارات الحديثة لدور النشر العربيّة والأجنبيّة، تنمية الخُبُرات من خلال الحُضور والمُشاركة في المؤتمرات والندوات، التشجيع على الترجمة والنشر وإلزام الباحث سنويًا ببحث واحد، توطيد العلاقة بين الجامعات ومواقع الإنتاج والاقتصاد. واعتماد مركز التقويم الأكاديميّ في الكليّات للتقييم الداخليّ ولتجاوز العقبات وإيجاد الحلول المناسبة، أيضًا مواكبة التكنولوجيا مع الحفاظ على الهُويّة (محمود، ٢٠١٤).

٨. منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج البحث الميدانيّ

منهج المسح الميدانيّ وتحليل الإحصاء، وكان ذلك من خلال دراسة المسار بشكلٍ استطلاعيّ واستكشافيّ عبر البحث الشّامل على الدّراسات والأبحاث بصيغة (PDF) في المجلّات العلميّة المتخصّصة (Research Gate, Google Scholar, Academia.edu) المنشورة على شبكة الإنترنت عبر استخدام محرّكات البحث (أفريم، ٢٠٢٣).

مجتمع الدراسة وعيّنتها

نُحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على النظريّات المستخدمة حاليًا في بناء السُّمعة الرّقميّة، كنظرية الممارسة الاجتماعية ونظريّة التسويق الرّقميّ.

وانطلاقاً من ذلك، سنتناول حالة خاصة كعينة لنرى مدى تتطابق النظريات مع الواقع الفعليّ. وقد اعتمدنا على أكاديميّي كليّة الإعلام في الجامعة اللّبنانيّة لنرى ما هي سُمعَتهم الرّقميّة وكيفيّة بروزهم أو تمظهرهم من خلال هُويّتهم الرّقميّة-العلميّة في ظلّ التّحوّل الرّقميّ الّذي نشهده حاليًا، كعيّنة.

وبناءً عليه حدّدنا الدّراسة على الشّكل التّالي: مراقبة الأبحاث

المنشورة بين سنة ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ على الويب وعبر الأدوات البحثيّة التّالية: ملاحظة الحضور الرّقميّ للأساتذة وقياس المعاني المُقتَبَسة والمُقتَبِسة، ومراقبة نشرهم وعدد اقتباساتهم عبر مواقع: (Academia.edu , ResearchGate , Google Scholar) للتّأكّد منها بالشّكل العلميّ الصّحيح.

جمع البيانات وتحليلها

استخلاص النِّسب المئويّة من خلال الرّسوم البيانيّة

النّسبة المئويّة للأكاديميّين الّذين يمتلكون ملفّات شخصيّة

رسم بياني رقم ١

النّسبة المئويّة للأكاديميّين الّذين يملكون ملفّات شخصيّة على ResearchGate, Google Scholar, Academia.edu

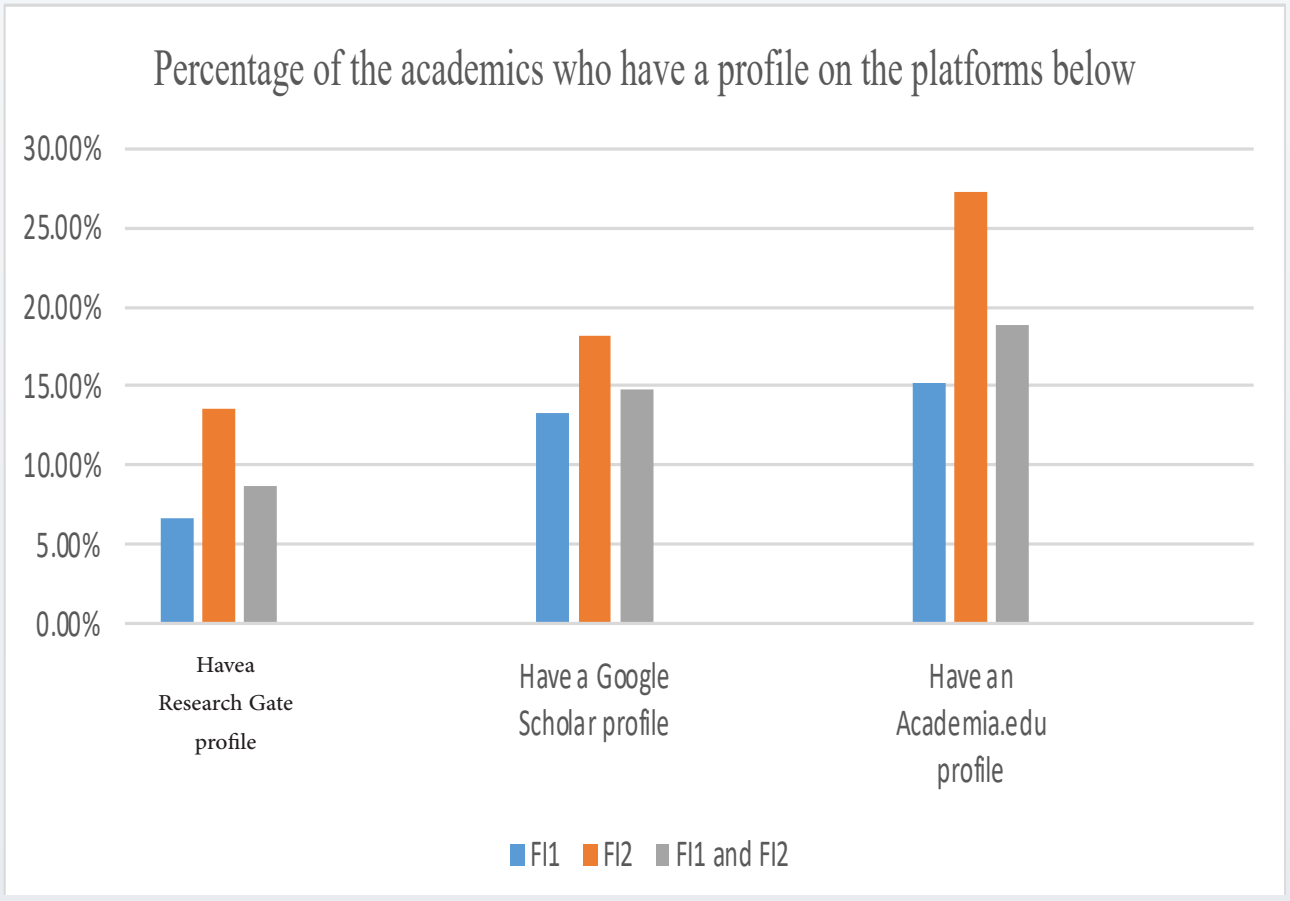

بحسب هذا الرّسم البياني تبيّن لنا أنّ نسبة الحضور على (ResearchGate) في كليّة الإعلام بلغت ٨,٧٢ %. أمّا على (Google Scholar) فقد وصلت نسبة الأكاديميّين الّذين يملكون ملفّاتٍ شخصيّة في الكليّة إلى ١٤,٧٧%. وارتفع المعدّل على (Academia.edu) إلى ١٨,٧٩%.

١ هو موقع ويب للتواصل الاجتماعيّ للأكاديميين والباحثين. يسمح موقع الويب لمستخدميه بإنشاء ملفّ تعريف وتحميل أعمالهم وتحديد مجالات اهتمامهم. مميّزاته
تصفّح شبكات الأشخاص الّذين لديهم اهتمامات مماثلة.
استخدام النظام من قبل الباحثين لمشاركة الأوراق ومراقبة قراءتها وتأثيرات الورق وتم قياسها بواسطة مقاييس أكاديمية الخاصة.
متابعة العلماء أو البحث في مجالات محدّدة.

٢ هو موقع لشبكة اجتماعية مجّانية موجّهة للباحثين من جميع التخصّصات وتهدف الى توفير قاعدة بيانات مجّانيّة لمشاركة البحوث العلميّة والأسئلة في كافّة الاختصاصات. مميّزاته:
تحميل ملفّات الخاصة بأبحاثك بصيغة (PDF) مع مراعاة حقوق النشر.
تستطيع الوصول الى الباحثين الذين يقوم بالاستشهاد بأبحاثك عندما يكونون مسجّلين بالموقع.
التواصل مع الباحثين وطلب البحوث مباشرةً منهم أو إرسال الأسئلة.
الإجابة عن الأسئلة في الاختصاص والحصول على أجوبة من الخبراء في المجال.

٣ جوجل سكولار أو الباحث العلمي الخاص بجوجل. هو محرك بحث خاص بالمؤلفات العلمية والأكاديمية. الاقتباسات على الباحث العلمي من جوجل تسمح للمؤلفين برصد الاقتباسات الموجهة نحو مقالاتهم. يمكنك أن تعرف من قام باقتباس نصوص من المنشورات الخاصة بك وماهي النصوص التي قام باقتباسها، إذ تحلّل نتائج ذلك عبر رسم بياني لتطور الاقتباسات على مر الزّمن وحساب إحصائيّات مختلفة تتعلّق بها.

النّسبة المئويّة للأكاديميّين الفعّالين على المنصّات العلميّة

رسم بياني رقم ١. النّسبة المئويّة للأكاديميّين الفعّالين على (ResearchGate, Google Scholar, Academia)

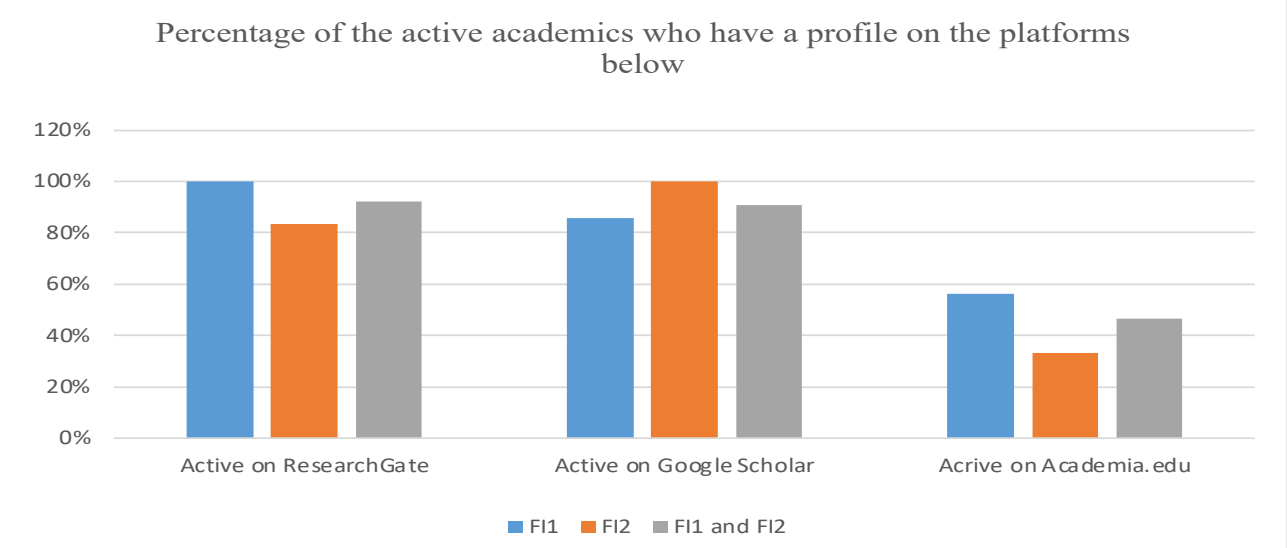

نسبةً للرّسم البياني السّابق الّذي يُبرز مدى حضور الأكاديميّين على المنصّات العلميّة، تَبيّن لنا أنّ نسبة المُشاركة والفعّاليّة في كليّة الإعلام، ونقصد بذلك كميّة النّشر، بغضّ النّظر عن نوع المنشورات، بلغت ٩٢,٣١%. أمّا على (Google Scholar) فقد وصلت نسبة المُشاركة في الكليّة إلى ٩٠,٩٠%. واختلفت النّتائج المئويّة على (Academia.edu) حيث بلغت نسبة الفعاليّة ٤٦,٤٣%.

عدد مرّات تنزيل النّصوص الكاملة ومرئيّة البيانات الوصفيّة للأكاديميّين على (ResearchGate)

رسم بياني رقم ٢. عدد مرّات تنزيل النّصوص الكاملة ومرئيّة البيانات الوصفيّة للأكاديميّين على (ResearchGate)

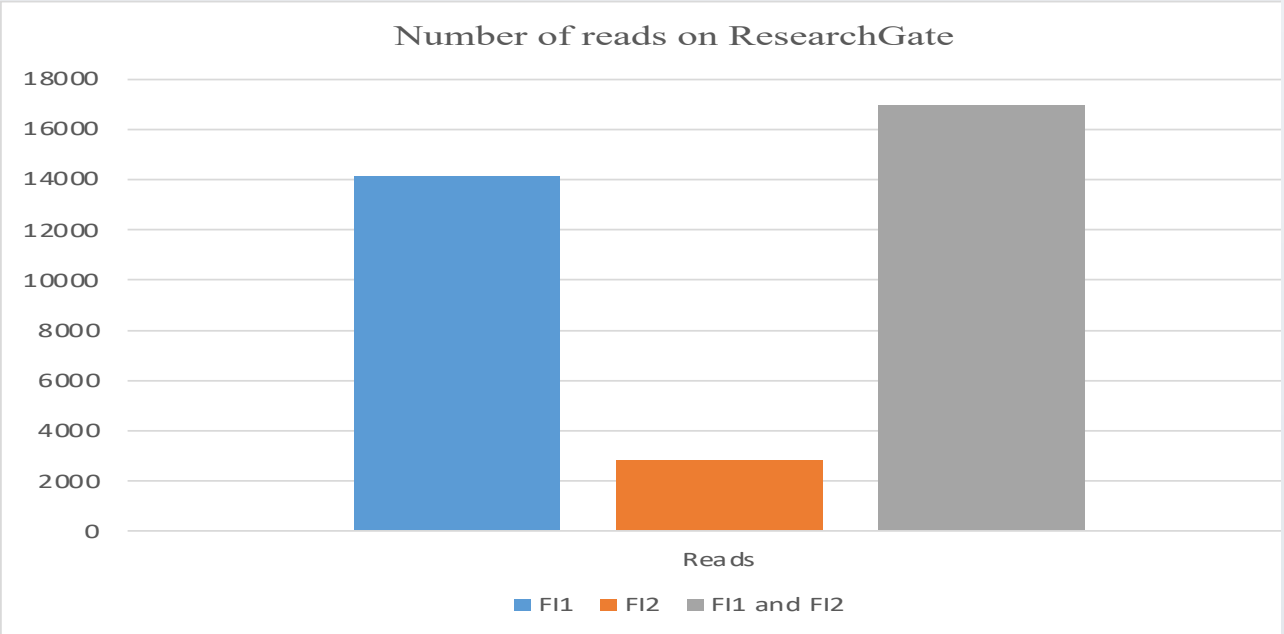

أظهر هذا الرّسم البياني العدد ١٦٩٤٩ مرّة على (ResearchGate) والمقصود مجموع عدد مرّات تنزيل النّصوص الكاملة ومرئيّة البيانات الوصفيّة لأكاديميّي كليّة الإعلام.

تقييم الأكاديميّين على (Google Scholar)

رسم بياني رقم ٣. مقياسَي ال (h–index) وال (i10–index) للأكاديميّين على (Google Scholar)

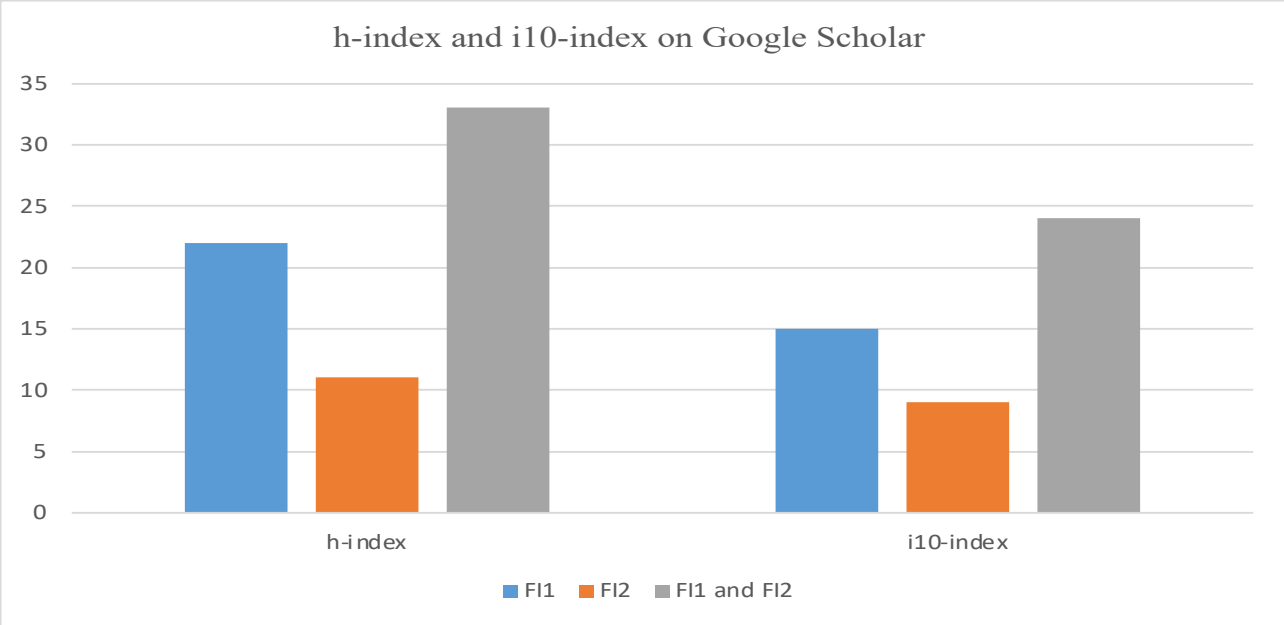

يوضح لنا هذا الرّسم البياني مقياسَي ال (h–index) وال (i10–index) لأكاديميّي كليّة الإعلام، حيث بلغ مجموع ال (h–index) في كليّة الإعلام ٣٣ وال (i10–index 24. بينما الرّسم البياني الأخير (رقم ٥) فقد بيّن لنا عدد مرّات مرئيّة البيانات الوصفيّة لأكاديميّي كُليّة الإعلام حيث بلغ مجموع عدد مرئيّة البيانات الوصفيّة ٤٢٤٢ مَرّة.

مرئيّة البيانات الوصفيّة على (Academia.edu)

رسم بياني رقم ٤. عدد مرّات مرئيّة البيانات الوصفيّة للأكاديميّين على (Academia.edu)

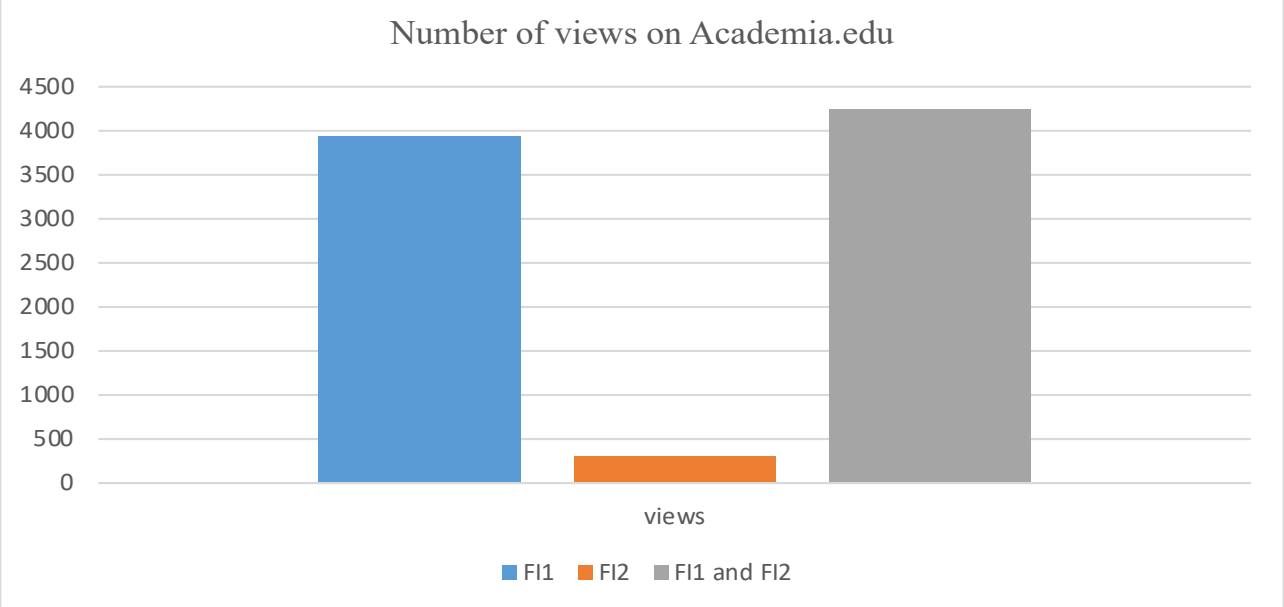

تبيّن لنا من خلال الرّسوم البيانيّة السّابقة أنّ حضور الأكاديميّين وتفاعلهم على المنصّات العلميّة، كذلك الأعداد والنِّسب المئويّة، كانت مُتفاوتة حينًا ومُتقاربة حينًا آخر. ممّا يعني أنّ الحضور من خلال المِلفّات الشّخصيّة على المِنصّات له علاقة بالتّفاعل عبر النّشر. كذلك نوع المنشورات من الممكن أن يكون له علاقة بالأعداد والنّسب المئويّة. إضافةً إلى ذلك، قد تختلف جميع النّتائج من منصّة إلى أُخرى.

٩. نتائج الدراسة

إدراك أكاديميّي كليّة الإعلام في الجامعة اللّبنانيّة مهاراتهم في البيئة الرّقميّة رغم أنّ ممارسات البعض منهم تعكس قصورًا في توظيف هذه الإمكانات، ضعف التّسويق الذّاتي لدى البعض ووجود ظاهرة التّمظهر الأكاديميّ على مواقع التّواصل، ولجوء بعض الأكاديميّين إلى إعادة تدوير ما كُتب بهدف الحصول على مُشاهدات.

كما إنّ حضورهم وتفاعلهم على المنصّات العلميّة الّتي استخدمناها في دراستنا، يخضع لمدى تفاعلهم عبر النّشر، كذلك نوع المنشورات. وقد يحدث تغيّرات بين منصّة وأُخرى وبذلك ممكن أن تختلف النّتائج.

إنّ سرعة الثّورة الرّقميّة فرضت وجود هُويّة رقميّة مرنة وديناميكيّة ممّا أوجب الرّضوخ والبقاء تحت سقف هُويّة تتكيّف على مواقع إلكترونيّة. من هنا، تتناقض الهُويّة الأصليّة وتبقى مُقيّدة ضمن قِيَم يفرضها المجتمع التّقليديّ مع الهُويّة الرّقميّة، تتعارض مع الحقيقة ويسهل إدارتها، وترتكز على مجتمع افتراضي حرّ.

١٠. تحليل النّتائج

أتت النّتائج نسبيّة على حسب عدد الأساتذة غير الحاضرة على شبكات التّواصل بالرّغم من أنّ عددًا لا يُستهان به موجود في المجلّات العِلميّة.

ولكن من الممكن أن تكون هذه المجلّات غير مُتاحة رقميًا وغير مرئيّة من محرّكات البحث الّتي عملنا عليها. في المُقابل ظهر لنا أنّ بعض الأكاديميّين لديهم حضور رقمي ولكن من خلال عرض كلّ ما يُكتب ويُنشر بغضّ النّظر إذا ما كان ذلك مقالات بحثيّة علميّة يُقتبس منها، وذلك حسب عمليّة التمظهُر الرقميّ الّذي يُعاني منه الجميع. فهي تُبيّن لنا أنّها عبارة عن عروض تقديميّة وتقارير، أيّ كلّ ما يُكتب يُنشر وذلك بهدف الحصول على نسبة مُشاهدات عالية، والتي تُشكّل رأس المال الاجتماعي بحسب «بورديو»، ص ١١.

باتت ظاهرة التمظهُر الأكاديمي، بناءً على المفهوم الّذي ورد في المقدّمة ص ٤، موجودة على مواقع التّواصل دون اتّباع قوانين النّشر. وذلك لأسباب عديدة ك «حثّ الجامعات على النّشر المُكثّف ممّا يؤدّي إلى إعادة تدوير ما كُتب واللّجوء أحيانًا إلى التّرجمة والاقتباس والانتحال.» (مراد، ٢٠١٤).

فالجامعات تُصنّف كما بات معروفًا على عدد المنشورات، كما ذكرنا مسبقاً. ولاحظنا أيضًا أنّ عمليّة التّسويق الذّاتيّ لدى بعض الأكاديميّين ضعيفة والأرجح أنّها ناتجة عن عدم معرفة أو عدم اهتمام. وهذا ما عرضه «كوتلر» عن التسويق الاجتماعي، ص ١٢.

وفي المُقابل، رصدنا أساتذة لديهم منشورات علميّة كثيرة، وعدد كبير من الاقتباسات ونسب عالية من المشاهدات والـ (h-index) والـ (i10-index)، مقياسَي التثمين والمقارنة اللّذين تمّ تعريفهما ضمن أهميّة الدراسة، ص ٧.

وبرزت خبرتهم في التّسويق الذّاتي أيضًا، فقد حضروا بقوّة على جميع منصّات المجلّات العلميّة وهم حقًا جديرون بالتّقدير وأهلاً بانتمائهم إلى كليّة الإعلام ورفع صيتها العلميّ. وهذا ما يتوافق مع «كوتلر» أيضًا ضمن مهارات التعلّم الذاتيّ حيث السعي إلى تحقيق الميزة التنافسيّة المُستدامة، ص ١٢. إضافةً إلى مواكبة التقنيّات الرقميّة من خلال تطبيق إستراتيجيّات التسويق الرقميّ الّذي يتطابق مع ما ذكره العازمي، ص ١٣.

١١. الخاتمة

مع تطوّر النّشر الإلكترونيّ نحن اليوم أمام "انزلاق تقنيّ". وقد ساعدت المعلوماتيّة في انتشار الدّيمقراطيّة التّفاعليّة ومنحت الحقّ للجميع بالكتابة والنّشر (مراد، ٢٠١٥). وحتّم هذا الأخير أساليب من المُمكن أن تُصنّف على أنّها غير شرعيّة حسب حقوق المُلكيّة الفكريّة المُعتمدة في العالم. كظاهرة الإنتحال العلميّ وكتابة ما هو مكتوب، وخرق حرمة معايير الأمانة العامّة للبحث العلميّ.

فكّك العالَم الافتراضي الهُويّة المحليّة وأصبح الفرد مزدوج الهُويّة، عندها برز تحدّي الموازنة بين هُويّتين الأصليّة الثابتة والرّقميّة الدّيناميكيّة. إضافةً إلى "الأفراد الإنترناتيّون" الّذين يتمظهرون، نقلاً عن داود جفافلة، لتشكيل "الذّات الإنسانية المرغوبة" فيبنون هُويّتهم عدّة مرّات لجذب "الأصدقاء الافتراضيين". وبناءً عليه يتقمّص هؤلاء الأشخاص "الأدوار الافتراضية" و"الهُويّات المتعدّدة" ليتكيّفون مع العالم الافتراضي. وهذا ما يفصلهم عن العالم الواقعي ويوصلهم إلى مرحلة الغرابة (صحراوي و جفافلة، ٢٠٢٢).

بروز خاصّيّة التّجدّد في استمراريّة النّشر على المنصّات العلميّة المحكمة لدى عيّنتنا مع العِلم أنّ قسمًا كبيرًا منها، حضوره الرّقميّ خجول على المنصّات الّتي عملنا عليها تخلق السّمعة الجيّدة بيئة تشغيل إيجابيّة وتؤمّن روابط مُستدامة. إضافةً إلى أنّها تحقّق الميزة التّنافسيّة والنّمو المؤسّساتيّ الّذي يخوّلها إلى أن تُصنّف. غير أنّ التّصنيف يؤمّن تراتبيّة الجامعة ويُظهر نقاط قوّتها [1] (Li, Shankar, & Tang, 2009). إن استقامة البحث العلميّ توازي درجة التزام الباحث بالقِيَم الأخلاقيّة وعدم انتهاك حُرمة معاييرها. وبناءً عليه، يتوجّب على الباحث "إرجاع الحق إلى أهله

1 Research outlined that one of her priorities is to reinforce quality assurance of higher education, which will entail a thorough analysis of international quality indicators, as well as the impact of global ranking.

وتوثيق مصادره توثيقاً يتّسم بالدّقة والأمانة، وألّا ينسب إلى نفسه ما ليس له حتى و لو كان شيئًا قليلاً" (جوهر، ٢٠١٩).

١٢. التوصيات

في ظلّ التّنافس الأكاديميّ، من المفترض بالجامعات العربيّة المُحافظة على معايير أدائها وجودتها، وتجنّب التّمظهر الرّقميّ كي تُحصّن سمعتها وتُحسّن صورتها وتكون قدرة على المنافسة محلّيًا ودوليًا، وتتأهّل للتّصنيف. وبالتّالي يجب أن تفهم واقع الأكاديميّ في بيئة عمله، تحقّق له المطالب والحاجات وتستوعب الصّعوبات والمشاكل الّتي تحول دون انخراطه في حقل العالم الرّقميّ أو حتى حضوره الخجول فيه. كما عليها أن تُقيّم وتقيس سمعتها حاضرًا وترصد تغييرات هذه السّمعة، وذلك من خلال خطّة استراتيجيّة تضعها، تسعى لتنفيذها استعدادًا للمستقبل.

من جهّة ثانية، وجب على الأكاديمي أن يكون أهلاً ووفيًا للمؤسّسة الّتي ينتمي إليها. فيحسّن أداءه وإنتاجيّته، يسعى جاهدًا للحفاظ على مهنيّته ومصداقيّته ومكانته العلميّة، يحترم أخلاقيّات البحث العلميّ الّذي يؤدّي إلى الابتكار. إذ عليه أن يكون مبتكرًا ومُبدعًا في كتاباته وأبحاثه الورقيّة قبل الولوج في عالَم الرّقميّات. بمعنى آخر وكما ذكر خالد الأحمد في كتابه "شمسو" أنّه عليه البقاء تحت سقف الرّقابة الذّاتيّة (الأحمد، ٢٠١٩، ص ٢٥).

بعدها، يجب أن يكون على دِراية ويَعي أهميّة التّرويج الذّاتي في المجلّات العلميّة كي ينسجم مع التّغيير دون أيّ طمس أو تلوين لهُويّته الرّقميّة. وكلّ ذلك يؤدّي إلى بناء علاقات جيّدة تعزّز الثّقة وتفتح بابًا للتّسويق، تسويق علاقات مبنيّة على معرفة وخبرة، وبذلك يُشاع صيته وصيت المؤسّسة التّعليميّة إلى العلن.

المصادر

الأحمد، خالد صدقي. (٢٠١٩). «شسمو»: ملامح الهُويّة الرّقميّة. جملون. https://www.academia.edu/44641964

أفريم، أليـن (2023). السُّمعة الرّقميّة وثقافة التَّمَظهُر لدى الأكاديميّين في ظلّ التّحوّل الرّقميّ: كليّة الإعلام في الجامعة اللّبنانيّة نَموذجًا (2017 – 2023) [رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية].

البدري، سامي عادل (2003). الشخصية: تمظهرات الزيف والحقيقة. http://www.arabpsynet.com/Documents/DocSamiPersonality.pdf

بكري، سعد علي الحاج (2022، 24 تشرين الثاني). الهُويّة الرّقميّة بين التّعدّد والتّوحيد. https://www.aleqt.com/2022/11/24/article_2437471.html

تيتبيرت، سعاد (2017، أيلول). الإنتاج العلميّ لأساتذة علم المكتبات والتّوثيق على الويب في الجزائر: دراسة مقارنة. Cybrarians Journal، (47)، 1–24. https://search.mandumah.com/Record/851836/Details

ثابت، مصطفى، & حاجي، حنان (2023). تمظهرات الهُويّة الرّقميّة المضطربة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ألف: اللغة والإعلام والمجتمع (Alef Langues, Médias, Société)، 10(1)، 103–126. https://www.asjp.cerist.dz/index.php/en/article/218052

حسين، نصير علي (2017). السرقة العلمية (Plagiarism) والتعرف على برامج كشف الانتحال الأدبي (الاستلال الإلكتروني) للبحوث العلمية. Lark، 1(24)، 93–110. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss24.474

يوستادي (2023). تصنيفات الجامعات العالمية، ماذا تعرف عنها؟ https://www.youstudy.com/ar/study-abroad-guide/rankings

حمّادي، أودي (2012). نظرة إلى معايير تصنيف الجامعات في العالم. https://www.researchgate.net/publication/235218401

حمداوي، جميل (2023). المفاهيم السوسيولوجية عند بيير بورديو. https://www.alukah.net/culture/0/83422

خليفة، سهام محمّد عبد الفتّاح خليفة (2022). الإسهام النّسبيّ للهُويذة الأكاديميّة في التّنبّؤ بكلّ من إعاقة الذّات والطّفو الأكاديميّ لدى طلّاب الجامعة. المجلّة التّربويّة، 102(102)، 789–856. https://www.researchgate.net/publication/364654704

رقيق، ليلة، بن الدين، الزبير، مباركي، هاجر، وموفق، طيب شريف (2022). حماية الحقّ في السُّمعة [رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر]. https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/7052

الشّاعر، صالح (2015، 5 شباط). سبل منع الإنتحال العلمي والتّزوير بجامعاتنا العربيّة. https://www.academia.edu/10757661

الشريف، عبد الله محمد (1996). مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

الشّمري، محمّد عوض جارالله (2017). التّسويق الرقميّ ودوره في تعزيز الصّورة الذّهنيّة للمنظّمة [رسالة ماجستير، جامعة كربلاء]. https://www.researchgate.net/publication/333005152

صادقي، رينا (2023). التسويق 3.0 [مداخلة في ندوة ثقافية حول «نظريات فيليب كوتلر الجديدة للتسويق»، الجامعة الأمريكية في الكويت]. https://www.alraimedia.com/article/245800

صحراوي، جهاد، & جفافلة، داود (2022، 14 حزيران). الهُويّة الرّقميّة وإشكاليّة التّعبير عن الذّات في العالم الرّقميّ. مجلّة الرّسالة

والدّراسات والبحوث الإنسانيّة، 7(4)، 337–348. https://search.mandumah.com/Record/1299687/Details

صلي، ليلى يوسف محمّد، & العربي، أحمد عباده (2022، 7 كانون الثاني). الهُويّة الرّقميّة: النّشأة والتّعريف والمعايير الفنّيّة. المجلّة العلميّة بكليّة الآداب، 46(2022)، 888–904. https://jartf.journals.ekb.eg/article_261433.html

الصديقي، سعيد (2016). التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية. سلسلة محاضرات الإمارات، (201)، 71. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة. https://www.academia.edu/30179061/التصنيف_الأكاديمي_الدولي_للجامعات_العربية_الواقع_والتحديات

الصّوراني، غازي (2021، 14 نيسان). بيير بورديو (1930–2002). الحوار المتمدّن، (6869). https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=715435

طلحة، مسعودة (2020). الهُويّة الرّقميّة: مأزق الاستخدام والخصوصيّة. مجلة التغير الاجتماعي، 5(2)، 133–154. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132440

العازمي، خالد ظاهر عبيد (2022، أيّار). آليات تعزيز إدارة التسويق التعليمي الإلكتروني في الكويت: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. مجلّة كليّة التّربية، 38(5)، 247–286. https://mfes.journals.ekb.eg/article_257541.html

عاشور، ياسين (2022). جاك لاكان والواقع المُخيّب. مجلّة الفلق الإلكترونيّة، (124). https://www.alfalq.com

علي، وليد محمد عبد الحليم (2021). تحسين السُّمعة الإستراتيجيّة للمدارس الابتدائيّة في ضوء بعض التّصنيفات العالميّة للتّعليم. مجلّة جامعة الفيّوم للعلوم التّربويّة والنّفسيّة، 12(15)، 38–116. https://search.mandumah.com/Record/1230852/Description

غرايبه، فوزي، دهمش، نعيم، الحسن، ربحي، عبد الله، خالد أمين، & أبو جبارة، هاني (1977). أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة. https://waqfeya.net/book.php?bid=11811

كريب، إيان (1999). النّظريّة الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس (محمّد حسين غلوم، ترجمة). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمود، خالد صلاح حنفي (2016، 31 آذار). قراءة نقديّة لأوضاع الجامعات العربيّة في التّصنيفات العالميّة. مجلّة نقد وتنوير، (٤)، ١٢٧–١٦١. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-654749

محمود، ناجي عبد السّتّار، & صالح، رائد مهدي (2019). دور التّصنيف العالميّ في تعزيز السّمعة الأكاديميّة. مجلّة تكريت للعلوم الإداريّة والاقتصادية، 15(46)، 152–169. https://www.iasj.net/iasj/download/c7e3c29a76eeb4dd

محمود، ولد محمد عيسى محمد (2014، أيلول). آليّات تحسين أداء الجامعات العربيّة في التصنيفات العالميّة. مجلّة الماليّة والأسواق، 1(1)، 25–50. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26233

مراد، غسّان (2014). الإنسانيّات الرّقميّة: ترويض اللّغة في سبيل معالجتها آليًا وتساؤلات في ثقافة التّكنولوجيا من أجل طرح علوم إنسانيّة جديدة. بيروت: شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر. الهاشمي،

حميد (2008، أيلول – كانون الأول). نظريّة الهُويّة الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليّات المهاجرة إلى البلدان العربيّة: مناقشة علميّة وتكييف نظري. دراسات، (22–23)، 1–29. https://www.researchgate.net/publication/343392092

مصطفى، جمال بن مصطفى بن محمد (2016). العوامل المؤثرة في النشر العلمي في الأوعية الإلكترونية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية من وجهة نظرهم. المجلة التربوية، 30(119)، 275–310. https://search.mandumah.com/Record/772295

مراد، غسّان (2015، 6 تشرين الأول). سلطة النّشر دمّرتها التّقنيّة ولكن. جريدة الحياة. https://www.researchgate.net/publication/283008289

مراد، غسّان (2017، 12 نيسان). أفراد التواصل الاجتماعي بين مطرقة «التمظهر» وسندان الواقع. https://assakafat.blogspot.com/2017/04/blog-post_12.html

مراد، غسّان (2019). دهاء شبكات التّواصل الاجتماعي وخبايا الذّكاء الاصطناعيّ. بيروت: شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر

مراد، غسّان (2023، يوليو). التّقنيّات الرّقميّة: ديكتاتوريّتا الوقت والسّرعة. مجلة البحرين الثّقافيّة، 113(30)، 6–8. https://eser-vices.culture.gov.bh/bacaflipbook/

مراكشي، عبد الرحيم (2023، 4 يونيو). جان لاكان بين التّحليل النفسيّ والبنيويّ. https://psyarabic.com/جاك-لاكان-بين-التحليل-النفسي-والبنيوي-pd/

مهارات التعلّم الذاتي (2022). إحترف التسويق مع فليب كوتلر Philip Kotler. https://www.selflearningskills.com/2020/11/Philip-%20Kotler.html

Al-Mosawi, A. J. (2020, February 5). Scientific Productivity of Influential Pediatricians from Ten Arab Countries: ResearchGate Analysis. *Science World Journal of Biomedical Research and Reviews*, 1(1), 1-3. https://www.researchgate.net/publication/348812837

Al-Mosawi, A. J. (2022a, February 25). Super Elite Pediatricians from 146 Developing Countries: Researchgate Analysis. Journal *of Advances in Social Science and Humanities, 8*(5), 140-154. https://www.academia.edu/82143214

Al-Mosawi, A. J. (2022b, May 19). Academic Medical Leadership in Iraq: Researchgate Ranking. Journal of Advances in Soci*al Science and Humanities, 8*(4), 102-118. https://www.researchgate.net/

Kotler, P. (2022). Marketing 5.0. United Kingdom: Pearson.

Kotler, P., & Lee, N. R. (2011). *Social Marketing: Influencing Behaviors for Good* (4th ed.). New Delhi: Sage Publications.

Li, M., Shankar, S., & Tang, K. K. (2010). Why does the USA dominate university league tables? Studies in Higher Education, 36(8), 923-937. https://doi.org/10.1080/03075079.2010.482981

Lo, W. Y. W. (2014). University Rankings: Implications for higher educat*ion in Taiwan*. Springer Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-4560-35-1

Sangam, S. L., & Mogali, S. S. (2013). Mapping of Social Science Literature: A System Approach. Journal of Advances in librarianship, 4(2), 43-48. https://www.academia.edu/21010401

publication/361486694

Hirsch J. E. (2005). An index to quantify an individual's scientific research output. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 102(46), 16569–16572. https://doi.org/10.1073/pnas.0507655102

Ireri, A.M., Wawire, C.K., Mugambi, D.K., & Mwangi, C.N. (2015). Academic Identity Status Measure: Psychometric Properties when Used among Secondary School Students in Kenya. *International Journal of School and Cognitive Psychology, 2*(4), 1-8. https://www.researchgate.net/publication/293009006

Kavian Scientific Research Association. (2020, April 6). What is an H-index? What is *an H-index? Everything about the H Index*. https://www.academia.edu/43248600

دور اللُّغة العربيَّة في تعزيز الهويَّة والأمن الوطني: دراسة تحليليَّة في ظل التَّحدِّيات المعاصرة 1

محمود بن ناصر الصقري ١
١ جامعة نزوى، كلية الآداب والعلوم، m. alsaqri@unizwa. edu. om

المستخلص تهدفُ هذه الدِّراسة إلى تحليل العلاقة بين اللغة العربية، والهويَّة الوطنيّة، وتأثيرها على الأمن الوطني، مع التركيز على كيفيّة استخدام اللُّغة في التّصدّي للتّحدِّيات الثقافية والفكريّة المعاصرة، ويتمثل الهدف الرئيسي للدِّراسة في استكشاف الدور الذي تلعبه اللغة العربية في حماية الهويّة الوطنيّة وتعزيز الأمن الوطني، مع التركيز على الأبعاد الثّقافية والسياسيّة للغة، حيث تسعى إلى تقديم تحليل متعمِّق لدور اللغة العربية في مواجهة التحديات الأمنية، مثل التطرف الفكري والتَّحدِّيات الثقافية التي قد تهدِّد استقرار المجتمع العربي. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي من خلال استخدام تحليل المحتوى، حيث تم تحليل مجموعة من النُّصوص الرسميّة مثل الخُطب، والسِّياسات اللُّغوية والتربويّة في الدُّول العربيّة، بالإضافة إلى استعراض الأدبيّات المتخصِّصة في مجالي الهويّة الوطنيّة والأمن الوطني، وتم التركيز على استخراج المفاهيم الرئيسية وتحليل الرَّسائل التي تعزِّز الهويَّة الوطنيَّة والأمن الوطني من خلال اللغة. كشفت الدِّراسة عن الدُّور الحاسم والمهمّ للُّغة العربيّة في تعزيز الهويّة الوطنيّة ومواجهة التهديدات الثقافية والفكريّة المعاصرة، كما أظهرت أهميّة الحفاظ على اللُّغة العربيّة وتطوير السياسات اللُّغوية التي تدعم الهويّة الوطنيّة في مواجهة التحدِّيات التي تهدِّد الأمن الوطني. وتتميّز هذه الدِّراسة بكونها تركِّز على تحليل النُّصوص الرسميَّة والمحتوى المتعلِّق بدور اللغة في تعزيز الهوية والأمن الوطني، مما يقدِّم منظورًا جديدًا في مجال الدِّراسات اللغوية والأمنية، كما تعدُّ إضافةً قيّمةً للمجال الأكاديمي، من خلال تقديم إطار علمي يمكن الاستفادة منه في صياغة السياسات اللغوية والثقافية، لتعزيز الأمن الوطني في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية اللغة العربية؛ الهوية؛ الانتماء؛ الأمن الوطني؛ الثقافة العربية.

THE ROLE OF THE ARABIC LANGUAGE IN STRENGTHENING IDENTITY AND NATIONAL SECURITY: AN ANALYTICAL STUDY AMID CONTEMPORARY CHALLENGES

Mahmoud Nasser Al-Saqri 1
1 Nizwa University, College of Arts and Sciences, m.alsaqri@unizwa.edu.om

ABSTRACT This study aims to analyze the relationship between the Arabic language, national identity, and its impact on national security, with a particular focus on how language can be employed to confront contemporary cultural and ideological challenges. The primary objective is to explore the role the Arabic language plays in safeguarding national identity and enhancing national security, with special attention to the cultural and political dimensions of language. The study seeks to provide an in-depth analysis of the role of Arabic in addressing security threats such as ideological extremism and cultural challenges that may endanger the stability of Arab societies. The study adopts a qualitative methodology through content analysis, focusing on a selection of official texts, including speeches, language and educational policies in Arab countries, as well as a review of the relevant literature in the fields of national identity and national security. Emphasis will be placed on extracting key concepts and analyzing messages that reinforce national identity and security through the use of language. The study revealed the critical role that the Arabic language plays in strengthening national identity and confronting modern cultural and ideological threats. It also highlighted the importance of preserving the Arabic language and developing language policies that support national identity in the face of challenges threatening national security. What distinguishes this study is its focus on analyzing official texts and content related to the role of language in reinforcing both identity and national security. This offers a novel perspective within the fields of linguistic and security studies and serves as a valuable academic contribution by providing a scientific framework that can inform the development of linguistic and cultural policies aimed at enhancing national security in Arab countries.

KEYWORDS: Arabic Language; Identity; Belonging; National Security; Arab Culture.

تاريخ الاستلام: ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ القبول: فبراير ٢٠٢٥، تاريخ النشر: إبريل ٢٠٢٥

١. المقدمة

تشكِّل اللغة العربية أحد ركائز الهويَّة الوطنيَّة للدُّول العربيّة، حيث تعكس التراث الثقافي، والقيم المجتمعية، وتُساهم في توحيد أفراد المجتمع. وفي ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الدول العربية، مثل العولمة والتأثيرات الثقافية الخارجية، تزداد الحاجة إلى تعزيز دور اللغة العربية كوسيلة لحماية الهويَّة الوطنيّة، وضمان الأمن الوطني.

فلا ريب أن اللغة العربية بإمكانها أن تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل الهوية والانتماء لدى الناطقين بها، وتبعا لذلك فهي قادرة على أن تعزز الهوية الثقافية العربية، فتحمل في طياتها تاريخًا عريقًا وثقافة غنية، مما يساعد الأفراد على التعرف على تراثهم وهويتهم الثقافية وبناء روابط اجتماعية قوية وفاعلة بين الأفراد، وتخلق شعورًا بالانتماء إلى مجتمع العربي، فليست اللغة مجرد وسيلة للتواصل، بقدر ما هي عنصر حيوي فاعل يشكل هوية الأفراد ويعزز انتماءهم إلى ثقافتهم ومجتمعهم.

وغني عن البيان أن اللغة العربية يمكن اعتبارها من أبرز العوامل التي بإمكانها أن تعكس الهوية الثقافية والتاريخية للشعوب العربية وتعمل على تكريسها، ولعل ذلك من شأنه أن يلعب دورًا محوريًا ومركزيا في تعزيز «الانتماء الوطني وبث روح الوطنية وتكريس الأمن الوطني خاصة في ظل التحديات التي يمكن أن يشهدها العالم بكل متناقضاته» (الصادق، ١٩٩٩).

ولعل هذه الوظيفة المركزية من شأنها أن تجعل من عنصر اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل فحسب بقدر ما هي محاولة تجسيد للتراث والقيم والمبادئ التي بوسعها أن تجسّد تشكيل شخصية المجتمعات وهويتها الثقافية واللغوية والوطنية تكريسا للحس الوطني وتثبيتا للأمن والأمان (الصادق، ١٩٩٩) الذي يجب أن يتوفر للإنسان فلهذا الإنسان متطلبات وآمال بإمكانه أن يحاول رسم ملامحها في عصر مليء بالتحولات الجذرية والتطورات الفاعلة في مختلف المجالات مما جعل الكثير من المراقبين يسمونه بأنه عصر العولمة والتحولات الرقمية السريعة وانفتاح المجتمعات على بعضها بعض وتلاقح الثقافات وتحاورها فيما بينها (البحراوي، ٢٠٠٥).

ولعل هذه التحولات المتتالية والسريعة من شأنها أن تجعل من اللغة ولا سيما اللغة العربية من أوكد اهتماماتها أن تتدبر جملة من الترتيبات والبرامج والمشاريع من خلالها تكون قادرة على مجابهة التحديات والصعوبات والمعضلات الراهنة والمستقبلية (البحراوي، ٢٠٠٥) لما لهذه العراقيل من دور مركزي في التصدي لمختلف العراقيل من قبيل هيمنة اللغات الأجنبية وظهور وسائل التواصل الاجتماعي والغزو الثقافي الخارجي ورغبته في تكري هيمنته من خلال نشر لغته في مختلف أوساط المجتمع وتلك لا شك أنها وسائل متنوعة من شأنها أن تساهم في تآكل الهويات الثقافية. وبالتالي صوغ خطة مرتبة من شأنها تذليل الصعوبات ورأب الصدع حتى تتمكن اللغة من بلوغ الغايات المرسومة ومواصلة السير في سبيل رسم المسارات المنوطة بعهدتها (حمودي، ١٩٩٥) التي بوسعها أن تحول ضد بلوغ الغايات ورسم المسارات، تواجه اللغة العربية العديد من التحديات.

وتبعا لذلك فقد اهتمت هذه الدراسة بهدف رئيسي قوامه توخي الدراسة التحليلية والتأويلية من أجل تسليط الضوء على الدور الحيوي والمركزي الذي تؤديه اللغة العربية بكل ما تمتلكه من مخزون لغوي ومعرفي وثقافي في بناء الهوية الوطنية والعمل على تكريسها وإعادة هويتها، ولذلك كان لا بد لنا من الإجابة عن السؤال المحوري التالي، كيف يمكن أن تسهم اللغة العربية في تعزيز الأمن الوطني من خلال دعم القيم والمبادئ التي توحد المجتمعات وتساعد في مواجهة التحديات؟ (مصطفى، ١٩٩٩).

إن العمل على الإجابة عن هذا السؤال في اعتقادنا يعتبر لبنة أولى من خلالها نستكشف مختلف السياقات التي من خلالها نتبين تأثير اللغة العربية على الهوية الوطنية، لأننا من خلال ذلك سنتعرف على مختلف الآليات التي بواسطتها يتعزز هذا الدور ويكتمل ويكون عنصر إثراء وإغناء وانطلاقا منه سنستكشف السبل الضرورية التي بواسطتها يمكننا تدبر طرائق مواجهة هذه التحديات المعاصرة وكبح جماحها وتذليل صعوباتها (الفطناسي، ٢٠٠٥) تلك الصعوبات التي إذا ما بقيت دون مشاريع معرفية تتصدى لها ستكون سببا جوهريا في تهديد كيان اللغة واستمراريتها وتفتيت هويتها.

٢. مداخل إلى المصطلحات الأساسية

تعريف الهوية الوطنية والأمن الوطني

يمكننا القول بأن الهوية الوطنية هي مجموعة من الخصائص والميزات التي تميز مجموعة من الأفراد في دولة معينة، وتشمل العناصر الثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية.

وهذه الخصائص والميزات هي التي تكسب الأفراد صفة الانتماء إلى هذه الحضارة أو تلك فالهوية الوطنية من هذه الناحية يمكن اعتبارها ذلك المخزون الثقافي والحضاري والتاريخي الذي يميز الأفراد والأمم بعضها عن بعض ويمكن القول بأن هذه الهوية الوطنية تستبطن في ثناياها مجموعة من العناصر الأساسية وعلى رأسها عنصر اللغة باعتبارها آلية رئيسة للتواصل وسبيلا من خلاله نعبر به عن الانتماء الثقافي والتراثي والتاريخي والاجتماعي، ذلك أن التاريخ باعتباره مكونا لهذه الهوية الوطنية بوسعه أن يساهم في استنهاض الهمم وتشكيل ما يمكن تسميته بالوعي الاجتماعي الذي يؤسس بدوره لمقولة الانتماء. الأمة في تشكيل الوعي الجماعي والانتماء (السلامي، ٢٠٠٣).

وإذا كانت اللغة والتاريخ مقومات أساسية للهوية الوطنية فإن القيم والمعتقدات والعادات والتقليد تعتبر هي الأخرى من القيم الحضارية المشتركة التي بوسعها أن تكون مكونات جامعة بين مختلف الأفراد فتكسبهم ميزات وخصائص دينية وممارسات مخصوصة تجعلهم يتميزون عن غيرهم ويكتسبون هوية وطنية مختلفة عن غيرهم من الأفراد والأمم.

إن المقوم الديني واللغوي خاصة يعادان في اعتقادنا أحد أهم المكونات الأساسية في تشكيل مفهوم الهوية الوطنية باعتباره مفهوما إشكاليا مركبا لا ينهض على مقوم واحد وإنما تتجمع وتتآزر كل هذه المقومات لتشكل مفهوما مخصوصا للهوية، فلا يمكن أن نتحدث عن هوية وطنية على سبيل المثال دون التطرق إلى مختلف الرموز الوطنية من قبيل الشخصيات التاريخية والسياسية والاجتماعية والعلم والنشيد الوطني وهي رموز لا شك أنها تعبر دوما عن الولاء للوطن وتكشف عن ثراء المخزون الثقافي والوطني والديني والبطولي للأفراد والجماعات، ولا شك أن هذا المخزون المذكور من شأنه أن يكون من أبرز العوامل الأساسية التي ستعمل على تعزيز مفهوم الهوية الوطنية من خلال العمل على تعزيز الشعور بالانتماء والدعوة إلى الوحدة الاجتماعية والتكافل الفاعل بين مكونات المجتمع وهو أكمر نراه ضروري متى بنيت الوطنية الحق والتعلق الثابت بالوطن والاعتزاز بتراثه وتاريخه (المجيد، ٢٠٠١).

ماهية الأمن الوطني

أما المصطلح الثاني الذي نتعرض له بالتعريف فقوامه الأمن الوطني وهو تركيب نعتي تبدو طرفاه على قدر كبير من التآلف والتوحد فلا نكاد نفرق بينهما فلا مكان للأول دون الثاني ولعل المراد بالأمن الوطني هو تلك المجموعة من الإجراءات السياسية والاستراتيجيات المتبعة التي تتبناها الدولة الوطنية لحماية مصالحها وأراضيها وشعبها دفعا للتهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسات الدولة وأفرادها. وههنا لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الوطني ينهض على مجموعة من المعطيات الأساسية لعل أبرزها ما يمكن تسميته بالأمن العسكري وهو الذي يتولى العمل على حماية الدولة ومؤسساتها من التهديدات العسكرية الداخلية والخارجية، على نحو التدخلات والهجمات من قبل دول أخرى أو جماعات مسلحة.

تعمل على تقويض الأمن وزرع الفتن في المجتمع، هذا الأمن الذي وسمناه بالعسكري يقابله أمن آخر لا يقل عنه أهمية هو ما يعرف بالأمن الاقتصادي الذي يعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي وتوفير لقمة العيش للأفراد وبالتالي العمل على حماية الموارد الوطنية من الاستغلال. ولعل هذين المقومين الأساسيين متصلين شديد الاتصال بالأمن الاجتماعي الذي يتصل أساسا بضرورة الحفاظ على استقرار المجتمع ومنع الفوضى أو النزاعات الداخلية ومحاولة إيجاد حلول عملية لها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. هذا التدرج في الحديث عن الأمن الوطني يمكن أن يقودنا بالضرورة إلى ما يمكن أن نسميه بالأمن الثقافي وهو مكون على قدر كبير من الأهمية لكونه يعمل على حماية الهوية الثقافية والقيم الوطنية من التهديدات الخارجية أو التغيرات السلبية، فيذكيها ويعززها ويعمل على إثرائها والإضافة إليها (موسى، ٢٠٠٠).

إن الأمن الوطني بكل هذه التفريعات المذكورة يظل في جوهره قائما على تفاعل مختلف هذه الجوانب والبحث عن سبل تفعيلها وذلك لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وصولا إلى الأمن الوطني باعتباره جزءًا أساسيًا من السيادة الوطنية التي يجب أن تبنى على التسامح والوحدة والتفاعل المثمر بين مختلف مكونات المجتمع.

٣. أهمية اللغة العربية كعنصر من عناصر الهوية

جدير بالذكر في هذا المقام أن ننوه بدور اللغة العربية أهمية كمقوم أسي من مقومات الهوية الوطنية واعتبار من أول العناصر الأساسية في تكريسها والمحافظة عليها فلهذه اللغة مجموعة من الوظائف المركزية والفاعلة التي ما فتئت تنجزها غايتها المحافظة على الهوية وتعزيزها فاللغة وسيلة التعبير الثقافي من خلالها نعبر عن ثقافتنا وفنوننا وعاداتنا وتقاليدنا، ذلك أنه كل ما نشهده من أدب وشعر وفنون شعبية ومهرجانات ثقافية يندرج في سياق القيم المجتمعية والتاريخية التي تعمل اللغة على تثبيتها والإشادة بها ومن هذه الناحية يمكن اعتبار اللغة كائنا حيا ينمو ويتطور ويواكب كل المناسبات الثقافية ويحييها ويساهم بقسط كبير في نشرها والتعبير عنها وهي من خلال ذلك إنما تساهم في دفع الترابط الاجتماعي وتكريسه.

ولذلك أمكننا القول بأن اللغة يمكن أن تلعب دورا مهما في توحيد مكونا المجتمع مما يجعله متماسكا صلبا لا ينحني أمام الصعوبات والتحديات الخارجية، وذلك عائد في اعتقادنا إلى اللغة بما هي آلية مشتركة للتواصل مما يؤهلها لخلق روابط اجتماعية سميكة تسهم بقسط كبير في بناء الهوية الاجتماعية المترابطة والفاعلة في آن. كما تعمل اللغة على تكريس وظيفة نقل المعرفة ومن ثمة يمكن أن نعتبر أن اللغة العربية هي بمثابة الوعاء الذي يعمل على نقل المعارف ونشر الثقافات وتنشئة الأجيال على أنماط ثقافية ومعرفية متباينة ومختلفة.

إن اللغة من هذه الناحية مكون مهم ينطوي على تراث علمي وثقافي فاعل غني بمختلف ألوان المعارف في مختلف المجالات العلمية والثقافية وذلك جوهر الهوية ومكمن الانتماء الحضاري، غير أن مختلف هذه الجوانب الرئيسية التي ذكرنا لا يمكن أن تكون مكتملة دون ربطها بمختلف الجوانب الدينية والروحية إذ تعتبر اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم لعل هذا الامتياز هو الذي أهلها إلى أن تكون مكونا أساسيا من مكونات الهوية العربية والإسلامية على حد سواء (السمرائي،

١٩٩٢)، فاللغة العربية هي المكون الأساسي للهوية العربية والإسلامية، يؤكد ذلك استخدام العرب وسائر المسلمين للغة يوميا في مجالات العبادة وممارسة مختلف الطقوس الدينية إضافة إلى أنها هي اللغة الرسمية في بلاد المسلمين التي تستعمل في العملية التعليمية، ذلك أن التعليم بمختلف أصنافه يعتمد أساسا على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي تباشر بها مختلف الأنظمة التعليمية. وهي سبل لا شك أن بوسعها أن تحقق مزيدا من التآلف والوحدة وبناء هوية وطنية بين مختلف مكونات المجمع.

إن مختلف هذه الوظائف التي يمكن أن تنهض بها اللغة العربية، تلك التي أشرنا إليها سابقا، من شأنها أن تذكّي تاريخ الشعوب وترسّخ الذاكرة الجماعية، إذ تعمل اللغة العربية على حفظ تاريخ الشعوب العربية وتنقيته من الشوائب، كما تعمل على رصد عملية التوثيق الجدي والمتميز لكل ما يتعلق بالأحداث المهمة والقصص والحكايات والمناسبات الثقافية المهمة وهي وظيفة نزعم أن تقوي مختلف الروابط التاريخية والثقافية والدينية طالما توفر لأفراد المجتمع زاد كبير من الوعي الاجتماعي بوظائف اللغة وطرائق توظيفها (الكنفاني، ١٩٩٠).

إنّ اللغة العربية مكون رئيسي في تجذير الهوية الوطنية وتكريسها، ولما كان الأمر كذلك فهي لابد وأن تعمل على مواجهة مختلف التحديات، ففي ظل العولمة والتحولات العلمية والتكنولوجية السريعة التي أفرزت بدورها تغيرات ثقافية وتاريخية جديدة ، تظل اللغة العربية رمزا للهوية الوطنية ومكونا رئيسياً لها، لذلك وجب التمسك بها وحمايتها والدفاع عنها وابتداع طرائق علمية لتحديثها والإضافة إليها حتى تستطيع مواكبة العصر الحالي بكل تحولاته وتغيراته الجوهرية وبالتالي الحفاظ على مختلف خصوصياتها الثقافية وتكون بذلك قادرة على خوض غمار المنافسة بين مختلف اللغات الأخرى.

وذلك لا شك أنه مدعاة إلى تعزيز الفخر والانتماء الحضاري والاجتماعي والديني إلى حضارة عريقة ممتدة عبر الزمان، فاستخدام اللغة العربية من شأنه أن يعزز الشعور بالفخر والانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية فاستعمال اللغة بوسعه أن يساهم في ترسيخ القيم والمبادئ التي تعكس الهوية الوطنية وينميها، وبناء على ذلك فقد اعتبرنا أن اللغة العربية عنصرا جوهريا ومؤسسا في تشكيل الهوية الوطنية، حيث تساهم في الحفاظ على الثقافة والتاريخ والحضارة وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والمشاركة الجماعية في وجه التحديات المعاصرة التي يمكن أن تعيق مسيرة الأمم وتطورها.

٤. في رصد التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وعلى أصعدة متعددة لا شك أن اللغة العربية يمكن أن تواجه مجموعة من التحديات المعاصرة، لعل أبرزها وأكثرها حضورا هي المنافسة مع بقية اللغات التي تعرف انتشارا كبيرا على نحو اللغة الإنجليزية باعتبارها وسيلة للتواصل تسعى إلى الهيمنة على العالم متماشية مع هيمنة القوى العظمى ذلك أن تزايد استخدام اللغة الإنجليزية في المجالات العلمية والتكنولوجية في مجالات معرفية مختلفة واكتساحها لعديد الدول في عقر دارها يمكن أن يكون عاملا مؤثرا على استخدام اللغة العربية والتضييق عليها في مختلف المجالات ولا سيما التعليمية والثقافية والمعرفية.

كما تعدد اللهجات وتنوعها الذي يعرف انتشارا كبير ساهمت وسائل إعلام متعددة في نشره يمكن أن يكون من التحديات الكبرى الذي يهدد اللغة العربية (أركون، ١٩٩٦)، فانتشار اللهجات المحلية واستخدامها في وسائل التواصل الاجتماعي والذي أصبح ظاهرة لافتة للانتباه من شأنه أن يؤدي إلى تراجع استخدام الفصحى وتلاشيها في بعض الأحيان والانزياح بقواعدها النحوية والصرفية عن مسارها الصحيح.

وعلى صعيد آخر يمكن أن يكون للأمية وانتشارها دور كبير في تلاشي اللغة العربية وضعفها وخفوت صوتها فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمحو الأمية وتذليلها ومحاولة إيجاد حلول لها تظل نسبة الأمية في مختلف الدول العربية مرتفعة مما يعني غياب العملية التعليمية ودور اللغة العربية المركزي في تعليم الأفراد وذلك من شأنه أن يؤثر على تعليم اللغة العربية وتدبر طرائق استخدامها.

وبالعودة إلى الطفرة النوعية التي بلغها العالم في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والمحتويات الرقمية فإن اللغة العربية تفتقد إلى قلة المحتوى العربي على الإنترنت مقارنة بالمحتوى بلغات أخرى، مما يؤدي إلى ضعف الموارد التعليمية والترفيهية المتاحة باللغة العربية وهو ما يستوجب الإلمام بمختلف الطرائق العلمية والتكنولوجية التي تعمل على تحسين المحتوى وتفعيله وجعله مواكبا لمتطلبات العصر.

وفي العلاقات بين مختلف الثقافات يمكن للغة العربية أن تواجه مختلف التغيرات الثقافية في ظل الانفتاح على الثقافات الأخرى وما ينتج عنها من تأثيرات عالمية وإقليمية لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على طرائق استخدام اللغة وآليات استعمالها ويحد من مجالات انتشارها ويعمل على تغيير نمط تفاعلها وتفكيرها ويسبب تغيرات متعددة في المفردات والأساليب كما أن عملية التعليم والتعلّم وطرق تدريس اللغة العربية في مختلف المؤسسات التربوية يكون عملا غير ذي جدوى متى لم يسند إلى كفاءات معرفية متدربة وواعية وجدية مما يستدعي مزيدا من التأهيل والتدريب على طرائق

التدريس وأصوله ومواكبة أهم النظريات التعلمية في مجال تدريس اللغة العربية. ذلك أن طرائق تدريس اللغة العربية والتعرف على قواعدها قد تحتاج إلى تحديث وتجويد لتكون أكثر جذبًا وملاءمة لاحتياجات الطلاب في العصر الحديث شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى. وتجدر الإشارة ههنا إلى مختلف هذه التحديات على أهميتها تتطلب جهودًا معرفية وعلمية من جميع الجهات الاجتماعية والسياسية والثقافية المعنية للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز استخدامها في مختلف المجالات من خلال العمل على إيجاد حلول جوهرية تتلاءم مع مختلف الصعوبات المطروحة.

٥. اللغة العربية كلغة رسمية ووسيلة للتواصل.

أ. اللغة وسيلة التواصل والتعبير

تعدّ اللغة العربية كغيرها من اللغات العالمية وسيلة من وسائل التواصل وتبعا لذلك فهي تلعب دورًا حيويًا ورئيسيا كلغة رسمية ووسيلة للتواصل في العالم العربي والإسلامي فهي تعبر عن هويتهم الثقافية إذ تعتبر رمزا لهويتهم العربية والإسلامية، وهي بذلك تعكس تاريخهم وتراثهم وثقافتهم بما يتضمنه من أحداث مهمة ومناسبات دينية وثقافية تخبر عن ثراء ثقافتهم وحسن مكانتهم بين مختلف الأمم والشعوب ولذلك حرصت مختلف الدوائر الحكومية والسياسية على جعل اللغة العربية على جعل اللغة العربية لغة رسمية في كل المؤسسات ولا سيما التربوية منها ومن ثمة فهي تستخدم في مختلف الحكومات والمؤسسات الرسمية، وهو سبيل من شأنه أن يعزز من مكانتها كلغة قانونية وإدارية. كما تستعمل اللغة العربية كأداة تواصل بين مختلف الدول والمؤسسات الحكومية إذ تسهل عملية التواصل والتفاهم بينهم (الحسني، ٢٠٠٠.

وهو سبيل أيضا يمكن أن يسهم في وحدة هذه الشعوب وتعاطفها وتعاونها كما حرصت هذه الدول العربية على أن تكون اللغة العربية أداة تعليمية في مختلف المؤسسات التربوية في المدارس والجامعات مما سيساهم في تعزيز المهارات اللغوية والثقافية لدى الطلاب ويجعلهم يمتلكون مختلف الأدوات اللغة وطرائق استعمالها والتعرف على مسارات تقعيدها ومعرفة الضوابط التي تحكمها.

وقد سعت هذه المؤسسات التربوية إلى استعاء التراث الديني وتدبر طرائق توظيفه من خلال التعويل على اللغة العربية لغة القرآن الكريم وهو ما جعلها لغة مركزية بها تستقيم الحياة الدينية والثقافية لسائر المسلمين في كامل ربوع المعمورة.

ولما بلغت اللغة العربية مستوى العالمية وشاعت وانتشرت في مختلف دول العالم كان على المهتمين بهذه اللغة والعاملين على المحافظة على الهوية الوطنية أن يعملوا على استعمال اللغة وتوظيفها في وسائل الإعلام وصناعة محتويات إعلامية تضمن استمرارها وشيوعها في مختلف المحافل الدولية مما جعلها تهيمن على عدد كبير من وسائل الإعلام ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما أهلها إلى أن تكون فاعلة في عملية تشكيل الرأي العام ونشر مزيد من المعلومات تعلي من شأنها وتبيّن قدراتها في الألفاظ والجذور والكلمات والتراكيب والدلالات.

وفي سياق متصل بأهمية اللغة العربية ومنزلتها كان لا بد من توجيه اللغة العربية إلى مصاف الابتكار والتكنولوجيا إذ بالرغم من التحديات، والصعوبات المتعددة فإن هناك جهود متزايدة لتطوير المحتوى الرقمي باللغة العربية، مما يساعد على تعزيز استخدامها في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وهو مجال وجب على اللغة العربية خوض غماره ومعرفة تحدياته حتى تصل إلى أكبر عدد من المتكلمين بها. وتستطيع التأقلم مع مختلف المتغيرات العالمية والإقليمية، مما يساهم في بقائها كوسيلة فعالة للتواصل في مختلف المجالات المعرفية والعلمية.

ب. تأثير اللغة على الثقافة والعادات والتقاليد

لما كان للغة العربيَّة دور متميز في تعزيز الهويَّة والأمن الوطني فإن هذه اللغة وجب عليها أن تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الثقافة والعادات والتقاليد لدى الناطقين بها والمتكلمين بها على حد سواء. وتبعا لذلك فقد تباينت مجالا تأثير اللغة العربية وتنوعت بل أننا في كثير من الأحيان لا يمكن حصرها وتتدبر مواطن تأثيرها، ولعل من أبرز مظاهر تأثيرها نذكر نقل المعرفة ذلك أن اللغة العربية إضافة إلى كونها وسلة تواصل هي وسيلة نقل للمعرفة والتراث الثقافي، فبواسطتها ومن خلالها تنتقل القصص والأساطير والعادات والتقاليد والأمثال الشعبية والحكايات المثلية وتتوارث من جيل إلى جيل ومن قبيلة إلى قبيلة ومن دولة إلى دولة ومن شعب إلى شعب وهو ما يكرس الهوية الوطنية ويثبّتها ويكسبها هوية مميزة وبالتالي المحافظة على هوية ثقافية مخصوصة (العمرري، ١٩٩٣).

إنّ نقل المعرفة ههنا عمل ثقافي وحضاري على قدر كبير من الأهمية فمن خلاله يتم التواصل لكنه تواصل تدعمه الهوية وتثريه لكونه نابع من تلك المكونات الحضارية التي تمتلكها اللغة العربية، إن هذا التراسل والتلاقح الذي تحدثه اللغة العربية بين مختلف مكوناتها وتعمل على نشره من شأنه أن يساعد على نشر القيم والتعبير عنها ومحاولة استلهامها، ذلك أن اللغة العربية بإمكانها أن تعكس مختلف القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي يحملها مجتمع معين فالكلمات والمصطلحات المستخدمة على سبيل المثال بإمكانها أن تعبّر عن المنزلة الثقافية لمفاهيم وعراقتها وتعددها وتنوع معجمها اللغوي والدلالي التي تتصل اتصالا وثيقا بالقيم العربية الأصيلة من قبيل الكرم والضيافة والشجاعة والبطولة وغير ذلك كثير.

ولعل من تجليات تأثير اللغة العربية نذكر ما يمكن تسميته بالتفاعل الاجتماعي إذ تلعب اللغة العربية دورًا مهما ومؤسسا في تحديد كيفية تفاعل بين الأفراد في المجتمع وتيسير طرائق التواصل بينهم وهي تفاعلات تواصلية يمكن رصدها من خلال العادات والتقاليد والقيم المشتركة إذ غالبًا ما تتجلى هذه التفاعلات التواصلية في مستويات لغوية متعددة ومتنوعة في أشكال التواصل شتى، على نحو ما نعرفه من التحيات والتهاني في المناسبات ولعل هذا التوجه التفاعلي والتواصلي كفيل بأن يعزز مختلف الروابط الاجتماعية وينميها ويحافظ على استمراريتها.

إنّ هذا الاستمرار والتواصل بين مكونات المجتمع من خلال أفراده سيكون من أبرز ثمراته المجالات الإبداعية والثقافية من قبيل الإقبال على الفنون والآداب فلا ننسى أبدا أن اللغة العربية هي أيضا وسيلة تعبير عن مختلف الفنون والأدب والشعر وغيره حيث تُستخدم اللغة لكتابة الشعر، والروايات، والمسرحيات، وكل ما يتعلق بمختلف المجالات الإبداعية لتعبر بذلك عن مواطن الابداع والابتكار في مختلف الفنون الأدبية (العبداني، ٢٠٠٣) وهو عمل لا شك أن يخدم الهوية الوطنية ويذكيها ويضمن استمراريتها وتفاعلها مع بقية اللغات والأمم.

٦. في العلاقات بين الهوية والانتماء

الهوية والانتماء

لا شك في وجود تلك العلاقة المتينة بين مفهومي الهوية والانتماء باعتبارهما مكونان أساسين يجب توفرهما لدى الأفراد في المجتمع بل أننا يمكن أن نعتبر منذ البداية أن الهوية شرط للانتماء، فكل فرد توفرت له هوية مخصوصة يصبح بإمكانها أن يتحدث عن انتمائه إلى ذلك المجتمع الذي يتمتع بهويته المتميزة عن هويات الآخرين. إن اللغة العربية من أبرز المكونات التي من شأنها أن تساهم في تشكيل الهوية الجماعية للأفراد فتمنحهم إياها ذلك أن استخدام اللغة العربية أو أي لغة من اللغات يمكنها من تعزيز الشعور بالانتماء إلى مجتمع معين أو ثقافة معينة طالما أنه تمسك بلغته وعاداته وتقاليده.

هذه الهوية الوطنية في علاقتها بالانتماء يجب ألا تتأثر بالتغيير الثقافي الذي يحصل بين الفينة والأخرى فمع مرور الزمن، يمكن أن تؤدي التأثيرات الخارجية إلى إدخال تغييرات في اللغة، لذلك وجب على المهتمين باللغة العربية أن يعملوا على مسايرتها واللحاق بها ومعرفة مواطن التغيير لأن ذلك من شأنه أن يعكس تغييرات في الثقافة والعادات ويطور مستوى التفاعل مع الثقافات الأخرى، كما أنه بإمكانه أن يُدخل مفاهيم جديدة في تلك اللغة تعكس تلك التغيرات، إن مقولتي الهوية والانتماء يظلان عنصرين أساسيين من خلالهما يكون الانطلاق للمحافظة على اللغة والهوية وتكريس الانتماء (المكرازي، ٢٠١٠).

هذا الانتماء يتجسد أيضا من خلال توظيف الرموز والتقاليد المتعارف عليها بين أفراد المجتمع وقد شاعت هذه الرموز الثقافية في الأهازيج والأغاني والعادات الاجتماعية ومختلف الطقوس الدينية، والطريف في الأمر هو هذه الطرائق في التعبير عن هذه الرموز، فهي كثيرا ما تخضع لأسلوب لغوي معين مما يخبر عن هوية وانتماء الأفراد إلى أطر اجتماعية ولغوية بعينها ، كل ذلك من شأنه أن يجعل من اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل والتعبير بقدر ما هي جزء أساسي ومركزي من نسيج الثقافة والعادات والتقاليد التي تتميز بها الشعوب وتعبر بها عن هويتها وانتمائها لكون هذه الطقوس على تنوعها وتعددها يمكنها أن تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الإنسانية وبالتا ي جعل الأفراد يشعرون بفخر الانتماء.

دور اللغة العربية في التعبير عن القيم والمبادئ الوطنية

يمكننا القول بأن اللغة العربية تلعب دورًا أساسيًا في التعبير عن مختلف القيم والمبادئ الوطنية بل وتعمل على إسنادها والمحافظة عليها ولذلك أشرنا سابقا إلى أن اللغة بإمكانها أن تكون مكونا يعبر الهوية ويعززها باعتبار أن اللغة العربية تمثل الهوية الثقافية والوطنية للشعوب العربية، وهي تبعا لذلك تعكس تاريخهم وتراثهم الثري وتقاليدهم الموغلة في القدم ، فاللغة من هذه الناحية تستبطن مختلف المفردات الوطنية وسجلات القول المختلفة وتتضمن كذلك عديد المصطلحات والكلمات والمفردات التي تعبر عن القيم الوطنية، مثل الحرية، الكرامة، العدالة، والمقاومة، مما يسهم في تعزيز الوعي الوط ي.

كما يمكن أن تستخدم اللغة للتعبير عن العواطف والمشاعر فتلجأ إلى النصوص الشعرية والقصصية والسردية عموما، لذلك لا غرابة أن نجد العديد من الشعراء والكتاب كثيرا ما يسارعون في كتاباتهم للتعبير عن معاني الفخر والمدح والانتماء الوطني وذلك من شأنه تعزيز الروح الوطنية وإذكائها.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن توظيف الخطابات السياسية واستخدام اللغة العربية للتعبير عن مختلف المناسبات الوطنية والأحداث السياسية ذات العلاقة بالوطن والمواطن لكونها تلعب دورا هاما في توجيه الرأي العام وتعزيز المبادئ الوطنية (البورسعيدي، ١٩٩٥). كما تتبلور اللغة العربية ضمن الفنون والموسيقي وطرائق توظيفها إذ تستخدم في الأغاني والأهازيج والمسرحيات والأعمال السينمائية التي تعبر عن القيم الوطنية فتستلهم الهمم وترفع من شأن الوطن وذلك لا شك أنه مدعاة للفخر وتكريس الانتماء لدى المواطنين، مما يعزز من شعور الفخر والانتماء لدى المواطنين لكونه يقوّي علاقتهم بدولتهم وتاريخها.

بهذا، إن هذه السبل من شأنها أن تجعل من اللغة العربية قادرة على إظهار قدرتها على التعبير عن القيم والمبادئ الوطنية لدى أفراد المجتمع، وتساهم بقسط وفير في مزيد زرع الوعي الوطني وتجذير الانتماء لدى الأفراد والجماعات في المجتمع العربي والمساهمة في تشكيل الهوية الوطنية المنشودة.

٧. التوصيات

في ضوء النتائج المتوصّل إليها، تبرز الحاجة الملحّة إلى تبنّي سياسات لغوية وثقافية شاملة على مستوى الدول العربية لتعزيز دور اللغة العربية في كل مناحي الحياة وتأصيل الهوية الوطنية. إنَّ مواجهة تحدّيات العولمة والانفتاح الرقمي تستدعي خططًا استراتيجية تدعم استخدام العربية في التعليم والإعلام والثقافة والسياسة وغيرها من المجالات. فهذا التكامل في السياسات من شأنه ترسيخ مكانة اللغة العربية كلغة جامعة لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز الشعور بالانتماء والولاء الوطني، وبالتالي الإسهام في تعزيز الوحدة الوطنية والأمن القومي.

وتؤكّد الدراسة أنّ تفعيل هذه السياسات اللغوية يمثل حجر الزاوية في حماية الهوية أمام التأثيرات الخارجية، خاصة في ظل هيمنة بعض اللغات الأجنبية ووسائل الإعلام الحديثة التي قد تُضعف التمسّك بالثقافة المحلية. وتوصي الدراسة صُنّاع السياسات بوضع أطر عمليّة للحفاظ على سيادة اللغة العربية في الفضاء العام والمؤسسي. ويشمل ذلك سنّ تشريعات وأنظمة تلزم باستخدام العربية في المؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية، على نحو ما أوصى به بعض الباحثين بضرورة وجود قانون يحافظ على سيادة اللغة العربية في التعاملات الرسمية.

كما ينبغي تعزيز مناهج التعليم بكافة مراحله لتشمل محتويات تُنمّي الهوية الوطنية، وتعزز مكانة اللغة العربية كلغة تعليم وبحث علمي. كما يُقترح تطوير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين والإعلاميين والمسؤولين عن المنصات الرقمية بهدف الارتقاء بالكفاءة اللغوية وأساليب توظيف العربية في الخطاب العام. ومن الضروري أيضًا دعم المبادرات الثقافية التي تحتفي باللغة والتراث، كإقامة المهرجانات والندوات والمسابقات التي تشجع الأجيال الصاعدة على الاعتزاز بلغتهم الأم، والتفاعل معها بشكل إيجابي.

هذه الإجراءات مجتمعةً ستساعد في تحصين الجبهة الداخلية ثقافيًا ولغويًا، وتجعل اللغة العربية حاجزًا منيعًا في وجه محاولات طمس الهوية أو اختراقها. ومن جهة أخرى، توصي الدراسة بضرورة مواكبة التطورات التقنية والرقمية؛ لضمان حضور فاعل للغة العربية في العصر الحديث. فعملية التحديث اللغوي باتت مطلبًا ملحًا، عبر تحديث المصطلحات العلمية والتقنية واستحداث طرق إبداعية لإدماج العربية في التقنيات والعلوم المعاصرة. لذا، يتعيَّن على المؤسسات الأكاديمية ومجامع اللغة العربية في الدول العربية التعاون لابتكار حلول فعّالة تمكن اللغة العربية من المنافسة في المجالات كافّة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعليم الإلكتروني ومنصّات التواصل الاجتماعي.

إن تعزيز المحتوى العربي على الإنترنت ودعم الأبحاث في مجال معالجة اللغة العربية تقنيًا يشكّل جزءًا مهمًا من هذه الجهود. وأخيرًا، تؤكد الدراسة أن تبنّي هذه التوصيات بسياسات واضحة ورؤية بعيدة المدى سيسهم في صون الهوية الوطنية وتعزيز الأمن الوطني من خلال ترسيخ لغة الضاد كركيزة أساسية للوحدة الثقافية والاجتماعية.

٨. الدراسات المستقبلية

انطلاقًا من الإدراك بأن واقع اللغة العربية وهويتها الوطنية يواجه تحديات متجددة بفعل التطورات العالمية الراهنة، تبرز الحاجة إلى دراسات مستقبلية معمَّقة تستكشف أبعادًا جديدة لهذا الموضوع.

لقد أظهرت التحولات المتسارعة، كالعولمة والتقدّم التكنولوجي وانتشار المنصّات الرقمية، تأثيرات مباشرة على استعمال اللغة العربية ومكانتها بين أبنائها، مما يطرح تساؤلات بحثية تتطلب اهتمام الباحثين. عليه، تدعو الدراسة المؤسّسات البحثية والأكاديمية إلى مواصلة استقصاء العلاقة الديناميكية بين اللغة والهوية والأمن الوطني في ظل هذه المتغيرات، بغية تزويد صُنّاع القرار بالمعطيات اللازمة لوضع سياسات مرنة وفعّالة.

إنَّ مقاربة هذا الموضوع بعيون بحثية متعددة التخصصات (الاجتماعية والتربوية والتقنية) باتت ضرورية لفهم التحديات الناشئة وفك تشابك عناصرها. وعليه، تقترح الدراسة في هذا السياق عدة محاور للبحث المستقبلي تتناول تطوير اللغة العربية والتحديات المحيطة بها.

أولًا: دراسة سُبل تحديث اللغة العربية وإثراء معجمها؛ لمواكبة العلوم والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك آليات توليد المصطلحات الجديدة وترجمتها، ودور المجامع اللغوية في توحيد المصطلحات العلمية. مثل هذه البحوث ستساعد في تعزيز قدرات العربية على التعبير عن مفاهيم العصر والتفاعل مع لغات أخرى دون فقدان هويتها.

ثانيًا: تحديات العولمة وتأثيرها على الهوية اللغوية تستدعي دراسات ميدانية ومقارنة؛ على سبيل المثال، بحث مدى تأثّر الأجيال الشابة بالثقافات واللغات الأجنبية في حياتهم اليومية، وانعكاس ذلك على انتمائهم للغتهم وثقافتهم. يمكن أن تشمل هذه البحوث استبيانات ومقابلات في دول عربية مختلفة لقياس اتجاهات الشباب نحو اللغة العربية مقابل اللغات العالمية، وتحليل نتائج سياسات التعريب أو التعليم ثنائي اللغة على الهوية الوطنية.

ثالثًا: يشكّل التحول الرقمي محورًا بحثيًا حيويًا، إذ ينبغي دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية على استخدام العربية والفصحى، وكيفية توظيف هذه الوسائل لتعزيز الهوية بدل إضعافها. يمكن للأبحاث المستقبلية تحليل الخطاب اللغوي على شبكات التواصل، ورصد ظواهر كاستبدال العربية باللهجات أو بالإنجليزية، واقتراح استراتيجيات لتعزيز المحتوى الرقمي العربي وجعله جاذبًا للأجيال الجديدة.

رابعًا: إن دور الإعلام التقليدي والرقمي في دعم الهوية الوطنية يتطلب دراسة متعمقة؛ فمن المفيد تحليل المضامين الإعلامية العربية وقدرتها على ترسيخ القيم الثقافية والوطنية، ودراسة تأثير البرامج التعليمية والترفيهية على اعتزاز الفرد بهويته.

خامسًا: ينبغي التوسّع في دراسة دور التعليم ومناهجه في بناء الهوية اللغوية والوطنية؛ سواء من خلال تقييم فعالية المناهج الحالية في تنمية الاعتزاز باللغة العربية، أو استقصاء أثر تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة على ارتباط الطلبة بلغتهم الأم. إن بحث هذه الجوانب سيوفّر رؤية أوضح حول أفضل الممارسات التربوية لتعزيز الهوية، مثل إدراج محتوى تاريخي وثقافي محلي في المناهج، أو تصميم برامج لغوية خاصة تربط اللغة بتراث المجتمع وقيمه.

ختامًا: تشدّد الدراسة على أن استمرارية البحث في هذه المحاور وغيرها ستضمن مواكبة اللغة العربية لتحولات العصر مع الحفاظ على جوهر الهوية الوطنية.

إنَّ بناء قاعدة معرفية رصينة حول العلاقة بين اللغة والهوية والأمن سيُعين صُنّاع السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم الأمن اللغوي والثقافي للمجتمع العربي. وعبر تشجيع التعاون البحثي بين الدول العربية وتبادل الخبرات والبيانات، يمكن توليد حلول مشتركة للتحديات المتشابهة.

٩. الخاتمة

إنَّ اللغة العربيَّة تمثل أحد أهم العناصر التي تسهم في تعزيز الهوية الوطنية والأمن الوطني، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية اليوم. فهي ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل هي حاملة للثقافة والتاريخ والقيم الوطنية. فالتحديات التي نواجهها، مثل العولمة، والانفتاح الثقافي، وكثافة انتشار المعلومات، تتطلب منّا تعزيز استخدام اللغة العربية في جميع مجالات الحياة: التعليم، الإعلام، السياسة، والثقافة. فالمحافظة على اللغة العربية وتطويرها يعزز الشعور بالانتماء ويكرس الهوية الوطنية، مما يسهم في تحسين الأمن الوطني عن طريق تعزيز الوحدة والتماسك بين أفراد المجتمع.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والسياسي يعزز من قوة الرسائل الوطنية ويجعلها أكثر فاعلية في مواجهة التحديات. لذا، فإن نشر الوعي بأهمية اللغة العربية، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في دعمها، هو أمر يتطلب منا العمل المشترك والرؤية الاستراتيجية من جميع الفئات.

في الختام، يمكن القول إن اللغة العربية ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي رمز للهوية الوطنية والقومية، وحاجة ملحة لتعزيز الأمن الوطني في وجه التحديات المعاصرة. لذا، يجب أن نبذل المزيد من الجهود في صون هذه اللغة وتعزيزها كسبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية.

المصادر

أركون، سلامة محمد (١٩٩٦). اللغة العربية والعولمة. قسنطينة، الجزائر: مكتبة علاء الدين الأبراشي.
البحراوي، محمد (٢٠٠٥). اللغة العربية: الكائن والمأمول (الإصدار دار عنابة للنشر والتوزيع). الجزائر.
البورسعيدي، سالم (١٩٩٥). ندوة اللغة العربية والتحديات. القاهرة: منشورات الإسكندرية.
الجعلاني، عبد المجيد (٢٠٠١). في تعلم اللغة العربية. حلب – دمشق: دار علاء الدين للنشر.
الحسني، فتحي الميساوي (٢٠٠٠). أسرار اللغة العربية. القنيطرة، المغرب: دار القنيطرة للنشر والتوزيع.
السمرائي، عبد الستار (١٩٩٢). أمجاد اللغة العربية. البصرة، العراق: دار الكتاب للنشر.
السلامي، نجيب الله (٢٠٠٣). مقدمات في اللغة العربية. المغرب: دار المغرب العربي للنشر والتوزيع.
الصادق، طارق محمد (١٩٩٩). مساهمات في اللغة العربية (الإصدار دار رسلان للنشر والتوزيع). صفاقس، تونس.
العبداني، نبيلة المكري (٢٠٠٣). اللغات الخالدة: العربية أنموذجا. الجزائر: دار أمير السروجي للنشر
الكنفاني، أبو حجاب مصطفى (١٩٩٠). اللغة العربية في فلسطين. مؤسسة حيفا للنشر.
المكرازي، سالم محمد (٢٠١٠). اللغة العربية والتحديات المعاصرة. فلسطين: دار زكريا الفرابي.
الميساوي، فتحي الحسني (٢٠٠٠). أسرار اللغة العربية. القنيطرة، المغرب: دار القنيطرة للنشر والتوزيع.
المكري، نبيلة العبداني (٢٠٠٣). اللغات الخالدة: العربية أنموذجا. الجزائر: دار أمير السروجي للنشر.
المصطفى، جواد محمد (١٩٩٩). اللغة كائن حي. الجزائر: دار المتحف الجزائري.
العمرري، محمد خليفة (١٩٩٣). مقالات في اللغة العربية. حلب، سوريا: دار الحوراني للنشر والتوزيع.
الفطناسي، حمد (٢٠٠٥). اللغة العربية والتعريب. الجزائر: دار لقمان للنشر والتوزيع.
موسى، سلامة (٢٠٠٠). اللغة العربية والإسلام. دمشق، سوريا: دار الفرابي للنشر والتوزيع.

mation influences [Master›s thesis]. Lund University.

https://lup.lub.lu.se/student-papers/search/publication/9070305

Trecek-King, M., & Cook, J. (2024). Combining different inoculation types to increase student engagement and build resilience against science misinformation. Journal of College Science Teaching, 53(1), 1-6.

Van der Meer, T. G., & Hameleers, M. (2024). Misinformation perceived as a bigger informational threat than negativity: A cross-country survey on challenges of the news environment. Harvard Kennedy School Misinformation Review.

Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policymaking. Council of Europe.

Jaakkola, M. (2020). Editor's introduction. Media and information literacy research in countries around the Baltic Sea. Central European journal of communication, 13, 146-161. https://doi.org/10.19195/1899-5101.13.2(26).1.

Serrano-Puche, J., Rodríguez-Salcedo, N., & Martínez-Costa, M. (2023). Trust, disinformation, and digital media: Perceptions and expectations about news in a polarized environment. El Profesional de la información. https://doi.org/10.3145/epi.2023.sep.1

search and Practice, 4(4), Article 24. https://doi.org/10.1145/3631615

Colliander, J. (2019). «This is fake news»: Investigating the role of conformity to other users› views when commenting on and spreading disinformation in social media. Computers in Human Behavior, 97, 202-215.

Colliver, C. (2024). Cracking the code: An evaluation of the EU code of practice on disinformation. Institute for Strategic Dialogue.

Daunt, K. L., Greer, D. A., Jin, H. S., & Orpen, I. (2023). Who believes political fake news? The role of conspiracy mentality, patriotism, perceived threat to freedom, media literacy and concern for disinformation. Internet Research, 33(5), 1849-1870.

Dragomir, M., Rúas-Araújo, J., & Horowitz, M. (2024). Beyond online disinformation: Assessing national information resilience in four European countries. Humanities and Social Sciences Communications, 11(1), 1-10.

Dumitrache, V., & Popa, B. (2022). How the fake news and disinformation impact national security: Case study from the COVID-19 pandemic. Military Science Universe Journal.

Englmeier, K. (2021). The role of text mining in mitigating the threats from fake news and misinformation in times of corona. Procedia Computer Science, 181, 149-156.

European Commission. (2022, June 16). The strengthened code of practice on disinformation. https://test2.disinfocode.eu/wp-content/uploads/2023/01/The-Strengthened-Code-of-Practice-on-Disinformation-2022.pdf

Fee, J. P. (2021). Resilience against the dark arts: A comparative study of British and Swedish government strategies combatting disinformation [Unpublished manuscript].

Firdaus, N., Jumroni, J., Aziz, A., Sumartono, E., & Purwanti, A. (2024). The influence of social media, misinformation, and digital communication strategies on public perception and trust. The Journal of Academic Science, 1(3), 131-138.

Harcup, T., & O›Neill, D. (2017). What is news? News values revisited (again). Journalism Studies, 18(12), 1470-1488.

Humprecht, E., Esser, F., & Van Aelst, P. (2020). Resilience to online disinformation: A framework for cross-national comparative research. The International Journal of Press/Politics, 25(3), 493-516.

Law, J. (2023). Building mental resilience against disinformation: An experiential futures case study. Journal of Future Studies.

Lee, T. (2019). The global rise of «fake news» and the threat to democratic elections in the USA. Public Administration and Policy, 22(1), 15-24.

Lo Sardo, D., Brugnoli, E., Gravino, P., & Loreto, V. (2024). From Trust to Disagreement: disentangling the interplay of Misinformation and Polarisation in the News Ecosystem.

Monteith, S., Glenn, T., Geddes, J., Whybrow, P., Achtyes, E., & Bauer, M. (2023). Artificial intelligence and increasing misinformation. The British Journal of Psychiatry, 224, 33 - 35. https://doi.org/10.1192/bjp.2023.136.

Myers, N. (2021). Information sharing and community resilience: Toward a whole community approach to surveillance and combatting the «infodemic». World Medical & Health Policy, 13(3), 581-592.

Newman, N., Fletcher, R., Eddy, K., Robertson, C. T., & Nielsen, R. K. (2023). Reuters Institute digital news report 2023. Reuters Institute for the Study of Journalism. https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/digital-news-report/2023

Nyhan, B., & Reifler, J. (2019). The roles of information deficits and identity threat in the prevalence of misperceptions. Journal of Elections, Public Opinion and Parties, 29(2), 222-244.

Ognyanova, K., Lazer, D., Robertson, R. E., & Wilson, C. (2020). Misinformation in action: Fake news exposure is linked to lower trust in media, higher trust in government when your side is in power. Harvard Kennedy School Misinformation Review.

Pamment, J. (2020). The EU code of practice on disinformation: Briefing note for the new EU commission. Carnegie Endowment for International Peace.

Soetekouw, L., & Angelopoulos, S. (2024). Digital resilience through training protocols: Learning to identify fake news on social media. Information Systems Frontiers, 26(2), 459-475.

Sultan, K., & Zaman, A. (2023). A Study on Evaluating the Impact of Social Media›s Fake News on The Attitudes and Beliefs of a Society. International Journal of Social Science & Entrepreneurship. https://doi.org/10.58661/ijsse.v3i4.228.

Timm, C. (2022). Strategies and resilience against disinfor-

9. DISCUSSION

The IRFM synthesizes empirical evidence into an actionable framework for building institutional resilience against misinformation. Each component addresses specific vulnerabilities identified in the literature while incorporating successful practices from high-resilience nations.

The SRI' s emphasis on media market structure reflects findings from Austria and Finland, where diverse media ownership and strong public broadcasting correlate with higher resilience (Dragomir et al., 2024). The inclusion of democratic infrastructure metrics acknowledges the critical role of political polarization in institutional vulnerability, particularly evident in Spain›s experience with partisan pressures.

The ECS component builds on Finland›s successful media literacy model while addressing age-related vulnerabilities identified by Soetekouw and Angelopoulos (2024). The framework›s professional development metrics respond to evidence linking journalism standards to institutional resilience, addressing gaps identified in countries with less developed media professionalization.

The RMR' s multi-stakeholder approach incorporates lessons from Sweden' s comprehensive strategy (Timm, 2022), while addressing coordination challenges identified in the EU' s Code of Practice implementation (Pamment, 2022). The framework›s emphasis on detection systems responds to the evolving nature of AI-enabled misinformation threats identified by Cassar (2023).

The STQ component addresses the fundamental role of public trust, reflecting findings from cross-national studies showing correlation between institutional trust and misinformation resilience (Humprecht et al., 2020). The framework' s attention to community engagement responds to evidence that public participation strengthens institutional defense against misinformation.

However, implementation challenges remain. The framework' s effectiveness may vary in highly polarized environments with compromised institutional trust. Additionally, rapid technological evolution may require continuous adaptation of assessment metrics. Future research should focus on validating the framework' s effectiveness across different political and social contexts.

10. CONCLUSION

This study has developed the Institutional Resilience Framework Against Misinformation (IRFM) through systematic analysis of institutional responses to misinformation threats. The framework integrates structural, educational, response mechanism, and societal trust components, providing measurable metrics for assessing and building institutional resilience. Analysis reveals significant variation in institutional responses across nations, with Northern European countries demonstrating higher resilience through regulated media environments and strong democratic institutions. The framework addresses identified gaps in current approaches, particularly in coordinating multi-stakeholder responses and building public trust.

The IRFM›s primary contribution is its systematic approach to measuring and strengthening institutional resilience, incorporating successful practices from high-resilience nations while maintaining adaptability to local contexts. Future research should focus on framework validation across different political and social environments, particularly in highly polarized contexts where institutional trust faces significant challenges.

REFERENCES

Adeyemi, O. A., & Kisugu, O. A. M. (2022). Fake news its implication for national security in Nigeria. International Journal of Academic Multidisciplinary Research, 6(11), 54-59.

Amazeen, M. A. (2024). The misinformation recognition and response model: An emerging theoretical framework for investigating antecedents to and consequences of misinformation recognition. Human Communication Research, 50(2), 218-229.

Belova, G., & Georgieva, G. (2018). Fake news as a threat to national security. In International Conference Knowledge-Based Organization (Vol. 24, No. 1, pp. 19-22).

Calvillo, D. P., Garcia, R. J., Bertrand, K., & Mayers, T. A. (2021). Personality factors and self-reported political news consumption predict susceptibility to political fake news. Personality and Individual Differences, 174, Article 110666.

Cassar, D. (2023). The misinformation threat: A techno-governance approach for curbing the fake news of tomorrow. Digital Government: Re-

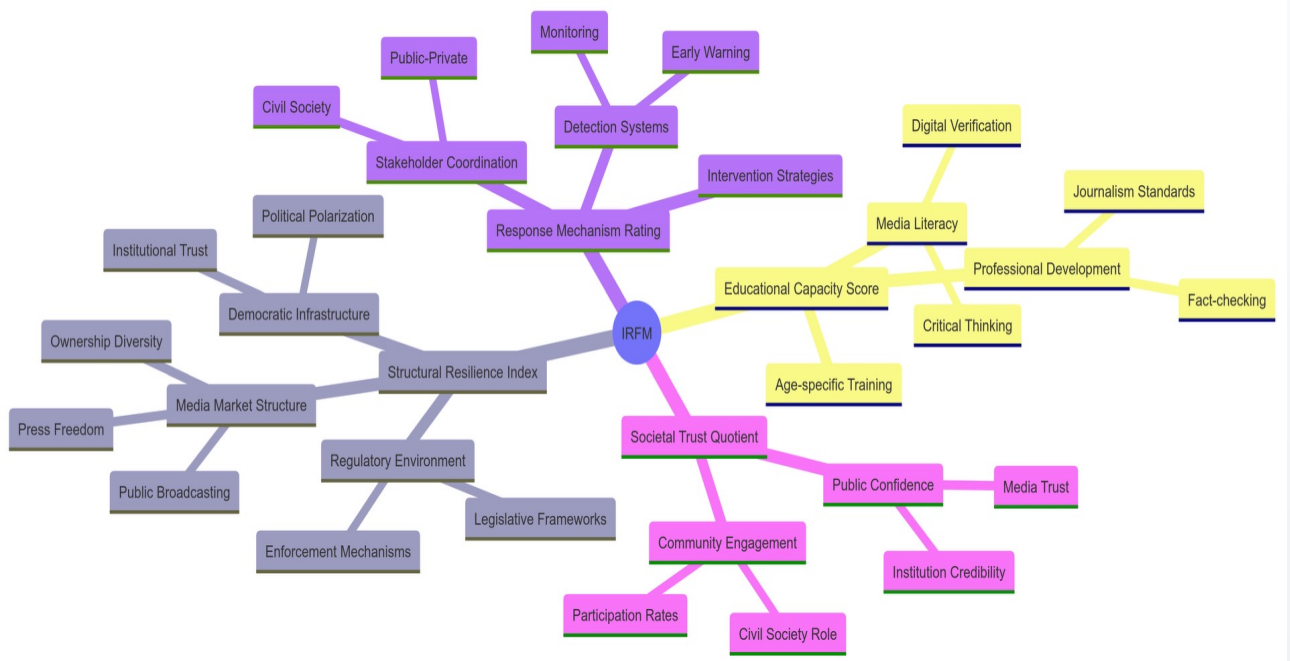

FIGURE 2. The proposed IRFM structure and components.

The IRFM comprises four integrated components:

1. Structural Resilience Index (SRI)
SRI measures three key elements:
- Media Market Structure: Assesses media ownership diversity and market concentration ratios based on evidence from Austria›s diverse media market (Dragomir et al., 2024). Includes metrics for public broadcasting strength and independence.
- Regulatory Environment: Evaluates legislative frameworks and enforcement mechanisms, incorporating lessons from the EU›s Code of Practice on Disinformation (Pamment, 2022).
- Democratic Infrastructure: Measures political polarization levels and institutional trust, reflecting findings on polarization›s role in misinformation vulnerability (Humprecht et al., 2020).

2. Educational Capacity Score (ECS)ECS evaluates:
-Media Literacy Programs: Measures critical thinking development and digital verification skills, based on Finland›s successful model (Dragomir et al., 2024).
- Professional Development: Assesses journalism standards and fact-checking protocols.
- Age-specific Training: Addresses varying vulnerability across age groups (Soetekouw & Angelopoulos, 2024).

3. Response Mechanism Rating (RMR) RMR examines:
- Detection Systems: Evaluates early warning indicators and monitoring protocols, drawing from Sweden›s comprehensive approach (Timm, 2022).
- Stakeholder Coordination: Measures public-private partnerships and civil society engagement effectiveness.
- Intervention Strategies: Assesses content moderation policies and counter-narrative capabilities.

4. Societal Trust Quotient (STQ) STQ measures:
- Public Confidence: Evaluates institutional credibility and media trust.
- Community Engagement: Assesses public participation and civil society involvement.
- Transparency Measures: Evaluates institutional communication effectiveness.

The framework implementation follows four phases:
Phase 1 - Assessment: Institutional evaluation using the four components
Phase 2 - Strategy Development: Priority identification based on assessment results
Phase 3 - Implementation: Coordinated deployment of identified strategies
Phase 4 - Evaluation: Impact measurement and strategy refinement.

Each component' s metrics are weighted based on empirical evidence from successful national models, particularly drawing from high-resilience countries identified in the literature. The framework provides both diagnostic tools for assessing institutional vulnerability and strategic guidance for building resilience against misinformation threats.

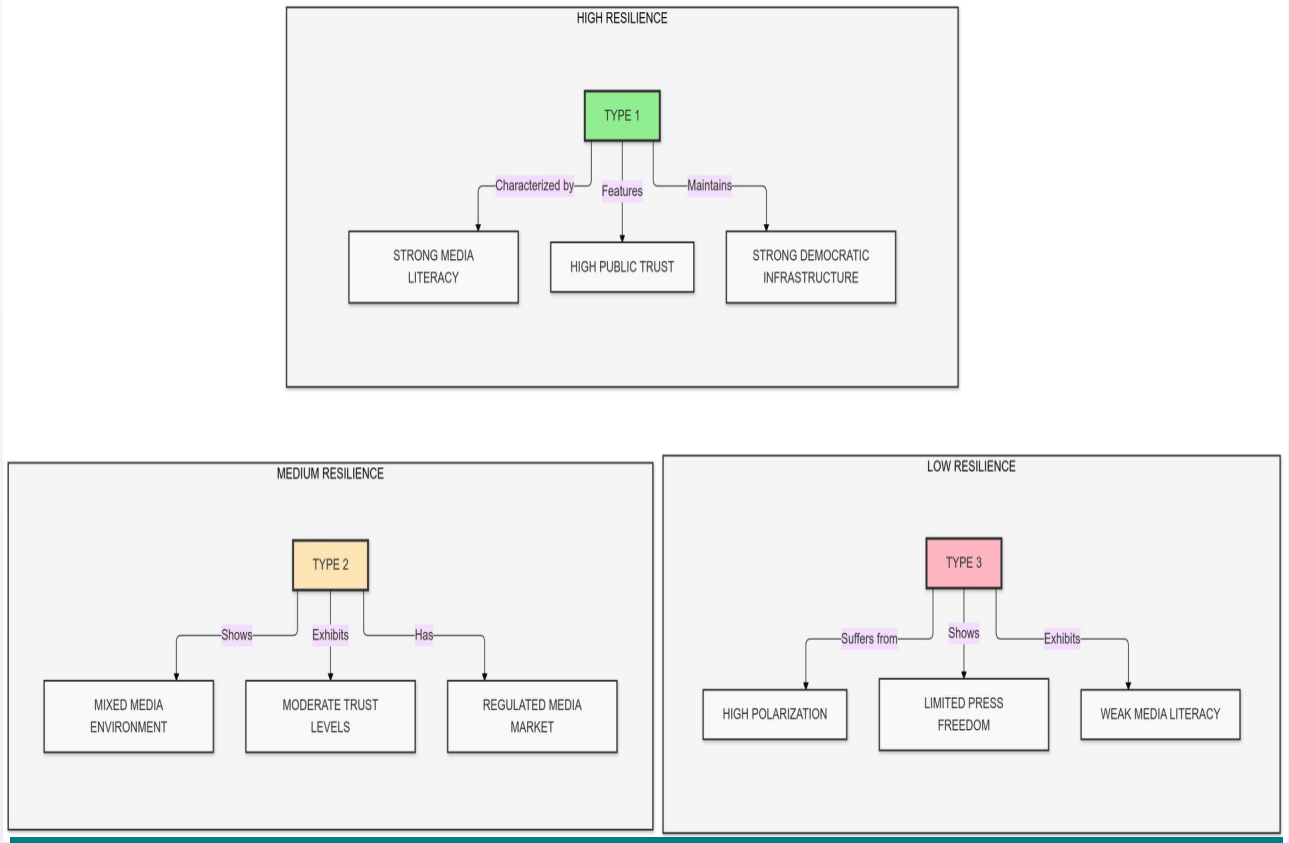

FIGURE 1. Cross-national variation in institutional resilience

Analysis of the literature identifies four critical dimensions for institutional resilience against misinformation:

• Structural Resilience emerges through media market diversity, regulatory frameworks, and democratic infrastructure. Evidence from Finland and Austria demonstrates how strong democratic institutions and regulated media environments enhance resilience. Finland›s top-ranking media literacy and strong public trust contrast with Spain›s challenges from poor press freedom and societal polarization (Dragomir et al., 2024).

• Educational Capacity manifests in media literacy programs and professional development. Research shows a direct correlation between education levels and misinformation detection abilities, with age playing a significant role. Young users show greater vulnerability to fake news compared to older demographics (Soetekouw & Angelopoulos, 2024).

• Response Mechanisms require coordinated stakeholder action. Sweden demonstrates success through multiple strategies: confronting, blocking, naturalizing, and ignoring misinformation narratives. Germany focuses primarily on naturalizing approaches and supporting national television (Timm, 2022).

• Societal Trust fundamentally shapes resilience. Studies show responsibility distribution among stakeholders: news media publishers (29%), non-governmental organizations (21.9%), government (23.3%), and technology companies (24%) (Cassar, 2023).

Based on these findings, we propose the Institutional Resilience Framework Against Misinformation (IRFM), which systematically addresses identified challenges and integrates successful approaches from multiple national contexts (Figure 2).

as some literacy initiatives, to suspense and mitigate offensive misinformation related to crime, hate, health, and threats to public order. The first conviction of spreading misinformation was a sentence of 15 months and a fine of €1620 (García, 2022).

With the implementation of such procedures, concerns about freedom of expression and speech have been debated widely in Spain. Finding a holistic and effective approach with government and community involvement would be more successful in mitigating misinformation.

Trecek-King & Cook (2024) piloted an Inoculation theory applying the biological concept of vaccination to misinformation and its effectiveness in building resilience in the science field.

7. METHODOLOGY

Description of the methodology followed in the study. This study employs a qualitative research design focused on systematic content analysis to develop an integrated framework for analyzing misinformation threats and institutional responses.

The methodology centers on comprehensive analysis of existing literature, policy documents, and institutional reports published between 2015 and 2024. This temporal boundary captures recent technological developments and emerging institutional responses while maintaining historical context.

Content analysis is the primary analytical approach, utilizing NVivo software for qualitatively coding the identified literature. The coding schema emerges from the iterative analysis of the texts, focusing on three primary dimensions: threat mechanisms, institutional responses, and resilience indicators.

Two independent coders analyze the material to ensure analytical rigor, with inter-coder reliability assessed using Cohen›s kappa coefficient. This process enables the systematic identification of patterns and themes while maintaining methodological transparency.

The framework development phase synthesizes insights from the content analysis through systematic comparison of findings across different national and institutional contexts.

The analysis examines varying approaches to misinformation response and resilience building, particularly focusing on successful strategies and implementation challenges documented in the literature.

Data sources include major academic databases (Web of Science, Scopus, JSTOR), policy repositories, and institutional reports. The analytical procedure progresses from thematic analysis through comparative analysis to framework development, with each stage building upon insights from the previous phase.

Quality assurance measures include rigorous documentation of analytical decisions, peer review of the coding schema, and comprehensive source verification.

This methodology enables systematic examination of misinformation threats while providing practical insights for institutional resilience building. The approach balances theoretical rigor with practical applicability, ensuring the resulting framework serves both academic and institutional needs.

8. RESULTS

Content analysis reveals the evolution of misinformation from state-sponsored propaganda to AI-enabled digital threats. The CIA›s 1950s campaign against Guatemalan President Arbenz exemplifies early strategic misinformation (Law, 2023), while contemporary challenges show that 60.1% of users share content without verification (Cassar, 2023).

Misinformation manifests across multiple domains. During COVID-19, it generated widespread uncertainty and vaccine hesitancy through conspiracy theories. Financial markets face specialized websites combining credible and distorted content, impacting price actions and business operations (Belova & Georgieva, 2018).

Cross-national analysis reveals varying institutional responses and vulnerabilities (see figure 1). Countries with high polarization and little press freedom show heightened concerns about misinformation. Nations with an independent press and low polarization demonstrate greater resilience (Van et al., 2024).

The European Commission›s Code of Practice on Disinformation, launched in 2018 and revised in 2021, represents a significant initiative but challenges implementation (Pamment, 2022).

(Southern European Countries as Spain, Italy, and Greece, and the US), 3- the US, as a unique case. The first group cluster stands out for welfare expenditure, support for mainstream broadcasting channels, well-structured regulation on media ownership, and advertising. Thus, they depicted a high level of mainstream media trust and low fragmentation and polarization, which led to high resilience to disinformation.

On the contrary, the second group was characterized by "late democratization, patterns of polarized conflict, a strong role of political parties, and dirigiste state interventions" (Humprecht et al., 2020). Consequently, trust in mainstream media is relatively low, while the consumption of information through social media is rather high. The third group was the US media as an exceptional phenomenon regarding online misinformation.

The country stands out for its vast advertising market, weak mainstream media, and diverse politically polarized news streams. The competitive nature of its marketing culture has made the US attractive to disinformation-targeting social media users, resulting in low trust in mainstream media and a low resilience level to misinformation.Fee 2021, examined resilience strategies employed by the United Kingdom (UK) and Sweden governments in combatting disinformation.

The findings confirmed that both countries shared similar resilience strategies to reduce societal exposure to disinformation. Both countries sought to strengthen individual critical thinking and advocated media and information literacy through educational practices. They took part in distributing online checklists, governmental guidance, publications, and other strategies to overcome the misinformation wave.

They both create independent journalism and media in and around misinformation actors, which in this case view Russia as a shared opponent and a creator of misinformation dissemination in both countries. They have issued policies to create, support, and promote independent journalism and media.

Moreover, Shaping the information environment to command the strategic narrative was viewed as effective by both countries. The policy approach through implementing fact-checking, targeted messaging, and communicative capacity in building and disseminating information was also favored in both countries.

Another study was carried out by Dragomir et al., 2024 to uncover the characteristic features of what makes countries vulnerable or resilient in encountering online disinformation in four countries (Austria, Czechia, Finland, and Spain).

Austria is featured with a healthy level of democracy, government support for media, a diverse and vibrant media market (private and public), and complex media regulations depicting a high level of trust by its audience. Probably, the misinformation tsunami impact has implications for Austrian society.In response, the government implemented a combination of legislation, self-regulation, and literacy.

Czechia is featured with solid democracy, strong public broadcasting channels, and low foreign ownership in private media. The media ecosystem in Czechia has been considered the healthiest in Europe.

Nevertheless, the government displayed vulnerabilities to disinformation due to government weakness in detecting false narratives, weak involvement of community individuals, lack of media literacy, and a growing number of government-sponsored misinformation.

On the other hand, Finland is featured with strong democracy, strong institutionalized editorial freedom, free access to online content and services, and a healthy public media organization.

Finland outstands other European countries as being accredited with top-ranking media literacy (Jaakkola, 2020), thus gaining public trust in government and national media streams. To respond to misinformation, the government implemented different approaches like fact-tracking, promoting educational activities, and encouraging free press attribution to innovate media literacy policies.

However, some suggest legal legislation to control the velocity of misinformation. While Spain is featured with a strong democracy, it has poor freedom of the press, a poor subsidized electronic media system, less developed professionalization of journalism, and a highly polarized society due to partisan government, political parties, and business.

In response to misinformation, Spain implemented a combination of legal and policy instruments, as well

oversight and set minimum standards for actors beyond signatories, adding a form of punishment for noncompliance. On the contrary, Colliver (2024) claimed that some tech companies were successful in dealing with specific areas regarding disinformation risk, especially in transparency for political advertising. However, COP's effectiveness was questioned in achieving the expected fundamental change due to its self-regulatory set-up and the lack of enforcement for non-compliance.

"The Institute for Strategic Dialogue (ISD) calls for policymakers in the EU to design and enforce systemic transparency for advertising, content moderation, appeals, and redress systems, and algorithmic design and output to address the risks posed by disinformation in the European context" (Colliver, 2024). Timm (2022) drew a discrepancy between Germany's and Sweden countermeasures against Russian misinformation.

Sweden applies a mixture of different countermeasures of Confronting, Blocking, Naturalising, and Ignoring the Russian narratives. Confronting by disseminating its narrative to confront the foreign narrative, Blocking the opponent's narrative to control domestic exposure, Naturalising by promoting the self-image of the country and disregarding the other, and ignoring by not giving attention to the threat empowering citizens and institutions to criticize and contribute to the debate. In contrast, Germany tends to adopt the naturalizing approach and support national TV to confront the Russian narratives.

Myers (2021) suggested that if citizens are more actively involved in the government's gathering and sharing of information, it can generate more public support and dismiss any arbitrary context drowned by conspiracy theories or foreign institutions. Such an approach can create stronger collaborative connections between the government, citizens, and local organizations to boost resilience and surveillance to detect any unexpected threats.

Soetekouw and Angelopoulos (2024) claimed that educating social media users by presenting related controversial topics, warnings and explanations can be more effective in enabling people to draw their informed conclusions.

The inclusion of peer evaluation of the information's falsehood contributed to individuals' criticism of misinformation. Their implementation of protocol training for social media users revealed positive indicators of detecting fake news. They explained that age and level of education play a vital role in accepting fake news. There was a positive correlation between a higher level of detecting information and a higher level of education. While young users seemed to be more vulnerable to fake news than older people. Hence, educating people to enhance critical thinking in all walks of life can empower people to be more skeptical and more aware of filtering news credibility.

Law (2023) applied an experiential futures approach to predict and prototype to sample public feedback. Participants were exposed to physical items and audio-visual elements and were later asked to provide their responses, reactions, and perspectives.

The fiction design reality simulation enabled participants to experience emerging futures and intervention scenarios allowing researchers to evaluate their responses and reactions to these futures. Results revealed that the participants most feared government and industry interventions, while community-based approaches were more favored.

Cassar (2023) claimed that 90% of the participants consider that efforts to measure and curb misinformation›s impact are insufficient. The public believes that the management of countering fake news relies on (29%) "News media publishers," "Non-governmental organizations (21.9%), "Government" (23.3%), "Big technological companies" (24%), and notable quantity pointed out that educational institution, regulatory authorities, and private sectors should be involved in curbing the dissemination of fake news.

Humprecht et al. (2020) conducted empirical cross-national comparative research examining 18 Western democracies to understand the influence of politics, economy, and media environment on online disinformation. They claimed that political polarization could create a fertile ground for misinformation as it targets parting partisans, or elites on matters or policy spectrum (Dalton, 2008; Hetherington, 2001).

They clustered the findings into three groups: 1- high resilience to disinformation (Northern and Western European countries like Austria, Belgium, Canada, Denmark, Finland, Germany, Ireland, the Netherlands, Norway, Sweden, Switzerland, and the U.K. including Canada), 2- low resilience

sought self-promotion to gain more followers by spreading fake news. Spreading fake news among the public may cause social panic and generate turmoil threatening Nigeria's peace and tranquility. Colliander (2019) examined the effect of exposure to social media users' comments on changing individual responses and attitudes toward posted information. He noticed the use of disclaimers on social media notifying users of the information authenticity has an irrelevant backwash on individuals' attitudes and propensity to make positive comments and intentions to share fake news.

Nonetheless, a noticeable change in individuals' attitudes and propensity to share fake news was noted after the exposure to others' comments critical of fake news. Conversely, Wardle & Derakhshan (2017) believed that "Social networks are driven by the sharing of emotional content." Thus, they cannot be viewed as neutral communication pipelines since people tend to share posts and information that appeal to the prevailing attitude within their social circle.

The impact of misinformation dissemination can segregate societies into different races, religions, classes, politics, etc., invoking the collapse of welfare and democratic institutions. The disruption of misinformation during the pandemic of Corona Virus deployed social pressure on state decision-makers while trying to manage the pandemic.

People doubted the efficiency of the vaccine believing in the conspiracy theory of its harmful effect on human health, disrespecting the rules countries sought to control the virus (Dumitrache & Popa, 2022). Challenging the security goals and objectives during critical times can negatively affect public health provoking harmful behavior and resistance to expert advice.

The interactive nature of online platforms and social media opened access to share information (both accurate and falsehood), which serves to shape public perception positively or negatively. The algorithms of such media contributed to prioritizing content that promotes sensational or controversial information (Firdaus et al., 2024).

Studying how people cope with misinformation and understanding the antecedent conditions (applying the Recognition and Response Model (MRRM)) can help people develop effective responses and intervene properly against misinformation (Amazeen, 2024). Though it depends on individual traits and conceptual understanding, it may help to mitigate the implications of misinformation and generate personal and social mediation regarding media information. The velocity of information flood either on websites or social media is proliferated. Thus, people's perception of news reliability or distrust depends on how they consume and respond to news. Therefore, spreading awareness and building trust in mainstream media are indispensable to diminish misinformation and avoid eroding public confidence in social institutions.

6. INSTITUTION RESILIENCE TO MISINFORMATION THREAT

In January 2018, the European Commission (EC) launched the Code of Practice on Disinformation (COP) to tackle online disinformation. Facebook, Google, Twitter, Mozilla, and other advertising industry companies signed up for the newly drafted EU (COP). It was the first cross-Europe initiative to manage the challenges posed by the omnipresence of misinformation, disinformation, and fake news.

It was revised in 2021 and signed by 34 signatories and presented in 2022. All signatories are aware of the fundamental right of individual freedom of speech, expression, and privacy. Accordingly, drawing a balance between individual fundamental rights and taking effective actions against the dissemination of misinformation is very critical.

The signatories shall bid to build a fair and honest representation of their intentions. They shall commit and collaborate to ensure that the advertising industry bars the placement of harmful disinformation campaigns. Notwithstanding, Pamment (2022) argued that the expected strong trust had not been built between the government, industry, academia, and civil society.

Some stakeholders were viewed from the perspective of lobbying and manipulating public policy. He recommended stakeholders to work collaboratively and transparently on similar challenging areas based on mutual trust to help find and share effective solutions to encountering misinformation. The self-assessment approach of the COP should be backed with another form of regulatory intervention derived from the Democracy Action Plan (DSA) (Pamment, 2022).

In essence, such action would help improve

exposure to fake news could contribute to public distrust of mainstream media. On the other hand, individuals who are more conscientious and open-minded are more likely to discern fake news from accurate ones so easily. It is worth mentioning that financial markets and brand marketing have been affected by fake news through different forms of scams and fraud. It backed the existence of specialized websites that consist of a combination of credible yet distorted coverage of financial research and geopolitical news, which detriment price action and business in general (Cassar, 2023).

Belova & Georgieva (2018) claimed that business websites can agitate public opinion and provoke separation when state-sponsored misinformation. It can create the impression of supporting a specific candidate or idea domestically or broadly. Business news can produce a mix of genuine or sensational content when motivated to influence.

Belova & Georgieva (2018) expressed concerns that such techniques have been used for political campaigns and can distribute malware. It was found that exposure to online misinformation was associated with lower trust in mainstream media (Ognyanova et al., 2020).They examined how exposure to misinformation can erode public confidence in social institutions. They revealed that public consumption of fake news has changed their attitude toward social institutions.

Scholars, politicians, and journalists are concerned that such digestion of misinformation can destabilize political institutions and undermine mainstream media organizations in exigent circumstances when people require a reliable and trusted source of information.The consequence of such attitudes and behaviors can make the public more vulnerable to fake news by shifting trust from one political entity to another and from mainstream institutions to radical groups.

Ognyanova et al. (2020) concluded that "fake news was linked to a decrease in political trust among liberal respondents, but it is associated with an increase in political trust for moderates and conservatives." Accurate information shall diminish any other source of misperception and fake news when provided in a clear compelling format and by a trusted media source.

Nyhan & Reifler (2019) asserted that the way information is displayed can affect people's perception of news.They claimed that when people encounter accurate information formatted in a way that can be easily counter-argument, it can lead to misperception.
Thus, misperception can be caused by the lack of corrective information and psychological threats. News media has been characterized by systemic biases when deploying news in a dramatized or sensationalized fashion making them more pursued by the audience (Harcup & O'neill, 2017).

A cross-country survey was conducted by Van et al. (2024) across many democracies (the United States, the United Kingdom, the Netherlands, Germany, France, Poland, and India) to overview how the audience perceives the quality of news concerning the prevalence of misinformation and negativity bias. Though the finding revealed that negativity bias is more systematic and pervasive in news, misinformation alarms the audience as a disruptive threat across the surveyed countries.

The study demonstrated that in countries where polarization is high and press freedom is low more concerns arise about negativity bias and misinformation. While in countries where an independent press can act freely without envisioned polarization concerns are relatively low.

According to Serrano-Puche et al., 2023 in some countries where polarized and distrusted contexts are relatively high (e.g., the United States and India), misinformation threat is perceived to be more alarming than where media is perceived to be trusted most of the time (e.g., Germany and the Netherlands).

Lee (2019) believed that most fake news revolves around politics and flourishes more in political climates, leading eventually to the spreading of misinformation on social media platforms. It has diminished the credibility of mainstream networks, portraying credibility to fake news.

Adeyemi & Maria (2022) explained that a country like Nigeria (endures security challenges) used to rely on mainstream media as a trusted, reliable source of information. Before the emergence of social media, democracy in Nigeria thrived admirably due to the well-structured, carefully scrutinized reports.

However, the political climate has witnessed a dynamic alteration after social media influencers

resilience against information threats.Recent scholarship has highlighted the transformation of misinformation from traditional propaganda to AI-enhanced digital manipulation, while simultaneously exploring varied institutional responses across different national contexts.

This literature synthesis reveals the persistent challenges in combating misinformation and emerging frameworks for institutional adaptation and response. Understanding these parallel developments is crucial for developing effective countermeasures and building robust institutional defenses against evolving information threats.

5.MISINFORMATION AND NATIONAL SECURITY

The accelerated advancement in information technology has been alarming. Online platforms and the myriad media applications have altered the information environment. While such advancement and prevalence of information has been globally accepted as convenient and instantaneous, it has conveyed a new threat of fake, inaccurate, and illegitimate information or news.

They have introduced new actors to the media market and opened access to individuals or groups who previously were marginalized and in need of revamping. Thus, the emerging problem of untrusted informational flow has reshaped and affected societies, institutions, and individuals as well.

Though the term misinformation or fake news may sound new, it goes back to the 1960s during World War II and the Cold War in Europe. Governments spread fake news to manipulate the war stream and create an impact on nations to maintain their geopolitical and economic stability.

Law (2023) explained that in the 1950s, the US CIA (Central Intelligence Agency) purposely spread fake news about Guatemalan President Arbenz to oust him. They depicted their action as being "brilliant" as it aligned with their agenda of fighting the global spread of communism, claiming to maintain the US economic stability (cited in Ferreira, 2008).

In the new technological era of AI (Artificial Intelligence), fake news or misinformation has been easily created and spread. Cassar (2023) explained that with the AI implementation, illegitimate fake news has been harbored on websites and spread widely among people.

The research revealed that (60.1%) of the participants share content from social media rather than the main source, which raises a red flag on the legitimacy of the information being shared.

The absence of the fact-checking process and the repetitive exposure to such manipulation encourage people to believe in the content read or seen unconsciously. Englmeier (2021) explained that misinformation can range from fake news, lies, predictions, harmful truths, and pseudoscientific statements to unintentionally wrong statements, personal opinions, or misconceptions. Press channels and news may have contributed to such dilemma when they lose their trustworthiness information sources and add their stance as parts of their reports.

Misinformation can cause mistrust among societies and deter cohesion by hampering reciprocal respect and esteem (Lo Sardo et al., 2024; Sultan & Zaman, 2023). Covid-19 can be a good example of information speculation and truth-finding struggle. It aroused fear, uncertainty, and anxiety among people worldwide. The lack of reciprocal trust can breed the ground for conspiracy theories. "People losing trust in reliable sources of information may become susceptible to conspiracy theories" (Englmeier, 2021).

The implausible and sensational information can undermine people's confidence in journalism. Thus, fact-checking aligning with people's beliefs and knowledge can help in distinguishing falsehood from truth. Daunt et al. (2023) justified that individual psychology and social identity, as individuals drive self-esteem and belonging sensations from groups, are more likely to be either susceptible to fake news or more resilient.

He argued that fake political news contains conspiratorial elements that aim to generate partisan tension or a sense of patriotism or even threaten the freedom of individuals by playing on ideological beliefs. Therefore, individuals are more likely to trust news that is affiliated with their identity and beliefs while rejecting other deviant news. Calvillo et al. (2021) believed that fake news had a persistent presence on social media during the US (2016) presidential election.

He assumed that political news has played a significant role in influencing public opinion on vital issues like health care and climate change. Such

manipulation. Current research demonstrates how targeted misinformation campaigns can systematically erode public trust in institutions, influence electoral processes, and destabilize public health responses during crises like COVID-19 (Dumitrache & Popa, 2022). The impact varies significantly across different democratic contexts, with countries demonstrating varying levels of resilience based on their media ecosystems, political polarization, and institutional frameworks (Humprecht et al., 2020).

Cross-national studies reveal that institutional resilience to misinformation varies significantly based on several key factors: media market structure, political polarization, and public trust in mainstream institutions. Northern and Western European countries generally demonstrate higher resilience due to robust welfare systems and well-regulated media environments. In contrast, nations with higher political polarization and weaker mainstream media show increased vulnerability (Dragomir et al., 2024). These variations underscore the need for context-specific approaches to building institutional resilience.

The interdisciplinary nature of misinformation research spans information science, sociology, political science, and security studies. Despite the growing understanding of individual aspects, gaps remain in synthesizing these insights into actionable frameworks for institutional response.

This study addresses this need by developing an integrated framework for analyzing misinformation threats and building institutional resilience, with particular attention to the role of education systems in fostering critical thinking and media literacy.

Through systematic content analysis of existing literature and empirical studies, this research aims to understand how misinformation operates within national security contexts comprehensively. By examining various national approaches to misinformation resilience, from regulatory frameworks like the EU›s Code of Practice on Disinformation to educational initiatives in media literacy, the study seeks to identify effective strategies for institutional response and adaptation in an increasingly complex information environment.

2. STUDY OBJECTIVES

The primary objectives of this research are:

1. Develop an integrated analytical framework for assessing institutional vulnerabilities to misinformation threats in national security contexts.

2. Evaluate the effectiveness of different national approaches to building institutional resilience against misinformation, focusing on regulatory frameworks, educational initiatives, and media literacy programs.

3. Identify key factors contributing to institutional resilience across different contexts, particularly examining the relationship between media market structure, political polarization, and public trust.

4. Propose actionable strategies for strengthening institutional defense mechanisms against evolving misinformation challenges, with particular attention to the role of multi-stakeholder coordination and community engagement. These objectives address the growing need for systematic approaches to understanding and countering misinformation threats while acknowledging the complex interplay between institutional structures, societal trust, and technological advancement.

3. RESEARCH QUESTIONS

This study addresses the following key research questions:

1. What are the primary mechanisms through which misinformation threatens institutional stability and national security across different democratic contexts?

2. How do variations in media market structure, political polarization, and public trust influence institutional resilience to misinformation threats?

3. What factors contribute to successful institutional responses to misinformation, as evidenced by cross-national comparative analysis?

4. How can educational initiatives and media literacy programs effectively contribute to building institutional resilience against misinformation?

5. What role do multi-stakeholder coordination and community engagement play in strengthening institutional defense mechanisms against evolving misinformation challenges?

4. LITERATURE REVIEW

The literature on misinformation and institutional resilience spans multiple disciplines and theoretical frameworks, reflecting the complex nature of contemporary information threats. This review examines two key areas: the evolving landscape of misinformation concerning national security and institutional approaches to building

MISINFORMATION AND NATIONAL SECURITY: AN INTEGRATED FRAMEWORK FOR THREAT ANALYSIS AND INSTITUTIONAL RESILIENCE 1

AHMED SHEHATA 1
1 Sultan Qaboos University, a.shehata@squ.edu.om

ABSTRACT: Misinformation, a type of fake news, spreads via traditional and modern media channels, intentionally or unintentionally threatening individuals, organizations, and countries. This study aims to develop an integrated framework for analyzing misinformation threats and building institutional resilience while examining the effectiveness of various national approaches to countering misinformation. Through systematic content analysis of literature from 2024-2015, the research examines institutional responses across multiple nations, revealing significant variation in resilience levels based on media market structure, political polarization, and public trust. The resulting Institutional Resilience Framework Against Misinformation (IRFM) incorporates four key components: Structural Resilience Index, Educational Capacity Score, Response Mechanism Rating, and Societal Trust Quotient. Findings indicate that countries with regulated media environments, strong democratic institutions, and high media literacy demonstrate greater resilience to misinformation threats. The framework provides measurable metrics for assessing institutional vulnerability and building comprehensive defense mechanisms against evolving misinformation challenges while acknowledging implementation challenges in highly polarized environments.

INDEX TERMS Misinformation; Institutional Resilience; Media Literacy; National Security; Information Literacy.

المعلومات المضللة والأمن الوطني: إطار متكامل لتحليل التهديدات وبناء الصمود المؤسسي

أحمد الشحاته ١
١ جامعة السلطان قابوس، a. shehata@squ. edu. om

المستخلص تُعدّ المعلومات المضللة، وهي نوع من الأخبار الزائفة، ظاهرة تنتشر عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، بشكل متعمد أو غير متعمد، مما يشكّل تهديدًا للأفراد والمؤسسات والدول. تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار متكامل لتحليل تهديدات المعلومات المضللة وبناء القدرة المؤسسية على الصمود، مع استقصاء فعالية النُهُج الوطنية المختلفة في التصدي لهذه الظاهرة. ومن خلال تحليل محتوى منهجي للأدبيات العلمية الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٤، تستعرض الدراسة الاستجابات المؤسسية في عدد من الدول، كاشفة عن تباين ملحوظ في مستويات الصمود تبعًا لهيكل السوق الإعلامي، والاستقطاب السياسي، ومستويات الثقة العامة. ويقدّم إطار «القدرة المؤسسية على الصمود في مواجهة المعلومات المضللة» (IRFM) أربع مكونات رئيسية: مؤشر الصمود البنيوي، مقياس القدرات التعليمية، تصنيف آليات الاستجابة، ومُعامل الثقة المجتمعية. وتشير النتائج إلى أن الدول التي تتمتع ببيئات إعلامية منظمة، ومؤسسات ديمقراطية قوية، ومستويات عالية من الثقافة الإعلامية تُظهر قدرة أعلى على مواجهة تهديدات المعلومات المضللة. ويوفّر الإطار مؤشرات قابلة للقياس لتقييم هشاشة المؤسسات وبناء آليات دفاعية شاملة في مواجهة التحديات المتطورة، مع الاعتراف بصعوبة تطبيق هذه الآليات في البيئات ذات الاستقطاب الحاد.

الكلمات المفتاحية المعلومات المضللة؛ الصمود المؤسسي؛ الثقافة الإعلامية؛ الأمن الوطني؛ الثقافة المعلوماتية.

1. INTRODUCTION

Introduction to your research. (Background, importance, objectives). Misinformation presents a complex challenge in contemporary information ecosystems, with significant implications for national security, institutional stability, and social cohesion. While its historical roots trace back to the Cold War era when governments strategically deployed false information for geopolitical advantage, modern technological advancement and artificial intelligence have dramatically amplified its reach and impact (Monteith et al., 2023). Studies indicate that over 60% of social media users share content without verifying the original source, creating fertile ground for the rapid proliferation of false narratives (Cassar, 2023).

The scope of national security concerns has expanded beyond traditional military and espionage threats to encompass information warfare and digital

RECEIVED: SEP. 2024, ACCEPTED: DEC.2024, APR. 2025

Ralby, I. (2018). What went wrong when regulating private maritime security companies. In R. McLaughlin, M. Schmitt, & T. Kraska (Eds.), Operational law in international straits and current maritime security challenges (pp. 161–180). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-71622-9_8

SAMI – Security Association for the Maritime Industry. (2024). Security standards and best practices. https://technokontrol.com/pdf/security/pmsc.pdf

Spearin, C. (2012). Private military and security companies v. international endeavours v. Somali pirates: A security studies perspective. Journal of International Criminal Justice, 10(4), 823–846. https://doi.org/10.1093/jicj/mqs055

Symmons, C. (2012). Embarking vessel protection detachments and private armed guards on board commercial vessels: International legal consequences and problems under the law of the sea. Military Law and the Law of War Review, 51, 21–48.

Tondini, M. (2012). Some legal and non-legal reflections on the use of armed protection teams on board merchant vessels: An introduction to the topic. Military Law and the Law of War Review, 51(1), 25–38.

United Nations. (1982). United Nations Convention on the Law of the Sea (1833 UNTS 3). https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

Voyer, M., Schofield, C., Azmi, K., Warner, R., McIlgorm, A., & Quirk, G. (2018). Maritime security and the blue economy: Intersections and interdependencies in the Indian Ocean. Journal of the Indian Ocean Region, 14(1), 28–48. https://doi.org/10.1080/19480881.2017.1420579

Additionally, investigations between states must be conducted to ensure that maritime security companies use reasonable force without endangering innocent lives or violating the human rights of pirates.

To ensure transparency, it is recommended to report all piracy attacks, the use of maritime security companies, and the carrying of weapons on commercial and cargo ships. By adopting amultilateral approach, universally acceptable rules can be established, taking into account the perspectives and interests of all relevant parties involved.

REFERENCES

Bateman, S. (2016). Managing maritime affairs: The contribution of maritime security forces. In J. I. Bekkevold & G. Till (Eds.), International order at sea: How it is challenged, how it is maintained (pp. 261–282). Palgrave Macmillan.

Beri, R. (2011). Piracy in Somalia: Addressing the root causes. Strategic Analysis, 35(3), 452–464. https://doi.org/10.1080/09700161.2011.560532

Bueger, C. (2015). What is maritime security? Marine Policy, 53, 159–164. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2014.12.005.

Bueger, C., & Edmunds, T. (2017). Beyond seablindness: A new agenda for maritime security studies. International Affairs, 93(6), 1293–1311. https://doi.org/10.1093/ia/iix174.

Chapsos, I. (2014). The privatisation of international security: The regulatory framework for private maritime security companies, using operations off Somalia, 2005–13, as a case study [Doctoral dissertation, Coventry University].

Chapsos, I., & Kitchen, C. (Eds.). (2015). Strengthening maritime security through cooperation (Vol. 122). IOS Press.

Colombo, S. (2022, July). The unrealized potential of cooperative security in the Arab Gulf. The NATO Defense College. https://www.ndc.nato.int/news/news.php?icode=1733.

Eski, Y. (2016). Policing, port security and crime control: An ethnography of the port securityscape. Routledge.

Gould, A. (2017). Global assemblages and counter-piracy: Public and private in maritime policing. Policing and Society, 27(4), 408–418. https://doi.org/10.1080/10439463.2015.1112767

Hayashi, M. (2005). Introductory note to the regional cooperation agreement on combating piracy and armed robbery against ships in Asia. International Legal Materials, 44(4), 826–827. https://doi.org/10.1017/S0020782900001067

International Maritime Organization. (2001). Code of practice for the investigation of the crimes of piracy and armed robbery against ships (IMO Assembly Resolution A.922(22)).

International Maritime Organization. (2010). Code of practice for the investigation of crimes of piracy and armed robbery against ships (IMO Assembly Resolution A.1025(26)).

Krahmann, E. (2016). Choice, voice, and exit: Consumer power and the self-regulation of the private security industry. European Journal of International Security, 1(1), 27–48. https://doi.org/10.1017/eis.2016.2

Kraska, J. (2013). International and comparative regulation of private maritime security companies employed in counter-piracy. In D. Guilfoyle (Ed.), Modern piracy: Legal challenges and responses (pp. 223–241). Edward Elgar Publishing.

Kraska, J. (2015). Regulation of private maritime security companies in international law. In M. H. Nordquist, J. N. Moore, R. C. Beckman, & R. J. Long (Eds.), Freedom of navigation and globalization (pp. 267–289). Brill.

Kraska, J., & Wilson, B. (2008/2009). Fight pirates: The pen and the sword. World Policy Journal, 25(4), 41–47. https://doi.org/10.1215/07402775-2008-6005

Liss, C., & Schneider, P. (2015). Regulating private maritime security providers. Ocean Development & International Law, 46(2), 81–83.

https://doi.org/10.1080/00908320.2015.1012356

Marin, J., Mudrić, M., & Mikac, R. (2017). Private maritime security contractors and use of lethal force in maritime domain. In R. C. Beckman et al. (Eds.), Piracy and international maritime crimes in ASEAN: Prospects for cooperation (pp. 195–215). https://doi.org/10.1007/978-3-319-51274-7_10

personnel, rules on the use of force, and command and control of security personnel. Additionally, companies must undergo auditing and inspection by accredited bodies established in various countries (IMO Assembly Resolution, 2010).

Following extensive consultations with shipping companies, the Security Association for the Maritime Industry (SAMI) issued rules on the use of force. These rules are largely based on the principle of self-defense, provided that the MSCs act lawfully while deterring any attack. Furthermore, the international code of conduct for private security service providers was established.

It is important to note that adherence to these rules does not grant immunity to MSCs' team (Tondini, 2012). Human rights activists have welcomed such initiatives, as they take into account the fundamental human rights that even pirates are entitled to.

According to the established principle of self-defense, the actor must demonstrate the necessity of defensive measures and ensure that such measures are proportionate to the perceived threat. In 2012, the IMO issued interim guidelines for MSCs providing privately contracted armed security personnel on ships in high-risk areas. These guidelines emphasize the overarching authority of the ship's captain while addressing the use of force (Kraska, 2015).

The guidelines state that all reasonable steps must be taken to avoid the use of force. However, if the use of force is deemed necessary, it must be applied in a gradual manner, with only those measures that are necessary and reasonable under the given circumstances being implemented. Lethal force may only be used when absolutely necessary, ensuring that the measures taken are proportionate and appropriate to the circumstances, and that the minimum necessary force is applied. Furthermore, all reasonable steps must be taken to avoid the use of lethal force by employing non-violent means first, except in cases where circumstances require the immediate use of force, such as brandishing weapons or firing shots.

Non-lethal evasive measures should be prioritized to thwart an imminent attack. As several guidelines suggest, lethal force should only be used when an attack is imminent and no other means are available to prevent it (Marin, Mudrić & Mikac, 2017).

According to the Montreux Document, states and their contractors from private military or security companies have a legal obligation under international law. These obligations are explained in detail by classifying states into three types: a) contracting states: states that hire services from private security companies, b) territorial states: states where private military or security companies operate, c) home states: states where security companies are officially registered, if not the location of their headquarters or management. Each of these states must fulfill its obligations under international law by specifying the distinct roles and responsibilities of each.

The document clarifies the status of private military or security services' personnel through the application of their home state's national law.

According to Part I, Article 22 of the Montreux Document, private military or security companies are obliged to comply with international humanitarian law or human rights law imposed on them under applicable national law, as well as other applicable national laws such as criminal law, tax law, immigration law, labor law, and specific regulations related to private military or security services (UNCLOS, 1982).

However, the phenomenon of MSCs poses challenges, as many of them lack official registration records or areregistered in states with weak legal sovereignty to circumvent their legal obligations. It is also evident that the Montreux Document only reaffirms the application of international law to both states and their contractors. Therefore, states cannot relinquish their responsibilities regarding the application of international humanitarian law through contracted companies.

9. CONCLUSION

The use of maritime security companies is steadily increasing, driven by their effectiveness in deterring piracy. As a result, the international community should strive to establish a global regulatory framework to govern the activities of these companies.

In particular, there is an urgent need for uniform regulations regarding what constitutes acceptable use of force, as current guidelines remain ambiguous. If global regulation proves unattainable, individual states should provide specific guidelines on permissible use of force.

8. MARITIME SECURITY COMPANIES AND INTERNATIONAL LAW

The threat to maritime security attracts universal jurisdiction and is defined in Article 101 of the UNCLOS as acts of violence or unlawful detention committed for private ends by the passengers or crew of one ship or aircraft against another ship or aircraft. Article 100 of the same convention stipulates that all states must cooperate to the fullest possible extent in the repression of piracy. Consequently, the UN General Assembly has consistently encouraged states to cooperate to neutralize this threat (UNCLOS, 1982).

However, if such acts are committed within the territorial waters of a specific state, they do not qualify as piracy. The IMO has labeled these acts as 'armed robbery against ships,' defining it as 'any illegal act of violence, detention, or depredation, or threat thereof, other than piracy, directed against a ship, or against persons or property on board such a ship, within a state's jurisdiction over such offenses.' It is worth noting that armed robbery against ships is also considered a crime under the 1988 Convention for the Suppression of Unlawful Acts Against the Safety of Maritime Navigation (IMO Assembly Resolution, 2010).

States remain concerned about the legality of using MSCs, as their deployment could potentially escalate violence in an already highly dangerous area. This concern stems from a lack of accountability and control over these companies. While studies have examined MSCs from a military perspective, the legal aspects of their operations have rarely been addressed.

There appears to be a scarcity of literature focusing on the legal dimension of the emergence and operation of MSCs, leaving a legal void that these contractors often fill while conducting their activities. Yet, MSCs are subject to international law, but assessing their applicability requires evaluating their activities on a case-by-case basis. In most countries, there is a legal gap within which these companies operate. In this context, the importance of domestic legislation has been emphasized to regulate their activities effectively (Kraska, 2013).

The status of MSCs' personnel is another area of discussion, particularly whether they should be classified as civilians, mercenaries, or combatants under international law conventions. However, the definition of mercenaries is ambiguous and debatable, creating further confusion that complicates regulatory initiatives. Therefore, it is hoped that host states will enforce a legal licensing framework and regulate these companies in accordance with their policies and regulations (Tondini, 2012).

The international community has adopted various approaches to dealing with MSCs. Some countries have explicitly banned them, while others, particularly those with large ship registries like Cyprus, encourage ship-owners to utilize such services. A middle ground has been adopted by countries such as Norway, where the use of maritime security companies is permitted, but the responsibility lies entirely with the ship-owner. This lack of international coordination in regulating the activities of MSCs has led to confusion among states. Under customary international law and the UNCLOS, states are obligated to prevent and suppress acts of piracy.

They also have the right to seize ships suspected of piracy and confiscate everything on board (Symmons, 2012). However, these obligations do not extend to maritime security companies, which are solely employed to deter pirate attacks. This raises the question of whether privately contracted security guards are allowed to carry weapons on commercial ships and whether they can use lethal force in self-defense or to defend the ship's crew.

As part of international efforts to regulate the activities of MSCs, and after years of reluctance to recognize their legitimacy due to concerns about escalating violence, the IMO issued the Maritime Safety Committee Circular in 2009.

This circular provided essential recommendations on the use of maritime security service companies. Additionally, the IMO issued guidelines for ship-owners, emphasizing that their ships would be subject to the legislation of the coastal state once they entered its waters. This means MSCs may be subject to different rules and regulations depending on the jurisdiction.

These recommendations led to the development of an international standard and an accreditation process for MSCs. Therefore, to obtain accreditation, companies must adhere to specific standards, including licensing of firearms, vetting of security

the logic adopted by the International Tribunal for the Law of the Sea (Eski, 2016).

In Egypt, shipping agencies are required to provide a detailed list of weapons and ammunition on board the ship. These items must be stored in a locked container under the authority of the ship's captain and presented to port security officials for inspection.

The weapons are returned to the ship before it departs the port. While in India, all ships transiting its territorial waters or exclusive economic zone must secure firearms and ammunition in a locked space before entering these areas.

Additionally, at least 96 hours before entering these waters, the ship must submit a report to the regional coast guard detailing the types of weapons on board and the personal information of the private security team.

Yet, France and the United Kingdom adopt a more liberal approach, allowing the transportation of firearms by foreign ships exercising their right of innocent passage.

However, all weapons and ammunition must be securely stored on board, and the relevant authorities must be notified in advance. In contrast, Spain and Israel are the most lenient jurisdictions, as they do not require prior notification for ships carrying firearms (Bueger, 2015).

Malta, one of Europe's largest shipping registries, has had to address the employment of MSCs on commercial ships. Until 2011, Malta's transport authority adhered to IMO policy, which prohibited Maltese-flagged ships from carrying weapons on board. However, this changed when the IMO issued its interim guidelines on the use of MSCs. If a ship-owner decides to deploy a MSC, they must obtain prior authorization from the Merchant Shipping Directorate, Malta's competent authority. The MSC must submit an application, accompanied by the voyage plan and a crew list of all security personnel.

Once authorization is granted, the ship-owner must ensure a ship security plan is in place and conduct a ship security assessment (Liss & Schneider, 2015). The use of weapons by MSCs is a controversial issue, as regulations vary significantly between countries. This includes differences in firearms licensing and whether countries permit the carrying of weapons through their territorial waters. The UN Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) does not explicitly address this issue.

However, states encourage ships carrying firearms and maritime security teams to comply with applicable laws governing the acquisition and transportation of firearms.

The IMO guidelines emphasize that MSCs must be aware of their legal responsibilities under the flag state of the ship, the state in which the MSCs is registered, and the countries through which the ship will transit (UNCLOS, 1982).

Another legal issue that arises is the obligation to rescue pirates after their means of transport becomes unseaworthy following a repelled attack. In such cases, the ship's captain is required to rescue them, as they are considered 'persons in distress at sea.' However, this situation raises serious human rights concerns, particularly at the moment of apprehension.

It must be determined whether the laws of the flag state authorize the ship's captain or private security personnel to arrest and detain these individuals. Additionally, if the decision is made to release the pirates and return them to their home countries, the flag state must comply with its obligations under the Refugee Convention (Kraska, 2013).

There is significant debate surrounding the activities of MSCs, particularly regarding security incidents and efforts to legitimize their operations. Ship-owners are often cautious about employing such services due to concerns about potential liability for their companies and the risk of reputational damage if MSCs use force.

Another concern regarding the employment of MSCs is that crew members may begin to demand legal protections, which could increase the costs of maritime voyages and reduce shipping companies' profits. Ship-owners are also wary of the potential escalation of violence by pirates, which could result in loss of life, damage to cargo, and harm to the ships themselves, leading to significant financial losses.

While ship-owners have welcomed best practices for deterring piracy that emphasize non-lethal measures, these practices are not mandatory and are often less effective than employing MSCs (Ralby, 2018).

ships, which has now become the most common form of piracy (Spearin, 2012).

Most piracy attacks occurred in Southeast Asia during the 1990s. Initially, piracy incidents in this region were rare, and even the regional governments failed to acknowledge the existence of the problem.

The hijacking of the MV Alondra Rainbow, a ship owned by Japanese shareholders and registered in Panama, sparked widespread discussions about piracy in the region.

This incident led to the adoption of a new tool to combat piracy in Southeast Asia. The regional cooperation agreement on combating piracy and armed robbery against ships in Asia was established in 2004, an information sharing centre, which facilitates cooperation among participating nations to reduce piracy in the region.
The centre also performs other essential tasks to prevent and suppress piracy and armed robbery.

Additionally, the participating states agreed to assist victimized ships and rescue victims of such attacks (Hayashi, 2015).

By the late 2000s, piracy incidents in Southeast Asia began to decline. However, during this period, pirate attacks started to surge off the coast of Somalia (Beri, 2017), primarily due to the country's political and economic instability. Somalia is considered a failed state, lacking effective governance on land or along its coastline.

This created a safe haven for Somali pirates, who knew they could hijack ships and bring them into Somali territorial waters without fear of apprehension.

Somali pirates typically operate using a mothership accompanied by high-speed boats to board commercial vessels. They are often armed with heavy weapons.

The IMO has actively worked to enhance the safety of ships and their crews transiting the Somali coast. Incidents like the hijacking of the supertanker MV Sirius Star were unprecedented, demonstrating the technological sophistication pirates had achieved.

In response, the IMO Secretary-General urged the UN Security Council to take necessary measures to address piracy in the region (Chapsos, 2014).

The IMO also requested the Somali transitional federal government to allow entry into its territorial waters for operations against pirates or suspected pirates who endanger ships carrying humanitarian aid to Somalia or departing the country after unloading such cargo.

However, it is important to note that this request applies specifically to the situation of piracy off the coast of Somalia (Spearin, 2012). Recently, the waters off the coast of Nigeria, Africa's largest oil producer, have emerged as a new hotspot for piracy.

Pirates in this region often target fuel shipments, offloading them onto their vessels to sell on the black market. This type of piracy is particularly dangerous for sailor safety, as pirates in these cases have little incentive to keep hostages alive.

With piracy now extending to the coasts of East Africa, countries are finding it increasingly challenging to monitor vast areas using military ships alone (Chapsos & Kitchen 2015).

The UK Department for Transport, in its 2011 interim guidance, stated that MSCs' teams should use the minimum force necessary to deter pirates and protect the ship's crew.

This force must be gradual, reasonable, and proportionate at all stages of an attack. However, the guidance does not specify what constitutes a gradual, responsible, and proportionate response to a pirate attack. It suggests that measures demonstrating the potential use of force—such as displaying firearms and issuing verbal warnings—should be employed.

Warning shots are also permitted but must not be considered an act of aggression. Under English law, the use of lethal force is only justified in cases of grave danger. In contrast, U.S. law appears more lenient, allowing the use of non-lethal force to protect the ship or its cargo from theft or damage. Non-lethal measures may include the use of fire hoses or acoustic blasts. Additionally, lethal force is permissible in cases of self-defense or defense of others, provided there is an imminent threat of death or serious bodily harm. Self-defense is defined as an act to prevent an attack on oneself or another person, using force, including lethal force.
Notably, under U.S. law, warning shots are not considered a use of force, a stance that aligns with

h. Operational Center: The company must maintain an administrative or operational center where professional, financial; procedural, certification, files, correspondence, and commercial documents are securely stored and managed.

Additionally, the company must have procedures and plans in place to ensure business resilience (Seasecurity, 2024). MSCs must demonstrate that the size and composition of the security team, as well as the equipment deployed, have been discussed and agreed upon with the client. T

his agreement must be documented in writing, taking into account relevant factors such as the type, size, and speed of the vessel, as well as the threat level.

The company must ensure that the security teams include a qualified team leader capable of assessing vulnerabilities and risks on the vessel, and that one member of the security team is designated as a medic (Ralby, 2018). Additionally, the company must have access to accurate intelligence information and ensure that this information is available to deployed security teams.

The company must provide clients with intelligence updates when necessary. It should maintain a clear command and control structure that ensures the chain of command is clearly defined and documented.

This structure must include a clear statement that the captain remains in command at all times and retains ultimate authority on board the vessel. MSCs should provide a documented list of duties, expected conduct, and procedures for the security team on board the vessel (Chapsos , 2014).

They must also demonstrate commitment to the principles of the International Code of Conduct, local national laws, and rules on the use of force, as well as the roles and responsibilities of the captain.

Furthermore, MSCs must equip the security team with secure communication devices for use on the vessel, and have medical support, include in its planning process an assessment of the potential need for medical support, have procedures in place for first aid, and ensure that security teams are briefed on their responsibilities toward hostile or neutral casualties.

MSCs must provide regular training for its personnel to ensure they possess the skills necessary to perform their duties professionally and safely.

This includes appropriate weapons training and specialized equipment training, ensuring that the weapons are suitable for the mission, and provide evidence that firearms are purchased, transported, shipped, and disembarked legally.

The company must maintain detailed centralized records of weapons and ammunition movements and obtain and maintain the necessary legal permits and licenses (Seasecurity, 2024).

7. THE CHALLENGES FACING MARITIME SECURITY COMPANIES

Piracy has been, and continues to be, a significant cause of economic impact, prompting commercial shipping companies to turn to private security firms for enhanced protection Gould, 2017).

Between the 17th and 19th centuries, Barbary pirates operated in the Mediterranean Sea, seizing cargo ships and their crews while demanding ransoms. During that period, commercial shipping companies negotiated agreements with nations to pay higher taxes in exchange for naval protection against pirates.

Historically, pirates were classified as «enemies of all humanity,» a designation that remains relevant to modern-day piracy (Kraska & Wilson, 2008). Modern piracy has devastating effects on the global economy.

Insurance premiums for voyages have risen significantly, leading to substantial increases in shipping costs. These costs are ultimately passed on to producers and, eventually, end consumers.

Beyond economic consequences, piracy is also linked to environmental harm and the obstruction of humanitarian aid, preventing it from reaching its intended destinations. Piracy manifests in various forms, with kidnapping and armed robbery being the most prevalent.

For example, kidnapping was a commontactic in the Strait of Malacca, where pirates would capture crew members and demand ransoms.

However, this approach has declined in recent years, and pirates have shifted their focus to hijacking entire

As these companies expanded their onboard security operations, the need for governance mechanisms became urgent to ensure firms possessed the expertise, credibility, and legal compliance necessary to protect client vessels.

To address this gap, the IMO collaborated with stakeholders to develop accreditation standards and operational guidelines for private security providers.

These standards aimed to verify that personnel were properly trained, legally informed, and equipped to safeguard crews in high-risk environments.

Complementing these efforts, the international code of conduct for MSCs' providers established criteria to assess the suitability of firms and their personnel for maritime operations. Together, these frameworks sought to mitigate risks—such as human rights violations or misuse of force—while legitimizing the role of private security in global shipping (Bueger & Edmunds, 2007)

MSCs are highly desirable and require operational standards to be adopted worldwide to ensure the acceptability of maritime security operations. The Security Association for the Maritime Industry (SAMI) has established standards that involves a three-stage process. The procedural phase assesses the financial, legal, and insurance status of the applicant, including whether they have appropriate risk coverage, legal support, and sufficient funding as a security service provider.

This is followed by the company accreditation phase, which involves an in-depth analysis of the company's infrastructure, including physical verification of facilities, systems, and documentation.

The final phase is an operational review and inspection, which evaluates the personnel of the maritime security service provider to ensure that standards, equipment, knowledge, and experience are all in place (Kraska, 2013).

Accreditations are typically carried out by an independent accreditation body selected based on its extensive experience in accrediting security organizations.

The staff of these bodies undergo detailed training to work in the maritime security industry. MSCs must meet the following requirements:

a. Management Structure: The company must have a well-defined management structure, provide details of company ownership, and be legally registered to provide maritime security services.

b. Quality and Compliance: The company must operate under a quality management system and have effective environmental, health, and safety management systems in place. All records must be maintained in accordance with data protection laws.

c. Leadership Expertise: Managers or officers of the maritime security company must demonstrate the necessary skills and experience to perform their roles.

They must possess a sound understanding of national and international laws relevant to high-risk areas, as well as the implications and responsibilities outlined in human rights law and relevant humanitarian law.These are critical to the maritime security operations conducted by the company (Liss & Schneider 2015).

d. Code of Conduct: The company must be a signatory to the International Code of Conduct and have a written business ethics code and code of conduct that aligns with the International Code of Conduct.

This includes written rules on the use of force and procedures to prohibit unlawful arrest and detention, torture, cruel or degrading treatment, sexual exploitation, slavery, forced labor, and discrimination. The company must ensure its employees understand and adhere to these rules.

e. Contractual Compliance:The company must avoid entering into contracts that conflict with the International Code of Conduct or dealing with entities subject to United Nations sanctions.

f. Internal Review: A system for regular internal review of its systems, procedures, and processes must be established. Internal procedures should specify the areas to be audited, responsibilities for conducting audits, methods to be used, reporting formats, and the maintenance of accurate and effective records.

g. Insurance Coverage: The company must have insurance coverage appropriate to its operations, including coverage for the carrying and use of firearms by its personnel on the high seas and in damages.

process of collecting, analyzing, and directing information, while considering emerging topics that arise during reading and analysis.

The qualitative content analysis resulted in identifying the underlying meaning of the maritime security phenomenon and the employment of MSCs under study, which is clearly reflected in the following findings of this research.

6. THE IMPORTANCE OF MARITIME SECURITY COMPANIES

Countries have long sought to secure maritime routes to safeguard commercial shipping. Piracy has spurred multilateral cooperation, with commercial carriers increasingly opting for protection from MSCs.

While MSC can effectively deter piracy, their legitimacy remains a contentious and unresolved issue in international law. Piracy itself is an age-old crime; despite global efforts to curb it, the coast of Somalia, for instance, has seen a resurgence of piracy in recent years, underscoring the persistent challenge.

Monitoring vast maritime zones, particularly in critical regions like the Gulf of Aden, exceeds the capacity of many states, prompting ship-owners to rely on MSC (Beri, 2011). Though, their presence correlates with reduced piracy rates, the legality of their operations—especially the use of lethal force—remains fiercely debated.

Human rights concerns stem from MSCs' potential use of excessive force against suspected pirates, risking unlawful killings. Additionally, the transport of armed MSC personnel through territorial waters sparks jurisdictional disputes between nations, as laws governing onboard weapons vary widely.

This regulatory ambiguity fosters a lack of accountability for MSCs, enabling misconduct without clear legal recourse. Given that MSCs are a permanent fixture in maritime security, the international community urgently requires a binding regulatory framework to reconcile their role with human rights and state sovereignty (Bateman, 2016). Countries have invested significant efforts to combat piracy through legislative measures and multilateral cooperation (Symmons, 2012). However, the surge in global trade and maritime activity has strained the capacity of naval forces to safeguard ships and cargo. Deploying military vessels for patrols is prohibitively expensive, particularly for monitoring vast oceanic regions. Consequently, ship-owners and shipping companies increasingly rely on MSCs for protection.

These companies offer two primary services; a) armed onboard teams composed of trained personnel equipped with firearms.

These teams board vessels at ports or via speedboats as contractually specified, providing temporary escort through high-risk zones, b) escort vessels that are smaller, armed ships with limited operational range that accompany cargo vessels (Tondini, 2012).

The expanded use of MSCs over the past decade has drawn significant international attention, driven by their growing adoption by states and commercial entities.

This trend toward privatizing security services has intensified debates over accountability and compliance with international humanitarian law (IHL), particularly as MSCs diversify into roles such as logistics, intelligence, and advisory support for maritime firms.

To mitigate legal ambiguities, states classify maritime security personnel as civilian contractors, distinguishing them from state military actors (Kraska, 2015). MSCs are broadly categorized into three operational models:

a. Security Service Providers: Deploy armed personnel for direct vessel protection.

b. Security Consulting Firms: Offer risk assessment, training, and strategic advisories.

c. Security Support Companies: Specialize in maintenance, logistics, and intelligence (Krahmann, 2016).

In 2011, the maritime industry experienced a surge in adoption of the International Maritime Organization's (IMO) guidelines for employing MSCs on ships transiting high-risk zones, such as the Indian Ocean (Voyer, et al., 2018).

Estimates suggest that 35%–40% of vessels passing through these areas employed MSCs, sparking concerns over the rapid, unregulated growth of MSCs in the absence of a binding international framework.

This shift has compelled the International Maritime Organization (IMO) to reassess its stance on the use of force at sea by private actors.

Initially, the introduction of firearms held by private entities was seen as a violation of the common interest, potentially leading to the proliferation and escalation of violence. However, this perception has gradually shifted toward a compromise.

Today, professionally trained and adequately equipped entities are authorized to provide security services, using violent means only as a last resort to counter threats to people and goods at sea, in accordance with best practices (Colombo, 2022). As a result, the role of the state has somewhat diminished, partly due to the contractual nature of MSCs.While states insist on maintaining oversight through carefully crafted legislation, the effectiveness of these efforts is questionable due to practical difficulties in enforcement and monitoring.

Meanwhile, the role of MSCs in protecting seas and oceans continues to expand (Marin, Mudrić & Mikac , 2017). This research analyzes the extent to which MSCs align with international law and the risks of legal violations that could exacerbate instability.It further investigates the role of risk management in high-threat areas, highlighting legal ambiguities arising from MSC activities—specifically gaps in regulating the use of weapons and force. The absence of a clear international regulatory framework creates conditions prone to misconduct and human rights abuses.

2. STATEMENT OF THE PROBLEM

Maritime security issues, such as piracy and terrorism, have become a focal point for nations seeking to enhance security measures, given the increasing risks faced by ships in these waters. MSCs have emerged to address this gap and protect commercial vessels. However, their operations raise significant legal and political concerns.

The deployment of MSCs on commercial ships has been widely accepted as a measure to safeguard sailors from harm and protect vessels operating in high-threat maritime areas. Nevertheless, the decision to employ these companies rests with ship operators, provided they adhere to security principles and human rights standards. Consequently, this research examines the extent to which MSCs comply with international law, the risks of legal violations, and the legal ambiguities arising from their activities.

3. STUDY OBJECTIVES

The research aims to:

1. Identify emerging security threats in international maritime passages and on the high seas.

2. Analyze shared concepts and unresolved conflicts surrounding the role and operations of MSCs.

3. Clarify the legal challenges arising from the contracting of MSCs.

4. RESEARCH QUESTIONS

1. What are the primary security challenges faced by MSCs in international waterways and on the high seas?

2. To what extent has the international community accepted the use of MSCs, and how dependent are non-state actors on their services?
3. What are the legal implications of contracting MSCs, and how do these implications affect compliance with international law?

5. METHODOLOGY

The deployment of MSCs on commercial vessels is widely accepted as a measure to protect sailors from harm and safeguard ships operating in high-threat maritime zones.

However, best management practices neither recommend nor endorse the employment of MSCs, leaving the decision to individual ship operators—where permitted by the vessel's flag state. When engaging MSCs, operators must adhere to principles of security and human rights compliance.

Therefore, this research adopts the content analysis method, through which the researcher seeks to analyze the apparent and implicit content of the phenomenon of maritime security and then describe it in an objective and systematic manner.

The topic of MSCs is one of the subjects where content analysis is used to identify knowledge, values, and achieve the goals and implications contained in published documents, books, and literature, as well as to analyze security, political, and legal texts.

The research relies on qualitative inductive content analysis, where the research questions guide the

MARITIME SECURITY COMPANIES: CHALLENGES AND LEGAL RESPONSIBILITIES [1]

Hani Albasoos [1]

Joaan Bin Jasim Academy for Defense Studies, hani.adam.albasoos@gmail.com

ABSTRACT Key actors in international relation increasingly use the term 'maritime security' or structure their work around this framework. Maritime security encompasses emerging challenges, particularly in international straits and the high seas, and aims to mobilize global cooperation to address them. Issues such as piracy and terrorism have come into sharp focus, driven by statistical evidence of rising risks to ships in these waters. These threats underscore the urgent need to enhance security measures. However, the international community lacks a consensus on defining maritime security, hindering coordinated global action. Amid this ambiguity and persistent political tensions, private maritime-security companies have emerged to fill the gap, offering protection services to commercial vessels. Yet, their operations, particularly in international straits, raise significant legal and political concerns, including potential infringements on state sovereignty. This research aims to analyze frameworks for identifying shared understandings and unresolved disputes surrounding the concept of maritime security. It also investigates the implications of contracting maritime-security firms, assessing their short- and long-term impacts on the maritime landscape, against the backdrop of modern geostrategic challenges.

Keywords: Maritime; Piracy; Security Companies; Challenges; International Law.

الشركات الأمنية البحرية: التحديات والمسؤوليات القانونية

هاني البسوس [1]

[1] أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، hani. adam. albasoos@gmail. com

المستخلص يشهد مفهوم «الأمن البحري» حضورًا متزايدًا في خطاب الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية، حيث بات يُستخدم كمفهوم مركزي أو إطار تُبنى عليه السياسات والبرامج ذات الصلة. ويشمل الأمن البحري جملة من التحديات الناشئة، لا سيما في المضائق الدولية والمياه الدولية، ويهدف إلى تعبئة التعاون العالمي لمواجهتها. وقد تصدرت قضايا مثل القرصنة والإرهاب البحري المشهد، مدفوعة بأدلة إحصائية تشير إلى تصاعد المخاطر التي تهدد السفن في تلك المناطق، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز التدابير الأمنية. ومع ذلك، فإن غياب إجماع دولي حول تعريف موحَّد للأمن البحري يُعيق جهود التنسيق والتعاون المشترك. وفي ظل هذا الغموض وتفاقم التوترات السياسية، ظهرت شركات الأمن البحري الخاصة لتسد هذا الفراغ، مقدّمة خدمات الحماية للسفن التجارية، إلا أن أنشطتها، ولا سيما في المضائق الدولية، تثير إشكالات قانونية وسياسية بارزة، من بينها احتمالات المساس بسيادة الدول. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأطر التي يمكن من خلالها بناء فهم مشترك لمفهوم الأمن البحري، واستكشاف الخلافات غير المحسومة حوله. كما تسعى إلى دراسة تداعيات التعاقد مع شركات الأمن البحري، وتقييم آثارها قصيرة وطويلة المدى على المشهد البحري، في ظل التحديات الجيوستراتيجية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية الأمن البحري؛ القرصنة؛ شركات الأمن الخاصة؛ التحديات الأمنية؛ القانون الدولي.

1. INTRODUCTION

The use of maritime security companies (MSCs) is a relatively new phenomenon in modern international experience, posing significant challenges to international law and best practices. The international community has gradually accepted the idea of employing MSCs, with an increasing number of non-state actors relying on their services within a short period.

Thus, the driving forces in shipping and insurance have facilitated the entry of security contractors into the maritime domain, and states have quickly adapted to this development.

RECEIVED: NOV. 2024, ACCEPTED: FEB.2025, APR. 2025

Wang, H. (2019). Change of vegetation cover in the US–Mexico border region: illegal activities or climatic variability? Environmental Research Letters, 14(5), 054012. https://doi.org/10.1088/1748-9326/ab1a74.

Wei, S., Shen, D., Ge, L., Yu, W., Blasch, E. P., Pham, K. D., & Chen, G. (2015, May). Secured network sensor-based defense system. In Sensors and Systems for Space Applications VIII (Vol. 9469, pp. 64-70). SPIE.

Zhao, K., & Ren, X. (2019). Small aircraft detection in remote sensing images based on YOLOv3. In IOP Conference Series: Materials Science and Engineering (Vol. 533, No. 1, p. 012056). IOP Publishing.

Laouira, M. L., Abdelli, A., Othman, J. B., & Kim, H. (2021). An Efficient WSN Based Solution for Border Surveillance. IEEE Transactions on Sustainable Computing, 6(1), 54–65. https://doi.org/10.1109/tsusc.2019.2904855.

Li, M., Wang, Q., & Liao, Y. (2024). Target tracking using video surveillance for enabling machine vision services at the edge of marine transportation systems based on microwave remote sensing. Journal of Cloud Computing, 13(1), 1-9.

Liu, Z., Xu, J., Li, J., Plaza, A., Zhang, S., & Wang, L. (2022). Moving ship optimal association for maritime surveillance: Fusing AIS and sentinel-2 data. IEEE Transactions on Geoscience and Remote Sensing: A Publication of the IEEE Geoscience and Remote Sensing Society, 60, 1–18. https://doi.org/10.1109/tgrs.2022.3227938.

Melillos, G., Themistocleous, K., Papadavid, G., Agapiou, A., Prodromou, M., Michaelides, S., & Hadjimitsis, D. G. (2016, August). Integrated use of field spectroscopy and satellite remote sensing for defence and security applications in Cyprus. In Fourth International Conference on Remote Sensing and Geoinformation of the Environment (RSCy2016) (Vol. 9688, pp. 127-135). SPIE.

Mori, S. (2018). US defense innovation and artificial intelligence. Asia-Pacific Review, 25(2), 16-44.

Munir, A., Kwon, J., Lee, J. H., Kong, J., Blasch, E., Aved, A. J., & Muhammad, K. (2021). FogSurv: A fog-assisted architecture for urban surveillance using artificial intelligence and data fusion. IEEE Access, 9, 111938-111959.

Nie, X., Duan, M., Ding, H., Hu, B., & Wong, E. K. (2020). Attention mask R-CNN for ship detection and segmentation from remote sensing images. Ieee Access, 8, 9325-9334.

Petrovski, A., Radovanović, M. & Behlić, A. (2022). Application of Drones With Artificial Intelligence for Military Purposes. In 10th International Scientific Conference od Defensive Technologies–OTEH (Vol. 2022, pp. 92-100).

Pinto Hidalgo, J., & Silva Centeno, J. A. (2023). Geospatial intelligence and artificial intelligence for detecting potential coca paste production infrastructure in the border region of Venezuela and Colombia. Journal of Applied Security Research, 18(4), 1000-1050.

Quinn, J. A., Nyhan, M. M., Navarro, C., Coluccia, D., Bromley, L., & Luengo-Oroz, M. (2018). Humanitarian applications of machine learning with remote-sensing data: review and case study in refugee settlement mapping. Philosophical Transactions. Series A, Mathematical, Physical, and Engineering Sciences, 376(2128), 20170363. https://doi.org/10.1098/rsta.2017.0363.

Rahmah, U., Mustapa, M., Samad, P. I., & Budiarti, N. A. E. (2023). Internet of Things (IoT) in Defense and Security Systems: A Literature Review. International Journal of Scientific Engineering and Science, 7(5), 115-118.

Rashid, A. B., Kausik, A. K., Al Hassan Sunny, A., & Bappy, M. H. (2023). Artificial intelligence in the military: An overview of the capabilities, applications, and challenges. International Journal of Intelligent Systems, 2023(1), 8676366.

Sehrawat, D., & Gill, N. S. (2019, April). Smart sensors: Analysis of different types of IoT sensors. In 2019 3rd International Conference on Trends in Electronics and Informatics (ICOEI) (pp. 523-528). IEEE.

Shafique, A., Mehmood, A., & Elhadef, M. (2021). Survey of security protocols and vulnerabilities in unmanned aerial vehicles. IEEE Access: Practical Innovations, Open Solutions, 9, 46927–46948. https://doi.org/10.1109/access.2021.3066778.

Shimoni, M., Haelterman, R., & Perneel, C. (2019). Hypersectral imaging for military and security applications: Combining myriad processing and sensing techniques. IEEE Geoscience and Remote Sensing Magazine, 7(2), 101–117. https://doi.org/10.1109/mgrs.2019.2902525.

Soldi, G., Gaglione, D., Forti, N., Millefiori, L. M., Braca, P., Carniel, S., ... & Farina, A. (2021). Space-based global maritime surveillance. Part II: Artificial intelligence and data fusion techniques. IEEE Aerospace and Electronic Systems Magazine, 36(9), 30-42.

Thusnavis, B. M. I., Sagayam, K. M., & Elngar, A. A. (Eds.). (2022). Unmanned Aerial Vehicles and Multidisciplinary Applications Using AI Techniques. IGI Global.

oversight and openness are essential. In general, artificial intelligence (AI) has the potential to increase military, defense and security performance in both peacetime and wartime situations by speeding up decision-making, increasing operational complexity, and improving cost competitiveness.

REFERENCES

Abiodun, T. F. (2020). Usage of drones or unmanned aerial vehicles (UAVs) for effective aerial surveillance, mapping system and intelligence gathering in combating insecurity in Nigeria. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, 3(2), 29–44.

Adnan, W. H., & Khamis, M. F. (2022). Drone use in military and civilian application: Risk to national security. Journal of Media and Information Warfare, 15(1), 60–70.

Ahmed, S. S. (2021). Microwave imaging in security — two decades of innovation. IEEE Journal of Microwaves, 1(1), 191–201. https://doi.org/10.1109/jmw.2020.3035790.

Akilan, T., Hariharan, U., & Durgadevi, P. Computer-based (AI) Intelligence in the Field of Defense. In Artificial Intelligence for Cyber Defense and Smart Policing (pp. 121-134). Chapman and Hall/CRC.

Anil Kumar Reddy, C., & Venkatesh, B. (2023). Unmanned Aerial Vehicle for Land Mine Detection and Illegal Migration Surveillance Support in Military Applications. Drone Technology: Future Trends and Practical Applications, 325-349.

Avola, D., Cinque, L., Di Mambro, A., Diko, A., Fagioli, A., Foresti, G. L., ... & Pannone, D. (2021). Low-altitude aerial video surveillance via one-class SVM anomaly detection from textural features in UAV images. Information, 13(1), 2.

Avtar, R., Kouser, A., Kumar, A., Singh, D., Misra, P., Gupta, A., Yunus, A. P., Kumar, P., Johnson, B. A., Dasgupta, R., Sahu, N., & Besse Rimba, A. (2021). Remote sensing for international peace and security: Its role and implications. Remote Sensing, 13(3), 439. https://doi.org/10.3390/rs13030439.

Dashora, A., Lohani, B., & Malik, J. N. (2007). A repository of earth resource information-CORONA satellite programme. Current Science, 926–932.

Degadwala, S., Musa, S. A., Vyas, D., & Mitra, P. (2021, December). IoT Defence: An Internet Based Remote Area Monitoring and Control System. In 2021 5th International Conference on Electronics, Communication and Aerospace Technology (ICECA) (pp. 487-491). IEEE.

Du, A., Chen, B., Chin, T.-J., Law, Y. W., Sasdelli, M., Rajasegaran, R., & Campbell, D. (2022, January). Physical adversarial attacks on an aerial imagery object detector. 2022 IEEE/CVF Winter Conference on Applications of Computer Vision (WACV). 2022 IEEE/CVF Winter Conference on Applications of Computer Vision (WACV), Waikoloa, HI, USA.

Fisser, H., Khorsandi, E., Wegmann, M., & Baier, F. (2022). Detecting moving trucks on roads using Sentinel-2 data. Remote Sensing, 14(7), 1595.

https://doi.org/10.3390/rs14071595

Fontana, S., & Di Lauro, F. (2022). An overview of sensors for long range missile defense.

Sensors, 22(24), 9871.

Gadamsetty, S., Ch, R., Ch, A., Iwendi, C., & Gadekallu, T. R. (2022). Hash-based deep learning approach for remote sensing satellite imagery detection. Water, 14(5), 707. https://doi.org/10.3390/w14050707.

Hassan, M. M., Smith, A. C., Walker, K., Rahman, M. K., & Southworth, J. (2018). Rohingya refugee crisis and forest cover change in Teknaf, Bangladesh. Remote Sensing, 10(5), 689. https://doi.org/10.3390/rs10050689.

Janakiramaiah, B., Kalyani, G., Karuna, A., Prasad, L. N., & Krishna, M. (2023). Military object detection in defense using multi-level capsule networks. Soft Computing, 27(2), 1045-1059.

Kemper, H., & Kemper, G. (2020). Sensor fusion, GIS and AI technologies for disaster management. The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, 43, 1677-1683.

Koubaa, A.; Ammar, A.; Abdelkader, M.; Alhabashi, Y.; Ghouti, L. AERO: AI-Enabled Remote Sensing Observation with Onboard Edge Computing in UAVs. Remote Sens. 2023, 15, 1873.

Hence, AI enhances the efficiency and autonomy of defense systems, particularly in automated weapons targeting and cybersecurity, reducing reliance on human intervention and increasing response speed and accuracy.
Viktor (2023) examined the difficulties and chances of the defensive use of artificial intelligence and computer vision- based technologies and applications in the defense sector. He found that these technologies can provide:
1. Detecting spoof attacks in human video frames, providing a practical tool for identifying fake video footage that can deceive smart digital systems.

2. Detection using deep learning-based methods for real-time detection of violent behavior, with the potential to enhance public safety and security.

3. Investigation of distributed ledger technology (DLT) for decentralized processing of large datasets and high computational tasks, offering insights to improve the scalability and efficiency of AI and deep learning algorithms in military contexts.

4. Advancement of violence detection techniques using deep learning architectures, particularly in the context of automated video surveillance applications, showcasing improved performance and robustness under challenging conditions such as compression artifacts.

Janakiramaiah et al. (2023) reported about the detection of military objects in defense using multi-level capsule. They found that military operations require automated systems to identify targets.

A well-explored task in AI involving various classification techniques including Support Vector Machines (SVM) to classify objects, Early network (LeNet) for object detection with good performance, and smaller convolutional kernels (such as VGG-Net) to enhance detection and reduce complexity. These techniques can be equipped with recent advances including:
a. LADAR Image Processing: Techniques like median filtering and segmentation were tested for vehicle detection.

b. Optimal Gabor Filtering: Combined with feature pyramid networks for detecting military objects, particularly small ones.

c. Visual Surveillance: Intelligent systems for tracking suspicious activities using adaptive methods.

d. Image Fused Object Detector (IFOD): Combines multiple image types using CNNs for military object detection.

e. Feature Clustering: Used for detecting and classifying objects by clustering surface features.
f. Deep Transfer Learning: Embedding knowledge from large datasets and retraining specific layers for military object detection.

Fontana et al. (2022) Focused on long-range threats exceeding 3000 km in range. They discussed the different categories of long-range threats, including ballistic missiles, cruise missiles, and hypersonic glide vehicles, pointing out the challenges they pose to defense systems and the importance of sensor technologies in addressing these threats and the need for independent research in this critical area.

They emphasized that advancements in sensor technology and defense systems are crucial for enhancing the effectiveness of missile defense against intercontinental threats.

6. CONCLUSION

This paper investigates the concept, mechanism, and applications of artificial intelligence (AI) based on remote sensing and presents practical models of these applications in the field of defense and security studies as well as humanitarian sectors.

Military AI applications are advancing quickly thanks to developments in image recognition, computer reasoning, and precision-guided munitions.

Technological innovations that are becoming more widely available include robotic combat vehicles in all domains, autonomous weaponry, sophisticated decision support systems, big data processing for intelligence, surveillance, and reconnaissance and robotic vehicles.

Military operators greatly value these advancements because they have the potential to greatly increase combat power, expedite the completion of missions, and lessen vulnerability to deadly attacks. By improving situational awareness and threat detection skills, artificial intelligence (AI) plays a critical role in defense and security, eventually striving to bolster national security. Even though AI has many potential advantages, it is important to weigh those advantages against the hazards.

To properly reduce the hazards associated with AI,

security systems.

• Early Threat Detection: IoT networks enable early detection of threats through border monitoring, area surveillance, and intrusion detection.
• Accurate Threat Analysis: The data collected by IoT systems provide precise information about suspicious activities, facilitating more effective prevention and response measures.

The integration of IoT in defense and security systems significantly enhances operational effectiveness, responsiveness, cost efficiency, and security. The real-time data provided by IoT networks empower decision-makers to act swiftly and accurately, ensuring improved oversight and protection against threats.
2. Challenges and issues of IoT in defense and security systems

• Data security and privacy: The transmission of sensitive information across IoT networks exposes vulnerabilities to cyberattacks and hacking, mandating an unwavering focus on safeguarding data integrity.
• Scalability and complexity of IoT networks: It demands meticulous management to mitigate operational disruptions and ensure optimal performance.

• Critical reliance on network connectivity: It poses significant hurdles during emergencies or network outages.

Degadwala et al. (2021) developed an automated security system for defense operations capable of identifying, tracking, and eliminating targets. The system operates in two modes: automatic tracking using Arduino programming (sensors) and manual operation where an authority selects and potentially shoots the target. Python-based image processing methods are implemented via Anaconda Spyder.

This system integrates image processing and automation to enhance security in defense operations. The included OpenCV was set up for detecting person movements after configuring the security stream. The development results indicate successful assembly of the hardware components and configuration of the Arduino to control stepper motors (Figure 6).

Artificial Intelligence›s rapid advancements in speech recognition, object identification, image analysis, and machine learning are enhancing defense systems and have broad applications across commercial, societal, and defense domains (Akilan et al., 2024).

Globally, AI is revolutionizing defense systems, especially in cyberspace planning. Its ability to learn quickly and operate independently in diverse environments has garnered interest from military experts, international competitors, and political leaders.

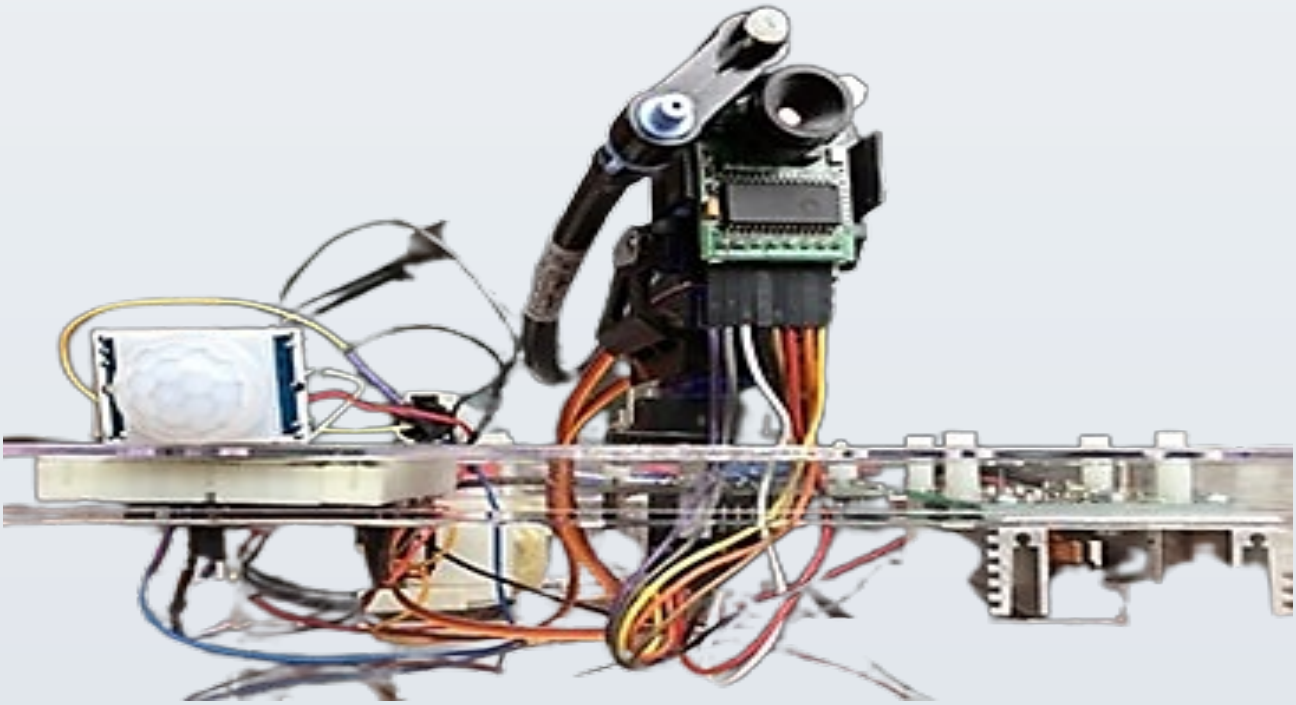

Figure 6. Hardware Module

• Well-informed tactical and operational judgments: Commanders are assisted in making well-informed decisions by AI-generated insights.

• Increased operational continuity in circumstances with impaired networks: Artificial intelligence (AI) modifies operations to continue being effective even in difficult communication situations.

• Greater endurance for physically demanding missions: AI-powered autonomous systems are capable of taking on challenging assignments, reducing the hazards to human people.

• Enhanced endurance and persistence: AI-driven unmanned systems can run continuously for lengthy periods without the need for human intervention.

Petrovski et al. (2022) proposed a YOLOv5 method to detect objects of critical military importance. Path aggregation network (PANet) was used by YOLOv5 to improve information flow. Through an improved bottom-up approach, PANet enhanced the transmission of low-level features and used adaptive feature pooling to directly transfer valuable information to succeeding networks. This mechanism improved the precision of an object's location.

The model was able to confirm whether there is a Military Target on the image quite correctly (Figure 5).

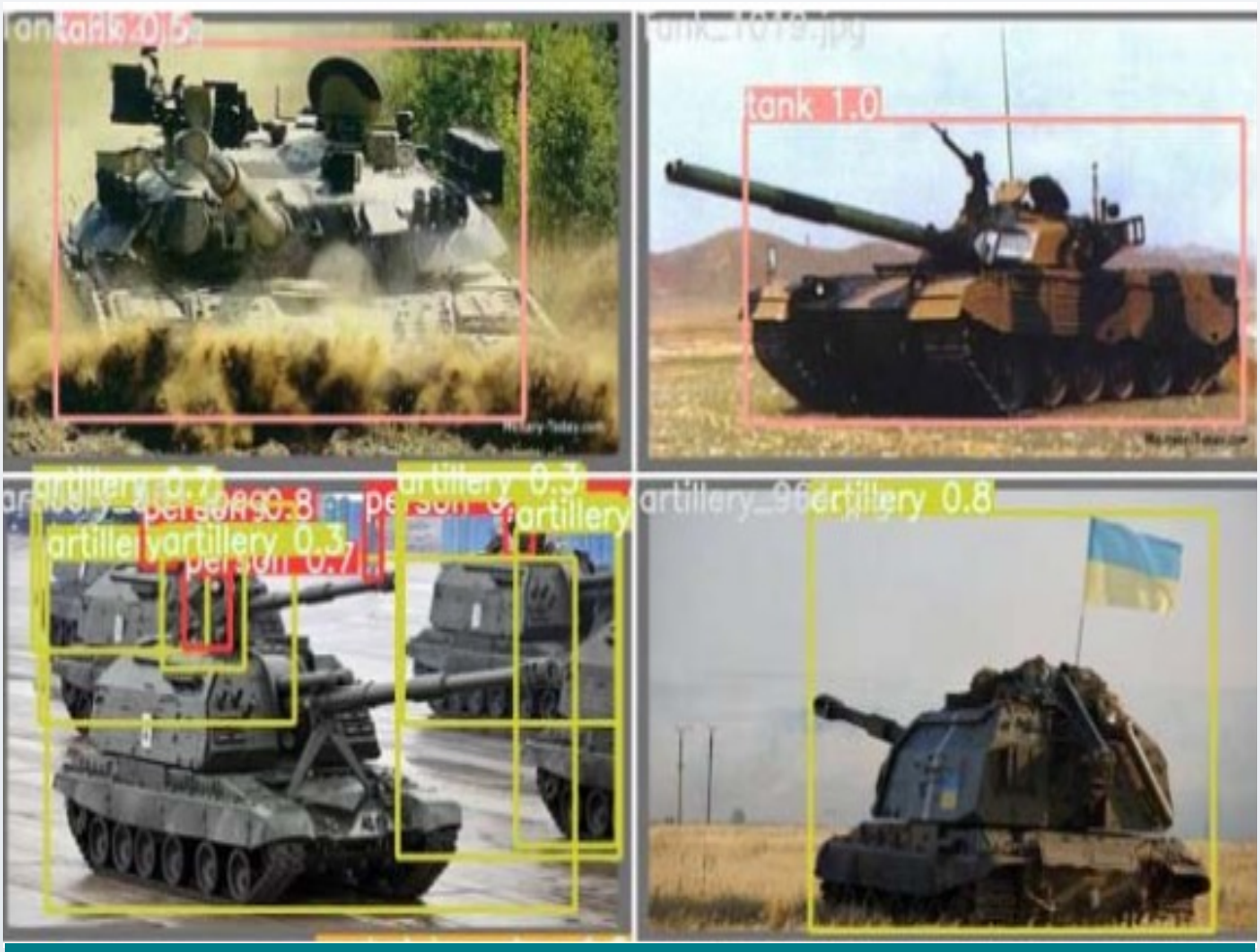

Figure 5. Ability of detecting military target using YOLOv5 enchanted with PANet.

5. ARTIFICIAL INTELLIGENCE APPLICATIONS BASED ON REMOTE SENSING TECHNIQUE IN THE FIELD OF DEFENSE AND SECURITY

Internet of of Things (IoT) applications in defense and security systems significantly enhance surveillance, military intelligence, border monitoring, and asset management. However, challenges such as data security, system interoperability, battery life, and big data management need to be addressed for effective implementation (Rahmah et al., 2023):

1. Advantages and benefits of IoT in defense and

collecting, small drones can be modified for intelligence, surveillance, and reconnaissance (ISR) or weapon delivery applications. Large drones, like medium- and high-altitude long-endurance (MALE and HALE drones), are used for military information gathering, search and rescue operations, tactical ISR, and battlefield support. They frequently operate beyond the operator's line of sight.

Thusnavis et al. (2022) explored drones applications in defense aspects. Drones are designed to take the place of humans in commercial and industrial settings, saving them time and effort. Bomb detection (Figure 4) is one of the most difficult and dangerous jobs. It takes a long time for humans to find the

Figure 4. Drone application in bomb detection.

bomb. Therefore, early bomb detection is essential to preserving human life. Drones are now utilized in the military to find bombs in a variety of locations. These drones save many lives in extremely sophisticated locations because they are smaller and feature high-quality wireless cameras.

A comprehensive assessment on remote sensing techniques for subterranean structures was conducted by Melillos et al. (2016). Such an approach can be employed as a means of supplying the Ministry of Defense and the National Guard with pertinent data, mostly for security-related uses. They found that integrated technologies like Unmanned Aerial Vehicles (UAVs), field spectroscopy, and satellite imaging might be utilized to administer and assist a national research effort for finding «buried» military underground installations with remote sensing and GIS.

Angela et al. (2023) explained six reasons for using AI systems in the military, which are:
1) Threat detection: In real-time, AI algorithms examine a variety of data sources, including social media and satellite photos, to identify potential dangers and unearth hidden patterns.

2) Remote operations: AI manages unmanned vehicles, including as ground robots and drones, for activities like logistics, targeted strikes, surveillance, and reconnaissance.
3) Training and simulations: AI creates lifelike virtual environments that allow soldiers to safely practice in various combat situations.

4) Smart weapons: AI improves the aiming and accuracy of weapons.

5) Autonomous ground vehicles (AGVs): Similar to unmanned vehicles, these vehicles perform transportation, logistics, and search and rescue duties.

6) Predictive analytics: AI-driven systems examine huge databases to spot trends and forecast future occurrences.

On the other hand, Mori (2018) listed the ways in which the artificial intelligence has significantly improved military operations, including:
• Better situational awareness: AI makes it possible to analyze data thoroughly, which improves comprehension of the operational environment.

• Quicker decision-making: AI systems have a high rate of information processing, which enables them to react swiftly to changing circumstances.

• Enhanced cyber resilience: By more accurately identifying and thwarting attacks, AI helps strengthen defenses against cyber threats.

• Lower maintenance costs: Predictive maintenance powered by AI reduces downtime and maximizes resource use.

• Improved unit integrity: AI helps military units coordinate and communicate more effectively, resulting in more unified operations.

• Increasing complexity of joint force maneuvers: AI makes it possible for many military branches to conduct more intricate and coordinated operations.

• Improved communication connection security: AI raises the bar for encryption and secure communication protocols, lowering the possibility of interception.

classify ships, scan satellite images, and integrate fragmented data in maritime surveillance (MS) systems with several sensors. These algorithms organize and filter massive amounts of data, producing actionable information that end users (such as law enforcement, coast guards, and other government and military authorities) can utilize to spot anomalies, neutralize threats, and prevent incidents. To properly utilize the enormous quantities of satellite images, the spread of space-based sensor technologies requires sophisticated data processing techniques including big data analysis, machine learning, artificial intelligence, and data fusion.

In particular, specific algorithms are needed to interpret raw satellite images, identify and categorize ships, and combine data from many sensors in order to construct MS systems that integrate multiple sensor

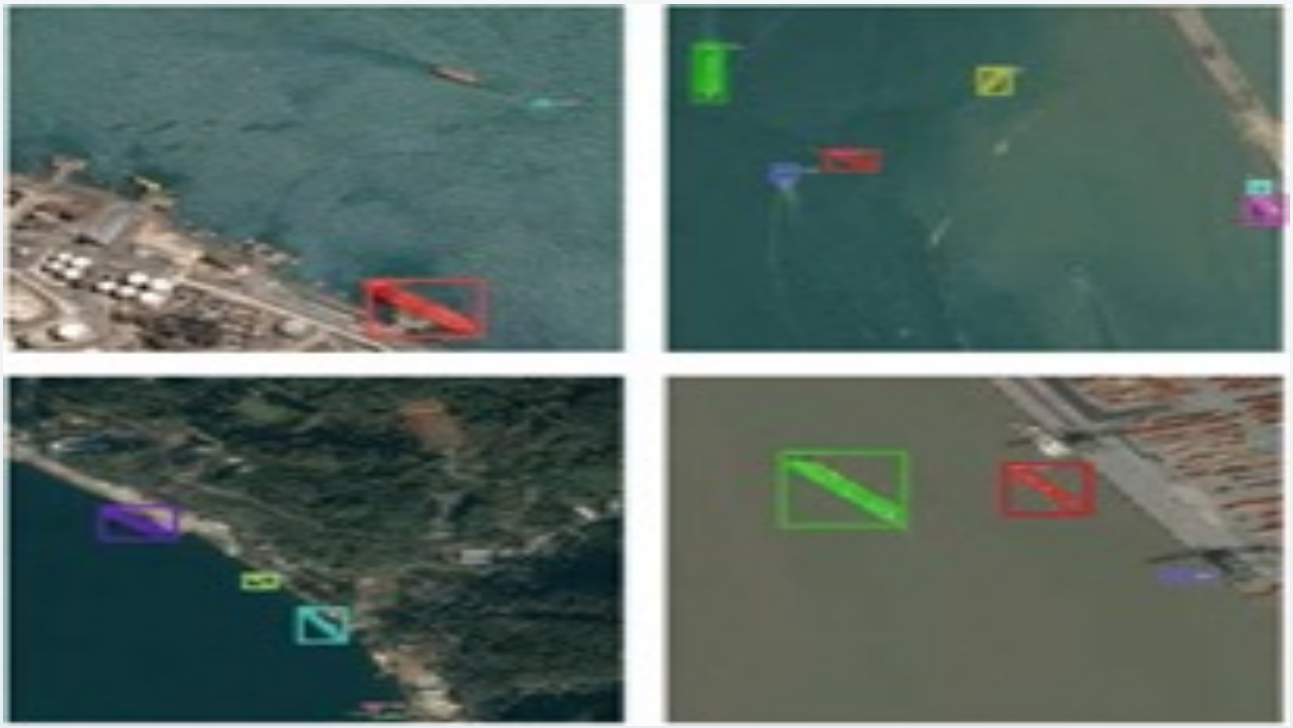

Figure 3. Detection of illegal versus legal ships on and offshores.

Ficure 3. Through the management of the growing amount of heterogeneous data, these techniques enable MS. End-users like police, coast guards, and military authorities can identify irregularities and risks like oil spills, piracy, and human trafficking with the use of the extracted data and insights, which allows for prompt intervention to stop mishaps and illegal activities.

Real-time reconnaissance, surveillance, target acquisition (RSTA), ISR, and novel fire capabilities are all made possible by UAVs for the military. They can be used in front lines, flanks, or behind enemy lines in conventional warfare, including counterinsurgency operations. Drones are also essential in unconventional warfare, including counterinsurgency operations.

Anil et al. (2023) examined the unmanned aerial vehicle of military for land mine detection and illegal migration surveillance support. Because of their enhanced durability, stability, and efficiency, unmanned aerial vehicles (UAVs) are becoming more and more important in both military and civilian uses. UAVs with next-generation cameras can offer war and rescue missions with exact topographical data. They can carry heavier cargoes, including anti-tank guided missiles, which helps with the development of war strategies. They can also interact with soldiers on a frequent basis, providing intelligence on enemy movements.

Drones are used by military forces in a variety of sizes and weights. In general, armed drones are bigger and heavier than unarmed ones. While nano and micro drones are mostly used for data

5	2021	Low-Altitude Aerial Video Surveillance via One-Class SVM Anomaly Detection from Textural Features in UAV Images	Anomaly detection; small-scale unmanned aerial vehicles; low-altitude flights; texture analysis; feature extraction; real-time applications	Computer vision. OC-SVM anomaly detection	One-Class SVM (R-CNN)	Avola, et al. (2021)
6	2024	Target tracking using video surveillance for enabling machine vision services at the edge of marine transportation systems based on microwave remote sensing	Detect and track objects (marine field)	Computer vision. (IoT)		Li et al. (2024)
7	2019	Smart Sensors: Analysis of Different Types of IoT Sensors	Various applications for detecting objects	Sensors, IoT		Sehrawat and Gill (2019)
8	2019	Small Aircraft Detection in Remote Sensing Images Based on YOLOv3	Object detection. image classification		YOLOv3, Faster R-CNN and SSD	Zhao, and Ren (2019)
9	2020	SENSOR FUSION, GIS AND AI TECHNOLOGIES FOR DISASTER MANAGEMENT	Object detection.	Sensors,		Kemper and Kemper (2020)

4. AI APPLICATIONS BASED ON RS TECHNIQUE IN THE FIELD OF DEFENSE USING SATELLITES & DRONES

Artificial intelligence (AI) is becoming increasingly prevalent in military operations (Figure 2), mirroring its growing importance in industries and businesses (Rashid et al., 2023). AI-driven military systems process large volumes of data more efficiently than conventional systems and enhance fighting systems' self-control, self-regulation, and self-actuation. Practically every military application now involves AI, and the growing support for advanced AI technologies is expected to boost demand for AI-driven systems in the military.

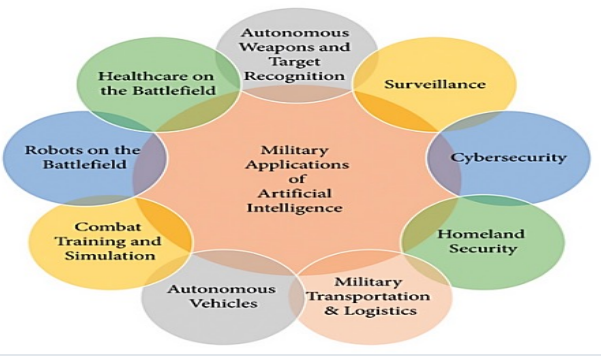

Figure 2. Military application of AI.

Drones can be outfitted with an array of sensors and cameras to gather copious amounts of environmental and target data. The decision-making part of hyper-personalization evaluates this data in real-time and provides military commanders with actionable information so they can make better decisions.

Neural network analysis of UAV data is a recent invention in hyper-personalization for military decision-making. It can identify possible targets, with extreme precision, and provide commanders with recommendations in real time. The goal of modern technology is to safeguard soldiers' lives and health on the battlefield. One strategy commonly discussed is "bringing machines onto the battlefield," with bioinspired robots proposed as alternatives to conventional weapons. These robots can withstand harsh conditions and provide soldiers with better safety in combat scenarios.

Soldi et al. (2021) reported that massive datasets generated by the increasing number of space-based sensors requires advanced data processing techniques including big data analysis, machine learning, artificial intelligence (AI), and data fusion. Complex algorithms are needed to recognize and

This application introduced the enhanced detecting objects method, by using the same arguments for training and testing experiments. The study showed that Yolo v3 object detector has better performed R-CNN and SSD with average precision of 0.925. Kemper and Kemper (2020) addressed a set of sensors used in the field of remote sensing and geographic information systems for various applications related to disaster management.

It mentioned that annually, many people suffer injuries or death due to disasters, including natural disasters such as earthquakes and volcanoes, in addition to biological disasters as epidemics or pandemic diseases in which humans are involved in one way or another. By using modern sensors technologies for prediction, preparation, and response, disaster management has become more effective. In the case of floods, classifying areas depends on the level of hazard and finding the more safe areas. This study went on combining new sensors in new platforms with better applications. Looking at the response phase, fast data availability is crucial to successful operation on the ground. It is necessary to guide rescue teams through the situation.

It is also necessary for mitigating risk analysis, preventive identification of emergency areas and responsive emergency location, and quick responsive mapping. One of these sensors is a thermal camera. It captures and measures the longwave infrared, therefore thermal images help in detecting thermal anomalies, changes in temperature or even searching for people.

Considering the security field, different IoT based sensors bring the physical objects very close the digital world which can be implemented by leveraging fog computing (Sehrawat & Gill, 2019). Positioning sensors detect the presence of things, including humans in a particular area by sensing their motion. It can increase home security by tracking any movement in doors and windows from anywhere.

There are also sensors to detect any motions or physical movements of any objects within conducted areas moreover, whenever motion is detected where photos or videos can be uploaded on the server. Temperature sensors are helpful in identifying the physical changes in objects by measuring heat energy.

Additionally, there are infrared sensors, which emit or detect the infrared wavelength to sense specific features of certain objects. Specific criteria around some restricted areas can be addressed with smart Perimeter Access Control (PAC) to alarm any entry of non-authorized people. To reduce the possibility of accidents in risky workplaces Smart Explosive Detection (SED) sensors can produce a warning alarm of any detection of harmful gases, radiation levels, and leakage exist.

These applications showcase the potential of IoT sens sors to create safe and secure places. Table 1 summary all mentioned above articles which are related to the applications of computer vision, sensors and IoT in the field security.

Table 2. Summary of articles related Applications of computer vision, sensors and IoT in the field security

No.	Year	Title	Task. Applications	Platform	AI Approach	Reference
1	2023	AERO: AI-Enabled Remote Sensing Observation with Onboard Edge Computing in UAVs.	object detection and tracking models	Sensors, IOT, Computer vision)	cloud–edge hybrid system	Koubaa et al. (2023)
2	2020	Attention Mask R-CNN for Ship Detection and Segmentation From Remote Sensing Images	object detection	Computer vision	Improve Deep learning model (Mask R-CNN)	Nie et al. (2020)
3	2023	Geospatial Intelligence and Artificial Intelligence for Detecting Potential Coca Paste Production Infrastructure in the Border Region of Venezuela and Colombia	Object Detection (Identify Criteria)	Computer vision	Deep learning	Pinto and Silva (2023)
4	2021	FogSurv: A Fog-Assisted Architecture for Urban Surveillance Using Artificial Intelligence and Data Fusion	Object Detection and Tracking	AI)/machine learning (ML), information fusion, and dynamic data-driven methods/framework for real-time urban surveillance	FogSurv. fog computing. AI/ML processing, and AI- and data-driven information fusion	Munir et al. (2021)

3. COMPUTER VISION, SENSORS, AND INTERNET OF THINGS IN THE FIELD OF SECURITY

The development and implementation of an advanced system for UAVs to perform real-time remote sensing tasks using onboard AI and edge computing was investigated by Koubaa, et al. (2023).

They reported that applications of UAVs traditionally rely on human responses for monitoring or offline processing. Other technical methods rely on cloud computing, where reasoning is dependent on the video stream, which might present significant challenges related to limited connectivity and high latency.

Their proposed approach, AERO, was a cloud–edge hybrid system where a cloud server is responsible for data storage and edge computing is responsible for processing AI tasks. It combines object detection and tracking models over multiple consecutive frames to increase the detection accuracy.

This approach helps in many applications. Consider security, it provides real-time monitoring of risks and disasters, exploring extended or rough terrain areas to search for lost people, executing specialized person detection models on board, and automatically report their location in real-time.

Nie et al. (2020) discussed the deep learning methods used to detect ships in purpose of maritime surveillance and traffic supervision. They proposed enhanced ships detection and segmentation at the pixel level based on improved Mask C-RNN model. Automated ship detection can help to obtain ship distribution information.

Furthermore, it can be used to control illegal fishing and cargo transportation. Traditional methos including statistical methods identifies controlled region and then delete object, which are not identified as ships. However, this method performed well in the sea regions of satellite images from panchromatic and one band within multispectral bands. But it did not perform well in the harbor area. However, by adding learning techniques to the model, it performed well in the harbor area and sea.

A view on using geospatial intelligence and AI to detect the primary infrastructure for coca paste production which has reached a record level in the recent years was explored (Pinto and Silva (2023). This study aimed to strengthen strategies against drug trafficking by using advanced AI models and remote sensing. Around 16,778 training samples have been trained and used in advanced deep learning model with 90 % as the Average Precision (AP) Score of the model.

A comprehensive framework named FogSurv was designed for real-time urban surveillance leveraging fog computing, artificial intelligence (AI), and data fusion (Munir et al. (2021). This framework aimed to enhance situational awareness (SA) and ensure timely responses to emergencies by integrating Internet of Things (IoT) devices, unmanned aerial vehicles (UAVs), fog nodes, and cloud servers. Several use cases were outlined to the framework can have a significant impact on security issues including proactive threat detection and emergency response.

Traditional imaging from satellites or high-altitude aircraft often fails to cover certain parts of the monitoring area and typically produces low-resolution images, leading to challenges in accurately identifying objects. In contrast, UAVs can operate multiple times a day without the need for extensive infrastructure for takeoff and landing, offering more flexibility and efficiency.

Avola et al. (2021) applied low-altitude UAVs for detecting anomalies in small-scale areas. This study employed a One-Class Support Vector Machine (OC-SVM) anomaly detector based on customized Haralick textural features for aerial video surveillance at low altitudes. The use of textural features enabled a vision-based system to detect both micro and macro structures of the analyzed surface with high precision.

From a military perspective, this approach can be utilized for mine detection, combat efficiency assessment, and battlefield mapping.An automatic target tracking using a real time video produced by SAR was investigated by Li et al. (2024). A moving target tracking system was proposed. It was designed to be low complexity and fast for implementation through edge nodes in a mini-satellite or drone network, enabling machine intelligence in large-scale vision systems, particularly for marine transportation systems.

The system employed a group of image-processing tools for video preprocessing and Kalman filtering for the main tracking task. For testing system performance, two measures—accuracy and false alarm probability—were computed using real vision data. The analysis included scenes with a single target and more complex scenes with multiple targets. The proposed system has demonstrated high performance in these tests.YOLO v3 deep learning approach was investigated by Zhao and Ren (2019). They compared it with fast R-CNN and SSD in order to figure out the efficiency in accuracy and speed to detect small objects using high latitude remote sensing platforms, specifically the Aircraft.

dom forest classifier (RFM) model to recognize vehicles traveling on roadways worldwide. The created model combined a rule set based on known motion effect factors with a recursive neighborhood search. The training data of the model was collected globally and validated with the ground data in Germany. Each band in the satellite imagery was examined individually to track the movement of the object due to time offset and sentinel 2 data was masked by using the data of roads (only larger roads) from the Open Street Maps.

The RFM model was initiated and the object was extracted after running the trained model and results were compared with the next position of the vehicle to estimate the direction of movement. The overall accuracy of 84% was reported by the model validation, and the car station data and sentinel 2 truck counts had a r-value of 0.63. According to the authors, their model may be used for early warning system conservation, illegal mining detection, and truck anomaly detection.

Gadamsetty et al. (2022) used a deep learning approach to detect ships by examining the satellite imagery. The study used supervised classification and object detection using YOLOV3 to extract the objects from the study area. Subsequently, the objects were identified using segmentation procedures that adhered to the Hashing (SHA-256) in terms of ship numbers and geographical location in satellite imagery. The training dataset (231,722 images) was used with 70% and 30 percent for the training and validation process, respectively. The study asserted that it was not exclusive to YOLOV3, since accuracy was also assessed for R-CNN plus K means.

YOLOV3 performed better on the same datasets, with 96.4% accuracy as compared with its competitors.
The authors suggested that the model performed better than existing models in blurry conditions, small, land masking, and cloud masking, and it is more efficient in unfavorable weather situations. Wang (2019) used the land cover data computed using satellite imagery in the Southwest US-Maxico border area (30-mile buffer zone) to address the effect of the legal and illegal crossing on the cropland and vegetation land. 70% of the study area was covered by scrubland and the other 30 5 was dominated by grassland, barren, and forests. The results from the study were correlated with the illegal crossing data and petrol enforcement data from border petrol stations. Their results reported that one standard deviation increase in illegal crossing would result in a 4.1% decrease in the vegetation cover index and one standard deviation increase in petrol agent would lead to a 19 % decrease in the vegetation cover index. This study shed light on the effectiveness of satellite imagery to link the border security policy and natural management techniques for natural resources with the lifestyle of the local communities near the border area.

Ahmed (2021) highlighted the use of microwave full-body scanning at the airport security scanners. The study included a thorough analysis of passive and active sensing systems and asserted that because passive systems do not experience signal loss at long ranges employing higher frequencies, they were desirable for standoff detection. On the other hand, the active systems are used in security scanning checkpoints as they do not need a source of energy to operate. This system can also operate at a few millimeters distance from the object under observation proving beneficial in cloth penetrations.

In order to monitor the integrity of borders, Laouira et al. (2021) recommended a multilayer surveillance system that uses sensors, radar, and unmanned aerial vehicles (UAVs). The main objective of this study was to detect and monitor any unidentified entities intruding on the borders using minimum human resources.

The system works by sending the information/data collected by the Scalar sensors and radar to the control center and then the call for UAVs and patrol was given to monitor the possible border breach area. They also suggested using fine resolution techniques and monitor cameras to be on standby and used by the control room operators only when the scalar sensor alarmed from a nearby installed location.
The use of remote sensing technologies is under spotlight for the space-borne intelligence, surveillance, and reconnaissance to tackle security and address the defense of a country. Shimoni et al. (2019) reviewed the importance of hyperspectral imagery in security and defense applications. Their study divided the use of Hyperspectral imagery into two major applications, Strategic and tactical.

The strategic part covered the application in the collection of information on the battlefield that used Visible and Near-Infrared (VNIR), Shortwave Infrared (SWIR), and Longwave Infrared (LWIR) bands for situation awareness, reconnaissance, and surveillance.

The tactical part of this study covered the application in discrimination between targets and decoys, defeating camouflage, early warning for long-range missiles, and detection of landmines.
The tactical part used the field, airborne, and space-borne platforms that used VNIR, SWIR, Mid-Wave Infrared (MWIR), and LWIR bands.

context, spontaneous accommodation of the large number of refugees led to deforestation in the area which was examined in this study. Authors reported that the rapid expansion of the camp raised alarm against social, environmental, and forest security.

So, the study utilized Sentinel (2A & 2B) satellite imagery (10 meters) using the random forest machine learning algorithm to quantify the expansion of the settlements and their effect on surroundings. Their study used the Sentinel 2 imagery acquired before and after the influx of refugees.

Moreover, they also used QuickBird imagery (0.6 m, pan-sharpened) to locate the locations of the previous camps. The results show that the highest expansion of 835% in settlements was observed in the Kutupalong–Balukhali camp. Their study reported a high overall accuracy of 95% and Kappa statistics of 0.94.

Their analysis showed that many refuge shelters were temporarily located inside the hosted community which reported the concerns among the local people. They observed that such expansion has already raised several issues, including the loss of life caused by elephant trampling owing to conflict with wildlife corridors.

They suggested that the adoption of satellite imagery can assist government agencies in developing better security strategies for human and animal habitats surrounding the settlements. There are mainly three types of communication platforms working at the same time in the UAV system. First, the platform is radio frequency which is used to transmit the Imagery, video, and communication with the ground control stations. Second is the cooperation with the GPS satellite for the location assessments and third is interaction between other UAVs in the area. The compromise of any of these platforms can be a huge security threat.

Adnan & Khamis (2022) reviewed the fields that use Drones in military and civilian applications and identified the reasons for the usefulness of their application in the relevant field.

The authors stated that drones were used for a variety of objectives, including research, business, recreation, emergency response, search and rescue, and sports for environmental monitoring. This study reported that the use of drones by civilians for information collection raises concerns about national security. Without strict enforcement and regulations, misuse of drone technology could risk national security. Drones are easier and safer than sending human images to record visual images in risk areas. Misuse of drone technology could lead to misuse and potential misuse of national security by operating in restricted areas, like airports, posing risks to public safety and illegal data collection for security purposes.

Abiodun (2020) focused on using effective aerial surveillance, mapping technologies, and intelligence collection to tackle insecurity in Nigeria. This study provided many types and field applications of Droves and UAVs that are used in securing the community. This study recommended issuing licenses for drone applications to the security offices to identify the hideouts of criminals and their hideouts, regulating the no-fly zone near the airports, flying permits before each operation and periodically disclose information on the usage of equipment.

Deep neural networks are widely used for object detection as they collect large numbers of image data for tracking and detecting objects with high accuracy but the advancement of cyber-attacks on aerial imagery has increased in recent times. Du et al. (2022) used a threat model to target adverse attacks by altering the digital numbers of an object and performing physical-world attacks by printing patches and placing them in the attack scene (cars with different body paints in the parking).

The results of the study reported that the attack level was more counted for blue color cars in the parking. They concluded the induced patches on the car are more effective as adverse attacks on the car detector model and subjected to climatic parameters such as sunlight and weather.

Satellite-based imagery provides detail on difficult terrains and surfaces and supports aid in complex situations that are not humanly possible, especially in conflicted zones (Avtar et al., 2021). This study provides insights into the application the satellite imagery for international peace and security. Shafique et al. (2021) provided an overall investigation of the UAVs and their vulnerability to security breaches.

A study by Liu et al. (2022) explored standard RGB bands from the Sentinel-2 satellite imagery with an automatic identification system (AIS) using a data fusion technique to track the movement and direction of the unidentified and unresponsive vessels. Their study utilized the deep learning model named YOLOv5 and R-CNN to strengthen the ability of small target detection. The outputs from these models were used as input parameters, including AIS data for the surveillance model (MSOA) to determine whether the vessel is AIS-associated. The results reported an overall precision of 92.3 % in detecting moving ships and ship wakes but false detection was observed in the land area background. Fisser et al. (2022) presented a remote sensing technique that employed Sentinel-2 satellite data and a ran-

بها هذه الأجهزة للحصول على المعلومات الاستراتيجية المطلوبة. إن تطوير هذه الخوارزميات يمكن أن يمكننا من تحديد محتويات هذه الكميات الضخمة من البيانات، وتفصيل أي حالات أو تشخيصات غير طبيعية، وتحديد الأهداف ذات الصلة التي تم برمجتها للإبلاغ عنها. تبحث هذه الدراسة في مفهوم وآلية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القائم على الاستشعار عن بعد، وتقدم نماذج عملية لهذه التطبيقات في مجال الدفاع والأمن.

الكلمات المفتاحية: الاستشعار عن بعد؛ الذكاء الاصطناعي؛ التعلم الآلي؛ الدفاع؛ الأمن.

1. INTRODUCTION

During the Cold War, the application of the first United States Force satellite program (CORONA) collected 860,000 images (resolution of 12 meters) of many regions in the world (Dashora et al., 2007). Application of machine learning on Remote sensing data can help in situation awareness after a natural disaster, human rights violations, or refugee settlement monitoring.

Quinn et al. (2018) explored the use of remote sensing data in conjunction with the Mask-RCNN model to monitor and count refugee shelters in the Middle East and Africa. They used multiple imagery platforms of Airbus and DigitalGlobe based on available data for the region. The average precision for the model was recorded at 0.78 on all the locations, justifying the use of the machine learning tool on satellite imagery.

One of the biggest disadvantages of high-resolution satellite imagery analysis is the privacy implications and accidental results sharing. Most similar research sites are partially exposed, and the use of high-resolution satellite images should be done within an agreed-upon framework that adheres to ethical and responsible principles. Figure 1 depicts an overview of multiple uses of Artificial Intelligence (AI) in the field of security, including remote sensing techniques and GIS platforms.

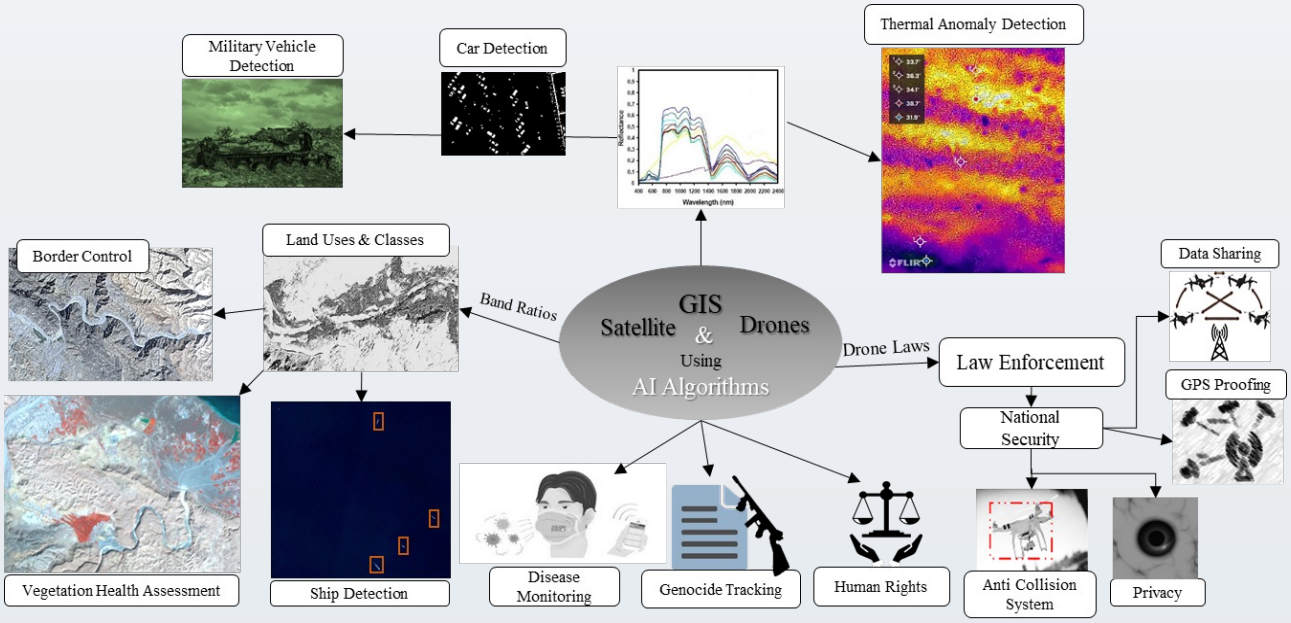

Figure 1. Overall applications of Artificial Intelligence (AI) in the field of security by incorporating aerial imagery (using satellites and drones) and GIS platforms.

This paper investigates the concept, mechanism, and applications of artificial intelligence based on remote sensing and presents practical models of these applications in the field of defense and security studies.

The remainder of the paper is structured as follows: Section II contains the applications of arial imagery from drones and satellite in the field of security. Section III presents the roles of computer vision, sensors, and internet of things in the field of Security. Section IV discusses how the defense field can benefit from the applications of computer vision, sensors and IoT. Section V presents the latest knowledge on utilizing arial imagery from satellites and UAVs in the field Defense, while Section VI contains the conclusions.

2. APPLICATIONS OF ARIAL IMAGERY FROM DRONES AND SATELLITE IN THE FIELD OF SECURITY

Since August 2017, around 0.5 million Rohingya refugees fled to Bangladesh and joined others in overcrowded settlements camps (Hassan et al., 2018). In this

ARTIFICIAL INTELLIGENCE APPLICATIONS BASED ON REMOTE SENSING TECHNIQUES IN THE FIELDS OF DEFENSE AND SECURITY STUDIES[1]

Yaseen Al-Mulla1, Mezna Al-Alawi2, Safa Al-Rumhi3, Mohammed Al-Muqaimi4, Ahsan Ali5, Mohammed Al-Wahidi6

1 Sultan Qaboos University, yalmula@squ.edu.om, 2 m.alawi@squ.edu.om , 3 s.alrumhi@squ.edu.om , 4 m.almuqaimi@squ.edu.om , 5 a.ali1@squ.edu.om , 6 m.yousuf17@outlook.com

ABSTRACT: The concept of command, control, communication and coordination in defense and security operations depends largely on the availability and analysis of accurate spatial and temporal information to reach quick decisions for executive orders. Since defense and security agencies around the world obtain huge amounts of visual surveillance data on daily basis from various sources of sensor technology, such as fixed sensors or those connected to moving objects such as drones, vehicles, and satellites, the challenge has become not in collecting the data itself, but in processing and analyzing it. Hence, machine learning and artificial intelligence can be used. It is an application of artificial intelligence that uses computational methods to simulate the human eye. Similar to how people interpret visual information, computer vision programs based on remote sensing can «see» and «respond» to visual contact, extract valuable information, and make judgments based on what is «seen». Therefore, in the current digital era, artificial intelligence applications based on remote sensing technologies have become an excellent tool for military and security commanders before, during and after any operation. The use of these applications has revolutionized the ways in which these devices operate to obtain the required strategic information. For example, machine learning enables the creation of artificial intelligence computer vision that can classify and identify huge amounts of surveillance footage captured by surveillance equipment both at low altitudes such as drones and from high altitudes such as satellites. The development of algorithms can enable us to determine the contents of these huge amounts of data, detail any abnormal cases or diagnoses, and identify relevant targets that have been programmed to be reported. The system can then alert a human operator and highlight which targets are flagged while determining the accuracy of the diagnosis. This study investigates the concept, mechanism, and applications of artificial intelligence based on remote sensing and presents practical models of these applications in the field of defense and security studies.

Keywords: Remote Sensing; Artificial Intelligence; Machine Learning; Defense; Security.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعتمدة على تقنيات الاستشعار عن بُعد في مجالات الدراسات الدفاعية والأمنية

ياسين الملا 1، مزنه العلوي 2، صفاء الرمحي 3، محمد المقيمي 4، علي إحسان 5، محمد الوحيدي 6
1 جامعة السلطان قابوس، yalmula@squ.edu.om، 2 m.alawi@squ.edu.om، 3 s.alrumhi@squ.edu.om، 4 m.almuqaimi@squ.edu.om، 5 a.ali1@squ.edu.om، 6 m.yousuf17@outlook.com

المستخلص: يعتمد مفهوم القيادة والسيطرة والاتصال والتنسيق في العمليات الدفاعية والأمنية إلى حد كبير على توافر وتحليل المعلومات المكانية والزمانية الدقيقة للوصول إلى قرارات سريعة للأوامر التنفيذية. وبما أن وكالات الدفاع والأمن في جميع أنحاء العالم تحصل على كميات هائلة من بيانات المراقبة البصرية على أساس يومي من مصادر مختلفة لتكنولوجيا الاستشعار، مثل أجهزة الاستشعار الثابتة أو تلك المتصلة بأجسام متحركة مثل الطائرات بدون طيار والمركبات والأقمار الصناعية، فقد أصبح التحدي ليس في جمع البيانات نفسها، ولكن في معالجتها وتحليلها. ومن هنا، يمكن استخدام التعلم الآلي. إنه تطبيق للذكاء الاصطناعي يستخدم الأساليب الحسابية لمحاكاة العين البشرية. وعلى غرار الطريقة التي يفسر بها الناس المعلومات البصرية، يمكن لبرامج الرؤية الحاسوبية القائمة على الاستشعار عن بعد أن «ترى» و«تستجيب» للاتصال البصري، واستخراج المعلومات القيمة، وإصدار الأحكام بناءً على ما «يُرى». لذلك، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي القائمة على تقنيات الاستشعار عن بعد أداة ممتازة للقادة العسكريين والأمنيين قبل وأثناء وبعد أي عملية. وقد أحدث استخدام هذه التطبيقات ثورة في الطرق التي تعمل

1 RECEIVED: JUN. 2024, ACCEPTED: OCT.2024, APR. 2025

Table of Contents

1	ARTIFICIAL INTELLIGENCE APPLICATIONS BASED ON REMOTE SENSING TECHNIQUES IN THE FIELDS OF DEFENSE AND SECURITY STUDIES	1–15
2	MARITIME SECURITY COMPANIES: CHALLENGES AND LEGAL RESPONSIBILITIES	16–26
3	MISINFORMATION AND NATIONAL SECURITY: AN INTEGRATED FRAMEWORK FOR THREAT ANALYSIS AND INSTITUTIONAL RESILIENCE	27–39

Strategic and Defence

STUDIES JOURNAL

Co-editors

Professor/ Abid Ali Khan
Military Technical College, Oman

Professor/ Branislav Radelijic
United Arab Emirates University, UAE

Professor/ Murad Abd Moqbel
University of Texas Rio Grande Valley, USA

Professor/ Mitsuhisa Fukutomi
Hitotsubashi University, Japan

Professor/ Vernon Pedersen
American university in Sharjah, UAE

Air Vice Marshal Dr. Hisham Alhalabi
Strategic Sciences Advisor, Military Academy for Postgraduate and Strategic Studies, Egypt

Professor /Abderezaq Touzene
SQU, Oman

Professor/ Rashid bin Hamid AL Balushi
SQU, Oman

Professor Khalid Mohammed Abalhassan
Imam Mohammed Saud Islamic University, Centre of Arab-Russian Studies, KSA

Dr. Musallam bin Ali Al Mani
Zahra College, Oman

Air Commodore Dr. Ali bin Rashid Al Abri
NDC, ASDS, Oman

Brigadier/ Dr. Salim bin Rashid Al Alawi
Sultan Qaboos Academy for Police Sciences

Mr. Azan Al Hamadani
Academy of Strategic and Defence Studies, Oman

Supervision and Design

Colonel/ Khalifa bin Nasser Al-Omairi
Academy of Strategic and Defence Studies, Oman

Major/ Issa bin Ali al-Maamari
Centre for Strategic and Defence Studies, Oman

Warrant Officer / 2 Sultan bin Khalfan Al -Badi
Centre for Strategic and Defence Studies, Oman

Warrant Officer / 2 Hamid bin Khalfan Al-Bahri
Centre for Strategic and Defence Studies, Oman

Proofreading

Civil Officer / Huda bint Hamid Al -Hosni
Academy of Strategic and Defence Studies, Oman

Strategic and Defence Studies Journal
Academy of Strategic and Defence Studies:
journals_asds@mod.gov.om

General Supervision

Major General Hamed bin Ahmed bin Said Sakroon
President of the Academy of Strategic and Defence Studies

Publication Committee at ASDS

Commodore (Navy) /Khalid bin Amer Al Salti
Director General OF Studies and Academic Affairs

Professor/ Mohammed bin Nasser Al Suqri
Sultan Qaboos University

Commodore (Navy) /Abdulnasser bin Ahmed Al Abri
Strategic Director, National Defence College

Dr. Salim bin Said Al Kindi
Sultan Qaboos University, Oman

Chief Editor

Professor/ Mohammed bin Nasser Al Suqri
Sultan Qaboos University

Associate Editors

Professor/ Gawdat Bahgat
National Defence University, Washington D.C.

Professor/ Issam Heggy
South California University California, US

Professor/ Khamis Al Yahyaee
Muscat University, Oman

Professor /Abdullah Baabood
Chair of State of Qatar for Islamic Area Studies, Qatar Visiting Professor, Waseda University, Tokyo, Japan

Dr. Salim bin Said Al Kindi
Sultan Qaboos University, Oman

Dr. Nabhan bin Harith Al Harrasi
Sultan Qaboos University, Oman

Co-editors

Professor/ Steven F. Burgess
US Air War College,US Air University

Professor/ Fawaz Gerges
London School of Economy, UK

Professor/ Deborah Sanders
Kings College London, UK

Professor/ Anas Alhaji
Energy Outlook Advisors LLC, US

Professor / Philip Fluri
The University of Freiberg, Taiwan

Professor/ Majid bin Abdul-Aziz Al Turki
Centre of Information and Arab-Russian Studies, KSA

Journal Policy

Self-Archiving

Authors are encouraged to self-archive their work in institutional or subject repositories after publication in the journal, provided they comply with the journal's policies regarding versions and proper citation. Authors should carefully review these policies before self-archiving.

Advertising Policy

The journal maintains strict policies regarding advertising to ensure its editorial independence and integrity are not compromised by any advertisements published in the journal. Advertisements must be relevant to the journal's scope and audience and adhere to ethical standards.

Data Sharing

Authors are encouraged to share data and supplementary materials related to their research whenever possible, in accordance with best practices for transparency and reproducibility. Data sharing policies are detailed in the journal's submission guidelines.

Informed Consent policy

Authors conducting research involving human subjects must obtain informed consent in accordance with ethical guidelines. Studies involving such research should include a statement of confirming that informed consent was obtained from participants.

International Policies and Guidelines

JSDS adheres to international standards and guidelines for the publication of scholarly research, including those established by organizations such as the Committee on Publication Ethics (COPE).

Peer Review Process

Submissions to the journal undergo a rigorous peer review by experts in the fields. Reviewers assess the quality, originality and significance of the research, providing constructive feedback to authors. The peer review process is conducted confidentially, and reviewers are selected based on their expertise and impartiality. Detailed information about the peer review process is available under the "Reviewers" section on the journal's website.

Journal Policy

The Journal of Strategic and Defence Studies (JSDS) is committed to publishing high-quality research in strategic and defence studies, aiming to enhance academic discourse and contribute to knowledge in these fields, while adhering to the highest standards of academic integrity and ethical conduct.

Plagiarism Prevention

The journal strictly adheres to policies that prevent plagiarism. Authors are required to submit original work with proper citation of all sources used. Submissions found to contain plagiarized content will be rejected or withdrawn, and authors may face penalties.

Diversity

JSDS values diversity and welcomes contributions from a diverse range of scholars and researchers. At the same time, it adheres to strict guidelines to prevent conflicts of interest and ensure that submitted research remains free from external influences that could compromise its integrity or objectivity. The journal also accepts submissions from members of the editorial board. These submissions are subject to external peer review to avoid internal bias. They are evaluated by independent experts, and final decisions regarding acceptance are made jointly by the handling editor and the Editor-in-Chief to guarantee transparency and impartiality. By applying the same rigorous standards to editorial board submissions as to all others, JSDS preserves its commitment to excellence in strategic and defence research.

Author's Declarations, Copyright and Publishing rights

Authors submitting to JSDS affirm that their work is original and has not been previously published elsewhere. Authors retain the copyright of their work but grant JSDS the right to publish and distribute their work. Authors must obtain the necessary permissions for any third-party content included in their submission.

Open Access and Licensing Policy

JSDS is committed to open access, making studies freely available to the global community. Studies published in JSDS are subject to Creative Commons licenses, allowing maximum dissemination and reuse while ensuring proper citation of the authors.

Archiving

JDSD employs appropriate archiving systems to ensure the preservation and long-term accessibility of published content. This includes partnerships with repositories and digital libraries to safeguard the integrity of the scientific record.

JOURNAL POLICY

His Majesty Sultan Haitham bin Tariq

The Supreme Commander- may God protect him -

Academy of Strategic and Defence Studies

Strategic and Defence STUDIES JOURNAL

Volume 1, Issue 1, April 2025

MISINFORMATION AND NATIONAL SECURITY: AN INTEGRATED FRAMEWORK FOR THREAT ANALYSIS AND INSTITUTIONAL RESILIENCE

MARITIME SECURITY COMPANIES: CHALLENGES AND LEGAL RESPONSIBILITIES

ARTIFICIAL INTELLIGENCE APPLICATIONS BASED ON REMOTE SENSING TECHNIQUES IN THE FIELDS OF DEFENSE AND SECURITY STUDIES